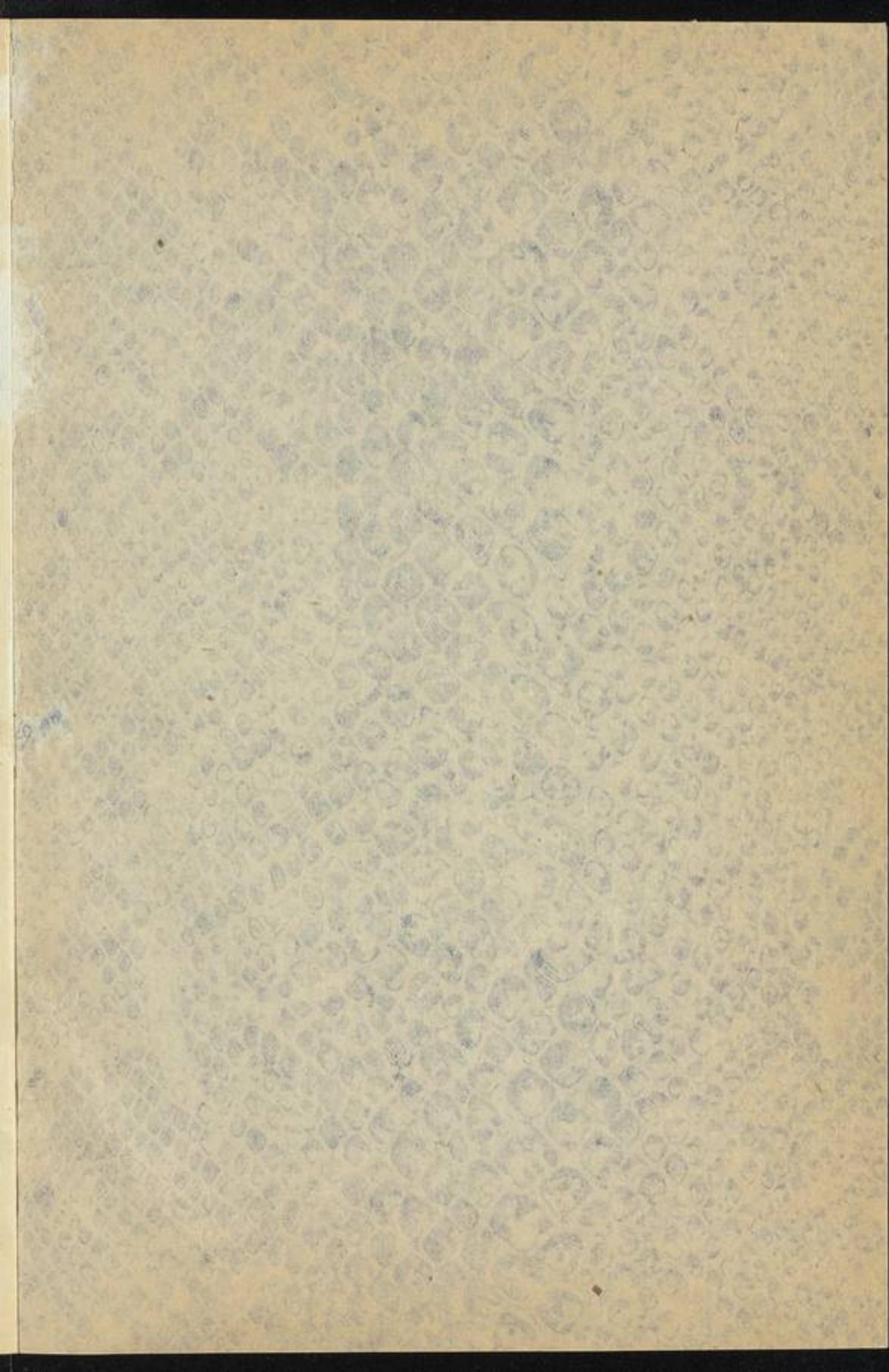


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







Col 800
596

مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

- | | |
|--|--|
| <p>(٢) شخصيات فلقة في الإسلام</p> <p>(٤) الإنسانية والوجودية في الفكر العربي</p> <p>(٥) أسطو عند العرب</p> <p>(٦) المثل العقلية الأفلاطونية</p> <p>(٧) منطق أسطو في ٥ أجزاء</p> <p>(٨) شبيدة العشق الإلهي</p> <p>(٩) شطحات الصوفية</p> <p>(١٠) روح الحضارة العربية</p> <p>(١١) الإنسان الكامل في الإسلام</p> <p>(١٢) فلوترخس : الآراء الطبيعية</p> <p>(١٣) التوجدي : الإشارات الإلهية</p> <p>(١٤) أفلاطونين عند العرب</p> <p>(د) ترجمات : الروائع المائة</p> <p>(١) أيشندورف : من حياة حائز باير</p> <p>(٢) فوكه : أنذرين</p> <p>(٣) جييه : الديوان الشرقي (في جزئين)</p> <p>(٤) بيرن : أسفار أشيد هارولد</p> <p>(٥) جييه : الأنساب المختارة</p> <p>(٦) نينته : زرادشت</p> <p>(٧) هيلدرلن : هيريون</p> <p>(٨) رلكك : صحائف ماتي برجه</p> | <p>(١) مبتكرات</p> <p>(١) الزمان الوجودي</p> <p>(٢) هوم الشباب</p> <p>(٣) مرآة قصى [ديوان شعر]</p> <p>(٤) الحور والنور</p> <p>(ب) دراسات أوربية</p> <p>(١) الموت والعقربية</p> <p>(٢) قلوب الفلسفة</p> <p>خلاصة الفكر الأوروبي</p> <p>(١) نينته</p> <p>(٢) أشيدجل</p> <p>(٣) شوبنهاور</p> <p>(٤) أفلاطون</p> <p>(٥) أسطو</p> <p>(٦) دين الفيلسوف اليوناني</p> <p>(٧) خريف الفكر اليوناني</p> <p>(٨) بريجتون</p> <p>(ح) دراسات إسلامية</p> <p>(١) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية</p> <p>(٢) من تاريخ الأخلاق في الإسلام</p> |
|--|--|

الناشر

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدل باشا بالقاهرة

دراسات إسلامية

- ٧ -

منطق المرء طه

حققه وقدم له

عبد الرحمن بَرْوَى

الجزء الثاني

الناشر :

مكتبة الهضبة المصرية، ٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

القاهرة
طبعه زاد الكتب المصرية
١٩٤٩

893.1991
Ar 44

v. 2

079576

فهرس الكتاب

<p>صفحة</p> <p>(١٦) الفضلة والجهل الناشئ عن مقتضيات بغير أوساط ٣٥٦—٣٦١</p> <p>(١٧) الجهل والفضلة الناشئ عن مقتضيات ذوات أوساط ٣٦٢—٣٦٥</p> <p>(١٨) الجهل سلب العلم ٣٦٥</p> <p>(١٩) هل مبادى البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ٣٦٦—٣٦٩</p> <p>(٢٠) عدد الأوساط غير لا محدود ٣٧٠</p> <p>(٢١) في البراهين السالبة ليست التوسيطات بلا نهاية ٣٧١—٣٧٣</p> <p>(٢٢) عدد المحدود متنه في البراهين الموجبة ٣٧٣—٣٨١</p> <p>(٢٣) لوازم ٣٨١—٣٨٤</p> <p>(٢٤) فضل البرهان الكل ٣٨٤—٣٩٠</p> <p>(٢٥) فضل البرهان الموجب ٣٩٠—٣٩٣</p> <p>(٢٦) فضل البرهان المباشر على البرهان الساقى إلى الحال ٣٩٣—٣٩٤</p> <p>(٢٧) شروط العلم الفاضل ٣٩٥</p> <p>(٢٨) وحدة العلوم وتنوعها ٣٩٥—٣٩٦</p> <p>(٢٩) تمتد البراهين ٣٩٦—٣٩٧</p> <p>(٣٠) الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موقع البرهان ٣٩٧—٣٩٧</p> <p>(٣١) امتناع البرهان بطريق الحس تمتد المبادى ٣٩٧—٣٩٩</p> <p>(٣٢) ٤٠٢—٣٩٩</p>	<p>كتاب التحليلات الثانية «كتاب البرهان» صفحة</p> <p>نقل أبي بشر متي بن يونس ٣٠٧—٤٦٥</p> <p>المقالة الأولى من كتاب البرهان</p> <p>(نظرية البرهان) ٣٠٩—٤٠٦</p> <p>(١) ضرورة المعرفة المقتنة الوجود ٣٠٩—٣١٢</p> <p>(٢) العلم والبرهان ٣١٢—٣١٧</p> <p>(٣) نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان ٣١٧—٣٢١</p> <p>(٤) تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل ٣٢١—٣٢٥</p> <p>(٥) الأغلاط في كثرة البرهان ٣٢٥—٣٢٨</p> <p>(٦) الضرورة في مبادى البرهان ٣٢٨—٣٣٢</p> <p>(٧) عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر ٣٣٢—٣٣٤</p> <p>(٨) البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا ٣٣٤—٣٣٥</p> <p>(٩) المبادى الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان ٣٣٥—٣٣٨</p> <p>(١٠) المبادى المختلفة ٣٣٨—٣٤٢</p> <p>(١١) المصادرات ٣٤٢—٣٤٤</p> <p>(١٢) السؤال على ٣٤٤—٣٤٨</p> <p>(١٣) العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلمة ٣٤٩—٣٥٣</p> <p>(١٤) فضل التسلك الأول ٣٥٣—٣٥٤</p> <p>(١٥) القضايا السالبة غير ذات الأوساط ٣٥٤—٣٥٦</p>
--	--

(د)

صفحة		صفحة	
(١٧) هل يمكن العلل المختلفة أن تتجزأ معلولاً واحداً؟	٤٦١—٤٥٨	(٣٣) العلم والظن	٤٠٢—٤٠٦
(١٨) العلة القريبة هي العلة الحقيقة ٤٦٢—٤٦١		(٣٤) الذكاء	٤٠٦
(١٩) إدراك المبادئ	٤٦٥—٤٦٢	المقالة الثانية من كتاب البرهان (نظريّة الحد والعلة) ٤٠٧—٤٦٥	
كتاب الطوبيقا			
نقل أبي عثمان الدمشقي ٤٦٧—٦٧٢		(١) أنواع المطالب	٤٠٧—٤٠٨
المقالة الأولى من كتاب الطوبيقا		(٢) كل طلب هو للأوسط	٤٠٩—٤١١
(الحدل وموضوعه — الحجج) ٤٦٩—٥٠١		(٣) الفرق بين الحد والبرهان ...	٤١١—٤١٤
(١) غرض هذا البحث	٤٦٩—٤٧١	(٤) لا برهان على الماهية	٤١٥—٤١٧
(٢) فائدة الحدل	٤٧٢	(٥) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة	٤١٧—٤٢٠
(٣) الماهية في الحدل	٤٧٣	(٦) لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطي	٤٢٠—٤٢٢
(٤) نظرة عامة إلى عناصر البرهان الحدل ٤٧٣—٤٧٤		(٧) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية	٤٢٢—٤٢٥
(٥) دراسة عناصر الحدل تفصيلاً ٤٧٤—٤٧٨		(٨) الصلة بين الحد والبرهان ...	٤٢٥—٤٢٨
(٦) دراسة الألفاظ المحمولة ٤٧٨—٤٧٩		(٩) لا برهان على وجود المبادئ وähnlich	٤٢٨—٤٢٩
(٧) على كم نحو يقال الشيء، يعني ...	٤٧٩—٤٨٠	(١٠) أنواع الحد	٤٢٩—٤٣٠
(٨) براهين الألفاظ المحمولة ...	٤٨١	(١١) العلل المختلفة مأخوذة أو ساقطة	٤٣٠—٤٣٤
(٩) المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة	٤٨٢	(١٢) معية العلة والمعلول ...	٤٣٥—٤٤١
(١٠) القضايا الحدلية	٤٨٣—٤٨٤	(١٣) حد الجوهر بطرق التركيب — استعمال القسمة	٤٤١—٤٥٢
(١١) المسألة الحدلية والوضع الحدل ٤٨٥—٤٨٧		(١٤) تحديد الأجناس	٤٥٢—٤٥٣
(١٢) البرهان والاستقراء الحدليان ...	٤٨٧—٤٨٨	(١٥) اتحاد الأوسط في مسائل عديدة ٤٥٣—٤٥٤	
(١٣) الآلات التي يستخرج بها القياس	٤٨٨	(١٦) الصلة بين العلة والمعلول ...	٤٥٤—٤٥٨
(١٤) اختبار القضايا	٤٨٨—٤٩٠		
(١٥) البحث عن الألفاظ المشتركة ...	٤٩٠—٤٩٨		

صفحة		صفحة		
(٤) تطبيق الموضع السالفية على الحدود البساطة ٥٤٥		(١٦) البحث عن الاختلافات ٤٩٨		
(٥) تعميم الموضع السالفية ٥٤٥—٥٤٦		(١٧) البحث عن المشابه ٤٩٨—٤٩٩		
(٦) تطبيق الموضع السالفية على العرض (المحمول) الخاص ٥٤٧—٥٥١		(١٨) الانقماض بالآلات الجردن الثالثة الأخيرة ٤٩٩—٥٠١		
المقالة الرابعة منه				
(الموضع المشتركة للجنس) ٥٥٢—٥٨٣				
(١) مواضع ٥٥٢—٥٥٦		(١) استهلال عام ٥٠٢—٥٠٣		
(٢) مواضع أخرى ٥٥٧—٥٦٢		(٢) مواضع ٥٠٤—٥٠٧		
(٣) مواضع أخرى ٥٦٢—٥٦٦		(٣) مواضع أخرى ٥٠٧—٥١١		
(٤) مواضع أخرى ٥٦٦—٥٧١		(٤) مواضع أخرى ٥١١—٥١٤		
(٥) مواضع أخرى ٥٧٢—٥٧٧		(٥) مواضع أخرى ٥١٤—٥١٦		
(٦) مواضع أخرى ٥٧٧—٥٨٣		(٦) مواضع أخرى ٥١٦—٥١٨		
المقالة الخامسة منه				
(المواضع المشتركة للحاصة) ٥٨٤—٦٢٣				
(١) في الحاصة وأنواعها ٥٨٤—٥٨٧		(٨) مواضع أخرى ٥٢٢—٥٢٤		
(٢) مواضع ٥٨٧—٥٩٣		(٩) مواضع أخرى ٥٢٤—٥٢٦		
(٣) مواضع أخرى ٥٩٣—٥٩٨		(١٠) مواضع أخرى ٥٢٦—٥٢٨		
(٤) مواضع أخرى ٥٩٨—٦٠٥		(١١) مواضع أخرى ٥٢٨—٥٣١		
(٥) مواضع أخرى ٦٠٥—٦١٠		المقالة الثالثة منه		
(٦) مواضع أخرى ٦١٠—٦١٣		(ثلاثة مواضع العرض)		
(٧) مواضع أخرى ٦١٣—٦١٧		(١) مواضع ٥٣٣—٥٣٧		
(٨) مواضع أخرى ٦١٧—٦٢١		(٢) مواضع أخرى ٥٣٧—٥٤٢		
(٩) مواضع أخرى ٦٢٢—٦٢٣		(٣) مواضع أخرى ٥٤٢—٥٤٥		

(و)

صفحة		صفحة	
٦٥٠—٦٤٨	(٧) مواضع أخرى	٦٧٢—٦٢٤	المقالة السادسة منه (المواضع المشتركة للحد)
٦٥٣—٦٥٠	(٨) مواضع أخرى	٦٢٥—٦٢٤	(١) تقسيم عام لمشاكل الحد
٦٥٦—٦٥٣	(٩) مواضع أخرى	٦٢٧—٦٢٥	(٢) غوض الحد
٦٥٩—٦٥٧	(١٠) مواضع أخرى	٦٣١—٦٢٨	(٣) إيهاب الحد
٦٦٢—٦٦٠	(١١) مواضع أخرى	٦٣٧—٦٣٢	(٤) مواضع أخرى
٦٦٤—٦٦٢	(١٢) مواضع أخرى	٦٣٩—٦٣٧	(٥) مواضع أخرى
٦٦٩—٦٦٥	(١٣) مواضع أخرى	٦٤٧—٦٣٩	(٦) مواضع أخرى
٦٧٢—٦٧٠	(١٤) مواضع أخرى		

كتاب التحليلات الثانية

نقل أبي بشر متى بن يونس

The booklets

of the

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب «أنولوطيقا الأواخر» ، وهو المعروف بكتاب «البرهان»
لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائى إلى العربي
من نقل اسحق بن حنين إلى السريانى

المقالة الأولى

<نظيرية البرهان>

قال أرسطوطالس :

١

<ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود>

كل تعلم وكل تعلم ذهنى إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا
يكون لنا ظاهرا ، إذا ما نحن نظرنا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية^(١)
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الآخر . وعلى
هذا المثال يحرى الأمر في الأقاويل أيضا ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي
تكون باستقراء ، فإن كلا العلين إنما يجعلان التعلم بأشياء متقدمة المعرفة :
بعضها يقتضب اقتضايا على <أساس : إما أن الخصوم >^(٢) فهموا ، وبعضها

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء كانت
تم عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كل .
(٤) خرم في الأصل ، أكلناه وفقا للاصل اليوناني .

يبين الكل من قبل ظهور الجزئي . — وكذلك تُقنع <الحجج> الخطبية ،
وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأـ > نتوميا
أى القياس الإضماري ، وهو > أيضاً قياس . وقد تجنب ضرورة ما يقدّم
فيعرف على جهتين : فبعد > بضمها تحتاج من > الضرورة إلى أن تتقدم
فتصور أنها موجودة ، وببعضها الأولى أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .
وبعض الأشياء قد تدعوا الضرورة إلى أن يُتقدم فيعرف من أمرها كلا
التصنيفين . مثال ذلك أن في كل شيء قد يصدق إما الموجبة وإما السالبة ،
فإنه موجود ؛ وأما في المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشيء ؛
وأما في الوحدة فكلا الصنفين : أعني على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك
أن كل واحد من هذه ليس هو معروفاً لنا على مثال واحد .

وقد يتعزّف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [١٩٢ ب] عرفه
قديماً ، وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرّفها معـاً ، مثال ذلك
جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقتـنٌ لمعرّفتـها . فإنه أما
أن «كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين» فقد كان تقدـم فـعلـم ، وأما أن
«هذا المرسوم في نصف الدائرة وهو مثلث» فقد تعرـفه ونـعـلمـه مع

(١) فوقها : فإذاـ . (٢) ف (= فوقها) : أى المبهول .

(٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعـوا (٥) ف : على المقدـمات .

(٦) ف : مثال على المحمـول في المفـول . (٧) ف : مثال على المفـوضـ .

(٨) ف : من قبل .

إحضارنا إياه (فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ، وليس إنما يعرف الأخير بالتوسط : وهذه هي جمِيع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يقال على موضع^(١) فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل التيسير ، فلعله قد يجب أن يقول إنما بخُوما نعرفه ، وأما بخُو آخر فلا . وذلك أن الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق ، فكيف يعلم أن زواياه متساوية لقائمتين على الإطلاق ؟ لكن من البَيْن إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكل ، وأما على الإطلاق فلا يعلم . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب «مانن» وذلك أنه : إنما ألا يكون الإنسان يعلم شيئاً ، وإنما أن يكون إنما يتعلم الأشياء التي يعلمها . وليس ينبغي أن نقول في هذا كما قال القوم الذين رأموا أن يحلوها ، فإنهم قالوا : أترَاك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا ^(٢) قال <إنني لأعلم ذلك ، يحضر ونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها موجودة > ^(٣) ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يخلون بهذه بأن يقولوا <إنه ليس كل ثنا> ^(٤) ثانية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم أنها ثنائية > ^(٥) هذا . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد

(١) هامش : + + ما بين هاتين العلامتين يفيد في معنى غير المعنى الذي كان كلامه فيه . (٢) هامش : أي حيث هو تحت الكل . (٣) ف : أي من حيث هو مشهور . (٤) ف : بالكلية . (٥) ف : أي بالحقيقة .

(٦) عند هذا الموضع في الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاورة أفلاطون ، راجع محاورة مينون . ٨٨ هـ ; وقارن «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ ٩ وما يتلوه .

(٧) عند هذا الموضع في الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .

(٨) خرم في الأصل الخطوط . (٩) ص : إلى . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق في كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضب ولا مقدمة واحدة هذه حالما ، أعني : «العدد الذى تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق ^(١) . لكن لا شيء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [١٩٣] ولا يعلمه من جهة ^{*} . ذلك أن القبيح الشّيني ليس هو أن يكون ما يعلمه يعرفه بجيوه ، لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا التحوّل الذى به يعلمه كما هو الأمر .

٢

< العلم والبرهان >

وقد يظننا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق ، < لاعل طريق السوفساتيين ^(٢) > الذي هو طريق العَرَض ، متى ظنَّ ^(٣) بنا أنا قد تعرّفنا العلة التي من أجلها الأمر ، وأنها هي العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البَيِّن أن هذا هو معنى : «أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهّمون من أمر الشيء أن هذه حالة ، وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى . فإذا ذكرنا العُلَمَ به ^(٤) < وجوداً > لا يمكن < أن يكون > ^(٥) على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أي على الكل .

* عند هذا الموضع بالهامش : حل الميرة على الصواب .

(٢) ف : أي بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تأكّلت حروفه . (٤) ف بالأخر : أي المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم في الخطوط .

فاما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فانا نخبر عنه بأخرَة . وقد نقول إننا نعلم
 علماً يقيناً بالبرهان أيضاً ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني ؟ وأعني
 بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا . — فإن كان معنى أن يعلم هو على
 ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ،
 وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرَف من النتيجة ، وأكثر تقدماً
 منها ، وأن يكون عللها . وذلك أنه بهذا التحوّل تكون مبادئ مناسبةً أيضاً .
^(٢) **< على أن >** ^(٢) **< الذي قد مر>** من القياس قد يكون من غير هذه أيضاً ،
 وأما البرهان فلا يكون ، **< لأنـه لن يكون محصلاً لليقين >** . أما أن تكون
^(٤) **< القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبـيل إلى أن يعلم >** ما ليس **<**
 بـوجود ، مثال ذلك **< أـنـ القطر >** مشا **<** رك للضـلـع . وأما أن البرهان
 من أوائل غير مبرهنة ، **< فـذـكـ >** أنه لم يكن يوجد السـبـيل إلى أن تـعلم إذا
 لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تـعلم الأشياء التي عليها برهان لا بـطـريق
 العـرض ، إنـما هو أن تـقـتـنـي البرهان عـلـيـها . — **< ثم >** وأن يكون عـلـاً أـيـضاً
 وأـنـ يكون أـعرـفـ وأـقـدـمـ : أـما عـلـلـ فـنـ قـبـلـ أنا حـيـنـذـ تـعلمـ مـتـىـ عـلـمـناـ الـعـلـةـ .
 وأـمـاـ أـنـهاـ أـقـدـمـ فـإـنـ كـانـتـ عـلـاـ ؛ وأـمـاـ أـنـهاـ أـعرـفـ فـلـاـ بـخـيـوـ واحدـ ، أـعـنـيـ

(١) فـ : العـلـىـ . (٢) فـ بالأـحـرـ : من طـرـيقـ ما هو موجودـ .

(٣) خـمـ في المـخطـوطـ . (٤) صـ : وـقـدـ .

(٥) فـ : لا يـحـاجـ إـلـىـ بـرـهـانـ .

(٦) هـامـشـ : أـيـ أنهـ إـنـ كـانـتـ مـسـائـلـ تـحـتـاجـ إـلـىـ بـرـهـانـ فـلـاـ سـبـيلـ إـلـىـ أنـ يـعـلـمـهـ بـدـورـ
 بـرـهـانـ .

بأن يفهمها ، لكن بأن تعلم أنها موجودة . وأن يكون أكثر تقدما وأعرف

هو على ضررين : وذلك أنه ليس أن يكون [١٩٣ ب] الشيء متقدما عند
الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدما هو معنى واحداً ^(١) بعينه ؛ ولا أيضاً أن
يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً ^(١) بعينه .

١٧٢

وأعني بالتي هي <أقدم وأعرف> عندنا <تلك التي تكون> أقرب
إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق <فإنها> هي
الأشياء التي هي أكثر بعدها منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه
هي الأمور الكلية خاصة . والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء
الخزئية والوحيدة . فهذهان قد يقابل بعضهما ببعض .

٥

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أن إما أعني
بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبادأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط .

وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فاما المقدمة فهي
أحد جزئي <القول> ^(٤) ، أعني <جعل> الحكم واحداً على واحد . وأما
الديالقطقية ، أعني الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة :
أيّها كان . وأما الأبودقطقية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئي المناقضة
مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة .
وأما المناقضة فهي أنطيناس ، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أي على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) نعم في المخطوط فأكثنا بواسطة الأصل اليوناني .

وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجبه ؛ وأما ما ^(١)كان من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلاً من ^(٢)يعد <قد> بل شيئاً ما ، فإني أسميه ^(٣)وضعاً . وأما <ما كا-> ن منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم <حاصلاً عليه فهو > أكسيوماً ، ^(٤)أعني <الشيء> المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء <من هذا الجنس> ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .

وأما الوضع فإني أسمى ما يقتضب أي جزء من جزئ الحكم ^(٥)كان وهو أن الشيء موجود أو غير موجود – أي بأسיס ، ^(٦)أعني الأصل الموضوع ؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب العدد <قد> يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعاً ، وليس هو أصلاً موضوعاً . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو واحداً بعينه .

ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلم منه من طريق مالنا [١١٩٤] عليه ، مثل هذا القياس الذي نسميه أبو دكسيس ، ^(٧)أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أي ما يحمل فيه شيء على شيء أو محول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محولاً عن

موضوع فهو سلب . (٢) وضع = *thèse* ؛ أكسيوماً: *αξιωμα*:

(٣) خرم في الخطوط . (٤) *hypothèse* .

(٥) ف : تحديد . (٦) *άπόδειξη*

موجود بأن هذه موجودة ، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه ، فقد يجب ضرورة ليس أن تكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجميعها ، وإما ببعضها — لكن أن تكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذى من أجله يجب أكثر .^(١)

فإن كما إذن إنما نعلم ونتيقن ونصدق من أجل الأوائل ، فتصديقنا ٢٠ ونتيقتنا لها أكثر ، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو < عن طريقها .
إلا أنه > غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمه ، ولا أن يكون حاله في عالمها أفضل ، ولا يكون حاله من أمراها كما لو اتفق له أن يعرفها^(٢) . وهذا قد يلزم إن لم يتقدّم الإنسان فيعرفها من التي إنما يصدق بها من أجل البرهان . فقد يلزم ضرورةً أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجميعها أو ببعضها — أكثر من النتيجة .^(٣)
٣٥

فنـ كان عازماً على اكتـاء علم بـرهانـي فقد يجب عليه لا أن يكون تـعرفـه وتصـديـقهـ بالـبـلـادـيـ فقطـ أـكـثـرـ منـ تـعـزـفـهـ وـتـصـدـيـقهـ لـماـ يـتـبـينـ مـنـهاـ ،ـ بلـ آـلـاـ^(٤)

(١) شـ : الذـىـ منـ أـجـلـهـ نـحـبـ إـيـاهـ نـحـبـ أـفـضـلـ . (٢) فـ : يـعـرـفـهاـ .

(٣) شـ : + ... + نـقـلـ الـفـاضـلـ يـحـيـ : فـغـيرـ مـكـنـ أـنـ يـصـدـقـ إـنـسـانـ بـأـشـيـاءـ لـمـ يـتـفـقـ لـهـ لـأـنـ يـعـلـمـهاـ ،ـ وـلـأـيـضاـ أـنـ يـكـونـ فـيـهاـ بـحـالـ أـفـضـلـ مـاـ لـوـ اـتـفـقـ لـهـ لـأـنـ يـعـلـمـهاـ ،ـ أـكـثـرـ مـنـ تـصـدـيـقهـ بـالـأـمـورـ الـتـىـ يـعـلـمـهاـ . (٤) فـ : فـيـعـلـمـهاـ . (٥) فـ : عـنـهاـ .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقاً منها وأعرف ، إذ كان قد يجب
علي من ^(١) كان عالماً على الإطلاق ألا يتسبّب تصديقه تغير .

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

فاما قومٌ قد يظنون أنه - < لما > كان قد يجب أن تعلم
الأوائل - فإنه ليس < يمكن > معرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذا الرأيان
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضاً ضروري . فإنه : أما أولئك فإنهم لما
وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر ، ولا يوجبون التصاعد إلى
ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر
تأثيراً من الأشياء التي هي أكثر تقدماً من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها^(٤)) .
فإن كانت متقدمة وقد توجد [١٩٤ ب] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،

(١) من : تأكّلت حروفها . (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أي بغير برهان .

(٤) فوقها بالأحر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدماً .

إذ كان ليس عليه برهان . وهذا هو الذي يقولون إنه وجده فقط معنى
العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق
الأشياء أيضاً التي عن هذه . ولا سبيل أيضاً إلى أن تعلم على الحقيقة ، اللهم
إلا أن تكون ^(١)بحو الأصل الموضوع ، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقْرُّون ويذعنون بوجود العلم . وذلك أنهم
^(٢)يقولون إن العلم إنما هو بالبرهان فقط ، غير أنهم يقولون إنه لا مانع من أن
يكون برهان على كل شيء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دوراً
ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهاناً ، لكن العلم الذي من غير
توسيط هو غير مبرهن . (فاما أن هذا واجب ضرورة فهو ^(٣)بين . وذلك أنه
إن كان قد يحب ضرورة أن نعرف الأشياء التي هي أكثـر < تقدـ > ما
والأشياء التي منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتاً ما : فهذه قد يحب
ضرورة أن تكون غير مبرهنة) . فهذا القول يقول في هذه على هذا التحـوـ ؛
وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضاً مبدأ ما للعلم
^(٤)
هو الذي به ^{تـ}نـعـرـفـ الـحـدـودـ .

(١) ف : على طريق . (٢) ف : إلا أنهم .

(٣) ف : فإنه . (٤) ص : برهان .

(٥) ف : المعرفة .

فَأَمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ أَنْ يَتَبَيَّنَ شَيْءٌ عَلَى <شَيْءٍ بِالْبَرَهَانِ بِالْمَعْنَى الـ >^(١) أَدْقَبَ
فِيَنْ ، إِذَا الْبَرَهَانُ إِنَّمَا يَحْبُبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ تَقْدِيمًا
<وَأَكْثَرُ مَعْرِفَةً ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ تَكُونَ أَشْيَاءٌ بَعْيَنَاهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى
أَشْيَاءٌ بَعْيَنَاهَا أَكْثَرَ تَقْدِيمًا> وَأَكْثَرَ تَأْخِرًا <إِلَّا > عِنْدَ مَا نَسْأَلُ مَنِّي
<يَعْلَمُ > أَنْ تَكُونُ : أَمَا هَذِهِ فَعْنَادُنَا ، وَأَمَا هَذِهِ فَعْلَى الْإِطْلَاقِ
— أَنَّهُ <بِهَذِهِ تَكُونُ الظَّرِيفَةً> الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الشَّيْءُ مَعْرُوفًا بِالْاسْتِقْرَاءِ .
وَإِنْ كَانَ هَذَا هَكُذا ، لَا يَكُونُ تَحْدِيدًا <نَا> بِالْمَعْنَى الْعَلَمَ عَلَى الْإِطْلَاقِ
جَرِيَّ عَلَى الصَّوَابِ ، لَكِنْ يَكُونُ مَضَاعِفًا مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْبَرَهَانَ الْآخِرَ لَا يَكُونُ
عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْرَفُ .

وَقَدْ يَلْزَمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّهُ يَكُونُ الْبَرَهَانُ بِالدُّورِ لَيْسَ هَذَا الَّذِي خَبَرَنَا
بِهِ الْآنَ فَقَطُّ ، لَكِنْ أَلَا يَكُونُوا يَقُولُونَ شَيْئًا آخَرَ ، غَيْرَ أَنَّهُ هَذَا مَوْجُودٌ بِأَنَّ
هَذَا الشَّيْءُ نَفْسَهُ مَوْجُودٌ — وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ قَدْ يَمْهُلُ أَنْ يَتَبَيَّنَ كُلُّ شَيْءٍ .^(٢)
وَمِنَ الْبَيْنِ أَنَّ هَذَا لَازِمٌ إِذَا [١٩٥] وَضَعَتْ حَدُودُ ثَلَاثَةَ . وَذَلِكَ أَنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ إِنَّ التَّحْلِيلَ بِالْعَكْسِ قَدْ يَكُونُ بِأَشْيَاءٍ كَثِيرَةٍ ، وَبَيْنَ أَنْ
يَقُولَ إِنَّهُ يَكُونُ بِأَشْيَاءٍ يَسِيرَةً . وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ يَكُونُ بِأَشْيَاءٍ
يَسِيرَةً ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ يَكُونُ بَشَيْئَيْنِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَتِّي كَانَتْ أَ

(١) غَيْرُ وَاضْعَفَةٍ فِي الْمُخْطَوِطِ ؛ وَيَقْصُدُ : أَمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ أَنْ يَكُونُ الْبَرَهَانُ — بِالْمَعْنَى
الْمُطْلَقِ — دُورِيًّا ، فَهَذَا بَيْنَ ... (٢) فَ: النَّحْوُ .
(٣) فَ: يَعْنِي الْقِيَاسِ .

موجودة ، كانت ^(١) بـ من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة
وـ موجودة ، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون \neg موجودة . فإن
كان متى كانت آ موجودة تكون بـ من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت
 \neg بـ موجودة فـ آ موجودة (فإن هـذا هو البرهان بالدور) ، فلتوضع
 \neg آ مكان \neg . وإنـذن فإن قولنا إن < كانت بـ موجودة تكون آ
موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت بـ موجودة فإن \neg موجودة > ،
وهذا هو أنـ يقال إنه متى كانت آ موجودة > فإن \neg < موجودة .
وـ وـ آ هـما شيء واحد بـعينه . فقد يلزم إذن القائلين < إن البرهان >
يكون دورا > ألا يقولوا < أشياء آخر غير أنه إذا كانت آ موجودة
> فإن آ موجودة ، وبـهـذا < قد يـسهـل أن يـتبـين البرهان على
كل شيء .

< وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في > الأشياء التي يلزم
بعضه > لها بـعضا ، مثل الصفات الحقيقة . كذلك قد أثبتنا ^(٢) أنـنا إذا قـنـعـنا
بـأنـ نـضعـ حـدـاـ > واحدـاـ ، أنه لا عندـما تـوضـعـ حدـودـ > على نحو خـاصـ > ،
ولا أـيـضاـ عندـما يـوضـعـ وـضـعـ ^{وـ} واحدـ < يـلزمـ شـيءـ آخرـ ، وأنـه إنـما يمكنـ
أـقـلـ ماـ يـكـونـ منـ وـضـعـينـ أـقـلـينـ متـىـ أـرـدـنـاـ أـنـ نقـيـسـ . فإنـ كانت آ لـازـمـةـ
لـ بـ وـ \neg ـ ، وكانـ هـذـانـ لـازـمـينـ بـعـضـهـما بـعـضـاـ وـلـازـمـينـ لـ آـ ، فعلـ هـذا

(١) فـ : ذـبـ . (٢) فـ : وـمـيـ .

(٣) رابـعـ التـعلـيلـاتـ الأولىـ ، ١ـ ، فـ ٢٥ـ .

النحو قد يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها
١٥ في الشكل الأول عاماً يبيّن في الأقوابيل في القياس^(١). وقد يبيّن أيضاً أن
في الشكليين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء
المأخذة . فأما الأشياء [١٩٥ ب] التي لا تتعكس فتحمل ، فالسبيل
^(٢)
٢٠ أن تبيّن دوراً . ولذلك لما كانت أمثل هذه في البراهين يسيرةً ، فمن البين
الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض — فإن من قبل
هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء — هو قول باطل وغير ممكن .

٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكلى >

ولما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على
خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون
بالعلم البرهانى . والعلم البرهانى هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا
برهانه : فالبرهان إذاً هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية . فقد ينبغي
إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أيّ الأشياء يكون البرهان . — ولتفصل أولاً
٢٥ لماذا نقول : < مموج على كل الموضوع ، و < لماذا > هو بذلك ،
ولماذا هو يقال بالكلى > .

(١) أي أننا قد بينا ذلك في كتابنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ش : التي لا تكفا في الحال . — فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .

> أما < ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض
 > دون أن يكون < على البعض > الآخر > ، أولاً كان في وقت ما
 موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل
 إنسان ؛ فإنه إن كان القول في هذا > إنه إنسان > ، فالقول فيه > إنه
 حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقاً ، > فالآخر كذلك
 صادق في نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة في كل خط ، > فالأمر
 على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعاندة ، فمعاندة
 بها القول بأنه > إذا كان الجمل صحيحها على كل الموضوع ، فإنه > موجود
 في شيء ما ، أو أنه ليس بموجود في وقت ما .

و > ماهو « بذاته هو أولاً » > الأشياء الموجودة فيها هو الشيء :
 مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرها هو
 في هذه الأشياء .

والأشياء التي توجد في القول المخبر ما هو الشيء ، وبجميع ما كان من
 الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ما هي . مثال
 ذلك : الاستقامة والانحناء موجودان في الخط ، والفرد والزوج للعدد ، والأول
 والمركب ، والمتتساوي الأضلاع [١٩٦] وال مختلف الطول ، وبجميع هذه قد
 توجد في القول المخبر ما هي : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

(١) هو = ماهية = essence .

(٢) مشكولة في الأصل .

ف تلك الأشياء الآخر الباقية أيضا ، فإني أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها للجزئيات والآحاد ؛ فاما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد هذين الضريبين فهي اعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

- ٥ وأيضا ما لا يقال على شيء آخر موضوع ، مثال ذلك < بالنسبة إلى من > يمشي إنما هو الذي يمشي ، وهو شيء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر . — فالأشياء التي لا تقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التي هي على موضوع فهي اعراض .^(٢)
- ١٠ وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعرض . مثال ذلك إن كان عندما يمشي إنسان ما حدث البرق ، فذلك عرض ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشي ، لكن إنما نقول إن هذا عرض واتفاق . فاما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما ينتحر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قبل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفاق أنه عندما ينتحر يموت .^(٤)

(١) ش : موجودة الجزئيات للآحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أي في موضوع . (٣) في الصلب : بر ، والتصحيح بالماضي يحفظ أحدث .

(٤) غير واضحة نظرم في الأصل .

والتي تقال في المعلومات على الإطلاق <إما > على أنها موجودة في المحمولات ، وهذه موجودة في تلك ، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار ، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة^(١) إما على الإطلاق وإما المقابلة . مثال ذلك في الخط : إما الاستقامة ، وإما الانحناء ، وفي العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقىض في ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن في العدد فردا من قبل [١٩٦ ب] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فلهذا التحو
يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكلي فأعني به الأمر^(٢) الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود . فن البين إذن أن جميع الأشياء التي هـ <يـ كـلـيـةـ> هي موجودة لـ الأمور من الاضطرار . وقولي « بذاته » وقولي « بما هو موجود » بما > أشياء واحدة < بأعـانـهـاـ . مـثالـ ذـلـكـ : أـنـ النـقطـةـ مـوـجـودـةـ لـخـطـ بـذـاتـهـ وـالـاسـتـقـامـةـ أـيـضاـ ، وـذـلـكـ أـنـهـماـ مـوـجـودـانـ لـهـ بـمـاـ هوـ خـطـ . وـالـتسـاوـيـ أـيـضاـ لـلـزاـويـتـينـ القـائـمـيـنـ هوـ شـيـءـ مـوـجـودـ لـلـثـلـاثـ بـمـاـ هوـ مـثـلـثـ ، وـذـلـكـ أـنـ المـلـثـ زـوـيـاـهـ الثـلـاثـ مـسـاوـيـهـ لـقـائـمـيـنـ بـذـاتـهـ . < وـالـحـمـولـ إـنـ كـانـ هوـ > الـكـلـيـ ، فـيـنـذـ يـكـونـ مـوـجـودـاـ — مـتـىـ وـجـدـ — فـيـ أـىـ شـيـءـ اـتـفـقـ ، وـيـتـبـيـنـ أـنـ مـوـجـودـ

(١) فـ : الشـيـءـ . (٢) فـ : أـىـ أـولـ . (٣) فـ : بـذـاتـهـ .

(٤) فـ : الـسـاـواـهـ . (٥) فـ : كـانـ .

في الأول أيضاً . مثال ذلك أن يكون التساوى للفائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين متساوietين لفائمتين ، لكن ليس في أى شكل اتفق ، ولا أيضاً يستعمل هذا المعنى المبرهن في أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا متساوية لفائمتين ، لكن ليس ذلك أولاً ، لكن إنما ذلك أولاً للثالث .

فالأمر الذى أى شيء اتفق منه هو الأول مما يتبعه أن له زوايا متساوية لفائمتين أو شـ < يـا آخر ، > أى شيء كان . فهـذا هو موجود أولاً على طريق الكلـ . والبرهـان < بـذاته > على طريق الكلـ هو هـذا . وأما تلك الآخرـ كذلك على نحوـما ، لا بـذاته ، لـوجود ذلك المتساوـي الساقـين ليس هو على طريق الكلـ ، لكن ذلك قد يـقصد .

٥

< الأـغلـاط في كـلـية البرـهـان >

وقد يـنبعـ لا تـختـدعـ وـيـغـيـبـ عـنـ آنـاـ مـرـاتـ كـثـيرـةـ قـدـ يـعـرـضـ أـنـ قـولـ

بـأنـ نـظـنـ أـنـ لـيـسـ الـأـمـرـ الـذـىـ يـبـيـنـ أـوـلـاـ كـلـىـ ، أـوـ عـنـدـمـاـ نـظـنـ أـنـ قـدـ تـبـرـهـنـ

الـأـولـ الـكـلـىـ بـرـهـاناـ . وـقـدـ تـخـتـدـعـ هـذـهـ الـلـخـدـعـةـ وـيـغـيـبـ عـنـ هـذـهـ الـمـعـنـىـ : إـمـاـ بـأـنـ

لـيـوـجـدـ وـلـاـ شـيـءـ وـاحـدـاـ يـقـضـيـهـ هـوـ أـعـلـىـ [١٩٧]ـ غـيرـ الـأـشـيـاءـ الـجـزـئـيـةـ

(١) غـيرـ وـاضـحةـ فـالـأـصـلـ . (٢) غـيرـ وـاضـحةـ تـامـاـ وـيـكـنـ أـنـ تـقـرأـ : بـوـجـودـ .

(٣) فـ : أـىـ بـأـنـ يـوـجـدـ لـغـيـرـهـ . (٤) تـحـتـاـ : الـأـولـ .

(٥) كـداـ ! فـهـلـ صـوـابـهـ : يـغـيـبـ؟ (٦) صـ : وـاحـدـ .

والوحيدة، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بال النوع
غير مسمى؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء
التي يتَّبِعُ فيها. وذلك أن في الأشياء الحزئية قد يكون البرهان موجوداً وعلى
الكل، غير أنه ليس هو لهذا أولاً على طريق الكلية. وأعني بقولي لهذا
أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أقل على طريق الكلية.
فإن بينَ الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقي، فقد يظن أن البرهان هو لهذا
الشيء من قِبَلِ أنه موجود في جميع المستقيمة. وليس الأمر هكذا، لأنَّه
ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجوداً، لكن
من قِبَلِ أنها متساوية كيما اتفق. — ولو لم يكن مثاث إلا المثلث المتساوي
الساقين، لقد كان لظانَّ أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي
الساقين، — وأن يكون ما هو يناسب بالتبديل متناسباً أيضاً بما هي أعداد
وبما هي خطوط وبما هي مجسمات وبما هي أزمنة، كما كان يتنا على^(١)
كل واحد منها على انفراده. فكان يمكن في كلها أن يتَّبِعَ أمرُها ببرهان
واحد، لكنَّ أمماً كانت ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها،
أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات، وهي مختلفة بال نوع، فإنما
كان يقتضب كل واحد منها على انفراده. < وأما البرهان الآن > فبما هو
كلي يتَّبِعُ . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط أو بما هي أعداد ،
لكن من قِبَلِ الأمر الذي من أجله يضعونه أنه كلي وهذا السبب . ولا

(١) ف : بين .

إنَّ بَيْنَ إِنْسَانٍ أَيْضًا فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُثَلَّاتِ بِرَهَانٍ وَاحِدٍ أَوْ بِإِرَاهِينٍ
مُخْتَلِفَةً أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَاوِيِّ الْأَضْلاعِ عَلَى افْرَادِهِ وَغَيْرِ الْمُتَسَاوِيِّ
الْأَضْلاعِ وَالْمُتَسَاوِيِّ الساقِينِ زَوِيَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُسَاوِيَّةً لِقَائِمَيْنِ، يَكُونُ
قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُثَلَّ ثَوَابَهُ ثَلَاثَ [١٩٧ بـ] مُسَاوِيَّةً لِقَائِمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ السُّوفِسْطَائِيِّ، وَلَا أَيْضًا عَلَى الْمُثَلَّ بِأَسْرِهِ، وَلَا أَيْضًا يَعْلَمُ
أَنَّهُ وَلَا مُثَلَّ وَاحِدًا آخَرَ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ
أَمْرِهِ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ مُثَلَّ وَلَا أَيْضًا أَنَّ كُلَّ مُثَلَّ كَذَلِكَ، لَكِنْ إِنَّمَا يَعْلَمُ
مِنْ طَرِيقِ الْعَدْدِ . وَأَمَّا بِالنَّسُوعِ فَلِبِسُ كُلِّهِ، وَلَا أَيْضًا إِنْ كَانَ لَا يَوْجِدُ
وَلَا وَاحِدٌ لَا نَعْلَمُهُ .

فَتَى إِذْنِ لَا نَعْلَمُ عَلَى طَرِيقِ الْكُلِّ ، وَمَتَى يَعْلَمُ عَلَى الإِطْلَاقِ؟ فَنَقُولُ
إِنَّهُ مِنَ الْبَيْنِ أَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْوُجُودُ لِلْمُثَلَّ وَالْمُتَسَاوِيِّ الْأَضْلاعِ أَوْ لِوَاحِدٍ
وَاحِدٍ أَوْ لِجُمِيعِهَا وَاحِدًا بَعْيَنِهِ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْوُجُودُ لَهَا وَاحِدًا بَعْيَنِهِ ،
لِكَانَ الْوُجُودُ قَدْ يَحْبُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ .

٢٥ فَلِيتْ شَعْرِيُّ ، الْبَرَهَانُ إِنَّمَا يَوْجِدُ أَوْلَا وَبِالْكَلِيَّةِ بِمَا هُوَ مُثَلَّ أَوْ بِمَا
هُوَ مُتَسَاوِيِّ الساقِينِ؟ وَمَتَى يَكُونُ مِنْ أَجْلِهِ هَذَا مُوْجَدًا أَوْلَا؟ وَبِالْجَمْلَةِ
لِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ الْبَرَهَانُ؟ فَنَبَيْنَ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي إِذَا ارْتَفَعَتْ لَهُ يَوْجِدُ أَوْلَا .

(١) ص : مُثَلَّاً وَاحِدًا .

(٢) ص : مُوْجَدٌ .

(٣) ف : بِالْكَلِيَّةِ .

مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين المعهول من النحاس قد توجد
الزوايا متساوية لقائتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس
وأنه متساوي الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل
أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا
إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً ^(١) يكون مثلاً . فن أجل هذا يوجد البرهان
لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكل هو لهذا .

٦

<الضرورة في مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهانى من مبادئ ضرورية (وذلك أن ما يعلمه
الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه) وكانت الأشياء
الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور (إذ كان بعضها موجودا
في حدود الأمور ، وبعضها — وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن
يوجد في الأمور للامور نفسها — موجودة في حدود المحمولات عليها) — فن
البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شيء
إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [١٩٨] بالعرض .
والأشياء التي بالعرض ليست ضرورية .

(١) ص : ثان .

فإما أن يكون ينبغي أن تُجْرِي القول على هذا النحو ، وإما أن نضع مبدئاً ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضروري ، وإن كان شيء ما قد يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن ١٥ يقيس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فاما أن يبين ، فلا سبيل إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصة البرهان . والدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتي بها على الذين يظلون أنفسهم قد يبنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضرورياً ، أو يمكن ٢٠ بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهر ^ـ بين من هذه الأشياء أن الذين يظلون أنفسهم مصيبيون فيأخذ ^(١) المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم <فيهم عـ>^ـ به : مثل ما يأتي به السوفسقائيون ، وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم . وذلك أنه ليس إنما تكون المقدمة مبدئاً لأن تكون مقبولة أولاً ، لكن من طريق أنها أولى ^(٢) بذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان . وليس كل حقيقة هومناسبها خاصية . ٢٥

وقد يتبيّن من هذه الأشياء أيضاً أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء ^(٣) الضرورية . وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على لم الشيء – والبرهان

(١) فـ: مقبولة . (٢) صـ: مناسب خاص . (٣) فـ: أى المعرفة بالعلمة –

أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤذى إلى معرفة عليه .

موجود — ليس هو عالما . وهذا يكون لأن تكون \exists موجودة \wedge من
الضرورة ، وأما \exists التي هي أوسط وبمتوسطه كان البرهان ليس هو من
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من \exists الأوسط إذ
كان هذا قد يمكن \neg يكون ، وأما النتيجة فهى ضرورية . — وأيضا إن كان
الإنسان لا يعلم من حيث القول الآن وهو باق والأمر الذى [١٩٨ ب]
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلا له وباقيا والأمر باق ،
غير أنه لا يعلم . فإذا \neg فيها تقدم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط
قد يفسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو يمكن ، إلا أنه غير
يمكن أن يكون لنا علم بالأشياء التي هذه حالها .

أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط
الذى به تثبت ليس هو ضروري . وذلك أنه قد يمكن أن تقىس على
الضرورى من أشياء غير ضرورية ، كما يمكن الصدق أيضا من أشياء غير
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروري ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلتكن
 \exists على \exists من الاضطرار ، وهذه على \exists : فإذا \exists موجودة أيضا لـ \exists من
الاضطرار . فاما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا الأوسط أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامى أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروري ...

يكون ضرورياً، وإنما، فلتكن Δ موجودة لـ \neg ليس من الضرورة، ولـ \neg ،
وهذه أيضاً لـ \neg من الاضطرار : فإذاً إذن قد تكون موجودة لـ \neg من
الاضطرار، لكن لم يوجد هذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق
البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار، فمن البين أنه قد يجب
أن يكون البرهان إنما هو حاصل لنا بأوسط هو أيضاً ضروري . وإنما يمكن
بالذى نعلم ، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار ، لكن
إنما يظن ظناً أنه يعلم ، وهو لا يعلم إذ كان ظناً بالأمر الذى ليس هو
ضرورياً أنه ضروري وإنما يكون يظن ولا ظناً أيضاً كان عنده من أمر
الشيء أنه قد كان عالماً أنه موجود بالأوساط ، أو كان عنده من أمره لم
٢٠ هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد .

وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي
عليها حددت وتميزت الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهانى . وذلك أنه
لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية ، إذ كان العرض قد يمكن أن
يؤخذ ويمكن لا يؤخذ . وذلك أن ما أريد بقولي هذا عوضاً هذه حاله . —
على أنه لعل الإنسان أن يتشكل فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من
الضرورة ، فما سبب يجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت
النتيجة ليست ضرورية ؟ \neg إذن لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان

(١) الألف في «أو» بالأحرى ، علامه أنها تصحيح .

- ٢٥ عند ما يسأل أى شيء اتفق يصرّح عند ذلك <بالنتيجة> . وقد يجحب أن يسأل ليس على أنه ضروري من أجل <القضايا المطلوبة> ، لكن من ^(١) قبل أنه قد يلزم ضرورة أن يخبر بها ويصرّح بها الذي يقول الأقواب ، وأن يقولها قوله حقا إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .
- ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطرار في كل واحد واحد من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فنالبين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هي موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطرار . ولا أيضا لو كانت موجودة دائمًا إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التي تكون بالعلامات . وذلك أن ما هو بالذات ليس نعامة أنه بالذات ، ولا أيضًا لم هو . وذلك أن العلم بالشيء : ”لم هو؟“ هو أن نعامة بالعلمة . فقد يجحب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثاني أيضاً ، والأقل لل الأوسط بالذات .

٧

<عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر>

وذلك أنه لاسبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن نقل معانى الهندسة فنستعملها في [١٩٩ ب] صناعة العدد .

(١) الوا و مضافة بالأحر . (٢) ف بالأحر : المعانى الهندسية .

وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي يتبين ، وهو النتيجة ، وهذا هو الموجود بحسب ما بذاته ؛ والثاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي ؛ والثالث الجنس الموضوع ، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته .
 فالتي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض الالزمة للأـ < عظام > البرهان على الأعداد ،
 إذ كانت الأعظام ليست أعداداً . فاما < كيف > يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء ، فتحن نخبر < بذلك فيما بعد .

اما < البرهان العددي فهو مقتـنـ دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك < العلوم > الباقية . فقد يجب إذن ضرورة مـقـ عنـمـ المـبـرهـنـ أن ينقل البرهان ، أن يكون الجنس واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، وإما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين .
 وذلك أن الطرفين والأوسط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) مضافة بالأخر .

(٣) تـأـكـلـتـ حـروـفـهاـ .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأخر : الأساط (الأوساط؟) .

بعينه . فإنها إن لم تكون بذاتها فهى أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم الهندسة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد .
ولا لعلم آخر أيضاً ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي حال
بعضها عن بعض هذه الحال ، وهي أن يكون أحد الشبيهين تحت الآخر
بمتلة ما المعانى المناظرية تحت الهندسة ، ومعانى تأليف اللون تحت علم
العدد . ولا أيضاً إن وجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو
من مبادئ خاصة ، مثل أن نبين أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ،
أو أنه مقابل للخط المستدير ، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من
طريق أن جنسها الخاص مُقتَنٌ ، لكن من قبل أنه شيء عام .

٨

< البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن بين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كليلة ،
فنالاضطرار أن تكون أيضاً نتيجة [١٢٠٠] مثل هذا البرهان ، ونتيجة
البرهان على الإطلاق هي دائمة . فليس إذن برهان^(١) على الأشياء الفاسدة ،
ولا علم أيضاً على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرْض ، من قبل
أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن في وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان
البرهان موجوداً ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كليلة

(١) ف : ولا برهان إذن .

وتكون فاسدة (أما فاسدة فن قبل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية، فن قبل أن هذا الشيء من الأشياء التي يكون ^(١) <فيها هذا> موجودا، وهذا الآخر لا يكون موجودا) ولهذا السبب لا سبيل <إلى تحصيل> الكلية، لكن أنه الآن — وكذلك حالها في التحديد أيضا، من قبل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإنما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع ، وإنما أن تكون نتيجة مالبرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر، فن البين أن البراهين : أما من حيث هي مثل هذا، هي موجودة دائما ؛ فاما من حيث ليست <موجودة دائما> فهو جزئية .

٤٠

والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الآخر الباقية .

٤٥

٩

<المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان>

ولما كان يبين ظاهراً أنه لا سبيل إلى أن يتبيّن كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد، إذ كان الشيء الذي يتبيّن إنما هو موجود من طريق أن ذلك موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبيّن بمقتضيات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قد تبيّن على هذا النحو

(١) تآكّلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

٤٠ كارام بروسن ^(١) تربع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عامة ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضاً . ولهذا السبب قد
 ١٧٦ تطابق هذه الأقواءيلأشياء آخر أيضاً ليست متناسبة الجنس . فإذاً ليس
 يعلم من طريق أن ذلك موجود ، لكن بطريق العَرَض ؟ وإلا فما كان
 البرهان نفسه يتطابق جنساً آخر أيضاً [٢٠٠ ب] .

٥ وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العَرَض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من
 مبادئه الخاصة به من طريق أن ذلك موجود: مثال ذلك أنا نعلم أن المثلث زواياه
 متساوية لقائمتين بأن يكون هذا الذي قيل موجوداً له بذاته من مبادئه الخاصة
 به . فإن كان إذن هذا أيضاً موجوداً لما هو موجود بذاته ، فقد يجب ضرورةً
 أن يكون الحد الأوسط مجانساً مناسباً ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن
 كذلك فكانت ^(٢) تبيّن معنى تأليف الجوهـر بعلم العدد . وأمثال هذه قد تبيّن
 ١٠

(١) بروسن Bryson الميغاري الذي حاول تربع الدائرة وهو سبيل إيجاد مساحتها ، وذلك
 أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحبط بها ، فحصل من ذلك على
 مضلعات ، بين مساحاتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقال إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة
 تعادل الوسط الحسابي بين مضلع مرسوم في داخلها وآخر محبط بها .

وقد نقده أرسططولي أساساً أن بريوسن قد اعتمد في برهانه على بديهيـة تقول إن الأشياء
 التي تكون — نسبياً — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هي تساوي هذه الأخرى . ويرى أرسططولي
 أن هذه البديهيـة تطبق لا على الأعظام وحدهـا ، بل وأيضاً على الأعداد ، فهي تطبق إذن على
 أشياء من أجناس مختلفة . وقد أرسططولي هذا تجده كذلك في "التحليلات الأولى" م ٢ ف ٢٥
 ص ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٢١٧٢ و "سوفطيقاً" ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦ ، ١٧ .
 (٢) ف : بصناعة . — وتأليف الجوهـر يقصد به التأليف الموسيقى . (٣) ف : تبرهن .

بيانا على مثال واحد، غير أن < ثُمَّ فرقا هو > أن البرهان على أنه موجود
هو للعلم الآخر، إذ كان < النوع الذي هو موضوع له هو ميّز مختلف >،
وأما لم هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو < الذي > التأثيرات
موجودة له بذاته . فإذا ذُنَّ بينَ ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن
يـ < تكون بـها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد،
١٥ لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عام .

فإن كان هذا ^{بينا} ظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصة
بكل واحد ، وإلا فقد تكون تلك ^(١) مبادئ جميعها ، < والعد > مـ بذلك هو
أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < مـ > من كان
يعلم من أسباب هي أعلى . فإنه إنما يعلم من التي هي أكثر تقدماً متى لم يكن
٢٠ عالمـه من علل أيضا هي معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر ، فعالمـه أيضا
أجود . وإن كان العلم إنما هو ذلك ، فهو في بـاب العلم أكثر وأجود أيضا .
وأما البرهان فلا يطـابق أن يـنـقل إلى جنس آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك
٢٥ كما قيل إن للمعنى الهندسية عند ^(٢) المناظرية وفي المعنى العددية عند تأليف
اللـون .

وقد يصعب أن نعلم هل قد عـلـمنـا ، أو لا . وذلك أنه من الأمر الصعب
أن نعلم هل قد عـلـمنـا كل واحد من الأمور عـلـما يـقـيـنـا من مبادئ مناسبة

(١) تـأكـلت حـروفـهـا . (٢) فـ : أـى مـقـنـماتـ أـولـ .

· optique · (٣) المناظرية =

خاصية به أولاً . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [١٢٠١] [قد علمنا
متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أول ^(١) . وليس هذا هكذا ، لكن قد
يجب أن تكون المعانى مناسبة ومحانسة للأوائل .

٣٠

١٠

<المبادئ المختلفة>

وأعني بالأوائل في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي
لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي
من هذه ، فذلك يقتضب اقتصابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد
يجب ضرورة أن تؤخذ أخذنا ، فهو يقتضب ذلك في المبادئ اقتصابا .
وأما تلك الأخرى فإن تبين : مثال ذلك أنه ما الوحدة أو المستقيم ، وما الثالث .
وقد تؤخذ الوحدة أخذنا أو العَظَمُ أيضا . وأما تلك الأخرى فين .

٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فـ تختص
واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضاً فـ أمور عامة ، والغاية هي على طريق
التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم — فـ انماص هو
يمزلة القول بأن الخلط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامة
فيمزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

٤٠

(١) مضمومة الميزة في الخطوط .

(٢) فـ بالآخر : بالمبادئ .

فكل واحد من هذه هو كافٍ ببلغ ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك أنه يكون > فعلاً واحداً بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن ٧٦ ب في الأَعْظَامِ فقط والعدد .

والأمور الخاصة هي تلك التي يُؤْخَذُ أَيْضًا أَنَّهَا موجودة ؟ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد < ف > للوحدة ، وأما علم الهندسة فالنقطة . وذلك أنَّهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنَّها هذا الشيء ؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فـ يأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك : أما علم العدد فـ يأخذ ما هو الفرد وما هو الزوج ، أو ما المربع [٢٠١ ب] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فـ يأخذ ما هو الأصمـ والمكسـر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيـينون بياناً بالأمور العامة ومن الأشياء التي يـينون بها ؛ وكذلك علم النجوم .

وذلك أن كل علم بـرهانـي هو في ثلاثة أشياء : أحدهـا الأشياء التي نـضع أنـها موجودـة (وهي ذلك الجنس الذي نـظرـه في التأثيرات الموجـودـة له بـذاتها) ؛

والعلوم المـتـارـفة التي يـقال لها عـامـية وهذه هـى الأوـائلـ التي مـنـها يــينـون ؛

والثالثـ التـأـثيرـاتـ ، وهـى تلكـ التي يـأخذـونـ أحـدـاـ على ماـذا يــدلـ كلـ وـاحـدـ منهاـ . وـفـي بعضـ الـعـلـومـ لـامـانـعـ يــمـنـعـ أـنـ نـصـدـقـ بشـئـىـ عـشـىـ مـنـ هـذـهـ : مـثالـ ذلكـ :

(١) تـاكـلـ آـتـهـ . (٢) الأـصـمـ : irrational

(٣) فـ بالـأـحـرـ : يـؤـخـذـ بـثـالـثـةـ أـشـيـاءـ .

(٤) فـ بالـأـحـرـ : الشـىـءـ الـذـىـ . (٥) فـ بالـأـحـرـ : بـذـاتـهـ .

(٦) هـنـاـ فـيـ الـمـوـاضـعـ السـابـقـةـ مـبـاشـرـةـ بـذـوقـ نـقـطـ ، فـيمـكـنـ أـنـ قـرـأـ أـيـضاـ : يــشـنـونـ .

أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرا (وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالا واحدة) ؟ ولا مانع يمنع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة . كما أنه ولا الأمور العامة أيضا : وذلك أنه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبق الباقية متساوية من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس الطبع بدون ذلك : أعني ما فيه يبرهن ، والأشياء التي عليها يبرهن ، والأشياء التي منها يبرهن .

[وليس يوجد أصل^(٥)] ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرية أيضا ما هـ < من أجل ذاته ويظن أنه ضروري .
وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج >، لكن نحو القول الذي في النفس ، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاني دائمًا ، لكن القول الباطن ليس يعاني دائمًا . — بجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذته لها هو مظنونا عند المتعلم ، فإنما يضعها^(٦) ^(٧) وضعا ، وهي أصل موضوع ، أعني الوضع لعلى الإطلاق ، لكنها عند ذلك

(١) قَاتَ حروفها . (٢) تحتها : أمور ، وصلحت بالأخر فأضيف : أـ < لا > مور .

(٣) ش : ليس في المرياني بقل إتحقق هذه الأنفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هي : تبق الباقية متساوية) .

(٤) ف بالأخر : أي بدون ماهي في البرهان .

(٥) ما بين المقوفين مضروب عليه بالأخر . (٦) ص : مظنون .

(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكل وبالحقيقة .

فقط . فاما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد، أو من حيث ظنه على ضد [١٢٠٢] ، فإنما يتصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا المعنى يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادر . وهذا هو الفرق بين المصادر وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادر هي ما كان مقابلاً لظن المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن من حيث لم يبنته .

وأما الحدود فليست الأصل الموضوع ، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس موجود ، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات . والحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلاً موضوعاً ، اللهم إلا أن يكون الإنسان يسمى السباع أصلاً موضوعاً . ليكن <الأصل الموضوع هو أنه حينما > جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، هو لا المهندس أيضاً يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن يستعمل أشياء كاذبة عندما يقول في ما ليس هو ذراعاً إنه ذراع ، أو عندما يقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غيرواجب .

(+) ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحرير للفصل المعلم عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٢) ش بالآخر : أى يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالآخر : يريد « بالأصل الموضوع » ها هنا المقدمات الأولى .

(٤) ش بالآخر : أى إذا كانت في المقدمة إمامحولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالآخر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمى أصل موضوع .

(٦) أى : والمهندس أيضاً لا يضع أشياء كاذبة ...

مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق

أن هذا الخط هو كَاخْبَرُ عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .

١٧٧

وأيضاً المصادر والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على

طريق الجزء . فاما الحدود فولا واحداً من هذين .

١١

<المصادرات>

فاما وجود الصور ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان البرهان مُنْزَعاً أن يكون ، فيليس هو شيئاً تدعوه إليه الضرورة . وأما القول بأن الضرورة قد تدعوه في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق ؛ وإن لم يكن الأمر الكل موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن الكل موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، فإذن ولا البرهان أيضاً . فقد يحب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محولاً على الكبير ، ليس على طريق الاتفاق في الأسم .

فاما القول بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢] على شيء واحد بالإيجاب

والسلب معاً ؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعوا

(١) ش : أى بذلك المهندس .

(٢) ف بالأحرى : فرق آخر بين المصادر والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكل وعلى الكل ، وكأنه شك .

(٤) ش : هذا راجع إلى قوله عندما يبين أن الأشياء التي قوام البرهان منها إذا كانت ظاهرة لا تحتاج إلى استئناف . (٥) ف بالأحرى : الفضة . (٦) ف : أى لا يذكرها ثائناً .

الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها . وقد يتبين عندما يقتصون أن الأول قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ، وأما بالسلب فلا يصدق . وأما الأوسط فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود أو غير موجود ، وكذلك الثالث أيضا .
 وذلك أنه إن سلم أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك على ما هو الإنسان ، إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان ، فيكون القول إذن صادقا في قالياس ، وإن كان في لا قالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو لا حيوان . والسبب في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ، لكن على أشياء أخرى ، من قبل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذاً ولا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا هو وليس هو .

فاما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه البرهان السائق إلى الحال . وليس أخذه لهذا دأئما على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أي إيجاب شيء ما وسلب سلبه ، مثل قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أي الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحرى : أعطى .

(٦) ف : أي أنه حيوان . (٧) ش : أي في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : الماقضة .

(١٠) ش : أي ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلاف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة معاقة لذلك الإيجاب .

يبلغ ما يكون كافياً ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعني في الجنس بمثلاه

ما هو في الجنس الذي نأى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدم أيضا .

وقد يشارك جميع العلوم بعضها ببعضها في الأمور العامة ، وأعني بالعامة

وَلِمَنْجَانَةِ الْمُكَبَّلِيَّةِ وَالْمُكَبَّلِيَّةِ الْمُكَبَّلِيَّةِ

۲۴) ای سعید و مسیح علی امیر مهابیتینو، لام فیه بیتینو، ولاد ایضا های زینتو.

والحدل لجميعها ، وإن كان يوجد شيء ما يتمس بالكلية تعيين الأمور

العامية، مثال ذلك أنه لكل شيء: إما موجبة وإما سالية، وإن نقص من

لمساوية متساوية أو شبه من أمثال هذه . وأما صناعة الحدل فليس . حالها حال

الآن ينبع الماء من مصادر مختلفة، منها مياه الأمطار التي تتساقط على التلال والجبل.

مها لار سیاء احمدوده، ولا ايضا جليس ما محدود، وإلام يكن باي لسان

ولا سؤلا . وذلك أن الذى يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت

[١٢٠٣] أشياء متقابلة لا يتبين شيء واحد بعينه وقد يتبعها هذا في «المقاديس».

13

السؤال العلمي <

إلا أنه إن كان السؤال القبلي، والمقدمة المأخوذة من النقض هما واحداً^(٦)

^(٨) عنته، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس

(١) ف : أي المجموع . (٢) ف : أي المحمول .

(٢) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : و بالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أي يوم ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات

(٦) ش : أبي الحدلي . الأولى » م ١ ف ١ و م ٢ ف ١٥ ص ٤ ٦ ب ٨ وما يليه .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أي السُّؤالات .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أي السؤالات .

في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ماعلمنا وهو الذي منه يكون قياس مناسب ^(١)
 خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . فمن البين إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد ^(٢)
 هندسياً ولا طبياً . وكذلك في تلك الآخر الباقيه . لكن إما أن يكون من تلك
 التي منها نترين معنى ما من التي عليها الهندسة ، وإما التي منها بأعيانها يترين من
 المعانى التي منها الهندسة بنزلة المسائل المناظرية . وكذلك في تلك الآخر
 الباقيه . والقول إنما ينبغي أن يقبل في هذه من مبادئ ونتائج هندسية .
 وأما القول في المبادئ فلا ينبغي للهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس ،
 وكذلك في العلوم الأخرى الباقيه أيضاً .

فليس ينبغي إذن أن يسأل كلُّ واحدٍ من العلماء عن كل شيء؛ ولا أيضاً
 ينبغي أن يحجب عن كل ما يسأل في كل واحد به ، لكن إنما يجب أن يحجب
 عن أشياء محدودة مُنحازة في علمه . فإن وجد إنسان يختار المهندس قوله ما
 وينظر بما هو مهندس ، فمن البين أن فعله هذا يكون فعلاً جيلاً متى كان
 يَتَّبع شيئاً ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجييل .

(١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .

(٢) ف بالآخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتى بالسؤال .

(٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .

(٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة في الخطوط .

(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط في تربيع الدائرة بأن عمل شكلًا هلاميًّا .

(٩) ش : مثل ما فعل أنتيفن وأبرسن في تربيع الدائرة فإن أنتيفن أخذ أن الخط المستقيم

يطابق قوساً (ص : قوس) ، و <أ> برسن أخذ أن الصغير والكبير مستوى بان في الجنس .

ومن الْبَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ يَكْسِفَ الْمَهْنَدِسَ وَلَا تَكْسِيفًا أَيْضًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

^(١) بِطَرِيقِ الْعَرَضِ . فَإِذْنَ لَا سَبِيلَ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْمَهْنَدِسَةِ بَيْنَ قَوْمٍ غَيْرِ

١٥ مَهْنَدِسِينَ . وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَضُلُّ الَّذِي تَجْرِي مَنَاظِرَتِهِ بِحَرَقِ رَدِيَّاً . وَكَذَلِكَ

فِي الْعِلُومِ الْأُخْرَ الْبَاقِيَّةِ أَيْضًا . وَلَا كَانَ قَدْ تَوَجَّدَ مَسَائِلَ مَا هَنْدِسِيَّةَ ،

أَتَرِي قَدْ تَوَجَّدَ أَيْضًا مَسَائِلَ مَا غَيْرِ هَنْدِسِيَّةَ؟— وَفِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْعِلُومِ

مَسَائِلَ هِيَ بِلَا عِلْمٍ هَنْدِسِيَّةَ ، فَأَيْمَّا هِيَ؟ وَتَرِي الَّذِي هُوَ بِلَا عِلْمٍ هُوَ قَيْسُ

أَمْ مَغَالِطَةً؟ وَهُوَ فِي الْمَهْنَدِسَةَ ، أَمْ فِي صِنَاعَةِ أُخْرَى؟ مَثَلُ ذَلِكَ السُّؤَالِ

الْمُوسِيقِيِّ هُوَ غَيْرِ هَنْدِسِيٌّ فِي الْمَهْنَدِسَةَ . وَأَمَّا الظَّنُّ بِأَنَّ الْخَطُوطَ الْمُتَوازِيَّةَ

^{٢٠٣ ب]} تَلْقَى فِيهَا هَنْدِسِيٌّ عَلَى جَهَةِ مَا ، وَغَيْرِ هَنْدِسِيٌّ عَلَى جَهَةِ أُخْرَى .

وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَكُونُ عَلَى ضَرِبِينَ كَالْحَالَ فِي : لَا وزَنُ ، فَيَقُولُ : لَا هَنْدِسَةَ—

أَمَا عَلَى نَحْوِ وَاحِدِ فَنِ قَبْلِ أَنَّهَا لِيُسْتَ مُوْجَدَةً لَهُ بِمَنْزَلَةِ عَدَمِ الْوَزْنِ ، وَأَمَا

بِنْوِ آخِرِ فَنِ قَبْلِ أَنَّهُ مُقْتَنٌ لَهُ اقْتِنَاءُ رَدِيَّاً . وَهَذَا النَّحْوُ مِنْ لَا عِلْمٍ ، وَهُوَ

٢٥ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَبَادِئِ ، هُوَ مَضَادٌ .

^(٤)

فَأَمَّا فِي التَّعَابِ فَلَيْسَ الْمَغَالِطَةُ فِيهَا عَلَى هَذِهِ الْمَثَالِ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْحَدَّ

^(٥) الْأَوْسَطُ هُوَ أَبْدًا مُضَاعِفٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ آخِرَ يَحْمِلُ عَلَى هَذَا كَلْمَةٍ ، وَهَذَا يَقُولُ

(١) ش : أَيْ يَعْرُضُ لِلْهَنْدِسِ أَلَا يَكُونُ مَعَهُ عِلْمٌ الْأَمْرُ الَّذِي يَسْأَلُ عَنْهُ مِثْلُ الطَّيِّبِ مَثَلًا .

(٢) ف : مَخَاطِبُهُ .

(٣) ش : فِي السَّرِيَانِي : وَأَمَا بِنْوِ وَاحِدِ فَغَيْرِ هَنْدِسِيٌّ مِنْ حِيثُ هُوَ غَيْرِ مُقْتَنٍ طَأْتَهُ بِمَنْزَلَةِ غَيْرِ

الْخَنِّ ؛ وَأَمَا بِنْوِ آخِرِ فَبِأَنَّهُ مُقْتَنٌ طَأْتَهُ اقْتِنَاءُ رَدِيَّاً . (٤) ش : أَيْ كَيْفَيَّةُ الْجَدَلِ .

(٥) فِي الْأَخْرِ : أَيْ لَيْسَ هُوَ مِمَّا مُشَرِّكًا . (٦) فِي الْأَخْرِ : أَيْ الْأَكْبَرِ .

٢٠ على الآخر كله (وأما المحمول فلا يقال كل) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها
 في الذهن . وأما في الجدلية فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن
 رسّمه رسماً كان ظاهراً . وما يرى الكلام المسمى باليونانية آآ في أهو دائرة ؟
 فظاهر أنها ليست دائرة .

٢٠ وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استقرائية . فكما
 أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة — إذ كانت ليست على جميعها وكان
 القياس من المقدمات الكلية — ، فمن بين الظاهر أنه ولا المعاندة أيضاً .
 وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعاندة التي يأتي
 بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

١٧٨ وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأفوايل غير
 قياسية من قبل أنهم يأخذون أشياء محولة على كلّيّها ، مثل ذلك منزلة ما كان
 يفعل قانس في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك
 أن النّار تولدها سريع كا زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد
 سريعاً . فإنه على هذا النحو لا يكون قياس ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف
 تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع
 ما يكون في الحركة تابعاً للنار .

(١) ف بالأحر : الأصغر . (٢) ف بالأحر : بليجتاب كل .

(٣) ف بالأحر : أى لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحر : التوه .

(٥) ف بالأحر : الاقناعية . (٦) ش : كلام موزون . -- يقصد شعر الملاحم :

(٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus = les vers épiques

فَكَثِيرًا مَا لَا يُكَنْ أَنْ يَقَاسُ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ الَّتِي اقْضَبَتْ . وَأَحِبَّا قَدْ

يُكَنْ [١٢٠٤] ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ لَيْسَ هُوَ مَا يُرَى وَيُعْتَقَدُ .

وَلَوْلَمْ يُكَنْ يُكَنْ أَنْ يَبْيَنَ الْحَقَّ مِنَ الْكَذَبِ ، لَقَدْ كَانَ التَّحْلِيلُ بِالْعَكْسِ سَهْلاً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَنْعَكِسُ الْأَمْرُ بِالْتَّسَاوِيِّ . فَلَتَكُنْ أَمَّا هُوَ مُوْجَدٌ .

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ مُوْجَدَةً ، فَلَتَكُنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي أَعْلَمُ أَنَّهَا مُوْجَدَةً مُوْجَدَةً — مَثَلُ ذَلِكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَلَيْهَا بَ — فَنَّ هَذِهِ إِذَا أَبَيْنَ أَنْ تَكُونْ مُوْجَدَةً .

وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي فِي التَّعَالِيمِ فَقَدْ تَعْكَسُ بِالْتَّسَاوِيِّ أَكْثَرُ ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَا يَوْجِدُ فِيهَا وَلَا عَرْضٌ وَاحِدٌ ، لَكِنْ حَدُودٌ (وَبِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا قَدْ تَخَالَفُ الْأَمْرُ) .

الْجَدِيلَةِ) .

وَتَزِيدُ وَتُنْهَى لَا بِالْأَوْسْطَطِ ، لَكِنَّ بَأْنَهُمْ يَسْتَأْنِفُونَ فِي قِتَصْبُونَ : مَثَلُ ذَلِكَ : أَ ، بَ ، وَهَذِهِ بَحَ ، وَهَذِهِ أَيْضًا بَدَ ، وَعَلَى هَذَا التَّحْوِي

إِلَى مَا لَا نَهَايَةٍ . أَوْ يَعْدُلُونَ إِلَى الْبَحَابِ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ أَ عَلَى بَ وَعَلَى هَ .

مَثَلُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعَدْدُ الْكَبِيِّ أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ أَيْضًا الْمَرْسُومُ عَلَيْهِ أَ ، وَالْعَدْدُ الْفَرْدُ الْكَبِيِّ الَّذِي عَلَيْهِ دَ ، وَالْعَدْدُ الْفَرْدُ الَّذِي عَلَيْهِ حَ : فَأَ إِذْنُ هُوَ عَلَى حَ .

وَلَيَكُنْ أَيْضًا الْعَدْدُ الرَّوْجُ ذُوكَ مَا عَلَيْهِ دَ ، وَالْعَدْدُ الرَّوْجُ الَّذِي عَلَيْهِ هَ .

فَأَ إِذْنُ هُوَ عَلَى هَ .

(١) فَ : يَقْتَضِبُ . (٢) صَ : تَزِيدُ — أَيْ أَنَّ الْبَرَاهِينَ تَزِيدُ .

(٣) فَ : الْأَسَاطِ (كَذَا !) . (٤) فَ : بَأْنَ يَقْتَضِبُ تَزِيدَةً .

(٥) فَ : الْكَبِيِّ .

١٣

< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة >

(١) (٢) ^(٢)

والعلم بأن الشيء موجود ، والعلم ”بِلَمْ هُو“ قد يخالف بعضما

بعضًا : أما أولاً ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضررين :

أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس)

٢٥ توجد العلة الأولى ، والعلم بـ ”لَمْ هُو“ إنما يكون بالعلة الأولى) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالي

”عكس بالتساوي“ ، أو بأشياء هي أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون

ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة ؛ ولذلك قد يوجد

٣٠ بتوسط هذا برهان : بمثابة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منا ،

من قبل أنها تلمع .— يكن الذي عليه > [٤٠ بـ] المتحيرة ، والذي عليه

بـ أنها لا تلمع ، والذي عليه أـ أنها قريبة منا ؛ فالقول بأن بـ على حـ حق ،

وذلك لأنـ المتحيرة لا تلمع . وكذلك أـ على بـ ، فإن الذي لا يلمع هو

٣٥ قريبـ منا . وهذه فلتوجـ بالاستقراء أو بالحس . فـ إذن موجودـ أحـ

من الاضطرارـ . فقد تبين إذنـ أنـ الكواكبـ المتحيرةـ قريبةـ منـاـ .

(١) شـ : إذا عرفـناـ منـ مـعـلـوـهـ . (٢) شـ : إذا عـرـفـناـ منـ عـلـهـ .

(٣) شـ : أـيـ أـنـ الفـرقـ بـيـنـهـاـ ، إـذـاـ كـانـاـ فـيـ عـلـمـ وـاحـدـ ، يـكـونـ عـلـىـ ضـرـرـينـ .

(٤) شـ : أـيـ العـلـةـ الـقـرـيـبةـ . (٥) شـ : يـعـنـيـ الـمـعـلـوـهـ .

(٦) شـ : أـيـ عـدـنـاـ . (٧) فـ بـالـأـخـرـ : لـاـ تـلـمـعـ .

(٨) شـ : أـيـ لـزـومـهاـ لـقـدـمـاتـ مـنـ الـاضـطـرـارـ .

(٩) تـأـكـلـتـ حـروـفـهـاـ .

فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء" ، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منها أنها لا تلمع ، لكن من أجل أنها قريبة منها لا تلمع . وقد يمكن أن يتبيّن هذا بحال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لم هو" .

مثال ذلك : لتكن حـ المتحيرة ، وليكن ما عليه بـ قربها منها ، وليكن أنها لا تلمع ما عليه أـ — فـ بـ موجودة أحـ ، وتكون أيضاً أحـ وأـ أيضاً — وهي أنها لا تلمع — أـ بـ ، ويكون هذا القياس على "لم هو" ، إذ كان قد أـخذـتـ فيـهـ العـلـةـ الأولىـ . وأـيـضاـ كـاـيـيـنـونـ أنـ القـمـرـ كـرـىـ نـيـرـ بـذـاتـهـ ، وـذـلـكـ أـنـ الذـىـ يـقـبـلـ التـرـيـدـ بـهـذـاـ الضـرـبـ مـنـ القـبـولـ هـوـ كـرـىـ يـتـرـيـدـ أـنـهـ ، وـذـلـكـ أـنـ الذـىـ يـقـبـلـ التـرـيـدـ بـهـذـاـ الضـرـبـ مـنـ القـبـولـ هـوـ كـرـىـ ؛ والـقـمـرـ يـقـبـلـ

هـذـاـ التـرـيـدـ ؛ فـنـ الـبـيـنـ أـنـهـ كـرـىـ . فـعـلـيـهـ هـذـاـ النـحـوـ يـكـوـنـ قـيـاسـ أـنـهـ . وـأـمـاـ إـذـاـ وـضـعـ الـأـوـسـطـ بـالـعـكـسـ فـيـكـوـنـ قـيـاسـ عـلـىـ "لم هو" ، وـذـلـكـ أـنـهـ لـيـسـ إنـماـ هـوـ كـرـىـ بـسـبـبـ تـرـيـدـ هـذـاـ الضـرـبـ مـنـ التـرـيـدـ ، لـكـنـ مـنـ قـبـلـ أـنـهـ كـرـىـ يـقـبـلـ مـثـلـ هـذـهـ التـرـيـدـاتـ . فـلـيـكـنـ القـمـرـ الذـىـ عـلـيـهـ حـ ، وـالـكـرـىـ مـاعـلـيـهـ بـ ، وـلـيـكـنـ التـرـيـدـاتـ مـاعـلـيـهـ أـ .

وـأـمـاـ الـأـشـيـاءـ الـتـىـ لـاـ يـرـجـعـ الـأـوـسـطـ فـيـهـ بـالـتـساـوىـ ، وـكـانـ الذـىـ لـيـسـ هـوـ عـلـةـ أـعـرـفـ مـنـ الـعـلـةـ ؛ أـمـاـ أـنـ الشـيـءـ فـقـدـ يـتـبـيـنـ ، وـأـمـاـ لـمـ هـوـ فـلاـ . — وـأـيـضاـ

(١) شـ : أـيـ مـوـجـودـ . (٢) فـ بـالـأـمـرـ : يـعـكـسـ هـذـهـ الـحـالـ .

(٣) شـ : أـيـ إـذـاـ كـانـ الـأـوـسـطـ مـعـلـولاـ (صـ : مـعـلـولـ) ، فـلـيـمـ إـذـاـ كـانـتـ عـلـتـهـ مـوـجـودـةـ أـنـ يـكـوـنـ مـوـجـودـاـ ، بـلـ إـذـاـ كـانـ هـوـ مـوـجـودـاـ أـنـ تـكـوـنـ مـوـجـودـةـ ، مـثـلـ الـخـشـبـ وـالـبـابـ .

(٤) شـ : أـيـ مـوـجـودـ .

فـ الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على « لمَ هو » إذ كان لا ينبع بالعلة نفسها - مثال ذلك : لمَ لا يتنفس الحائط؟ فيقال : لأنَّه ليس [١٢٠٥] بـ حـيـوـانـ، فـلـوـكـانـ هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحـيـوـانـ هو السبب في التنفس - مثال ذلك إنـ كانـ السـبـبـ هوـ السـبـبـ فيـ أـلـاـ يـكـونـ الشـيـءـ موجودـاـ، مثلـ آنـهـ إنـ كـانـ وـجـودـ الـحـاـزـ وـالـبـارـدـ عـلـىـ غـيرـ اـعـتـدـالـ هوـ السـبـبـ فيـ أـلـاـ يـكـونـ صـحـيـحاـ، فـوـجـودـهـ مـعـتـدـلـةـ هوـ السـبـبـ فيـ أـنـ يـكـونـ صـحـيـحاـ .
٦٥ ٤٠ وكذلك أيضاً إنـ كانـ الإـيجـابـ سـبـبـاـ فيـ أـنـ يـكـونـ الشـيـءـ موجودـاـ، فالـسـلـبـ فيـ أـلـاـ يـكـونـ موجودـاـ .

وـأـمـاـ فـيـ الأـشـيـاءـ الـتـيـ وـفـيـتـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ فـلـيـسـ مـاقـيلـ لـازـماـ، وـذـلـكـ آنـهـ لـيـسـ كـلـ حـيـوـانـ يـتـنـفـسـ .ـ وـالـقـيـاسـ الـكـائـنـ بـمـثـلـ هـذـهـ الـعـلـةـ يـكـونـ فيـ الشـكـلـ الثـانـيـ - مـثالـ ذـلـكـ: لـيـكـنـ آـ حـيـوـانـ، وـمـاـ عـلـيـهـ بـ آـنـهـ يـتـنـفـسـ، وـمـاـ عـلـيـهـ حـ الـحـائـطـ .ـ فـإـذـ كـانـ كـلـ بـ إـذـ كـانـ كـلـ مـاـ يـتـنـفـسـ هـوـ حـيـوـانـ؛
٤٥

(١) شـ: أبوـ يـحيـيـ عـنـ الإـسـكـنـدـرـ قـالـ: يـرـيدـ نـظـامـ الشـكـلـ الثـانـيـ .ـ وـيـحـيـ النـحـوـ يـقـولـ: لـيـسـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ، بـلـ إـنـماـ يـرـيدـ بـهـ الـعـلـةـ الـعـيـدةـ .ـ وـأـبـوـ بـشـرـ يـظـهـرـ مـنـ قـولـهـ آنـهـ يـذـهـبـ إـلـىـ الـأـمـرـنـ جـيـعـاـ .ـ وـأـظـنـ آنـ ماـ قـالـهـ يـحـيـ النـحـوـ أـخـصـ الـأـفـاوـيـلـ، وـيـنـهـدـ بـذـلـكـ قـولـ الـفـيـلـيـسـوـفـ إـذـ يـقـولـ: «ـ إـنـ كـانـ لـاـ يـنـبـغـيـ بـالـعـلـةـ تـقـسـيـاـ»ـ .ـ قـالـ لـىـ الشـيـخـ الـفـاضـلـ يـحـيـيـ بـنـ عـدـيـ: الـحـقـ مـاـ قـالـهـ يـحـيـيـ النـحـوـ فـيـ ذـلـكـ .ـ (٢) شـ: أـيـ بـرهـانـ ذـلـكـ .ـ (٣) شـ: هـذـاـ عـكـسـ مـاـ تـقـدـمـ .ـ (٤) شـ: قـالـ: إـنـماـ قـالـ يـكـونـ فـيـ الشـكـلـ الثـانـيـ، وـلـيـسـ هـذـاـ مـقـصـورـاـ عـلـىـ آنـهـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ فـيـ الشـكـلـ الثـانـيـ .ـ

فـ السـيـانـيـ: مـثالـ ذـلـكـ قـولـ أـنـترـسـسـ آنـ بـلدـ الصـفـافـةـ لـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ مـغـيـاثـ، وـذـلـكـ آنـهـ لـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ كـرـومـ أـيـضاـ .ـ

وَ لَا عَلَى شَيْءٍ مِّنْ حََّ؛ فَإِذْنَ بَّغْرِيْرَةٌ مُّجَوَّدَةٌ لِشَيْءٍ مِّنْ حََّ؛ فَالْحَائِطُ
إِذْنَ لَا يَتَفَقَّسُ .

وقد يتبهأ أن تكون أمثل هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى
والغزاره، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدها كثيراً. مثل ذلك قول
أنخرس إنه ليس في بلد الصقالبة الغناه وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم .

٣٠
أما الخلافات بين القياس على «أَنَّ» الشيء، وبين القياس على «لَمَّا»
الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات . فاما في علمين مختلفين فيكون

على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما ، والعلم الآخر
في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند
الآخر هي هذه الحال التي أنا وأاصفها ، وهي أن يكون أحد العلمين تحت
الآخر بمنزلة علوم الماناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم الجسمات ، وعلم
تأليف المؤون عند علم العدد ، والظاهرات عند علم التبجوم . وذلك أنه كاد

٤٠
أن تكون هذه العلوم متواطئة [٢٠٥ ب] أسماؤها بمنزلة علم التبجوم التعاني
والذى تستعمله صناعة الملاحة ، وبمنزلة تأليف المؤون ، أعني التعاني
والسماعي . وذلك أن العلم بـ الشيء في هذه هو ملـ يحيـ بالـ أمر ، وأما العلم
لـ يـ هو لـ أصحابـ التعليمـ ، إذـ كانـ هؤـلاءـ هـمـ الـذـينـ عـنـدـهـمـ الـعـلـمـ بـ الأـسـبـابـ ،
وكثيراً ما لا يـشعـرونـ بـ أـنـهـ كـحالـ فـ الذـينـ يـحـثـونـ عـنـ الـأـمـرـ الـكـلـيـ ؟ـ فـ إـنـهـمـ

(١) تـأـكـلتـ حـرـوفـهـاـ . (٢) شـ : إـنـاـ قـالـ : «ـ كـادـ» عـلـ طـرـيقـ الـاستـهـارـ .

(٣) شـ : لـ اـعـلـمـ هـمـ . (٤) فـ : بـ الـوـجـودـ .

كثيراً ما لا يشعرون ببعض الأوحد لقلة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور ، وهي شيء آخر في الحوسر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور : وهي لا على شيء موضوع ، وذلك أنه وإن كانت المقادير على ^(١) شيء موضوع ، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على ذلك الأمر الموضوع . وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة ، مثال ذلك أمر القوس الخادمة في السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي ، وأما لم ^(٢) هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر : إما على الإطلاق وإما للذى هو في التعاليم . — وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها منزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجُرح المستدير : أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب ، وأما لم ^(٣) ذلك فإلى المهندس .

١٤

<فضل الشكل الأول>

وأصح العلم وأشد يقيناً من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولاً فن قبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهيمنا — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكانت أن تكون جميع العلوم التي يبحث عن « لم » الشيء هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشيء إنما يكون بهذا الشكل : إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة

(١) ف : يريد : في ... (٢) ش : أى الذي نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر .

(٣) ف : أبو بشر : إنما قال : « كانت » لأنها ربما استعمل برهان الخلف ، وربما استعملت الشكل الثاني .

جداً . فهو بهذا السبب أيضاً أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بـ الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن ^{وـ (١)} يتضمن ^(٢) . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الآخر فقد يكون ، لكنه ليس هو بكل ، وأما العلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيواناً [١٢٠٦] ذا رجلين بخواص ^(٢) .

وأيضاً فإن هذا الشكل ليس هو بمحتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فبـ هذا الشكل يتصل وـ ينبع إلى أن يصير إلى غير ذاتـ الأوساط .
فـ من البـين إذـ أنـ الشـكـلـ الـأـوـلـ أـحـقـ الـأـشـكـالـ جـدـاـ فـ بـابـ الـعـلـمـ .

١٥

< القضايا السالبة غير ذاتـ الأوساط >

وـ كـاـ أـنـهـ قدـ يـمـكـنـ أـنـ تـكـونـ آـمـوـجـودـةـ لـ بـ بـغـيرـ اـنـقـطـاعـ ،ـ كـذـلـكـ قـدـ يـمـكـنـ أـلـاـ يـوـجـدـ لـهـ أـيـضـاـ ،ـ وـأـعـنـيـ بـاـنـ يـكـونـ الشـيـءـ مـوـجـودـاـ أـوـ غـيرـ مـوـجـودـ

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتضمن ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهي تعني أنه يتضمن على أنه حد المحدود ، ولكن يتبين جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحد بأمره يتبين بالشكل الأول وحده فقط ، لاعلى أنه هو حد ذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له موجوداً .

(٢) ش : أى ليس إلـاـ يـوـجـبـ ذـاكـ لـعـضـ النـاسـ ،ـ بـلـ نـحـمـ بـاـنـ كـلـ إـسـاـنـ هـذـهـ حـالـهـ .

(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذاتـ الأوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوابـ هذهـ حالـها .

(٤) م : إنـماـ تـسـمـيـ المـفـتـمةـ غـيرـ ذاتـ الـوـسـطـ بـغـيرـ اـنـقـطـاعـ ،ـ لـأـنـ لـيـسـ بـيـنـ الـحـمـولـ وـالمـوـضـعـ فـيـاـ شـيـءـ ثـالـثـ .ـ وـفـ : وـسـطـ .

غير انقطاع هو ألا يكون بينهما وسط ، فإنه على هذا النحو لا يكون الشيء
موجوداً أو غير موجود من أجل شيء آخر . فأمامي كانت أَ أو بَ في كل
الشيء أو كليهما ، فغير ممكن أن تكون أَ موجودة لـ بَ أولاً ، وإلا فلتكن
أَ في كل بَ . إذن إن كانت بَ ليست في كل بَ (وذلك أنه قد يمكن
أن تكون أَ في كل الشيء وتكون بَ غير موجودة في هذا) ، فيكون من ذلك
قياس على أن أَ غير موجودة لـ بَ . فإنه إن كانت حَ على كل أَ وغير
موجودة لشيء من بَ فـ أَ تكون ولا على شيء من بَ . ولذلك أيضاً إن
كانت حَ في كل الشيء مثل أن تكون في دَ ، وذلك أن الدَ تكون موجودة
في كل بَ وـ أَ ، ولا على شيء من دَ . فإذاً إذن تكون غير موجودة لشيء
من بَ بقياس . وبهذا النحو يتبين إن كانتا كليهما في كل الشيء . —
أما أن بَ قد يمكن ألا تكون في الشيء الذي أَ في كله أو لا تكون أَ أيضاً
في ما بَ في كله ، فهو يَ ظاهر من الأشياء التي لا تبدل الرتبة بعضها البعض .
وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التي في رتبة أَ حَ دَ محتمل ولا على شيء من
التي في رتبة بَ هَ دَ ، وكانت أَ في كل الـ طَ التي هي من رتبتها ، فظاهر
أن بَ لا تكون موجودة في طَ ، وإلا تبدل اللتان في الرتبتين .

(١) ش : أي لا يكون أحد حدّي المقدمة موجوداً الآخر بتوسط .

(٢) ف : غير توسط .

(٣) ف بالأخر : في السريانى بَ . — وهو بَ أيضاً في اليونانى .

(٤) ف بالأخر : أي في جملة شيء .

(٥) ف : جملة شيء .

وَكُذُلُكَ إِنْ كَانَتْ بَ أَيْضًا فِي كُلِّ الشَّيْءِ، وَكَانَتْ أَ غَيْرَ مُوجَودَةٌ لِبَ،
فَنَّ الْبَيْنَ أَنْ لَا وَجْوَدَهَا لَهَا بِغَيْرِ انْقِطَاعٍ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ [٢٠٦ ب] كَانَ
بَيْنَهُمَا أَوْسَطٌ مَا، فَقَدْ يَلْزَمُ ضَرُورَةً أَنْ يَكُونَ أَحَدُهَا فِي كُلِّ الشَّيْءِ وَيَكُونَ
١٥ قِيَاسٌ إِمَّا فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَإِمَّا فِي الشَّانِيِّ . فَإِنْ كَانَ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ
ذَبَّ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي كُلِّ الشَّيْءِ إِذَا كَانَتْ الْمُقْدَمَةُ الَّتِي هِيَ عِنْدَ هَذِهِ قَدْ
يَحْبَبُ أَنْ تَكُونُ مُوجَبَةً . وَإِنْ كَانَ فِي الْأَوْسَطِ فَأَيْمَّا اتَّفَقَ . وَذَلِكَ أَنَّ
الْقِيَاسَ قَدْ يَكُونُ أَيْمَّا أَخْذِنْتُ سَالِبَةً . وَأَمَّا إِنْ كَانَتَا كُلَّتَاهُمَا سَالِبَتِينِ ،
٢٠ فَلَا يَكُونُ قِيَاسٌ .

فَنَّ الْبَيْنَ إِذَا أَنَّهُ قَدْ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرَ مُوجَدٌ لِشَيْءٍ آخَرَ .
فَأَمَّا مَنْ يَكُونُ وَكِيفَ ذَلِكَ فَقَدْ حَبَرَنَا بِهِ .

١٦

< الضَّلَالَةُ وَالْجَهَلُ النَّاشِئَانِ عَنْ مُقْدَمَاتِ بِغَيْرِ أَوْسَاطٍ >

وَأَمَّا الْجَهَلُ الَّذِي يَقَالُ لَا عَلَى جَهَةِ السَّلْبِ، لَكِنْ عَلَى جَهَةِ الْحَالِ وَالْمُلْكَةِ ،
فَهُوَ خُدُعَةٌ وَضَلَالَةٌ تَكُونُ بِقِيَاسٍ . وَهَذَا يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ مُوجَودَةٌ
٢٥

(١) ش : يَعْنِي إِذَا كَانَتْ ذَبَّ وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ بَ وَعَلَى كُلِّ أَ ، فَذَبَّ وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ
بَ ؛ فَلَيْسَ وَجْوَدَهَا لَهَا أَوْلًا . (٢) ش : أَيُّ الشَّكْلِ (= الثَّانِي) .

(٣) فَبِالْأَخْرَى : أَيُّ الْمُقْدَمَاتِ . (٤) ف : بِغَيْرِ تَوْسِطٍ .

(٥) ف : مِثْلُ جَهَلِ الصَّيْبَانِ . (٦) ف : أَهْمَّ : مِنْ خَارِجٍ، أَوْ بِغَيْرِ قِيَاسٍ .
ش : أَبُوبَشَر : أَيُّ يَعْتَقِدُ ضَدَّ مَا قَدِيمَتِينِ بِقِيَاسٍ .

أو غير موجودة ، أولاً على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان

أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلاله الظن البسيط فهما بسيطان ، وأما الضلالات التي تكون

بالقياس فهي كثيرة الفنون . — فلتكن \mathbf{A} غير موجودة لشيء من \mathbf{B} غير

انقطاع . فإن قاس أن \mathbf{A} موجودة لـ \mathbf{B} عندما تأخذ \mathbf{B} الحد الأوسط ،

فقد يكون جاهلاً بقياس . فقد يمكن أن تكون المقدمة كلتاها كاذبتين ،

وقد يمكن أن تكون إحداها كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت \mathbf{A} غير موجودة

لشيء من \mathbf{B} ، و \mathbf{B} أيضاً غير موجودة لشيء من \mathbf{C} ، وقد أخذت كل واحدة

منهما بالعكس ، فقد تكون كلتاها كاذبة (وقد يمكن أن تكون حال \mathbf{B} عند

\mathbf{A} وعند \mathbf{B} حالاً لا تكون بها تحت \mathbf{B} ولا تكون \mathbf{B} بالكلية . فاما \mathbf{B}

غير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قيل إن \mathbf{A} غير موجودة لها أولاً ،

واما \mathbf{A} فليست من الأضرار موجودة بجميع الأشياء بالكلية . فإذا قد

تكون كلتاها [١٢٠٧] كاذبة) . وأيضاً قد يمكن أن توجد إحداها صادقة ،

غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة \mathbf{A} \mathbf{B} . وذلك أن مقدمة \mathbf{B} \mathbf{C}

هي دائماً كاذبة من قبل أن \mathbf{B} ليست ولا في شيء واحد . فاما \mathbf{A} \mathbf{B} فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أى ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحر :

فأنواعها كثيرة . (٤) ف بالأحر : مغفلة عند علة مصلحة (غير واضحه في المخطوطة) .

(٥) ف بالأحر : أى بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف بالأحر : يمكن ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف بالأحر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن ؛ مثال ذلك إن كانت ا موجودة لـ حـ و لـ بـ بغير انقطاع ؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع ، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة ؛ وأما الأخرى فكاذبة . وذلك يكون متى كان شيء واحد يعنيه $\text{سـمـوـلـاـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـنـ وـاحـدـ ، وـكـانـ وـلـاـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ وـلـاـ فـيـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ .}$

أما الصلاة والخدعة على أن الشيء موجود فإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا التحو (٣) . وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر . وأما القياس على أنه ليس موجود ، فقد يكون في الشكل الأول والثانى . فليخبر أولا على : كم ضربا يكون في الشكل الأول ؟ وبأى حال من أحوال المقدمات يكون ؟

فنقول : إنه قد يمكن أن يكون قياس ، والمقدمتان كلتاهم كاذبة ، مثل أنه إن كانت ا موجودة لـ حـ و لـ بـ أيضا بغير توسط : فإنه إن أخذت ا غير موجودة لشيء من حـ ، وأخذت حـ لكل بـ ، فالمقدمتان (٤) تكونان كاذبتين .

(١) ف بالأحر : محولة على حـ و بـ : أما لـ حـ بالإيجاب ، وأما لـ بـ فالسلب .

(٢) ف بالأحر : أي من حـ و بـ .

(٣) ف بالأحر : يعني الشكل الأول . (٤) ص : كاذبتان .

(٥) ش : الحدود المأموردة لتصحيح هذا القول : الجواهر ، وذو النفس ، وغير ذي النفس ؛ — فالجواهر ولا على شيء من ذي النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذي النفس ؛ فالجواهر ولا على شيء من غير ذي النفس .

(٦) ش : الحدود لهذا : الجواهر ، والكيبة ، والإنسان .

وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة ΔA صادقة ، و ΔB كاذبة . أما أن ΔA صادقة فـن قبل أن ΔA ليست موجودة بـجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون ΔB كاذبة من قبل أنه غير ممكن أن تكون ΔA غير موجودة لـشيء منها ، موجودة لـ ΔB .
 ١٥ وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة ΔA حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا مع ذلك كلـها صادقة ، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن أن تكون ΔB أيضا صادقة [٢٠٧ ب] وذلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون ΔB موجودة في ΔA وفي ΔA أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداها تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا ΔA غير موجودة لـشيء من ΔA تكون هذه المقدمة كاذبة .
 ٢٠

٢٥ فـن البـين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إـحداها كاذبة ، وإذا كانت كلـها كاذبة . وأما في الشـكل الأوسط فـأن تكون المـقدمـتان كلـها كاذبة بـكلـيـمـا ، فـغير مـكـنـ . وذلك أنه إذا كانت ΔA موجودة لـكلـ

(١) ش : طريق آخر يـبين به أن مـقـدـمة ΔA كـاذـبة . (٢) ص : صـادـقـين .

(٣) ش : المـدوـد : الـجوـهـرـ ، والـحـيـوانـ ، والإـنسـانـ . (٤) ص : كـاذـبـين .

(٥) ش : الحـسـنـ (أـيـ ابنـ الـخـارـ) : قـدـيـنـ فـيـ المـقـالـةـ الثـالـثـةـ مـنـ كـاـبـ الـقـيـاسـ أـنـ إـذـاـ كانتـ المـقـدـمـاتـ كـاذـبـينـ فـيـ الشـكـلـ الثـالـثـ ، فـإـنـ النـتـيـجـةـ تـكـوـنـ صـادـقـةـ لـمـحـالـةـ ؛ وـلـآنـ النـتـيـجـةـ الـتـيـ قـصـدـهـ أـنـ يـبـيـنـاـ هـاـهـاـ كـاذـبـةـ ، لـمـ يـعـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ المـقـدـمـاتـ كـلـهاـ كـاذـبـةـ (صـ: كـاذـبـينـ) بـالـكـلـيـةـ . قالـ لـيـ الفـاضـلـ يـحيـيـ : إـنـاـ لـمـ نـتـحـ نـتـيـجـةـ كـاذـبـةـ عـنـ مـقـدـمـاتـ كـلـيـنـ إـحدـاـهاـ (صـ: أـحدـهاـ) مـوجـةـ وـالـأـخـرـ سـالـبـةـ كـاذـبـينـ نـتـيـجـةـ كـاذـبـةـ مـنـ قـبـلـ أـنـ نـظـمـهـاـ وـنـقـلـهـمـ ضـديـمـاـ ، وـهـاـ صـادـقـانـ ؛ وـعـنـ الصـادـقـينـ لـاـ يـنـجـ كـذـبـ إـذـاـ كـانـ نـظـمـهـاـ قـيـاسـاـ .

بَ فَلَا سُبْلٌ إِلَى أَنْ يُوجَدْ شَيْءٌ يُؤْخَذْ مُوجَدًا لِأَحَدِهَا عَلَى الْكُلِّ وَغَيْرِ

مُوجَدٍ لِشَيْءٍ مِنَ الْآخَرِ^(١). وَقَدْ يُجَبُ أَنْ تُؤْخَذْ الْمُقْدَمَتَانِ بِهَذِهِ الْحَالِ حَتَّى
يُكَوِّنَ مُوجَدًا لِأَحَدِهَا وَغَيْرِ مُوجَدٍ لِلآخَرِ إِنْ كَانَ مِنْ مَعَانِي يُكَوِّنُ قِيَاسًا.

٢٠

إِنْ كَانَتْ إِذْنَ مَتَى أَخْدَتْ بِهَذِهِ الْحَالِ كَاذِبَتَيْنِ فَعِلْمُ أَنَّهُ إِذَا أَخْدَتْ عَلَى
ضَدِّ هَذِهِ الْحَالِ تَكُونُ حَالَهَا عَكْسُ هَذِهِ الْحَالِ . وَهَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ . وَأَمَّا

بِالْحَزْءِ فَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَاذِبَةً — مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ^(٢)
إِنْ كَانَتْ حَرَمَةً مُوجَدَةً لَأَنَّ لَبَّاً أَيْضًا بِالْحَزْءِ وَأَخْدَتْ مُوجَدَةً لِكُلِّ أَنَّهُ^(٣)

٢٥

وَغَيْرِ مُوجَدَةٍ لِشَيْءٍ مِنْ بَعْدِ قَدْ تَكُونُ الْمُقْدَمَتَانِ كَاذِبَتَيْنِ ، لَكِنَّهُ لَيْسَ^(٤)
بِكُلِّهِمَا ، بَلْ بِالْحَزْءِ . وَكَذَلِكَ يَكُونُ وَإِنْ وَضَعَتِ السَّالِبَةُ بِالْعَكْسِ . وَقَدْ^(٥)

يَكُونُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا كَاذِبَةً — أَيْمَانًا كَانَتْ ، وَذَلِكَ أَنْ مَا هُوَ مُوجَدٌ^(٦)
لِكُلِّ أَنَّهُ مُوجَدٌ لِلَّبَّ أَيْضًا . إِنْ أَخْدَتْ حَرَمَةً مُوجَدَةً لِكُلِّ أَنَّهُ وَغَيْرِ^(٧)

٤٠

(١) ش : بِيَانِ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ أَنَّهُ بِالْحَقِيقَةِ مُوجَدَةً لِكُلِّ بَعْدٍ إِيمَانًا أَنْ تَكُونَ جَنْسًا
لَبَّاً أَوْ نُوْعًا أَوْ عَرْضًا غَيْرَ مُفَارِقٍ ، فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَمْرٌ مُبَارِأً بِالْجَنْسِ وَمُوَافِقًا لِلنُّوعِ بِالْكُلْكَسِ .

حَرَمَةً لَبَّاً بَعْدَ

(٢) ش : الْحَدُودُ : ذُوقُسُ ، الْجَوْهُرُ ، الْجَوْهُرُ الْجَنْسَانِيُّ .

(٣) ص : بِالْحَزْءِ أَخْدَتْ ...

(٤) ش : أَيْ إِنْ وَضَعَتِ الْكَبْرَى ، بَدْلًا مِنْ كُوَنَهَا صَغْرَى .

حَرَمَةً لَبَّاً بَعْدَ

(٥) ش : الْحَدُودُ : الْجَوْهُرُ ، الْحَيْوَانُ ، الإِنْسَانُ .

(٦) ف : يَعْنِي حَرَمَةً .

(٧) ف : الْمُوْضُوعُ الَّذِي فَرَضَ صَادِقًا .

موجودة لشيء من ب فإنـه قد يكون: أـما حـا فصادقة، وأـما حـبـ فكاذبة.
 (١) ٨٠

وأيضاً ما هو غير موجود لشيء من بـ فإنـه ليس هو أيضاً موجوداً لـ الجميع حـا.
 وذلك أنه إنـ كان موجوداً لـ حـ فهو موجود لـ بـ أيضاً، لكنـه لمـ يكن
 موجوداً : فإنـ [١٢٠٨] [٢] أـخذت حـ موجودة لـ كلـ حـ وغير موجودة لـ شيء
 من بـ، تكون مقدمة بـ حـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة . وكذلك
 (٢) هـ تكون وإنـ بـذلت السالبة : وذلك أنـ ما هو غير موجود لـ شيء من بـ فليس
 يكون موجوداً ولا لـ بـ أيضاً . فإنـ أـخذت إذنـ حـ غير موجودة لـ شيء
 من بـ، موجودة لـ كلـ بـ ، فإـنه تكون مقدمة حـا صادقة، والأخرى
 كاذبة . وأيضاً أنـ يـؤخذـ ما هو موجود لـ كلـ بـ غير موجود لـ شيء من بـ
 (٤) ١٠ هو كذب ، إذـ كانـ منـ الاضطرارـ أنهـ إنـ كانتـ موجودـة لـ كلـ بـ، فـهيـ
 موجودـة لـ حـا ماـ أيضاً . فإنـ أـخذـتـ إذـنـ أنـ حـ موجودـة لـ كلـ بــ وغيرـ
 موجودـة لـ شيءـ منـ حـا ، تكونـ حـبـ صادقة، وـ حـاـ كاذبة .
 (٥)
 فـنـ الـبيـنـ إذـنـ أنـ قـيـاسـ الخـدـعـةـ قدـ يـكـونـ فيـ الأـشـيـاءـ التـيـ الـوـجـودـ فـيـهاـ بـغـيرـ
 مـتوـسـطـ ، إـذاـ كـانـ كـلـاـ المـقـدـمـيـنـ كـاذـبـةـ ، وـإـذاـ كـانـ إـحـدـاهـماـ فـقـطـ كـاذـبـةـ .
 (٦)
 ١٥

(١) شـ : إـذاـ كـانـ الـكـبـرـىـ كـاذـبـةـ .
 (٢) شـ : الـخـدـودـ : الـجـوـهـرـ (١ـ) ، وـالـكـبـرـىـ (٢ـ) ، وـالـإـنـسـانـ (بــ) .
 (٣) شـ : يـعـنىـ إـنـ وـضـعـتـ الـكـبـرـىـ بـدـلاـ مـنـ كـوـنـهـاـ مـوجـةـ كـلـيـةـ سـالـيـةـ كـلـيـةـ .
 (٤) شـ : الـخـدـودـ : الـجـوـهـرـ (٢ـ) ، وـالـجـيـوانـ (١ـ) ، وـالـإـنـسـانـ (بــ) .
 (٥) ماـ : أـيـاـ كـانـ . (٦) تـحـتهاـ : هـاـ . (٧) صـ : كـاذـبـيـنـ .

١٧

< الجهل والضلال الناشئان عن مقدمات ذات أوساط >

فَلَمَا فِي الْأَشْيَاءِ إِلَى الْوُجُودِ فِيهَا لِيْسُ هُوَ بِغَيْرِ مُتْوَسِطٍ^(١)، فَإِنَّهُ مَتَى
كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى الْكَذْبِ بِمُتْوَسِطٍ هُوَ مُنَاسِبًاً، فَإِنَّهُ لِيْسُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ

كُلَّا الْمُقْدَمَتَيْنِ كاذبَةً . لَكِنْ إِنَّمَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ كُلُّكُ الْمُقْدَمةِ الْكَبْرِيَّ

فَقَطْ ، وَأَعْنِي بِالْمُتْوَسِطِ الْمُنَاسِبِ ، الْمُتْوَسِطُ الَّذِي بِهِ يَكُونُ قِيَاسُ^(٢)

الْتَّقْيِصِ . فَلَتَكُنْ أَمْ مُوجَودَةً لَبَّ بِمُتْوَسِطٍ هُوَ حَـ . فَلَمَّا كَانَتْ مُقْدَمَةً

حَـ بَّ ، مَتَى كَانَ قِيَاسًّا ، قَدْ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُوجَدَةً ، كَانَ مِنَ الْبَيْنِ أَنْ^(٣)
هَذِهِ الْمُقْدَمَةِ تَكُونَ دَائِمًا صَادِقَةً، إِذْ كَانَتْ لَا تَرْجِعُ . وَتَكُونُ مُقْدَمَةً حَـ

كاذبَةً^(٤)، وَذَلِكَ أَنْ هَذِهِ هِيَ إِلَى تَرْجِعٍ فَيَكُونُ الْقِيَاسُ الْمُضَادَّ . فَكُلُّكُ وَإِنْ^(٥)

أَخِذَ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ مِنْ رَتْبَةِ أُخْرَى — مَثَالُ ذَلِكَ بِمُتَزَلَّةٍ أَنَّ كَانَتْ دَـ^(٦)
فِي كُلِّ أَمْ وَمُحْمَلَةٍ عَلَى كُلِّ بَـ [٢٠٨] فَإِنَّهُ قَدْ يَحْبَبُ ضَرُورَةً أَنْ تَكُونَ

مُقْدَمَةً دَـ بَـ ثَابِتَةً عَلَى حَالَاهَا وَتَعْكِسُ الْمُقْدَمَةَ الْأُخْرَى . وَلَذِكَ تَكُونُ
هَذِهِ الْمُقْدَمَةِ دَائِمًا صَادِقَةً ، وَأَمَا تَلْكَ الْأُخْرَى فَدَائِمًا كاذبَةً . وَكَادَ أَنْ

تَكُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْخَدْعَةِ هِيَ بِعِينِهَا الْخَدْعَةُ الْكَائِنَةُ بِمُتْوَسِطٍ مُنَاسِبٍ . فَلَمَّا^(٧)

(١) ف : افصال .

(٢) ش : الْحَدُودُ : الْجَوْهَرُ^(١) ، إِنْسَانٌ (بَـ) ، الْحَيْوَانُ (حَـ) .

(٣) ف : أَى لَا تَكُونَ سَالِبَةً . (٤) ف : الْكَبْرِيَّ .

(٥) ف : أَى تَصِيرُ سَالِبَةً . (٦) ف : أَى الْحَقُّ .

(٧) ف : أَى مِنْ مَقْوِلَةِ أُخْرَى . (٨) فَوْقُ « مِثْلُ هَذِهِ » : هَذِهِ .

(٩) ش : الْحَدُودُ : الْحَيْوَانُ (حَـ) ، (الْفَرَسُ (حَـ) ، إِنْسَانٌ (بَـ) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب^(١) ، فتى كان الوسط تحت A وغير موجود لشيء من B ، فمن الضرورة أن تكون كلا المقدمتين كاذبة^(٢) ، إذ كان قد يحب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضد الحال الموجودة لها متى كان القياس A مزمعاً أن يكون . فإذا أخذت هكذا تكون كلاهما كاذبة — مثال ذلك أن تكون A موجودة لكل D ، و D ولا شيء من B ؛ فإنه إذا قيلت هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلاهما كاذبة .

٤٠ وأما متى لم يكن الحد الأوسط تحت A ، بمنزلة D ، فقد يكون : أما مقدمة A د صادقة ، وأما مقدمة د ب كاذبة . فأما كون A د صادقة فن قبل أن د لم تكن في A ؛ وأما مقدمة د ب كاذبة فن قبل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ، لكن قد وضع أنها كاذبة .

١٨١ وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلا المقدمتين كاذبة بكلتاها . وذلك أنه إذا كانت ب تحت A فليس يمكن أن يوجد شيء يكون لأحد هما للكل وغير موجود لشيء من الآخر ، كما قلنا فيما تقدم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت د موجودة لـ A ولـ B أيضاً ، وأخذت أيهما موجودة لـ A وغير موجودة لـ B ، تكون مقدمة A د صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضاً

(١) ش : أى لا يكون الوسط المأخذ في قياس الضاللة هو الوسط المأخذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبين . (٣) ص : كاذبان .

(٤) ش : الخدود : الحيوان (أ) ، الحبر (ح) ، الإنسان (ب) .

إن أخذت حـ موجودة لـ بـ وغير موجودة لـ شـ من أـ تكون مقدمة
حـ بـ صادقة والأخرى كاذبة .

- ١٥ فـ قد قيل كيف يكون قياس الخدعة، وبـ [١٢٠٩] مقدمات يكون
وهو سالب . فأما إن كان موجبا ، فـ فـي كان بمتوسط مناسب فإنه ليس
يمكن أن تكون كلـ المـقدمـتين كـاذـبة ، إذـ كانـ قدـ يـلزمـ ضـرـورةـ أنـ تكونـ
مـقـدـمةـ حـ بـ باـقـيـةـ عـلـىـ حـالـهـاـ ، إنـ كانـ الـقـيـاسـ مـنـ مـعـاـ أـنـ يـكـونـ كـاـقـيـلـ فـيـاـ
تـقـدـمـ أـيـضـاـ . فـقـدـمةـ أـ حـ إـذـنـ تـكـونـ دـائـماـ كـاذـبةـ ، إذـ كـانـ هـذـهـ هـىـ التـىـ
تـنـعـكـسـ . وـكـذـلـكـ تـكـونـ وـإـنـ أـخـذـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ مـنـ رـتـبـةـ أـخـرىـ ، كـاـقـيـلـ
فـيـ الـخـدـعـةـ السـالـبـةـ : فإـنـهـ <يـحـبـ> أـنـ تـكـونـ مـقـدـمةـ وـبـ باـقـيـةـ ، وـأـمـاـ دـ
فـتـنـعـكـسـ ، <وـالـحـدـ> عـةـ هـىـ بـعـيـنـهاـ الـخـدـعـةـ التـىـ تـقـدـمـتـاـ . فـأـمـاـ مـتـىـ لمـ يـكـنـ
<الـقـيـاسـ بـوـسـطـ مـ> نـاسـبـ فإـنـ كـانـ دـ تـحـتـ أـ ، فـهـذـهـ الـمـقـدـمةـ تـكـونـ
صادـقةـ ، وـأـمـاـ الأـخـرىـ <فـ> تـكـونـ كـاذـبةـ . وـذـلـكـ أـنـهـ قـدـ يـكـنـ أـنـ تـكـونـ
مـوـجـودـةـ لـأـشـيـاءـ كـثـيرـةـ لـيـسـ بـعـضـهاـ تـحـتـ بـعـضـ . وـأـمـاـ إـنـ لـمـ تـكـنـ دـ تـحـتـ
أـ فـنـ الـبـيـنـ أـنـ هـذـهـ الـمـقـدـمةـ تـكـونـ دـائـماـ كـاذـبةـ ، إذـ كـانـ إـنـمـاـ تـوـجـدـ مـوـجـدةـ .
وـأـمـاـ دـ فـقـدـ يـكـنـ أـنـ تـكـونـ صـادـقةـ وـيـمـكـنـ أـنـ تـكـونـ كـاذـبةـ أـيـضـاـ .
وـذـلـكـ أـنـهـ لـامـانـ يـمـعـنـ أـنـ تـكـونـ أـ غـيرـ مـوـجـودـةـ لـشـيـءـ مـنـ دـ وـتـكـونـ دـ
مـوـجـودـةـ لـكـلـ بـ ، مـثـلـ أـنـ يـكـونـ الـحـيـوانـ مـوـجـودـاـ لـلـعـلـمـ ، وـالـعـلـمـ مـوـجـودـاـ
لـلـوـسـيـقـ . وـأـيـضـاـ وـلـاـ إـنـ كـانـ أـ وـلـاـ لـشـيـءـ مـنـ دـ ، وـ دـ أـيـضـاـ وـلـاـ لـشـيـءـ

(١) ص : كـاذـبـيـنـ . (٢) فـ : يـحـبـ . (٣) ظـاكـاتـ حـروفـهاـ .

من بـ . فن البَيْن إذن أنه إذا لم يكن الحـد الأوسط تحت أـ فقد يمكن
 أن تكون كلتاها كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداها أـيـما اتفق .
 ٢٥ أما بأـى مقدمات يمكن أن تكون الخدعة في الأشياء التي لا أوساط لها
 وفـي التي تبيـن [٢٠٩ بـ] بالبرهـان ، فـذلك بـين ظاهـر .
^(١)
^(٢)

١٨

< الجهل سلب العلم >

و ظاهر أيضاً أنه إن فقدنا حسـماً ما فقد يحب ضرورةً أن فقد علـما
 ما لا يمكنـنا أن نتناولـه . إذ كـما إنـما نتعلـم إما بالاستـقراء ، وإما بالبرـهـان .
 ٤٠ فالبرـهـان هو من المـقدمـات الكلـية ، والـاستـقراء هو منـالـجزـئـية . ولا يمكنـنا
 ٨١ أن نـعلـم الكلـيـلاً إلا بالـاستـقراء . وإنـها الأـشيـاء التي تـوـجـدـ في الـذـهـنـ علىـ
 الإـطـلاقـ إنـقـصـدـ الإـلـاـنسـانـ إلىـ أنـ يـوضـعـ منـأـمرـهاـ أـنـهاـ موجودـةـ لـوـأخذـ
 واحدـ منـ الأـجـنـاسـ إنـماـ يـوضـخـهاـ بالـاستـقراءـ ، وإنـكـانتـ غيرـ مـقارـفةـ أوـكـانتـ
 ٥ حالـ <ـبـهاـ غـيرـ تـلـكـ>ـ الحالـ ، ولاـيـضاـ يمكنـناـ أنـنـستـقرـيـ إذاـلمـ يـكنـ
 <ـثـمتـ حـسـ>ـ لأنـ <ـالـحـسـ>ـ هوـ لـلـأـشـيـاءـ الـجـزـئـيةـ . فإـنهـ لاـيمـكنـ أنـنـتـناـولـ
 <ـالـعـلـمـ بـالـجـزـئـيـ،ـ لأنـهـ لاـيـسـتـخـلـصـ منـ الـكـلـيـاتـ بـدونـ الـاستـقراءـ وـلـاـيـسـتـخـلـصـ
 بالـاستـقراءـ بـدونـ الإـحسـاسـ . فالـعـلـمـ هوـ بـ <ـالـكـلـيـ>ـ .
^(٣)
^(٤)
^(٥)

(١) صـ : كـاذـبـينـ . (٢) فـ : أـىـ التيـ بينـ حدـبـهاـ مـتوـسطـ .

(٢) فـ : نـتـاؤـلـهـ . (٤) فـ : أـىـ وـحدـهـ . (٥) فـ : الـكـلـيـ .

< هل مبادى البرهان محدودة العدد أو لا محدودة؟ >

وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبيّن أنَّ موجودة

(١)

لـ $\neg A$ من قبل أنها موجودة لـ B وبـ موجودة لـ C . وأما السبب فيؤخذ

في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الآخر فيؤخذ

(٢) فيها أنه غير موجود له .

١٠

فمن بين الظاهر أن المبادئ ، والتي يقال لها الأصول الموضوعة ،

(٤)

هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورةً أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال

ذلك أنَّ موجودة لـ $\neg A$ بتوسيط B ، وكذلك أيضاً أن B موجودة

لـ $\neg A$. فالذين يقيسون على طريق الفتن والرأي المشهور وعلى طريق الجدل

فقط ، فمن بين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

١٥

(١) تحيّتاً : فيأخذ . (٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الآخر في غير موجود . قال الفاضل يحيى : يحصل أن يكون أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثاني . أما نظام الشكل الأول فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ؛ وأما الثاني — وهو الألائق والأخرى — فإذا نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فاما أنه آخرى فلا ننكر المقدمات السواب التي لا وسعت يتبنا قد تبيّن أنها اللوائى جداً لها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر إلى الأوسط كان مسلوباً من أحد الطرفين ، وموجاً للآخر ؛ وهذا نظام الشكل الثاني .

(٤) ش : المبادئ أعمُّ من الأصول الموضوعة ؛ وذلك أن مبادى البرهان منها علوم متعرّفة ، ومنها أصول موضوعة ، ومنها حدود .

(٥) ش : أي المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أي في أنها موجبة .

وهو : هل القياس كان من مقدّمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟
 حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً بين أَ و بَ ، ويظُن أن ليس
 هو ، فإن الذي يقيس بمثيل هذا قد قاس على طريق الجدل [١٢١٠]^(١)
 وأما على طريق الحق ، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة .^(٢)
 وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل
 على شيء آخر ، لا على طريق العَرْض (وأعني بقولي : على طريق العَرْض
 مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس هذا القول
 على مثال ذلك قوله : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه
 إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فـ ^(٤) قبل أنه إنما عَرَضَ
 للإنسان أن يكون أبيض) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها
 تتحمل بذاتها . فلتكن حـ حالها حال هي أنها ليس توجد شيء آخر بوجه من
 الوجوه . ولتوجد هـ لهذه أولاً ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضاً
 فليوجد لـ هـ ولـ دـ ، بـ . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا

(١) فـ : يقاس . (٢) فـ : قيس . (٣) فـ : بحسب .

(٤) شـ : قال : المحمول بطريق العرض يقال على ضررين : أحدهما الذي قد مثل له (صـ : به) هنا بقوله : إنما نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعاً — وهو الإنسان — محمولاً على ما من شأنه أن يكون محولاً — وهو الأبيض . والضرب الثاني من المحمولات بطريق العرض حل الجزئي على كليه ، مثل ما يحمل الإنسان على الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) تآكلت حروفها .

(٦) شـ : قال الفاضل يحيى : الأشيء أن يكون الفيلسوف عَرَضَ عن هذا المعنى هكذا : وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما أبيض فـ ^(٣) حيث عَرَضَ له إن كان إنساناً .

ويقف أمر يمكن أن يُضفي إلى ما لا نهاية ؟ وأيضاً إن كانت ا ليس يحمل
عليها شيء بذاته وكانت ا موجودة لـ أولاً ، ولم يكن بينهما ولا شيء
واحداً قد من، وكانت طـ موجودة $>\text{لـ و}<\text{حـ}$ موجودة لـ بـ ، أترى
هذا أيضاً قد ينقطع ويقف ضرورة ؟ أم هذا أيضاً قد أن يُعنى إلى
ما لا نهاية ؟

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو بأن الطلب المتقدم
يُطلب فيه : أترى قد يمكن الذي يتندى من موضوع ليس يوجد ولا شيء
واحد آخر ، لكن شيئاً آخر موجود له ، أن يُعنى إلى ما لا نهاية ؟ وأما الطلب
الثاني فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتندى محول يحمل على شيء
آخر ، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلاً أن يُعنى إلى أسفل إلى ما لا نهاية ،
أم لا ؟ وأيضاً قد يبحث عن التي بينهما ، أتراها قد يمكن أن تكون بلا نهاية
من حيث إن الطرفين محدودان [٢١٠ ب] ؟ وأعني بهولى هذا مثل أنه
إن كانت ا موجودة لـ حـ ، وكانت بـ متوسطة بينهما ، وكانت أشياء
آخر محولة على بـ ، وعلى تلك أشياء آخر – أترى هذه أيضاً قد يمكن أن
تُعنى إلى ما لا نهاية ؟ أو ذلك غير ممكن ؟

(١) فـ : يُعنى . (٢) شـ : قال الفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء
يمحـ على ا يوجد في حدـها . أبو بـشر : ليس يعني بـذاته على أنه يوجد في حدـ ا ، لكن
ألا تكون ا نفسها موضوعة له . (٣) فـ : أـيـ الخلـ .
(٤) شـ : أـيـ التيـ بينـ الـطـرفـينـ المـحـدـودـينـ . (٥) تـحتـهاـ : أـتراـهاـ .

والبحث عن هذا المعنى هو البحث : هل يمكن أن تعم البراهين
 بلا نهاية ؟ وهل يوجد برهان على كل شيء ؟ أم يتھان بعضها عن بعض ؟
 وكذلك القول في المقاييس والمقدّمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت
 ١٠ أـ غير موجودة لشيء من بـ : فلما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؟
 أولاً ؛ وإما أن يكون بينماما شيء له أو لا يوجد أـ . مثال ذلك : إن كانت
 أـ غير موجودة لشيء من حـ ، وهي موجودة لكل بـ . وأيضاً إن كانت غير
 موجودة لشيء مثل حـ . فإن في هذه أيضاً قد يوجد لا تناهٍ للأشياء التي
 هي الأولى ، مما لا يوجد له حـ ، وهذا أيضاً ينقطع فيقف .
 ١٥ فلما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض <فليست> حال الأمر
 هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أقل
 هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عند جميعها
 في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر
 غير متناهية ، فالأمور التي فيها النظر والشك هي غير متناهية من الناحيتين ،
 اللهم إن لم يكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،
 ٢٠ بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل .

(١) ش : في السرياني : ألم يغنى بعضها عن بعض . (٢) ش : يتواتي ... ويترافق ،
 يعني الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تتفق البراهين عند المقدّمات البينة من غير توسيع
 والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناهى .
 (٦) ش : أبو بشر : يعني بقوله كالحمل الذي يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على
 الفحـاك ، والفرس على الصـال . قال الشيخ : يرد بقوله الحـل : إما حل الكل على الجـزيـات ،
 أو حل العـرض على الجـوـهر .

٢٠

< عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل ، (وأعني بالفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكل ، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي) فإنه إن كان عندما تتحمل ^(١) على دَ تكون [١٢١] المتوسطات — وهي المرسوم عليهـ اـ — غير متناهية ، فنـ البـينـ أنهـ قدـ يـكـنـ الإـمعـانـ منـ اـ إـلـىـ نـاحـيـةـ الأـسـفـلـ آـخـرـ على آخر محولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى دَ تكون التي بينهما بلا نهاية . ومن دَ إلى فوق تكون الأشياء التي بينهما قبل الوصول إلى اـ بلا نهاية . فإنـ كانـ هـذـاـ غـيرـ مـمـكـنـ ، فلاـ يـكـنـ أـيـضاـ أنـ تكونـ التيـ بينـ اـ وـ دـ غـيرـ مـتـنـاهـيـةـ . وذلك أنهـ ولاـ لوـ قـالـ قـائـلـ إنـ بـعـضـ هـذـهـ المـوـسـطـاتـ مـثـلـ ماـ مـنـ اـ بـ ... حـ قدـ يـتـبعـ بـعـضـ الـبـعـضـ حـتـىـ لـاـ يـكـونـ يـنـهـماـ مـتوـسـطـ .
 وبـعـضـهاـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ أـنـ يـوـجـدـ كـذـلـكـ ، فإـنـهـ لـاـ فـرـقـ فـيـ هـذـاـ الـعـنـيـ . فإنـ ماـ اـقـتضـبـهـ مـنـ بـ إـمـاـ نـحـوـ اـ إـمـاـ نـحـوـ دـ . فإـنـاـ أـنـ يـكـونـ الـذـيـ يـبـنـهـ وـ يـبـنـهـ بلاـ نـهاـيـةـ ، إـمـاـ أـلـاـ يـكـونـ كـذـلـكـ ، أـعـنـيـ أـنـ يـكـونـ الـذـيـ يـبـنـهاـ أـقـلـاـ بلاـ نـهاـيـةـ ، فإـنـهـ لـاـ فـرـقـ فـيـ ذـلـكـ : كـانـ مـنـ أـقـلـ وـهـلـةـ أـلـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ . وذلك أنـ الـأـشـيـاءـ التيـ < ثـانـيـ بـعـدـ > هـذـهـ تـكـونـ بلاـ نـهاـيـةـ .

(١) شـ : الـأـخـيرـ . والـحـرـفـ مـتـاـكـلـ فـيـ الـخـطـوـطـ . (٢) شـ : أـيـ بـعـضـهاـ يـبـلـ وـيـتـصلـ بـالـبـعـضـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـفـرـقـ بـيـنـهـاـ الـمـوـسـطـاتـ . (٣) تـاـكـلـتـ حـرـوفـهـ . (٤) فـ : عـلـىـ الـنـحـوـ الـذـيـ ذـكـرـ . (٥) فـ بـالـأـخـرـ : أـخـذـ الـأـوـسـطـ الـذـيـ بـيـنـ اـ وـ دـ .

< في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن ^{البيّن} الظاهر أن هذا قد يقف أيضاً في البراهين الـ < سا > لـ ^{لبة}
^(١) إلى كـتا الحيثيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة . فليكن غير
 ممكـن أنـ يـعـنـ إـلـىـ ماـ لـاـ نـهـاـيـةـ ، لاـ إـلـىـ فـوـقـ منـ نـاحـيـةـ الأـخـيـرـ (أـعـنـيـ
 بالـأـخـيـرـ الشـيـءـ الـذـيـ لـاـ يـوـجـدـ وـلـاـ لـشـيـءـ مـنـ الـأـشـيـاءـ ، وـقـدـ يـوـجـدـ لـهـ شـيـءـ
 آخـرـ بـمـنـزـلـةـ دـ) ، وـلـاـ أـيـضـاـ مـنـ الـأـوـلـ إـلـىـ نـاحـيـةـ الـأـخـيـرـ (أـعـنـيـ^{بـ}ـاـلـأـوـلـ
 مـاـ هـوـ مـحـمـولـ عـلـىـ شـيـءـ آخـرـ وـلـيـسـ يـحـمـلـ عـلـيـهـ هـوـ وـلـاـ شـيـءـ وـاـحـدـ آخـرـ) : فـإـنـ
 كـانـ هـذـهـ مـوـجـودـةـ فـفـيـ السـلـبـ أـيـضـاـ ، فـقـدـ يـقـفـ الإـمـعـانـ فـيـهـ . وـذـلـكـ
^(٢) أـنـ الـأـنـحـاءـ الـتـيـ بـهـاـ يـتـبـيـنـ أـنـ هـيـ مـوـجـودـةـ هـيـ ثـلـاثـةـ : فـإـنـ كـانـ
 مـاـ يـوـجـدـ لـهـ > قـدـ يـوـجـدـ بـجـمـيعـهـ ، وـمـاـ يـوـجـدـ لـهـ بـ لـاـ يـوـجـدـ أـلـشـيـءـ
 مـنـهـ . فـقـدـمـةـ بـ > — وـدـائـمـاـ الـمـقـدـمـةـ الـتـيـ هـيـ أـحـدـ الـبـعـدـينـ — قـدـ يـحـبـ
^(٣) ضـرـورـةـ أـنـ تـخـطـيـ إـلـىـ مـاـ لـاـ وـسـطـ لـهـ ، إذـ كـانـ [٢١ بـ] هـذـاـ الـبـعـدـ إـيجـابـاـ .
^(٤) وـأـمـاـ الـمـقـدـمـةـ الـأـخـرـ فـنـ الـبـيـنـ أـنـ كـانـ غـيرـ مـوـجـودـةـ لـشـيـءـ آخـرـ
 هـوـ أـقـدـمـ بـمـنـزـلـةـ دـ ، فـقـدـ تـدـعـوـ الـحـاجـةـ إـلـىـ أـنـ تـكـونـ مـوـجـودـةـ لـكـلـ بـ . فـإـنـ

(١) صـ : كـلـيـ . (٢) صـ : وـاحـدـ . (٣) فـ بـالـأـخـرـ : يـعـنـيـ الـأـحـوالـ .

(٤) فـ : يـقطـلـ . (٥) فـ : يـعـنـيـ الـمـقـدـمـةـ الصـغـرـىـ .

(٦) شـ : تـعـلـيقـ عـلـىـ الـفـصـلـ : قـالـ الشـيـخـ : يـرـيدـ بـاـ تـضـمـنـهـ هـذـاـ الـفـصـلـ أـنـ بـ
 غـيرـ مـوـجـودـةـ لـشـيـءـ مـنـ حـبـنـوـسـطـ سـوـيـ أـمـلـ دـ يـحـبـ ضـرـورـةـ أـنـ تـكـونـ مـوـجـودـةـ لـكـلـ بـ =

كانت أيضاً غير موجودة لآخر هو أقدم من Δ ، فقد تدعى الحاجة أن يكون موجوداً الكل Δ . فن قبل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضاً ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة Δ . — وأيضاً إن كانت Δ موجودة لكل Δ وغير موجودة لشيء من Δ ، فإذاً Δ غير موجودة لشيء من Δ . فإن كان يجب أيضاً أن تبين هذه ، فن Δ أنت إما أن تبين بذلك النحو الذي أتي به فوق ، وإما أن تبين بهذا النحو ، وإنما أن تبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن من معون أن نبينه . وذلك أن تبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك :

لما كانت Δ موجودة لكل Δ وغير موجودة لشيء من Δ ، Δ فلذلك <

دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجوداً Δ . وأيضاً إن كان هذا غير موجود Δ ، فقد يكون شيء آخر موجوداً Δ . ويكون هذا غير موجود Δ . فن قبل أن <القول> بأنه موجود [ف] قد يقف دائماً في الإيمان إلى فوق . فسيقف أيضاً القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت Δ موجودة لكل Δ ، وجـ غير موجودة لها ، تكون Δ غير موجودة لكل Δ . وهذه أيضاً إما أن

= غير موجودة لشيء من Δ (ص: حـ) وعكس ذلك . وإن احتج إلى أن يبين المقدمة السابقة وهي أن Δ غير موجود لشيء من Δ ،وجب ضرورة أن يكون شيء موجوداً الكل Δ وغير موجود لشيء من Δ أو عكس ذلك . (١) شـ : إنما صير الإيمان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبـرى .

تبين بذلك التي قيلت فوق على مثال واحد . وبحسب ذيتك النحوين فقد
 ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبيّن على هذا النحو فقد يؤخذ أيضاً أنها
 موجودة لـ هـ التي حـ غير موجود لكل هـ^(٢) ، وهذه أيضاً على مثال
 واحد . فن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل [١٢١٢]^(٤)
 فمن البين أنها قد توقف أيضاً القائلة إن حـ غير موجودة .
 ومن البين الظاهر أيضاً أنه وإن لم يكن إيماناً بطريق واحد ، لكن
 بمحضها أحياناً في الشكل الأول ، وأحياناً في الثاني ، وأحياناً في الثالث ،
 فإنه على هذا النحو أيضاً قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطرق هي متناهية ،
 فالي هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .
 فقد تبين وظاهر أن الإـ < معان > والسلوك فقد ينقطع ويقفان
 في السوالب أيضاً كما ينقطع ويقف في الموجبات .

٢٢

< عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة >

فاما أن الأمر هو هكذا أيضاً في تلك للذى ينظر على طريق المنطق
 فيتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،
 (١) فـ بال نحوين اللذين ذكرنا . (٢) فـ : لكلاهما . (٣) شـ : أى على مثال
 ما تبيّن في الأول والثاني . (٤) شـ : أى الموجبة . (٥) فـ : البرهان . (٦) فـ :
 قد . (٧) شـ : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محول أول وموضع آخر .
 (٨) شـ : يعني بما أن الأوساط متناهٍ بعد أن يوجد محول أول وموضع آخر فذلك قد
 تبيّن ، وأما أن الأمر هكذا أيضاً في ذلك ؛ أى في أنه قد يوجد محول أول وموضع آخر وقد يتبين
 للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذى يبيّن الشيء بما يعممه وغيره .

فالأمر بينَ . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له ، فقد يلزم ضرورةً أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق <ذاتيات> الشيء لها نهاية . —

١٨٣ وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قوله حقاً إن هذا الأبيض يمشي ،

وذلك الكبير هو خشبة ، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان

يمشي . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإنني إذا

ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عودٌ، فإما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي

عرضَ له أن يكون أبيض هو عودٌ ، لا على أن الأبيض هو الموضوع

للعود . وذلك أن العود ليس معناه أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض

ما على أن الخشبة هي هذه ، لكن على طريق العرض . فاما إذا ما أنا قلت

إن العود أبيض فلست أعني بذلك أن الأبيض [٢١٢ ب] عارض لشيء

آخر عرض له أن يكون عوداً (كما إذا قلت إن الموسيقار هو أبيض: وذلك

أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً

هو أبيض) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوعة ، وهذا هو الذي كان

لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان

يحب أن نضع في أمر الشهيد <مر> فليكن القول على هذا النحو هو

(١) ف : عود . (٢) ف : للخشبة .

(٣) ف : للخشبة .

(٤) ش : أي لا على أن الخشبة عرضت لشيء آخر .

(٥) ص : موسيقار .

(٦) ش : أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .

(٧) وذلك الشيء هو الأبيض .

(٨) ف : يعني الطبيعي .

(٩) ف : ظنهم .

الحمل . فاما على ذلك التحو الآخر ، فاما الا يكون معنى الحمل أصلا ، وأما
 إن كان فلا على الإطلاق ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى
 الذى هو كلاماً يُحْمَل فهو أنه محمل ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمل
 عليه . — فليوضع محمل دائماً على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على
 طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن حتى يكون الحمل إما من
 طريق ما هو ، وإما كِيف هو ، وإما كِم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه
 يفعل أو ينفع ، أو أين هو ، أو متى (٤) حمل واحد على واحد . — وأيضاً جميع
 الأشياء التي تدل على الجواهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل
 على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن جميع الأشياء
 التي ليس تدل على الجواهر ، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي
 ليس هو ، لا ذلك الشيء الذي هو ذاك ، ولا أيضاً ذلك الذي هو الشيء ،
 فهي أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان
 ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله أن يكون حيواناً . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعني الحمل العرضي . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن

البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة .

(٥) ش : إنما استعمل لفظة «علم» — وهي عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود
 الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه — ليُسْدِل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكيك
 مقصوراً على المعنى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها في معانٍ لا شك عنده في صحتها ، غير
 بينة بنسها ، بل هي محتاجة إلى تبيين وإيضاح ؛ إلا أن الموضع التي يجري فيها ذكرها لا تحتاج
 تبيينها فيها ، فيستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده
 واصحة . ويزيل الظلة بها أنها عنده غير واصحة ولا بينة لاستعماله عبارة التشكيك في معانٍ هي
 ظاهرة بينة .

٣٠ ما هو حيوان . فاما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تَحْمِل على شيء موضع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أَيْضُن [١٢١٣] من حيث ليس هو شيئا آخر .

٣٥ (١) فاما الصور فعلها السلام ، إذ كانت فرعا باطلأ لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فيليس لها مدخل فيها نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كافية ، وذلك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كافية ، فيليس بمحك أن ينعكس على هذا التحو بعضها على بعضه ، لكنه إما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون فضلا لما يحمل عليه . وهذا قد تبين من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجليين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قاليس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولماذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : العفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محولات هى

موجودات لل الموضوعات بذاتها ، وتكون بمتى سلطات محل على ما يحمل عليه بالتوافق .

(٣) تأكّلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .

ليوجد لما الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد^(١) . أما كالجنس فلا يمكن
 أن يحمل بعضها على بعض، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجوداً . —
 ١٠ ولا أيضاً ما كان من الكيف (أو من تلك الأثر الباقة)، ولا واحد مما ليس
 حمله بطريق العرض، وذلك أن هذه بجمعها إنما تعرض وتحمل على الجواهر . —
 غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضاً ، وذلك أن الذي يحمل على
 كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيماً ، أو كـ^(٢) أو شيئاً من أمثال
 ١٥ هذه الأشياء التي في الجواهر : وهذه متناهية ، وأجناس القاطيغورياس
 هي أيضاً متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيماً ، أو كـ^(٣) ، وإما المضاف ،
 وإما يفعل ، وإما ينفع ، وإما أين ، وإما متى .

وقد وضع أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب] . وأما أنها هي
 ٢٠ على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل — وذلك معلوم^(٤) ،
 إذ كانت بجمعها أعراض ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ،
 وجميع هذه إنما نقول إنها محولة على شيء موضوع ، وإن العرض ليس
 هو شيئاً موضوعاً : وذلك أنا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه
 بنت ويدل مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر ،
 لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أي أنه لا يمكن حد (تعريف) الجواهر الذي تكون محولاً له غير متناهية .

(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التي عليها . (٤) زيادة

بالآخر : ليس < هي > معنى ... (٥) شـ : ليس في السريانى : « ذلك معلوم » .

(٦) ف : أي الأعراض .

- فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . ٢٥
- وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي في الجوهر لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه والأعراض كلها ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويقف ، وأن يوجد شيء لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل شيء آخر أقدم . ٢٠
- فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :
- أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء أكثر تقدماً ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بخواصها ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا الشيء إنما يعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ، ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتتفاوت المحوال التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تتفاوت ، لكن كان قد توجد دائماً للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [١٢٤] لا نهاية لها التي يكون عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس
- (١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » .

لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحداً
بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع .
 (١) أما على طريق المنطق فـ . هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل
إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس ، ف بهذه الأشياء
يتبيّن بـايحاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون
المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان
 (٢) إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمور . والأشياء الموجودة بذاتها
هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق
 (٣) ما الشيء ، وبـجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو : مثال
ذلك أن الفرد موجود في العدد ، والعدد مأخوذ في قوله . وأيضاً فالكثرة
 (٤) من قبل أنه متصل ، هو مأخوذ في قول الحدود . ولا واحد من هذين

- (١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعني : إلا أن يقول قائل إنه قد يعلم الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فذلك التي تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافياً في علم البرهان . (٣) ش : أي من مقدّمات عامة . (٤) ش : يعني أن الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء . — فإن التحليل بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء . — فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلاً من قوله : فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحرى : عنها .
 (٦) ش : أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها .
 (٧) ف : أي في الموضوعات . (٨) ف : أي المحمولات .
 (٩) ف بالأحرى : في السرياني : "منفصل" ؛ وهكذا نقل مراعيا : "منفصل" ، وكذا في تفسير يحيى التموعي .

الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد
للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون
٢٠ أولاً العدد موجوداً في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد
أمثل هذه بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضاً أن تكون بلا نهاية إلى فوق ،
لكن قد يجب ضرورة أن تكون باجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون
الأول موجوداً لذلك) ، فإذا إنما يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تعم
٢٥ وتمتد إلى فوق . وأيضاً ولا جمع التي هي موجودة في الشيء من طريق
ما هو ، فإنه ولاهذه أيضاً تمت بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد
سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ،
فقد تقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق . فإذا والأشياء التي إلى أسفل .

٣٠ وإن كان هذا هكذا [٢١٤ ب] فالأشياء التي هي بين حدتين هي أيضاً
دائماً متناهية . وإن كان هذا ، فمن الدين أنه قد يلزم أن يكون البرهان <من>
مباديء وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ماقلناه في أول الأمر إن قواماً يقولون .
وذلك أنه إن كان قد توجد مباديء فليس كل شيء هو ببرهنا ، ولا أيضاً يمكن أن
يمعن إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئاً
٣٥ آخر غير أنه ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة .
وذلك أنه إنما يتبيّن مايتبيّن بأن يدخل الحد ويوضع داخلاً ، لا بأن
يزيد ويقتضب .

(١) ف : أي الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعني المستعملة في البرهان . (٣) ص :
برهن . (٤) ف بالأحرى : أي إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يمعن إلى غير نهاية .

فلهذا السبب، إن كان هذا يمكن أن يمْعِن إلى ما لا نهاية فقد يمكن
أن يوجد بين حدين أو سطراً بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد
ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يُسَيِّن أنها تنتقطع وتتفق:
أما على طريق المنطق ففيها تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .
٨٤

٢٣

< لوازم >

وإذ قد تبيّنت هذه الأشياء فمن البَيْن الظاهر أنه إن وجد شيء واحد
بعينه لشيئين بمنزلة وجود $\exists \forall$ ولم يُمْلِأ أحدهما على الآخر إما
بتـ < ما تـ و > إما لا على كـل ، فليس وجوده لها بشـئء عام – مثال
ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين هو معنى موجود للتساوي الساقين
ولاختلاف الأضلاع بشـئء عام . وذلك أن هذا موجود لها بما هـما شـكل ما ،
لا بـما هو كـل واحدٍ منها . وهذا ليس هو دائمـاً على هذه الحال . وإنـا ،
فليكن بـ الشـئء الذي به يوجد $\exists \forall$. فمن البـيـن إذن أن دـ
أيضاً موجودة $\exists \forall$ بشـئء آخر عام ، وذلك لشيـئء آخر ، فإذاـن قد
يقـع بين حـدين حدودـ من بلا نـهاية . لكن ذلك غير مـمكـن . فبـاـمرـ عام ليس
١٠

(١) شـ : في السـريـانـي : فـليس أـبـدا وـجـودـه .

(٢) شـ : يقول يحيـي التـحـوى إنه قد يوجد في بعض النـسـخـ أن الزـواياـ الـثـلـاثـ مـسـاوـيةـ لأـربعـ قـوـامـ . ويـقولـ إنـهـ إنـ كانـ هـذـاـ حقـاـ ، فـإـنـ الإـشـارـةـ إـنـماـ هيـ وـاقـعـةـ عـلـىـ الزـواـياـ الـخـارـجـةـ .
وـأـمـاـ كـيفـ ذـالـكـ ، فـإـنـاـ نـقـولـهـ بـعـدـ قـلـيلـ فـيـ مـوـضـعـهـ .

(٣) فـ بـالـأـخـرـ : أـيـ منـ بـ الشـئـيـ الـآـخـرـ .

يلزم دائمًا أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد

١٥ توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط . فاما أن تكون الحدود في جنس واحد

بعينه ومن غير متجزئة بأعينها، فقد يلزم إن كان الأمر العام ^{مِنْ}^{إِلَيْهِ} معاً أن يكون

من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين تنتقل من

جنس إلى جنس آخر . ومن البين [١٢١٥] إذا ما وجدت ^{أَ} لـ ^{بَ} إن

٢٠ وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبيّن أن ^{أَ} موجودة لـ ^{بَ}؛ واستطعات هذا

هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن

المقدّمات غير ذوات أوساط هي استطعات : إما كلها وإما الكلية منها .

وإن لم يكن أوساط ^(٤) ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى

٢٥ المبادئ . وكذلك أيضاً إن كانت ^{أَ} غير موجودة لـ ^{بَ} إن كان يوجد

شيء ما متوسط أو ما هو أقسى ^{أَ} غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،

وإن لم يكن فليس يوجد ، لكن مبلغ المبادئ والاستطعات يبلغ الحدود .

وذلك أن المقدّمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فكما أنه قد توجد

(١) ف بالآخر : أي مقدّمات .

(٢) ف بالآخر : أي الوسط الذي به يتبين وجود الآخر ... (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أي الكبى . (٤) ف : يعني فأساط .

(٥) شـ : أي علم الاستفرا .

(٦) شـ : أبو بخي المروزي فـرـ هذا ، قال : يعني أن استطعات ومبادـىـ البرهان
ليست فقط المقدّمات غير ذوات أوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها . وذلك أنه إن
كانت المقدّمات التي فيها مبادـىـ فـلـكـ أـكـبـرـ جداـ ، كـاـنـ فـيـ الطـبـعـيـاتـ لـيـسـ فـطـ الـأـربـعـةـ
الاستطعاتـ هـيـ الـمـبـادـىـ ، بلـ الـطـبـيـوـلـ وـ الصـورـةـ الثـانـ فـيـماـ الـأـسـطـعـاتـ مـرـكـبةـ .

مباديء ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أصلاً ما و يتبعها
 أن هذا الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مباديء يتبين بها أن هذا
 الشيء ليس هو موجوداً أصلاً ما ، ولا أيضاً هذا الشيء موجود لهذا الشيء .
 فتكون إذن مباديء: بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . — فتى دعت
 الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على بـ أولاً ، ولكن
 <ـ ويضاف إلىـ> هذا — على ذلك المثال — أـ . فإذا سلكا دائماً هذا
 المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود
 أيضاً ما هو أكثر خروجاً من أـ في باب البرهان ، لكن يكون دائماً الأوسط
 متصلة متكافئة حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحداً .
 وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي
 لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا
 ليس هو واحداً بعينه في جميع الموضع (لكنه في التقل هو منا ، وفي المحن
 هو ربع الطينية ، وهو في أشياء مختلفة مختلف) ، كذلك في القياس يكون ذلك
 الواحد هو المقدمة غير ذات وسط ، وفي البرهان والعلم العقل . فاما في المقابلين
 ١٨٥ التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحداً .
 وأما في السالبة فيثبت يكون موجوداً لشيء ما [٢١٥ بـ] فولا واحد من

(١) ف : أي الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أي عن المقدم لذات الشيء .

(٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .

(٥) ف بالأحرى : أي المقدمة الصغرى ، إذ هي موجة .

هذا يقع خارجاً — مثال ذلك إن كانت $A \cdot B$ بتوسط C فإنه إن كانت

C موجودة لكل B ، ولا على شيء من C ، إن دعوك ضرورة إلى

^(١) أن تكون A ولا على شيء من C ، فقد يجب أن يوجد حد أوسط بين

A و C ، وهذا المأخذ نسلكه دائماً . — فإن دعت الضرورة إلى أن يبين

أن C ليست موجودة لـ H لأن C موجودة لكل B وغير موجودة لشيء

من H أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن H لا يقع ولا في وقت من

^(٢) الأوقات . وهذا هو الذي لا يجب أن يكون موجوداً له . وأما الضرب

^(٣) الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسليه .

٢٤

< فضل البرهان الكلى >

ولما كان البرهان منه كلى ومنه جزئي ، ومنه جمل ومنه سالب — فهى

ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين ليت شعري أفضل ! وكذلك قد

تشكل في البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفي الذى يسوق الكلام إلى

ما لا يمكن . فلنبحث أولاً عن البرهان الكلى والجزئي . فإذا مانحن كشفنا

^(٧) أمر هذين ، فنى عن منا أن نتكلم في البرهان المستقيم ، وفي السائق إلى

(١) شـ : يعني أن يبين في الشكل الأول . (٢) شـ : قد انتقل إلى السواب الكاذبة

في الشكل الثاني ؛ ويضع للحال الضرب B من الشكل الثاني . (٣) فـ : أى الوسط .

شـ : يعني أن نفهم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت H . (٤) فـ : أى الشكل .

(٥) فـ بالأحرى : ... (غير واضح) في الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجاً من

الموجبة ، ولا أيضاً خارجاً من ذلك الذي تسليه . (٦) فـ : أى موجب .

(٧) تآكلت سروفها .

٢٠ ما لا يعکن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئي هو أفضل عندما يجعلون بعثتهم بهذه الطريقة . قالوا : إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر هو برهاناً

^(١) ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧)

> أَفْضَل < — وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد

متى علمناه بذاته أَكْثَر من علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر : مثال ذلك

٢٥ علمنا بأن قورسقوس هو موسقار متى كان قورسقوس موسقاراً ، أكثر

من علمنا به مما هو إنسان . وكذلك في تلك الآخرة الباقية .

^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣)

وأما البرهان الكلي فإنه إنما يبين ما هو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشيء

الشيء الذي اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوي

^(١٤) ^(١٥)

الساقيين لا بما هو متساوي الساقين ، لكن بما هو مثلث .

وأما البرهان الجزئي فإنما يبين ذلك الشيء الذي هو . فإن كان البرهان

الذي يبين بذاته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئي أكثر من الكلي ،

٣٠ فالبرهان الجزئي [١٢١٦] أَفْضَل من الكلي . — وأيضاً إن كان الكلي ليس هو

شيئاً خارجاً عن الأوحد والجزئية ، والبرهان يوهمنا أن هذا هو شيء ، أعني الذي

(١) ف : وقوم (يظنون ...) . (٢) ف : أؤكد ، أَفْضَل .

(٣) ف : أي كل شيء . (٤) ف : أؤكد .

(٥) بالأحرى : بما يكون . (٦) شه : سريانى : مما هو إنسان موسقار .

(٧) شه : أي أنه إذا رهن أن زيداً ضحاك ، إنما الضحاك لشيء آخر هو الإنسان .

(٨) شه : أي زيد . (٩) شه : أو أن زواياه الثلاث متساوية لقائمتين .

(١٠) شه : أي لم يلزم المتساوي الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شيء آخر ، أعني المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة —

مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل

هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ،

٢٥

وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجوداً،

وكان البرهان لا يكون سبباً للخدعة والضلاله أكثر من الذي يكون سبباً لذلك،

وكان البرهان الكلى هذه حالة (وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى

بين أيديهم مثل البرهان على التنااسب — مثال ذلك : أن أي شيء كان مثل

هذا هو متناسب ، وهذا هو لاختط ولا عدد أيضاً ولا جسم ولا سطح ، لكن

شيء آخر غير هذه ، خارج عن هذه) ، فإن كان البرهان الكلى هو في هذا

(٢) المعنى أكثر ، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي ، وقد يرکز فيما ظننا

كاذباً فيكون البرهان الكلى أحسن من الجزئي . فنقول في هذا : إنما أقلًا

(٤) فليس أحد القولين في الكلى < أقل مما > هو في الجزئي . وذلك أنه إن كان

القول بأن الزوايا متساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوي الساقين ، لكن

بما هو مثالث ، فالذي يعلم أنه متساوي الساقين عالم به أقل من الذي يعلم

٤

(١) شـ : أي أنه سبب للضلاله . — ينسون : مهملة النقط .

(٢) فـ : أي الكلى .

(٣) شـ : أي في أنه يأخذ ما ليس هو موجوداً (صـ : موجود) على أنه موجود .

(٤) شـ : أي إحدى الجهتين وهي الجهة الثانية من حجج الخصم في أن البرهان الجزئي
أفضل من الكلى .

أنه مثلث . وبالكلية إن كان إنما يبين بعد أن يأخذ ما ليس هو له بما مثلث ،
 فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد
 بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذاً المثلث هو أكثر و كان الحد
^(٤)
^(٦)
^(٧)
^(٨)
 واحداً بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق الاتفاق في الاسم . وقد يوجد
 معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الروابط بما هو متساوی
 الساقين ، لكن ذلك [٢١٦ ب] المتساوی الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم
 إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئي .
 فالبرهان الكل إذاً أفضل .

وأيضاً إن كان الأمر الكل هو قوله ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق
^(٩)
^(١٠)
 في الاسم ، فيليس وجوده بأقل من الأوحد والجزئية ، لكن أكثر أيضاً يبلغ ما هي
 فيه غير فاسدة ؛ والجزئية خاصة هي فاسدة . وأيضاً ليس يدعوا أولاً ضرورة
 واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظن أن هذا هو شيء خارج عن

(١) ف بالأخر : وبالجملة ... أي الذي يبرهن .

(٢) ف بالأخر : أي محول . (٣) ف بالأخر : أي للثلث .

(٤) ف بالأخر : أي على أنه موجود له .

(٥) ف بالأخر : أي المبرهن .

(٦) شـ : أي أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر
 من المتساوی الساقين .

(٧) شـ : أي المطلق . (٨) ف بالأخر : أي أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شـ : حل الشك الثاني . (١٠) صـ : قول ما واحد .

هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخرى

التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلا : إما كافية، وإما مضافة،
وإما يفعل، وسائرون ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريًا ، فليس اللوم راجعًا
على البرهان ، لكن الذي يُنْصَتُ .

وأيضاً إن كان البرهان قياساً على العلة وعلى « لم ^(٢) هو » ، وكان الكل
في باب العلة أكثر (وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له) ؛
كان الكل هو الأول ؛ والكل إذن هو علة . فإذا ذُكر هذا البرهان أيضًا أفضل ،
إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

وأيضاً فلنطلب لم الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا ، وحيثند نظر ونرى
أننا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجاً عن هذا من أجله إما أن يكون
كائناً أو يوجد وجوداً ، وذلك أنه بهذا التحويل آخر ونهاية — مثال ذلك
نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : ليكما يأخذ المال ؛ وهذا ليقضي
غريمه الدين ؛ وهذا ليكما لا يظلم .

فإذا أمعنا على هذا التحويل لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه
شيء آخر ، فقد هول أن مجتباه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون وما
هو موجود ، وأنا حيئه نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) فبالآخر : قد أخذ بين أن البرهان الكل أفضل .

(٢) هـ : أي هو قام ببرهان على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شـ : إنما زاد : « وعلى لم ^(٣) هو » ، لأن هذه العلة — وهي الكالية — هي أشرف العلل .

العلل وفي لم الشيء يجري على هذا المثال^(١) ، وكان في جميع العلل التي هي على
 هذا التحو على ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذاً في تلك الآخر
^(٢) أيضاً الباقيه [١٢١٧] حينئذ يعلم أكثر مني لم يوجد هذا من أجل شيء
^(٤) آخر . فتى علمنا أن الروايا الخارجه مساوية لأربع قوائم من قبل أنه
 متساوي الساقين ، فذلك ناقص . ولماذا هو بما هو متساوي الساقين ؟
 فقال : إنه من أجل أنه مثلث ؟ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم
 الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شيء آخر هو من أجله ، حينئذ
^(٣) نعلم أكثر ، والكل أيضاً حينئذ نعلم . فالكل إذاً أفضل .
 وأيضاً كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكل فصيده
 إلى شيء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة ،
 وأما بما هي متناهية فهي معلومة . فهي إذاً من طريق الكلية أكثر معلومة
 مما هي كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذاً هي في باب ما هي
 مبرهنة أكثر . والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المضادات
 معاً تكون أكثر . فالكلية إذاً أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .
 وأيضاً أن كان البرهان الذي يعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو آخر من
 الذي إنما يعلم به هذا فقط ، وكان الذي عنده علم الكل قد يعلم الجزئي أيضاً ،
 وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذاً على هذا القياس آخر .

(١) فـ بالأحر : أي على مثل ما جرى في العلة الكلية .

(٢) فـ بالأحر : أي العلة الصورية والمسادية والفاعلية .

(٣) بـ : خاصة . (٤) شه : يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل .

وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط

هو أقرب إلى المبدأ ، والذى هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً ويقيناً

من الذى ليس هو من المبدأ ، وكان الذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه

أقل ، وكان هذا هو الذى أكثر كلياً . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك :

إن كان يجب أن نبين أن A على B ، والأوساط هي التي عليها A التي

قيلت ، وكانت B أعلى ؛ فالبرهان إذاً الذى يكون بهذا هو أكثر كلياً .

إلا أن بعض الأقوایل في هذا هي منطقية . وأما ما منه يعلم خاصةً

أن الكلى [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، ففي المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت

لنا الأولى فقد نعلم — بخواصها — أيضاً ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال

ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه متساوية لقائمتين ، فهو يعلم

بخصوص ما أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً متساوية لقائمتين . فهو يعلم بالقوة

— وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوي الساقين هو مثلث . وأما الذي

له هذه المقدمة فليس عنده علم بالكلية بتاتاً ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً .

والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيقول أمره إلى الحس .

٢٥

<فضل البرهان الموجب>

فهذا مبلغ ما نقوله في أن البرهان الكلى أفضل من الجزئى .

فاما أن البرهان ^(٢) أفضل من السالب ، فمن هنا نعلم ذلك : ليكن

البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادرات ، أو من الأصول الموضوعة ،

(١) ف : أي عامة . (٢) شد : أي الموجب .

أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كُنا نعلم على مثال واحد فأن نعلم
 ٢٥ على جهة هي أوجز وأقرب لهذه تكون ، وهذا آثر . وقول هذه المقدمة —
 وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه
 إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي
 أقدم هي أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : بـ، حـ، دـ —
 ٨٦ على أن \exists موجودة لـهـ . ولتكن برهان آخر بأوساط نـ، عـ — على أن \exists
 موجود لـهـ — فوجود \exists لـدـ و \exists لـهـ هو على مثال واحد . ووجود
 \exists لـدـ أقدم وأعرف من وجود \exists لـهـ ، وذلك أن هنا بذلك يتبيّن .
 وما بتوسطه يتبيّن الشيء هو أكثر تصديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء
^(٢) هي أقل وتلك الآخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .

٥ فكلا البرهانين ^(٤) يتم ^(٥) بثلاثة حدود ومقدمتين ، لكن ذلك البرهان يأخذ
^(٦) أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، فإذا بأشياء
 ١٠ كثيرة ، فهو إذن أحسن . ^(٧)

وأيضاً فن قبل أنه قد يتبيّن أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلنا المقدمتين
^(٩) [١٢١٨] سالبة ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدمتين ^(١٠) هذه الحال ،
^(١١) وتكون الأخرى أنه موجود .

(١) شـ : أي موجبين . (٢) فـ : أي شروط المقدمات .

(٣) شـ : أي الموجب والسايب . (٤) صـ : فكلي ... يقان . (٥) فـ :
 أي الموجب . (٦) فـ : أي السايب . (٧) فـ : أي مقدمة موجبة .

(٨) شـ : في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .

(٩) صـ : سالبان . (١٠) فـ : أي سالبة . (١١) فـ : أي موجبة .

وأيضاً مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى: وهو أن القضايا الموجبة،

إذا ترید البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن

أن تكون في كل قياس أكثر من مقدمة واحدة — فلتكن A غير موجودة

A شيء مما عليه B ، ولتكن B لكل H ، فإن احتجاج إلى أن H يمكن

وتزيد المقدمات كلنها ، فقد يجب أن نجعل بين A و B حداً أوسط ،

ولتكن A Δ وبين B H ، H — فن البين إذاً أن H هي موجبة ؟

وأما A فهي على B موجبة ، وأما عند A فهي سالبة . وذلك أن A

A Δ كل B ، وأ قد يجب أن تكون ولا على شيء من B . فتكون إذن

المقدمة السالبة واحدة وهي A Δ . وعلى هذه الجهة بعینها يكون في المقايس

الأثر أيضاً . وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائمًا قد يلزم أن

يكون موجباً من كلتا الحيثيتين . وأما الذي بين السالب فهو سالب من

إحدى الجهتين . وهذا السبب هذه المقدمة تكون هكذا . وأما المقدمات

الأخر الباقية فهي موجبات . فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف

وأصدق ، وكانت السالبة تبيّن بالموجبة ، وكانت هذه لا تبيّن بتلك —

إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق — فهـى إذن أفضل .

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط ، وكانت

هذه إما في البرهانية موجبة ، وإما في السالب سالبة ، أعني المقدمة الكلية ،

(١) ف: قد . (٢) ف بالأخر: أي التي في الشكل الثاني والثالث . (٣) ص:

كلى ، وفوقها : كلتى . (٤) ف : أي السالبة . (٥) ف : أي واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كـ الموجود ^(١) أقدم من غير الموجود) ، فإذاً مبدأ البرهانية أفضل [٢١٨ ب] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .

وأيضاً هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير البرهن ^(٢) .

٢٦

<فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى الحال>

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن بينه أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى الحال .

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن A غير موجودة لشيء مما توجد له B ؛ ولتكن B موجودة لكل H ؛ فقد يلزم أن تكون A غير موجودة لشيء من H . فإذا أخذت الحدود بهذه النحو يكون سالباً برهانياً وهو أن A غير موجودة لـ H . وأما السائق إلى الحال فهذه <الله> : إن احتجي أن يبين أن A غير موجودة لـ B ، فقد يجب أن يؤخذ منها موجودة B لـ H ، فقد يلزم إذاً أن تكون A موجودة لـ H . وليكن هذا معلوماً مُقراً أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد A لـ B . وإن كان مقراً بأن B موجودة لـ H ، فإن A لا يمكن أن توجد لـ B .

(١) فـ : الموجبة . (٢) فـ : الإيجاب .

فترتب الحدود في ^(١) كلا البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو

في هذا المعنى وهو : أى القضايتين أعرف من السالبتين ؟ أترى أن ^(٢) غير

موجودة لـ $\neg p$ ، أو أن $\neg p$ غير موجودة لـ $\neg q$ ؟ فتى كانت النتيجة أعرف بأنها

^(٣) ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق إلى الحال . وأما متى كانت القضية

التي في القياس ، فبرهانياً . وإن $\neg p$ غير موجودة لـ $\neg p$ هي أقدم عند الطبيعة

من $\neg q$ ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية الفائلة إن

$\neg p$ غير موجودة لـ $\neg q$ فهي نتيجة . وأما $\neg p$ ، فالتي عنها تكون النتيجة .

وليس يلزم ، إن ارتفع شيء ما ، أن يكون هذا نتيجة وذلك هي التي

منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [١٢١٩] كانت حالة

هذه الحال ، وهي أن يوجد إما ككل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل .

ومقدمتنا $\neg q$ و $\neg p$ ليس حالتها بعضهما عند بعض هذه الحال .

إذن كان البرهان الذي يكون بمقدمات هي أعرف وأقدم هو أفضل ،

وكان ^(٤) كلا البرهانين مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء ، غير أن تلك إنما تكون

بما هو أقدم ، وتلك <الأخر> بما هو أشد تأثرا ، فالبرهان السالب أفضل

من السائق إلى الحال . فما هو <يكون> أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ،

من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى الحال .

(١) ص : كلٍ . (٢) ف بالأخر : أى المقدمة والنتيجة التي في القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق «الحال» كلمة بالأخر غير واضحة .

(٤) ص : كلٍ . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

٢٧

<شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءً ويفينا من علم ، وأقدم العلم <العلم>^(١)
 بأن الشيء موجود ، والعلم بـمـ الشـيـءـ الـذـىـ هوـهـ بـعـيـنـهـ ، لا العلم بأن الشيء
 الذى هو خـلـوـ منـ العـلـمـ بـلـ الشـيـءـ . والعلم أيضاً الذى ليس هو على شيء
^(٢) موضوع : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءً ويفينا من علم تأليف
 الحـوـنـ . والـعـلـمـ أـيـضـاـ الـذـىـ يـكـوـنـ مـنـ أـشـيـاءـ هـىـ أـقـلـ ، أـكـثـرـ استـقـصـاءـ وـيـقـيـنـاـ
 منـ الـذـىـ يـكـوـنـ بـالـزـيـادـةـ : مـثـلـ أـنـ عـلـمـ الـعـدـدـ أـكـثـرـ استـقـصـاءـ وـيـقـيـنـاـ
 منـ عـلـمـ الـهـنـدـسـةـ . وـأـعـنـيـ بـقـوـلـيـ «ـبـالـزـيـادـةـ»ـ مـثـلـ أـنـ الـوـحـدـةـ هـىـ ذاتـ^(٤)
^(٥) لـأـوـضـعـ هـاـ ، وـأـمـاـ النـقـطـةـ فـهـىـ ذاتـ قـدـقـبـلـتـ وـضـعـاـ : وـهـذـاـ عـلـىـ طـرـيـقـ الزـيـادـةـ .
 ٢٥

٢٨

<وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من
^(٦) مبادئ أول وهى أجزاء هذه ، أو الأشياء الالزمة لها بذاتها .

(١) الإضافة من لدننا . (٢) شه : أى ليس هو في شيء محسوس هيولاني .

(٣) شه : لأن العدد ينظر في الأعداد بذاتها ، والموسيقى ينظر فيها من حيث هي ملائمة لألمـ الصـورـ مـثـلاـ وـالـغـنـمـ . (٤) فـ: جـوـهـرـ .

(٥) شه : قولهـ فيـ النـقـطـةـ إنـهاـ ذاتـ وضعـ هوـ كـاـنـ يـادـةـ عـلـىـ الذـاتـ ، فـيـحـصـلـ لهاـ مـنـ هذاـ كـاـنـرـكـيـبـ ، وـتـكـوـنـ الـوـحـدـةـ أـبـسـطـ مـنـهاـ ، لـأـنـهاـ ذاتـ لـأـوـضـعـ هـاـ ، وـإـنـماـ سـمـيـ الـوـحـدـةـ وـالـنـقـطـةـ جـوـهـرـ اـعـلـىـ رـأـيـ الـفـيـنـاـ غـوـرـيـنـ . (٦) شه : يعني أنـ العـلـمـ الـوـاحـدـ هوـ الـذـىـ بـرـاهـيـهـ عـلـىـ الأـشـيـاءـ الـلـازـمـةـ بـلـنـسـ وـاحـدـ بـذـاتـهـ وـمـنـ مـبـادـيـ وـاحـدـةـ بـأـعـيـانـهاـ .

وأما العلم الذي هو مخالف لعلم <آخر> بجميع العلوم التي مبادئها
 ليس منها بأعيانها، ولا تلك الآخر. وعلامة هذا إذا أمعناه إلى مباديء غير مبرهنة،
 وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هي الجنس بعينه الذي توجد فيه الأشياء
 التي تبرهن، ودليل هذا أيضاً إذا كانت الأشياء التي بها تبيّن هي في الجنس
 بعينه ومتناسبة .

٤٠
 ٨٧ ب

٢٩

<تعدد البراهين>

وقد يمكن أن تكون على شيءٍ واحدٍ براهين كثيرةٌ، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بعينها فقط مثل أن <يوجد> الأوسط بين أَ وَ بَ : حَوْدَوْزَ، لكن لأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين . مثال <ذلك> : لتكن أَ المتغير ، والذى عليه دَ المتحرك ، والذى عليه ب القابل للذلة ، وأيضاً لتكن جَ القابل للسكون ؟ فقَ أن يقال دَ على بَ ، و أَ أيضاً على دَ . وذلك أن قابل اللذة هو المتحرك ؛ والمتحرك هو متغير . وأيضاً حق <أن يقال> أَ على حَ و حَ على بَ . وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون ، والقابل للسكون قد يتغير . فيكون القياس إذاً بأوساطٍ مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس يكون ذلك بالاً يكون ولا واحداً من الوسطين محمولاً على الآخر ، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحدٍ بعينه .

٥
 ١٠

١٥

(١) أي أو التي لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض . (٢) ف بالأحرى: الأوساط .

وقد يحب أن نبحث في الشكليين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

<الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان ؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريًا ولا على أكثر الأمر ؛ لكن ما يكون خارجاً عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقتضيات ضرورية ، وإما بمقتضيات هي على أكثر الأمر . فإن كانت المقتضيات ضرورية فالنتيجة هي أيضاً ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضاً هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضاً ، فليس يكون عليه برهان .

٣١

<امتناع البرهان بطريق الحس >

وأيضاً لا سبيل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان <الحس>شيء هو مثل هذا ليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكل والذى هو في كل شيء ، فليس يمكن أن يقمع بالإحساس ،
إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضاً ، وإلا ما كان يمكن كلاماً . وذلك أنا
إنما نقول <إنه>^(١) كل الأمر الذي هو دائم وفي كل موضع . فلما كانت البراهين

(٢) ف : أي شيء .

(١) بالأحرى فوق الكلمة الثانية .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فنالبين

أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل

إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث متساوية لفائتين، لقد ^{كما} نطالب

بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قوم ^{إنما} قد ^{كما} تكون عالمين به. وذلك

أن الحس قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الخزئية. وأما العلم ^{إنما} هو

العلم لشيء كلي. وهذه السبب ^{إنما} ولو ^{كما} حاصلين فوق القمر و ^{كما} نعain

أن الأرض تستره، لما ^{كان} العلم علة الكسوف. وذلك ^{إنما} كما نخس حينئذ أنه

قد أظلم الآن؛ وما ^{كان} بالذين نعلم بالكلية لم، إذ كان الحس ليس هو للآخر

الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرض مرات كثيرة إذا تصيدنا

الكلي ^{كما} نقى برهانا، إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

والكلي هو أشرف، من قبل أنه ^{يُلْبِّي}، ويُعرَف السبب. فإذا ذكر الكل على

أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصور أيضا بالعقل في الأشياء التي

الواحد منها سببها. فاما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

فنالبين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم

شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحب إنسان أن يسمى العلم

بالبرهان الإحساس. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى بالمطالب إلى فقد

الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو ^{كما} نعainها ^{لما} كانتا بحث، وليس ذلك

(١) ف بالأحرى: أي أن الكل أشرف.

من قِبَلْ أَنَا كَانَتْ نَحْصُلْ عَلَيْهَا بِالْمَعْيَنَةِ وَالْإِبْصَارِ؛ لَكِنْ مِنْ قِبَلْ أَنَا كَانَتْ نَحْصُلْ
الْكُلِّ مِنْ الْمَعْيَنَةِ وَالْإِبْصَارِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ أَنَا لَوْ كَانَ نَبْصُرُ الزَّجَاجَ أَنْ فِيهِ
مَسَامًّا، وَكَانَ نَرِى الصَّوْءَ يَخْرُقُهَا، لَقَدْ كَانَ يَتَبَيَّنُ لَنَا لِأَى سَبَبٍ يَخْرُقُ مِنْ
١٥ قِبَلْ أَنَّ الْبَصَرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفَرَادِ يَتَصَوَّرُ مَعًا أَنَّ الْحَالَ فِي كُلِّهَا
قِبَلْ أَنَّ الْبَصَرَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفَرَادِ يَتَصَوَّرُ مَعًا أَنَّ الْحَالَ فِي كُلِّهَا
هَذِهِ الْحَالُ .

٣٢

< تَعْدِيدُ الْمَبَادَئِ >

فَإِنْما أَنْ تَكُونُ مَبَادَئُ جَمِيعِ مَقَايِيسِ وَاحِدَةٍ بِأَعْيَانِهَا فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
مُمْكِنٌ؛ أَمَّا أَوْلًا إِذَا جَعَلْنَا بِحْثَنَا عَلَى طَرِيقِ الْمُنْطَقِ . — وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَقَايِيسِ
٢٠ هِيَ صَادِقَةٌ، وَبَعْضُهَا كَاذِبَةٌ . فَإِنَّهُ [٢٢٠ بٌ] وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكُونَ نَتْيَاجُهُ
صَادِقَةٌ مِنْ مَقْدِمَاتِ كَاذِبَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، مِثْلُ أَنَّ
تَكُونَ أَعْلَى حَقًا، وَيَكُونُ الْأَوْسَطُ — وَهُوَ — كَاذِبًا . وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَا مَوْجُودَةً لَبَّ — وَلَا مَوْجُودَةً لَحَّ . إِلَّا أَنَّهُ إِنْ أَخْذَ بَيْنَ
٢٥ هَاتِينَ الْمَقْدِمَتَيْنِ أَوْسَاطًا، كَانَتِ الْمَقْدِمَاتِ كَاذِبَةٌ مِنْ قِبَلْ أَنَّ كُلَّ نَتْيَاجٍ
كَاذِبَةٌ إِنَّمَا تَنْتَجُ عَنْ مَقْدِمَاتِ كَاذِبَةٍ، وَالصَّادِقَةِ مِنْ الصَّادِقَةِ، وَالصَّدَقَةِ
وَالْكَذْبِ هُمَا مُخْتَلِفَانِ . وَأَيْضًا وَلَا الْمَقَايِيسِ الْكَاذِبَةِ تَكُونُ مِنْهَا بِأَعْيَانِهَا .
وَذَلِكَ أَنَّ الْكَاذِبَةَ قَدْ يَكُونُ مَضَادًا بَعْضًا لِبَعْضٍ وَغَيْرُ مُمْكِنَةِ أَنْ تُؤَخَذُ لِشَيْءٍ

(١) ف : أَى مَقْدِمَاتٍ . (٢) ف : أَى عَلَى الْعُوْمَ . (٣) ف : مَرَةٌ .

(٤) فِي الْأَخْرَى : أَى تَكُونُ مَبَادِئُهَا وَاحِدَةٌ بِأَعْيَانِهَا .

واحد، مثل القول بأن العدل هو جَوْر أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس

٢٠

أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر .

وأما من الأشياء الموضوعة فعلى هذا التحو ، وذلك أنه ولا مبادئ

المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي

^(١) مختلفة في الحس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير

مطابقة للنقط ، وذلك أنه : أما تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها .

^(٤) وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة : إما في الأوساط ، وإما من فوق ،

^(٦) وإما من أسفل ، وإما أن يكون بعضها من داخل الحدود ، وببعضها

^(٧) من خارج . — وأيضا ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي

التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وأعني بالعامة مثل أن القول على كل

شيء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ،

^(٩) وببعضها هي موجودة للكيات فقط ، وببعضها للكيفيات فقط . وهذه هي

التي معها يكون البرهان بالمبادئ العامة . وأيضا المبادئ ليست أقل من

النتائج بالكثير ، فإن المبادئ هي المقدمات ، والمقدمات تكون إما بزيادة

حد يقتضب ، وإما بأن يدخل . [١٢٢١] وأيضا النتائج تمعن إلى مالا

٣٥

٨٨

٤

(١) ف بالأحر : كالطلب والهندسة . (٢) ف بالأحر : أي غير ممكن .

(٣) ف بالأحر : أي في الشكل . (٤) ف بالأحر : بـ .

(٥) ف بالأحر : حـ . (٦) ف بالأحر : أـ . (٧) ف بالأحر : بـ حـ .

(٨) ف بالأحر : أي والدليل على أن الموجودات ليست واحدة .

(٩) فوقها تعليق بالأحر طمس معايده . (١٠) ف بالأحر : أي وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قبل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذي يجعل بحثه على هذا التحوّل ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدة بعينها أو محدودة والتالج بلا نهاية . فاما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه للهندسة ، وهذه للحساب ، وهذه للطريق — فما الذي يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فاما القول بأنها واحدة بأعيانها من قبل أن هذه هي واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهراً به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلها واحدة بأعيانها . وأيضاً ولا القول بأنه قد يُبين <أن> كل ما اتفق من جميعها حق .
 وهذا هو أن يتطلب أن مبادئ جميعها هي واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير الله ، إذ كان لا يمكن هذا إلا في التعاليم التي هي بذلة ظاهرة . ولا أيضاً يمكن أن يكون في التحليل بالعكس ، وذلك أن المبادئ هي مقدمات غير ذوات أو ساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتضي مقدمات غير ذوات أو ساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدمات الأولى غير ذوات الأوساط هي المبادئ ، إلا أنها واحدة في كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يُبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضاً هي مختلفة

(١) ف بالأحر : أي على طريق المعنق والخلاص .

(٢) ف بالأحر : أي المقدمات غير ذات الأوساط .

(٣) ف بالأحر : أي المبادئ . (٤) ف بالأحر : أي ولا في البرهان .

(٥) شه : أي والسبب في أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أي المبادئ الأولى . (٧) ف : أي المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئٌ مختلفة، فلعله أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس،
لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه . ومن بين الظاهر أنه ولا بهذا أيضاً
يمكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضاً
مختلفة في الجنس؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضررين : ^(١) التي منها ؛ والتي
^(٢) فيه . فاما التي منها فهي عامية ؛ وأما التي ^(٣) فيه ^(٤) خاصية ^(٥) بمزنة العدد من
^(٦) العظيم .

٣٣

< العلم والظن >

^(٧) والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، يأن العلم يكون على طريق
الكل وأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو
^(٨) عليه . وقد توجد أشياء هي صادقة موجودة ، غير أنها قد يمكن أن تكون
على خلاف ما هي عليه .

(١) ف : أي عامية . (٢) تحتها : الذي .

(٣) ف : أي الخاصة . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .

(٦) شـ : أبو بشر : أي كـ أن مزنة العدد من العظيم أنه مخالف له من جهة ، وموافق
من جهة ، إذ هـ في جنس الكل — كذلك لكل واحد منها مباديـ تخصـه وإن كانت مشتركة
في الجنس العـالـي . وعند هذا خـتم الكلام في أمر المبادـيـ .

(٧) شـ : يجب أن نعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بـ شيئاً : أحدهـا من الموضوع ، والآخر
من الاعتقـاد ؛ وهو أـولاً يورد الفرق بينـها الذي من جهة الموضوع . (٨) شـ : أي
ما يـعلمـ من الاضطرـارـ لا يمكنـ أنـ يـعلمـ منـ أمرـه .

(٩) شـ : وقد يطلب لمـ زـادـ عـلـ قـولـهـ ؛ـ "ـ صـادـقـةـ "ـ قـولـهـ "ـ مـوـجـودـةـ "ـ ،ـ إـذـ كـانـتـ =

فَنَّ الْبَيْنَ إِذَا أَنْ فِي هَذِهِ لَا يَكُونُ عِلْمٌ، وَأَلَا تَكُونُ أَشْيَاءٍ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ
 عَلَى خَلَافِ مَا هِي عَلَيْهِ . وَأَيْضًا وَلَا الْعُقْلُ (وَأَعْنَى بِالْعُقْلِ مِبْدأَ الْعِلْمِ) ،
 ٢٥ وَلَا أَيْضًا عِلْمٌ غَيْرَ مُبْرِهْنٌ ، وَهَذَا هُوَ اعْتِقَادُ مُقْدَمَاتٍ غَيْرَ ذَوَاتٍ أَوْ سَاسَاتٍ .
 ١٨٩ وَالصَّادِقَةُ هِيَ الْعُقْلُ وَالْعِلْمُ وَالظَّنُّ وَمَا يُقَالُ بِهَذِهِ . فَقَدْ بَقِيَ إِذَا أَنْ يَكُونَ
 الظَّنُّ بِالصَّدَقَةِ أَوْ بِالْكَذْبِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى خَلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ؛ وَهَذَا
 هُوَ الاعْتِقَادُ فِي الْمُقْدَمَاتِ غَيْرَ ذَوَاتٍ أَوْ سَاسَاتٍ وَلَيْسَ هُوَ ضَرُورِيًّا . وَهَذَا
 هُوَ هَكُذا موافق لِلْأَشْيَاءِ الْمُشَاهَدَةِ . وَذَلِكَ أَنَّ الظَّنَّ هُوَ شَيْءٌ غَيْرَ ثَابِتٍ ؛
 وَطَبِيعَهُ هُوَ مُثْلُ هَذِهِ . وَمَعَ هَذِهِ لِيْسَ إِنْسَانٌ يَعْتَقِدُ فِي مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 عَلَى خَلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنْ اعْتِقَادَهُ ظَنٌّ ، لَكِنْ يَرَى أَنَّهُ يَعْلَمُ عَلَيْهِ . لَكِنْ إِذَا
 كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا ، وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ عَلَى خَلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ ،
 فَلَا مَانِعٌ يَمْنَعُ حِينَئِذٍ أَنْ يَظْنَهُ ظَنًا . إِذَا مُثْلُ هَذِهِ الْأَمْرِ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ
 ١٠ ظَنٌّ ، وَأَمَّا عَلَى الْأَمْرِ الضرُورِيِّ فَعِلْمٌ .

— الأَشْيَاءُ الَّتِي يُقَالُ إِنَّهَا صَادِقَةٌ هِيَ مُوجَودَةٌ لَا مُحَاجَةٌ . فَإِلَيْسَ كَنْدِرٌ يَقُولُ إِنَّهُ إِنَّمَا زَادَ "مُوجَودَةً"
 لِأَنَّ الصَّدَقَةَ أَيْضًا قَدْ يَوْجِدُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُوجَودَةٍ ؟ مُثْلُ قَوْلَنَا إِنَّ عَزَّازِيلَ غَيْرَ مُوجَودٌ .
 وَيَحْسِنُ التَّحْوِيُّ يَقُولُ إِنَّ إِلَيْسَ كَنْدِرٌ لَمْ يَصِبْ فِي هَذَا . فَإِنَّ هَذَا لِيْسَ هُوَ ظَنٌّ (ص : ظَنٌّ) ،
 بَلْ عِلْمٌ . وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ فِي مَا لِيْسَ بِمُوجَودٍ إِنَّهُ لِيْسَ بِمُوجَودٍ هُوَ صَادِقٌ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 عَلَى خَلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ . وَالَّذِي يَبْغِي أَنْ يُقَالُ فِي ذَلِكَ إِنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ "مُوجَودَةٌ" إِلَى الْأَشْيَاءِ
 الْمُكْتَنَةِ ، وَكَانَهُ اسْتَعْمَلَ الْقَوْلَ الْمُضَاعِفَ ، أَيِّ الْمُؤْكَدِ .

(١) ف : أَيِّ بَرهَانٌ . (٢) ش : خَلَافٌ مَا عَلِمْتَهُ . (٣) فِي الْأَخْرِيِّ :
 أَيِّ وَلَا الْعُقْلُ أَيْضًا يَحْصُلُ الْأَشْيَاءُ الْمُكْتَنَةُ . (٤) ش : أَهُمْ : مَنْ خَارَجَ إِلَيْهِ مِبْدَأِ
 الْبَرهَانِ تَكُونُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمُكْتَنَةِ . (٥) ف : وَإِنَّ هَذَا .
 (٦) ش : أَيِّ أَنَّ الظَّنَّ لَا يَكُونُ عَلَى مَا نَعْلَمُ مِنَ الاضْطَرَارِ ، بَلْ هُوَ عَلَى مَا هُوَ مُمْكِنٌ .

فكيف يمكن إذاً أن يعلم ويُظن شيء واحد بعينه؟ ولأن سبب
لا يكون الظن علما؟ إنَّ وَضَعَ إِنْسَانٌ أَنْ كُلَّ مَا يَعْلَمُهُ فَهَذَا قَدْ يَظْنُهُ ظَنًا
بِالْمُتَوَسِّطَاتِ حَتَّى تَصِيرَ إِلَى غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَوْسَاطِ حَتَّى يَكُونَ بِمَا ذَاكَ هُوَ عَالَمُ
يَكُونُ هَذَا أَيْضًا يَعْلَمُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَوْجُدُ الْظَّنُّ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ، كَذَلِكَ
يَلَمْ هُوَ؛ وَهَذَا هُوَ الْوَسْطُ .

فَنَقُولُ إِنَّ كَانَ اعْتِقَادُ عَلَى هَذَا مِنَ الْحَالِ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدُ فِي الْأَشْيَاءِ
أَنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى خَلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ كَمَا تَوْجُدُ الْحَدُودُ إِلَيْهَا تَكُونُ
الْبَرَاهِينُ، فَلَيْسَ إِنَّمَا يَظْنُ ظَنًا، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ علَمًا. وَإِنَّ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَادِقَةً،

غَيْرُ أَنَّهَا لَيْسَ مَوْجُودَةً فِي الْجَوْهَرِ وَالصُّورَةِ [١٢٢٢]، فَإِنَّمَا يَظْنُ ظَنًا وَلَيْسَ
يَعْلَمُ علَمًا بِالْحَقِيقَةِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَلَمْ هُوَ مَوْجُودٌ أَيْضًا، إِنَّ كَانَ بِالْمُتَوَسِّطَاتِ
فِي ظَنِّ لَمْ هُوَ مَوْجُودٌ؛ وَإِنَّ كَانَ بِغَيْرِ مُتَوَسِّطَاتِ فَفِي ظَنِّ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ .

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ وَالْظَّنُّ شَيْئًا وَاحِدًا، فَذَلِكَ لَيْسَ لِمَحَالَةٍ يَوْجُدُ، لَكِنْ
كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ظَنٌّ صَادِقٌ وَكَاذِبٌ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ بِعِينِهِ عَلَى جَهَةٍ مَا،
كَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ الْعِلْمُ وَالْظَّنُّ عِلْمًا وَظَنًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ بِعِينِهِ . فَقَدْ يَلْزِمُ
الْإِخْتِيَارَ لِذَلِكَ شَنَاعَةً، وَهِيَ أَنْ يَلْزِمَهُ أَنْ يَكُونَ مَا يَظْنُهُ ظَنًا كَاذِبًا أَنْ
لَا يَظْنُهُ . وَلَا كَانَ الْوَاحِدُ بِعِينِهِ يَقَالُ عَلَى وَجْهِهِ كَثِيرًا: فَهُنَّمَا هُوَ
كَالْمُمْكِنُ، وَمِنْهَا كَغَيْرِ المُمْكِنِ، فَإِنْ يَظْنَ <ظَنًا> حَقًا أَنَّ الْقَطْرَ مُشَارِكٌ

(١) شـ: من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد. (٢) فـ: حل قول المشكك. (٣) فـ: جواهرية وأبدية. (٤) تـ: كانت سروف هذه الكلمات الثلاث.

للفصل هو شناعة، لكن أن يكون القطر <الذى ينطبق عليه القولان> شيئاً واحداً بعينه فهكذا يكون لشيء واحد بعينه : فأما الماهية لكل واحد منها بالقول <ف> ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظن أيضاً يكونان لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن تأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن يكون حيواناً ؛ وأما الظن فعلى أنه يمكن^(١). مثال ذلك إن كان ذاك ما هو موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجوداً للإنسان.^(٢)

وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان ، وعلى هذا التحويل على أنه ليس^(٣) هو واحداً بعينه .^(٤)

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظن^(٥) وعلم^(٦) معاً . وإلا، قد كان يحصل بشيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن ، وهذا غير ممكن . وأما في مختلفين فقد يمكن أن يكون كل واحد منها . فأما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا^(٧) بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضاً على هذا الوجه ، وإلا قد يكون له اعتقاد معاً — مثلاً فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير حيوان وأنه [٢٢٢ ب] ليس هو حيواناً ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .^(٨)

(١) شـ : أى أن يكون الموضوع ظماً واحداً (صـ : واحد) بعينه .

(٢) شـ : أى يمكن ألا يكون حيواناً .

(٣) صـ : موجود . (٤) فـ : أى الموضوع .

(٥) فـ : الذى ذكره . (٦) فـ : كـ أنه ليس هو واحداً بعينه .

(٧) فـ : أى الاعتقادات . (٨) فـ بالأحرى : التحويل .

وأما كيف يجب أن تقسم الباقيَة في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم
والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضاً من علم الأخلاق خاصة.

١٠

٣٤

< الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسْن حِدْس ما يكون في وقت لا يؤتى للبحث
عن الأوساط ، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو
دائماً مضيّ ، يفهم بسرعة لأى سبب وهذا ، وهو أنه كذلك من أجل أنه
من الشمس ينير ، أو إذا رأى إنساناً يخاطب غنياً يعلم أن ذلك لكيما
يفترض ، أو أنها أصدقاً من أجل أنها أعداء واحد بعينه . وذلك أن
الذى يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة > . — فليكن < النير >
ما ينظر إلى الشمس الذى عليه ١ وأنه < ينير هو ما عليه > بـ ، والقمر الذى
عليه ٢ . فـ بـ موجودة لـ ١ ، أعني للقمر ، وأعني بالـ أنه ينير من
الشمس ؛ وأـ موجودة لـ ٢ ، أعني أن النير < هو أن يكون > هذا أعني
إلى ناحية ما منه ينير . فإذاً إذن موجودة لـ ٢ بـ توسط < بـ > .

١٥

[] تمت المقالة الأولى من كتاب أرسسطو طالس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن
يونس القنائى من السريانى إلى العربية . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار .
قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحاق بن زرعة المنسوبة من
نسخة يحيى بن عدى ، فكان موافقاً لها . []

(١) فـ : أى في قوى النفس . (٢) فـ : يريد الجزء النظري بأسره .

(٣) فـ : صيرفيا . (٤) صـ : أصدقاً .

(٥) هنا يريد ملاحظة لقارئه هي: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الأجهاد والقدرة
بالقدسية ؟ وعلمت على سقم أحده على الناتج ويعوم (؟) على بن . ثم حمداً لله وحده " .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المقالة الثانية من كتاب "البرهان"

نقل أبي بشر متي بن يونس ، من السرياني

<نظيرية الحد والعلة>

١

<أنواع المطالب>

قال أرسطوطالس :

(١) الأشياء التي تطلب <هي و> جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية .

(٢) والأشياء التي نطلبها هي أربعة : أحدها أنه يوجد ، والآخر إذا ، إن كان موجودا ، وما هو .

(١) شـ : عنايه في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأي طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضا .

(٢) شـ : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مطلقة : فالمرة مثل سفراط ، وهذا الحمار . والمؤلقة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمرة يتطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم : ما هي ؟ والمؤلقة يتطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : <هل هو ؟ >٢ <وما هو ؛ >٣ <وهل هذا موجود لهذا ؟ >٤ <ولمـ هذا لهذا .

(٣) شـ : كلامه إنما هرق المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شـ : أى أن المغافل المطلوبة هي متساوية لستخراجها عن الطلب .

(٥) شـ : أى الأشياء الحقيقة .

(٦) شـ : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصيـ بين الوسطين واحدا من كـ ، لـلا يـ فإنـ الوسطين هـا بـسيطـانـ هـذـينـ المـركـبينـ .

٢٥

٣٠

٣٥

وذلك أنا متى طلبنا أي الشيئين ^(١) : أهذا ، أو هذا ؟ من حيث قد وضعا
بالعدد — مثال ذلك : أي الأمرين ليت شعري : أتقبل الشمس كسوفا
أم لا ؟ فإنما نطلب هل يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنا إذا
وجدنا أنها تقبل ، قد كفينا عن الطلب . وإن علمنا منذ أول الأمر أنها
تقبل الكسوف ، ليس نطلب أي الأمرين يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد ،
طلبنا حينئذ لأي سبب يقبل الكسوف ، ولأي سبب تتحرك الأرض .
فهذه هكذا نطلبها . وبعض يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال
ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجوداً أو غير موجود — وأعني
بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق ، لا أنه أبيض أو غير أبيض .
وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذا الإله ،
أو ما هو الإنسان .

(١) ف : أي المتناقضين .

(٢) شـ : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : " من حيث قد وضعا
بالعدد " — إلى الطلب المركب ، وهو المضمن موضوعاً ومحولاً . وأقول الأعداد اثنان ، لذلك
أوجب له العدد ، فرقاً بينه وبين المطلوب الذي إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تختها : إيه . وفوق الأخيرة : أي السبب .

(٤) ف : يعني المتناقضين . (٥) ف : أي ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشك ، لأن الأرض تتحرك .

(٨) ف : أي المطالب المزيفة . (٩) أي المطالب المفردة .

(١٠) ف : أي : أهوا في الموجودات ، أم ليس هو في الموجودات ، أم هو مثل غير أبيل .

(١١) ف : أي فقط .

٢

<كل طلب هو للاوسط>

فالأشياء التي نطلبها، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علمًا يقيناً هي

(٢) هذه، وهذا عددها . فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [٢٢٣ ب] موجود على

١٨٩ الإطلاق) ، فإنما نطلب : أترى قد يوجد له شيء أوسط ، أم لا؟ (ومعنى علمنا

إما أنه يوجد أو أنه موجود ، إما بالجزء وإما على الإطلاق ، وطلبنا من

الرأس : لمَ هو؟ أو : ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط.

وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء <و> على الإطلاق : إما بالجزء فإن يطلب :

أترى يقبل القمر كسوفاً؟ أعني عدم النور ، أو يتزيد تزيداً . وذلك أن طلبنا

في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود . أما على الإطلاق فهو

أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر والليل) .

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء

(٧) وسطاً . وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة . وفي جميعها إنما يطلب

هذا : ليت شعرى قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا إنما هو : أترى

يوجد شيء هو علة ، أم لا؟ ومن بعد هذا ، عندما يعلم أنه يوجد ، يطلب ما هو

(١) ف : أي برهانياً . وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية .

(٢) ف : أي التي قد ذكرها . (٣) ف : أي أربعة . (٤) ش : أبوبشر :

ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول

ل الموضوع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ف : يعني به وجود المحمول لل موضوع .

(٦) ص : كسوف . (٧) ف : أي يوجد شيء متوسط .

إذن هذا؟ وذلك أن علة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها

على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من

الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العَرَض هو الأوسط. وأعني بقولي

ما هو على الإطلاق الشيء الموضع — مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس

أو المثلث؛ وأما شيء ما فالكسوف للتتساوي واللاتتساوي. أو إن كان في الوسط

أولاً. وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وليم هو، هو

واحد يعنيه ما هو الكسوف؟ — عدم صدور القمر لستر الأرض إزاء لم هو

الكسوف، أو لم يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد نوره عندما تسره الأرض.

ما هو اتفاق الصوت؟ — نسبة لا عدد في الحِدَة والتَّقْلُل. لم يوافق الحاد

التَّقْبِيل؟ — لأن التَّقْبِيل والحاد يشبه الأعداد. أترى نسبة موجودة

في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبنا ماهي نسبةها.

فاما أن الطلب هو [١٢٤] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء

التي الأوسط فيها محسوس. وذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحسن بالكسوف

(١) شه: أي: لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضع نفسه يكون

طلبنا لعلة موجبة لهذا الأمر يعنيه، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية.

(٢) ف: لا (٣) ف: أي بالكلية.

(٤) شه: أي وأعني بقولي: شيء ما — وهو أي شيء هو الحمول الذي يوجد لهذا الموضع.

(٥) شه: أي إن كانت الأرض في الوسط.

(٦) ف: أي في الموضع. (٧) ف: ينقطع.

٢٥ مثلاً إن كان موجوداً أم لا . ولو كما على القمر لما كان بحث لا هل يكون الكسوف ، ولا لم يكن . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جيماً معاً ، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحسّ إنما هو ^(١)
 أنه الآن يستر ، وذلك أنه ^(٢) بين أن الآن أيضاً يقبل الكسوف . ومن هذا قد كان يكون لنا الكل .
 ٣٠ فالعلم — كأنقول — بما هو وبلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق :
 لاشيء من الأشياء الموجودة ^(٤) ، وإما الشيء من الأشياء الموجودة ^(٥) — مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

٣

< الفرق بين الحد والبرهان >

أما أنت في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو لا وسط فذلك ^(٦)
 بين ظاهر . فاما كيف يظهر معنى ما هو الشيء ، وأيما هو طريق يوافي به ، وما هو الحد ، ولائي الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سيرًا
 أولاً على هذه المعاني شـكًا . ولتكن مبدأ الأقوال المستأنفة ما هو
 الأمر لا أقوال التابعة . فقد يتشكل الإنسان فيقول : أترى قد يعلم

(١) شه : أي هل هو موجود ، أم لا؟ (٢) ص : أن .

(٣) شه : أي من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه ينكشف لستر الأرض إيه نعلم علماً كلما أن كل ما ينكشف إنما هو ستر الأرض له . (٤) ف : أي المفردة .

(٥) ف : أي المركبة . (٦) بالامثل عند هذا الموضع : من هنا يبدأ الكلام في الحد ، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .

٩٠ شيء واحد على جهة واحدة بالحد والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن
 الحد قد نظر أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء بأسره هو كلي ومحبب .
 والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية – مثال ذلك المقاييس التي
 في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية . وبعد ذلك
 ولا جميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حد – مثال ذلك أن كل
 مثلث زواياه الثلاث متساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان، وليس له حد من
 قبل أن العلم [٢٢٤] على طريق البرهان هو أن نقتني البرهان . فإذاً إن
 كان في أمثل هذه قد يوجد برهان ، فمن بين أنه ليس يوجد لها حد أيضاً .
 وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحد أيضاً من غير أن يكون عنده برهان .
 وذلك أنه لامانع يمنع إلا يوجد له معاً . والتصديق الكاف بهذا هو الاستقرار
 أيضاً، وذلك أنه ولا شيء واحداً عندما حددناه تكون قد علمناه ، لا من الأشياء
 الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضاً من
 قبل أن الحد مبني ^(٣) بمعرفة بجوهر الشيء . ومن بين الظاهر أن أمثل
 هذه ليست جوهر ^(٤) .

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأن قد نعلم المثلث مثلاً بمحضه ماهور ، وأنه : شكل مسطوح
 تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضاً برهان أن زواياه متساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من
 طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثاني من طريق أنه
 لزمه شيء آخر .

(٢) ف : حقيقة . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أي ليس جوهر المحدد .

أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حد، فذلك بين . فإذا
يقول: أَلْكُلَّ مَا يوجَد لَه حَدٌ، أَتَرِي يوجَد عَلَيْهِ بَرْهَانٌ أَمْ لَا؟ فَنَحْنُ هَذَا أَيْضًا

٢٠ وَاحِدٌ، وَهُوَ هُوَ بَعْيَنَهُ . وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ بِشَيْءٍ وَاحِدٌ بِمَا هُوَ وَاحِدٌ إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ

وَاحِدٌ . فَإِنْ كَانَ مَعْنَى أَنْ يَعْلَمُ الْمُبَرْهَنُ هُوَ أَنْ يَقْتَنِي الْبَرْهَانُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ يَلْزَمُ
شَيْءٌ غَيْرُ مُمْكِنٍ . وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ حَدٌ ، فَقَدْ يَعْلَمُهُ عَلَمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ

عَلَيْهِ بَرْهَانٌ . — وَأَيْضًا مِبَادِئُ الْبَرْهَانِ هِيَ حَدُودٌ ، وَهَذِهِ فَقَدْ تَبَيَّنَ فِيهَا تَقْدِيمٌ

٢٥ أَنَّهُ لَا سَبِيلٌ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ عَلَيْهَا الْبَرْهَانُ . وَإِلَّا إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمِبَادِئُ مُبَرْهَنَةً ،

وَأَيْضًا مِبَادِئُ الْبَادِئَ ، وَيَعْتَزِزُ هَذَا بِلَا نَهَايَةٍ ، وَتَكُونُ الْأَوَّلَيْنَ غَيْرَ مُتَنَاهِيَّنَ . —

إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ : أَتَرِي إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْكُلِّ وَهُوَ هُوَ بَعْيَنَهُ ؟ أَوْ قَدْ يَكُونُ لِشَيْءٍ
وَاحِدٍ بَعْيَنَهُ حَدٌ وَبَرْهَانٌ ؟ لَكِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَرْهَانٌ لِلَّهِ
حَدٌ ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْخَدَمَةَ هُوَ الشَّيْءُ وَلِلْبَوْهَرِ .

٣٠ وَأَمَّا الْبَرَاهِينُ فَظَاهِرٌ مِنْ أَمْرِهَا بِأَجْمَعِهَا أَنَّهَا تَضَعُ «مَا الشَّيْءُ» وَضَعًا ،
وَتَقْتَضِيهِ اقْتِصَابًا — مَثَالُ ذَلِكَ أَنَّ الْعِلُومَ الْعَالِيمَةَ تَأْخُذُ مَا هِيَ [١٢٢٥]
الْوَحْدَةُ ، وَمَا هُوَ التَّعْدُدُ . وَكَذَلِكَ تَلَكَ الْأُخْرُ . — وَأَيْضًا كُلُّ بَرْهَانٍ إِنَّمَا يَسِّينَ
شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ — مَثَالُ ذَلِكَ : إِمَّا أَنَّهُ يَوْجَدُ ، وَإِمَّا أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ .

(١) الْكَلِمَاتُ الْمُخْسَنَةُ الْآخِيرَةُ تَأْكَلُ حِروْفَهَا . (٢) ش: أَيْ أَنَّهَا أَيْضًا
عَلَى ذَلِكَ الْمَثَالِ لِيُسْعَى أَنْ يَكُونَ . (٣) ش: مِبَادِئُ الْبَرْهَانِ هِيَ مِقَدَّمَاتٌ غَيْرُ

ذَاتِ وَسْطٍ ، وَالْمُحْمُولُ فِيهَا إِمَّا حَدٌ ، وَإِمَّا بَزَهُ وَحْدَهُ . (٤) ف: الْبَرَاهِينُ .

(٥) ش: فِي السُّرِيَانِيِّ : أَوْ تَكُونُ تَلَكَ الْأَوَّلَيْنَ حَدُودًا (ص: حَدُودٌ غَيْرَ مُبَرْهَنَةٌ .

(٦) فَبِالْأَخْرِ : مِرْتَقِيَّةٌ . (٧) ف: أَيْ الْهِنْدَسَةُ وَالنَّجُومُ وَالْمُوسِينُ .

(٨) ش: هَذَا فَرْقٌ آخَرٌ بَيْنَ الْخَدَمَةِ وَالْبَرْهَانِ .

وأما في الحَدَّ فلا شيء يحمل على شيء آخر، لا الحيوان على ذي رجلين ،
ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط .
وأيضاً معنى ما الشيء وأن يتبرهن أنه يوجد، هما مختلفان^(١) . فالحد يعرف
ما هو الشيء؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا، وإما ألا يوجد .
والبرهان على شيء آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بغير ما من جميعه .
وأقول هذا من قبل أنه قد تبرهن برهاناً على أن المتساوي الساقين زواياه
مساوية لقائمتين إن كان قد ين كـل مثلث . وذلك أن <هذا> جزء، وهذا
كل ، وهذا أـن، أعني أنه يوجد وما هو ليس حالها بعضهما عند بعض هذه
الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منها جزءاً لواحد منها . وظاهر إذن
أنه لا لكل مـالـه حد له برهان ، ولا أيضاً لكل مـالـه برهان يوجد له حد .
فإذن لا يمكن أن يكونا كـلـاهـما موجودين شيئاً واحداً بعينه بوجه من الوجوه .
فنـالـبـيـنـ أنـهـ لاـالـحـدـ وـلـاـالـبـرـهـانـ هـمـاـشـيـءـ وـاـحـدـ بـعـيـنـهـ ،ـ وـلـاـيـضـاـ
أـحـدـهـماـ كـانـ فـيـ أـحـدـهـماـ ،ـ وـإـلـاـ كـانـتـ الأـشـيـاءـ الـمـوـضـوعـةـ لـهـاـ ،ـ الـمـرـتـبـةـ
تـحـتـهـماـ ،ـ حـاـلـهـاـ هـذـهـ الـحـالـ .ـ فـلـىـ هـذـاـ الـمـقـدـارـ يـكـونـ مـاـ يـأـتـيـ بـهـ مـنـ الشـكـ
فـيـ هـذـهـ .ـ

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أي أن البرهان على أن الأرض كـرة غير البرهان على أن النفس مـائـةـ .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أي واحدة بأعيانها .

٤

< لابرهان على الماهية >

وأما القول ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،
(٢)

أم لا يوجد ، كم وضع الآن القول ؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئاً على
(٣)

١٥ شيء بالتوسط ، فاما معنى ما هو ، هو خاصة ومحول من طريق ما هو . وهذه
(٤) (٥)

قد تلزم ضرورة [٢٢٥ بـ] أن تعكس بالتساوي : فإنه إن كانت α خاصة
(٦)

[β] β فلهم أنها خاصة β وبـ خاصة β ، فجميعها إذن خواص
(٧)

(٨) (٩) (١٠) (١١)

بعضها البعض . فإن كانت α أيضاً موجودة في جميع β من طريق ما هو ؛
وكانت β أيضاً بالجملة تقال على كل β من طريق ما هو ، فقد يلزم ضرورة
أن تكون أيضاً مقوله على β من طريق [ماطريق] ما هو . فإن لم يأخذ
الإنسان بأن يكرر بهذا التحول ، فليس تكون α ممحولة على β من طريق ما هو
إن كانت α موجودة β من طريق ما هو ، ولم يكن على جميع ما يقال
عليه β من طريق ما هو . ومعنى ما هو قد يوجد لكليهما ؛ فتكون إذًا
٢٠

أيضاً على β من طريق ما هو ، β كان معنى ما هو ومعنى الوجود له
موجوداً لكليهما . فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولاً في الأوسط .
(١٢)

(١) ش : هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء . (٢) ف : معنى .

(٣) ش : من أنه ليس كل ما له حدة عليه برهان . (٤) ف : أي الحدة . (٥) ف :

أي هوية خاصة لذلك المحدود . (٦) ش : أي المعاشرة والحدة . (٧) ف : الحدة .

(٨) ف : المحدود . (٩) ف : أي β . (١٠) ف : الوسط .

(١١) ف : أي لا يكون بعضها أعمَّ من بعض .

(١٢) ش : أي بأن يقول إن الأكبر حدة للأوسط ، والأوسط حدة للأصغر .

وبالجملة، إن وجود البرهان على ماهو الإنسان : فليكن Δ الإنسان ؟
 ولتكن α — وهي معنى ماهو — حيوانا ذاتين كان ذلك أو كان شيئا آخر.
 فإن انقسام هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون α محولة على كل β ويكون هذا
 قوله آخر متوسطاً . فيكون إذاً هذا أيضا معنى ما هو الإنسان . فإذاً إنما
 يأخذ ما يجب أن يبينه أخذًا . وذلك أن β أيضا هي معنى ماهو الإنسان .
 وقد يجب أن نتأمل في المقدمتين جميعا الحدود الأولى غير ذات الوسط ،
 إذ كان بهذا خاصةً يتبيّن ويظهر ما يقوله . فالذين يثبتون ماهي النفس
 أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أي شيء كان من الأشياء الموجودة
 ربما يرجع بالتساوي — فقد يصادرون على المطلوب الأول — مثل أن
 يوجب الإنسان أن النفس هي ما هو علة الحياة لذاته ، وهذا هو عدد
 محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة [١٢٦] أن يصادر على أن النفس
 هي عدد محرك لذاته . وتكون مُصادره لهذا على أنه هو هو معنى واحد
 بعينه . وذلك أن ليس إن كانت α لازمة لـ β ، وهذه لـ Δ ، تكون α لـ Δ
 معنى ما هو الوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛
 ولا إن كانت α في ذلك الشيء ومحولة أيضا على كل β . وذلك أن ما هو
 موجود حيوانا قد يحمل على ما هو موجود إنسانا (فإنه حق أن يقال إن
٥

(١) ف بالأحرى : أو ساط .

(٢) ف : أي جوهر .

(٣) ف : أي جوهرية .

(٤) ف : أي معنى الحيوان .

كل ما هو موجود إنساناً هو موجود حيواناً، كما أنه كل إنسان أيضاً هو حيوان)، ولكن ليس بهذا التحويل أنهما شيء واحد، فإذاً إن لم تأخذ هكذا لم يُقْسِّ عليه أنَّ موجودة لـ \exists ما هي والوجود لها ونفس الجوهر .
 فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي \exists والوجود لها أولاً . فليس إنما يتبين إذاً بياناً إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .

٥

<الماهية لا يمكن أن يرهن عليها بالقسمة>

وأيضاً ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال
 بالعكس تقيس ، إذ كان يلزم ضرورةً في وضع من الموضع أن يكون ذلك
 الأمر موجوداً بوجود أشياء ما . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بياناً ،
 كذلك ولا الذي يقيس ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلم أنها موجودة ،
 لكن إنما يلزم ضرورةً إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم يصرّ بها ذاك الذي
 يحيب . <فِسَال مُثَلٌ> : أترى الإنسان هو حيوان أو غير مت نفس ، ثم يأخذ
 أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياساً . وأيضاً كل حيوان إنما أن يكون
 ماشياً أو سابحاً ، ويأخذ أنه ماشٍ . — والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة

(١) ش : الذي نذكره . (٢) فيكون قد : تأكّلت حروفها . (٣) تأكّلت حروفها .

(٤) ف : أي لا يكون منها قياس . (٥) ف : المبنى .

(٦) ف : أي الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تتحذف .

(٨) ش : المعلم عليه ليس هو في السريانى ؛ وهو مع ذاك لا يحتاج إليه ، وأمثال أبي شعر

يُبَنِّها في قوله . (٩) ص : ماشى . (١٠) ش : أي حيوان مشاه ذو رجالين .

ليس هو لازماً من الاضطرار للتي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخذنا .
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا ^(١) بأشياء كثيرة أو بأشياء سيرة ، إذ كان
[٢٢٦ ب] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

^(٢) وقد يتتفع به أيضاً الذين يستعملون هذا المأخذ في الأشياء أيضاً التي
يمكن أن تتقاض . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضاً
ما المانع من أن يراد شيء ما أو يترك شيء أو يتجاوز الجواهر ؟ — فهذه
قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح ^(٦) بأن يؤخذ الأشياء المحمولة
بها هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصدر على الأول ولا يترك
<أى> واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص
<شيء> . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ . —

(١) ف : الذي ذكره .

(٢) ش : أى بـأن ينتمي من الجواهر ويمتد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) شه : أى أن يزيد المقسم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بـقسمة الفصول الذاتية .

(٧) شه : أى أنه قد يمكن أن يحترس من هذه الأنجلطات ثلاثة التي قد ذكرها في القسمة .

(٨) شه : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق ، وقسم الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فإنه إذا بليغ في قسمته إلى المائت بعد أن يضيف إلى المائت إلى الناطق ، فإنه لا يجزأ المائت المضاف إليه حتى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعله أن يكون يكسب علماً بخواص آخر . وهذا غير منكِر بوجه من الوجه ، وذلك أنه ولا الذي يستقرى لعله

٣٥

(١) أن يبين بياناً ، غير أنه قد يعرف الشيء تعرضاً . وأما قياس فليس يأتي به

(٢) الذي يقول الحد في القسمة . فكما أن في الناتج التي بلا أوساط إن قال

١٩٢

(٣) إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء

قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضاً في الحدود التي تكون بطريق

القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذورجلين ، بلا

(٤) أجنحة . لم ذلك ؟ في واحدة واحدة من الزيادات . وذلك أنه يخبر وبين

(١) شه : ليس هذا في السرياني . (٢) تحتها : يتلو . (٣) ف : بالأحرى : من .

(٤) شه : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا

أورد إنسان من الناس نتيجةً المحمول فيها موجود لأنقول الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطي

السبب ، كذلك أيضاً في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القائم وأخذ أحد القسمين يسأل :

لم ذلك ؟ فيعطي السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد حداً أو سط يتم به قياس على أن

الأكبر موجود للصغر ، بل بإعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل في المثل : لم أخذت أن

الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتبًا تحت ما ليس بживوان . ولا يجب أن نغفل

فقط أن هذا هو سُلط قيام هذه حكايتها : الإنسان ليس هو مرتبًا تحت ما ليس بживوان ؛

وكل ما ليس هو مرتبًا تحت ما ليس بживوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن

ليس المقدمة الثالثة إن الإنسان ليس هو مرتبًا تحت ما ليس بживوان أظهر من أنه مرتب تحت

الживوان . والشيء ليس يتبين بما هو مثله في الظهور . — وهذا هو الفرض في هذا الفصل .

(٥) شه : يريد بذلك المحمولات التي توجد لأنقول الموضوعات لها ، مثل مساواة

الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين .

(٦) ف : أي الفصول .

بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل ^(١) إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائت . وكل قول هذه حاله هو حد ^(٢) ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [١٢٢٧] غير أن الحد لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطى >

أقربى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهـر عندما يأخذ من الأصول الموضوعة أن معنى ما هو الشـىء والوجود له في ذاته هو الذى من خواص تحـلـ من طرـيق ما هو ، وهذه الأشيـاء مثلاـ هي وحدـها فقط من طرـيق ما هو ، والكلـ هو خـاصـة ؟ فـهـذـه إذاـ هي معـنى الـوـجـود لـذـاكـ . — فـنـقـولـ : إنـ هـذـا القـولـ أـيـضاـ قدـ يـاخـذـ أـخـذاـ معـنى ما هوـ والـوـجـودـ لهـ بـذـاتـهـ ، إـذـ كـانـ قدـ يـلـزـمـ ضـرـورـةـ أـنـ يـبـينـ بـالـمـوـسـطـ .

وأـيـضاـ كـأنـهـ وـلـافـ الـقـيـاسـ يـؤـخـذـ ماـهـوـ معـنىـ الـقـيـاسـ (إـذـ كـانـ الـمـقـدـمـاتـ الـتـىـ مـنـهاـ يـكـونـ الـقـيـاسـ هـىـ دـائـماـ كـلـاـ وـجـزـءـ) ، كـذـلـكـ وـلـامـعـنىـ ماـهـوـ والـوـجـودـ لـهـ فيـ ذـاتـهـ يـحـبـ أـنـ يـكـونـ فيـ الـقـيـاسـ ، لـكـنـ يـكـونـ مـوـجـودـاـ إـذـ كـانـ هـذـهـ

(١) فـ : يـعـنىـ كـلـ حـبـوانـ . (٢) فـ : بالأـحـرـ : فـ السـيـانـ : وكلـ قولـ كـهـذـا ليسـ هوـ حـدـاـ . (٣) شـ : أـىـ أنـ الـقـيـاسـ إـنـماـ يـكـونـ بـحـدـ أـوـسـطـ ، وـالـحـدـ الـأـوـسـطـ الـمـأـخـوذـ فيـ هـذـا الـقـيـاسـ هوـ حـدـ لـلـشـىـءـ مـقـرـبـهـ . (٤) شـ : أـىـ كـأنـهـ إـذـ أـرـدـنـاـ نـعـملـ قـيـاسـ أـنـ زـوـاـياـ الـمـلـثـ مـساـوـيـةـ لـفـانـيـنـ ، لـأـخـذـ مـعـنىـ الـقـيـاسـ ، أـىـ حـدـهـ ، وـنـصـيرـهـ مـقـدـمةـ فـ الـقـيـاسـ ، كـذـلـكـ وـلـامـعـنىـ الـوـجـودـ فـ ذـاتـهـ . (٥) فـ : أـىـ الـقـيـاسـ .

١٥ موضع ناحية . ويُعَانِدُ بِهَذَا مِنْ تَشْكِكٍ وَامْتِرَى أَنَّ الَّذِي أَتَى بِهِ هُوَ قِيَاسٌ
 (١) (٤) أو لا ؟ وَيُقَالُ إِنَّهُ قَدْ كَانَ الْقِيَاسُ هَذَا، فَيَنْاقِضُ بِذَلِكَ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُسْ
 عَلَى مَا هُوَ الشَّيْءُ وَمَا الْوِجُودُ لَهُ فِي ذَاتِهِ . وَيُقَالُ : بَلْ لِعُمرِي ! وَذَلِكَ
 أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ مَوْضِعُنَا أَنْ مَعْنَى مَا هُوَ الشَّيْءُ وَالْوِجُودُ لَهُ فِي نَفْسِهِ .
 فَإِذَا قَدْ يَحْبُبُ أَنْ يَقَاسَ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ فِيهِ مَا هُوَ الْقِيَاسُ أَوْ مَا
 ٢٠ الْوِجُودُ لَهُ فِي نَفْسِهِ . – لَكِنَّ لِعَلَّهُ أَنْ يَبْيَّنَ بِالشَّرِيكَةِ – أَعْنَى بِالْأَصْلِ الْمَوْضِعِ ،
 مَثَلُ ذَلِكَ : إِنْ كَانَ مَعْنَى الْوِجُودِ لِلشَّيْءِ هُوَ أَنَّهُ لِلنَّفْسِ وَالْمُخْتَلِفِ ، فَالْمَعْنَى
 لِضَدِّهِ هُوَ أَنَّهُ لِضَدِّهِ . وَهَذَا فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَوْجِدُهَا شَيْءٌ مَضَادٌ .
 فَالْخَيْرُ مَضَادُ لِلشَّرِّ ، وَالْمَنْقُومُ لِلْمَنْقُومِ . فَالْوِجُودُ إِذَا لَخَّرَ هُوَ أَنَّهُ لِغَيْرِ
 ٢٥ الْمَنْقُومِ . فَإِنْ هَاهُنَا أَيْضًا إِنَّمَا يَبْيَنُ الْأَمْرُ عِنْدَمَا يَأْخُذُ مَعْنَى مَا هُوَ الْوِجُودُ لَهُ
 لَهُ فِي نَفْسِهِ ، وَأَنْ يَقْتَضِبُ شَيْئًا آخَرَ فِي الْبَرَهَانِ عَلَى مَا هُوَ الشَّيْءُ وَالْوِجُودُ لَهُ
 فِي نَفْسِهِ . لِيَكُنْ ، إِذَا كَانَ فِي الْبَرَهَانِ أَيْضًا قَدْ يَؤْخُذُ أَنَّ هَذَا عَلَى هَذَا .
 غَيْرُ أَنَّهُ لِيَسْ هُوَ هُوَ بِعِينِهِ ، وَلَا أَيْضًا ذَلِكَ الْأَمْرُ بِعِينِهِ الَّذِي القُولُ عَلَيْهِ
 وَمَنْعَكُسُ بِالتساوِي [٢٢٧ ب] وَالشُّكُوكُ مُحْكَمًا .

- (١) ف : أَى بِحَدِّ الْقِيَاسِ . (٢) ش : مِنْ أَنْ زَوَّا بِالْمُثُلُثِ الْلَّلَاثِ مَسَاوِيَةً
 لِلْقَائِمَتَيْنِ . (٣) ف : أَمْ لَا . (٤) ف : أَى : قُولُ إِذَا وَضَعْتَ فِيهِ أَشْيَايَا .
 أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَبِأَلْحَدٍ . (٥) ف : لِيَسْ هَذَا فِي السُّرِيَانِيِّ ، وَلَا يَعْتَاجُ إِلَيْهِ هَذَا .
 (٦) ش : أَى عِنْدَمَا يَؤْخُذُ حَدَّ شَيْءٍ . آتَرْ مُسْلِمٌ . (٧) عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْهَامِشِ :
 أَى هُوَ مُطْلَقُ أَنْ يَأْخُذَ أَنْ شَيْئًا عَلَى شَيْئٍ ، غَيْرُ أَنَّهُ مُطْلَقُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي يَقْصُدُ إِلَيْهِ
 بِعِينِهِ يَأْخُذُهُ بِعِينِهِ مَقْدِمَةً . (٨) ف : لِيَسْ .

أعني الذي يبين بطريق القسمة ، والذى يقىس بهذا النحو هو شَكُّ
واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيواناً مشائعاً ذا رجلين ،
٣٠ لا حيواناً ومشائعاً . وذلك أنه ليس ولا شيء واحداً من الأشياء الماخوذة
يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد
بعينه — هو موسيقوس وغير ماطيقوس .
^(١)
^(٢)
^(٣)
^(٤)

٧

<الحد لا يمكن أن يرهن على الماهية>

فعل أي جهة يبين الجوهـر ، عندما يفصل ويحدد ، معنى ما هو
موجود ؟ وذلك أن ليس فعلـه كـ فعلـ الذي يـ بين من الأشيـاء المـقرـ بها :
٣٥ أنها ظـاهرـةـ أنه قد يـحبـ ضـرـورةـ إذاـ كـانـ تـلكـ مـوـجـودـةـ يـكونـ شـيءـ آخرـ
مـوـجـودـاـ ، إـذـ كـانـ هـذـاـ هوـ بـرهـانـاـ . ولاـ أـيـضاـ فـعلـهـ كـ فعلـ منـ يـستـقـرـئـ
الأـشـيـاءـ الـجزـئـيـةـ ، مـنـ قـبـلـ أنهاـ ظـاهرـةـ ، عـلـىـ أنـ جـمـيعـهاـ هـىـ عـلـىـ هـذـهـ الـحـالـ
منـ قـبـلـ أنهـ لـيـسـ يـوجـدـ وـلـاـ وـاحـدـ عـلـىـ خـلـافـ ذـلـكـ ؛ وـذـلـكـ أنهـ لـيـسـ إـنـماـ
٤٩٢ يـبـينـ مـاـ هـوـ ، لـكـنـ إـنـماـ آنـهـ مـوـجـودـ ، وـإـنـماـ آنـهـ غـيرـ مـوـجـودـ . فـأـيـ وجـهـ آخـرـ
يـبـقـيـ ؟ وـذـلـكـ آنـهـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ آنـ يـبـينـ بـالـحـسـ أوـ بـالـاصـبـعـ .
وـأـيـضاـ فـكـيـفـ يـبـينـ معـنىـ مـاـ هـوـ ؟ فـإـنـهـ قـدـ يـلـزـمـ الـذـيـ يـعـلمـ مـاـ هـوـ الإـنـسـانـ
أـوـ شـيـئـاـ آخـرـ — أـيـ شـيءـ كـانـ — آنـ يـعـلمـ أـيـضاـ آنـهـ مـوـجـودـ . وـذـلـكـ آنـ

(١) فـ : أـيـ بـالـقـيـاسـ مـنـ الشـرـطـيـ . (٢) صـ : وـاحـدـ .

(٣) فـ : أـيـ اـجـلـةـ . (٤) فـ : نـحـويـ . (٥) فـ : أـيـ وـلـاـ وـاحـدـ
مـنـ الـجـزـئـاتـ يـوجـدـ . (٦) فـ : أـيـ الـمـسـقـرـيـ .

ما ليس هو موجوداً فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت :
 عزائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما <ما> هو عزائيل
 فلا يمكن أن يعلم .

فإن كان إذا ^{يُبَيِّن}^(١) ما هو فهو ^{يُبَيِّن}^(٢) أيضاً بقول واحد به <ينه> أنه
 موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى
 ما هو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضاً إنما يقول إنه يلزم
 أن ^{يُبَيِّن}^(٣) أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .
 وقولنا الموجود ليس هو جوهر الشيء من الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو
 جنساً . فالبرهان إذاً يكون على أنه موجود . وهذا هو الذي تجري عليه الآن
 العلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتضي افتراضها [١٢٢٨] على ماذا يدل
 المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهاناً . ما الذي ^{يُبَيِّن}^(٤) إذاً الذي يحد ما هو ،
 لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك
 غير ممكن .

وظاهر أيضاً في ضروب الحدود التي لا ^{يُبَيِّن}^(٥) بها من يحدد أنه موجود .
 وذلك إن كانت الدائرة شيئاً متساوياً من وسطه ، إلا أنه ليس يخبر لم هو

(١) ف : أنه . (٢) ش : أي الحدود التي تورط لأشياء ما فلا ^{يُبَيِّن}^(٦) بإبرادها
 أن الشيء موجود . (٣) ش : أي شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط الخارجية
 منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساوية) . (٤) ش : أي أن هذا الحد ليس
 أن الدائرة موجودة ، ولا فيه جهة تفتر أن تكون حد الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لفائيل أن يقول إن هذا المعنى هو بحسب من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس ^(١) تعرف الحدود أنه قد يمكن أن يوجد ما يخبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي عبروا عنه ، لكنه مطلق دائماً أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يحدد بين بيانا إما ما هو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلاماً هو قد يكون الحد قوله دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شنيع : أما أولاً فن قبل ^(٢) أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولا شيء ليست موجودة أيضا . وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة . وأيضاً يكون جميع الكلام ^(٣) حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأى كلاسة كانت ، فيؤخذ إذن اباغنيا ^(٤) أنا لفظ ونتكلم بالحدود ، ويكون ايلياس حدا . وأيضاً ولا برهان واحدا يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . فإذاً ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

فن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحدا بعينه ، ^(٥) ولا أيضا القياس والحد شيء واحد بعينه . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا

(١) ش : أي حد الدائرة . (٢) ف : أي المحدود .

(٣) ف : أي للشك . (٤) ف : أي هذا الحد لهذا المحدود .

(٥) ف : أبلة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .

(٧) ف : ذات ، وفرقها : أي ليست ذات قاعدة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ - ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما تقوله سيكون حدا » . وايلياس هي الإلإذة لوميروس . (٩) باطامش عنده هذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بجذب متوسط بين الطرفين ؛ والحد - إذ هو دال على ماهية المحدود - لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبع الحد بالقياس .

ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً إلى أن يعلم^(١) معنى ما هو ، لا بالحد
ولا بالبرهان أيضاً^(٢) .

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذي قيل من هذه الأقوال قولًا
 حسناً ، وما الذي لم يحسن في القول فيه ؟ وما هو الحد [٢٢٨ ب] [٩]^(٣)
 ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أيوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس
 يوجد له أدلة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كا
 نا شيئاً واحداً بعينه ، والجنة في هذا هي أنه يوجد سبب ما ، وهذا إنما
 أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهناً ، أو غير مبرهن ؟ فإن كان إذن
 آخر ومتلهاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين
 في الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذي تبين هو كلياً^(٤) وإيجاباً . فالضرب
 الواحد هو هذا الذي اعتبر الآن : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر .^(٥)
 وذلك أن الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي

(١) ف : أي بالبرهان . (٢) كتب قارئ هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أحب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) ش : أبو بشر : يعني أنه قد بينا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هي العلة الموجبة
لماهية الشيء . (٦) ش : أي : إنما يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه .

(٧) ف : أي : سوى ما هو سببه . (٨) ش : الذي قد ذكره في الفصل الذي

قبل هذا . (٩) ص : كلي وإيجاب . (١٠) ش : أي والسبب في أنه لا يكون
على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حداً . (١١) ف : أي الأكبر للأصغر .

١٥ بين الخواص خاصة . فإذاً أما أحدهما فيتبين ، وأما الآخر من الأشياء التي
هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبين لأنّي واحد بعينه .

٢٠ أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرناه فيما تقدم ، غير أنه

قياس منطق . وأما على أيّ وجه يمكن ، فنحن مخبرون بذلك بأن نعود من
الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كأنّا نطلب لم هو عندما <عرفه ، لكن>

كثيراً ما يظهران جمعياً معاً . إلا أنه لا يمكن أن نتعرّف أولاً لمْ هو ، قبل
أن نتعرّف أنه موجود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء

والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن
نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فمعنى أنه موجود قد يحصل لنا

أحياناً بطريق العرض ، وأحياناً من حيث يوجد معنا شيء من الأمر —
مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فقد ما للنور ،
 وأن الإنسان حيوان ، وأن النفس الشيءُ المحركُ ذاته . بجميع الأشياء التي

(١) شد : أي الأصل فإذا كان الوسط موجوداً (ص : موجود) له . — وفي تطبيق
قارئ : الذي مر . (٢) شد : قال في هذا إنه بحسب وضع الواقع ، لأنّه

بالحقيقة قياس . (٣) ف : أي في أن يتتحقق الحدّ من البرهان .

(٤) شد : إنما قال «كثيراً» لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود
إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف .

(٥) شد : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن > يكون < المقياس :
لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .

تُعلَمُ بطريق العَرَضِ قد يلزمُ ألا تكون موجودةً [١٢٢٩] عندنا في باب
 ماهو، إذ كذا لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ماهو—
 فيما ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود—ليس هو ولا طلباً . فاما في الأمور
 التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . فإذا كا أن لنا أن الشيء موجود،
 كذلك لنا في باب ما هو موجود . — فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما
 هو موجود : يكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ماعليه ا ، وليكن القمر
 ماعليه ح ، وليكن سترة الأرض ماعليه ب . فالطلب : أترى يقبل
 الكسوف أولاً، هو الطلب من أمر ب : أم موجودة هي أم غير موجودة؟
 والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة؟ وإن كان هذا
 موجوداً فنقول إن ذلك موجود أو أي جزء من جزئ التقييض توجد علة .
 أترى العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له؟ فإذا وقفنا على أنه
 موجود، فإننا نعلم معه لم هو إن كان وجوده بالحد الأوسط . وإن لم يكن،
 فإنما نعلم أنه موجود، وأما لم هو، فلا، فليكن القمر ا ، وليكن الكسوف
 ا ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث
 ليس بيننا وبينه شيء، ماعليه ب . فإن كانت بـ موجودة [لـ ح]، أعني أنه
 لا يمكن أن يحدث ظلام من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، وأـ هذه
 أعني أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم؛ وأما لم ينكسف فلم يعلم
 بعد، وأن الكسوف موجود يعلم، وأما ما هو لا يعلم . ووجود ا لـ ح
 معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أترى

هـ استـارـ أـمـ اـقـلـابـ الـقـمـرـ، أـمـ الـانـفـاءـ؟ وـهـذـاـ هوـ قـولـ أـحـدـ الطـرفـينـ —
 مـثالـ ذـلـكـ فـيـ هـذـهـ لـأـ، وـذـلـكـ أـنـ الـكـسـوـفـ هوـ الـاستـارـ الـكـائـنـ عـنـ الـأـرـضـ.
 ماـهـوـ الرـعـدـ؟ — اـنـفـاءـ النـارـ التـىـ هـىـ فـيـ السـحـابـ، لـمـ تـرـعـدـ؟ — لـأـنـ النـارـ
 تـنـطـفـئـ فـيـ السـحـابـ، فـيلـكـنـ السـحـابـ حـ، وـلـيـكـنـ الرـعـدـ حـ؛ وـلـيـكـنـ اـنـفـاءـ
 النـارـ بـ[٢٢٩]، فـبـ مـوـجـوـدـةـ لـحـ، أـىـ لـلـسـحـابـ، وـذـلـكـ أـنـهـ قدـ
 تـنـطـفـئـ النـارـ فـيـ وـأـ، وـهـىـ الصـوتـ — مـوـجـوـدـةـ هـذـهـ، وـبـ هـىـ قـولـ أـ،
 وـهـوـ الـطـرـفـ الـأـقـلـ، فـإـنـ كـانـ يـوـجـدـ هـذـاـ أـيـضـاـ وـسـطـ آـخـرـ، فـقـدـ يـكـونـ ذـلـكـ
 مـنـ الـأـقـاوـيـلـ التـىـ هـىـ باـقـيـةـ .

١٥
 أـمـ كـيـفـ يـوـجـدـ مـعـنـىـ مـاـهـوـ وـيـكـونـ مـعـلـومـاـ، فـقـدـ خـبـرـنـاـ بـهـ ؟ فـإـذـاـ الـقـيـاسـ
 عـلـىـ مـاـ هـوـ الشـىـءـ فـلـاـ يـكـونـ وـلـاـ بـرـهـانـ أـيـضـاـ، غـيرـ أـنـهـ قـدـ يـكـونـ ظـاهـراـ
 بـالـقـيـاسـ وـبـالـبـرـهـانـ . وـلـذـلـكـ لـاـ سـبـيلـ إـلـىـ أـنـ نـعـلمـ مـعـنـىـ مـاـ الشـىـءـ مـنـ الـأـشـيـاءـ
 التـىـ تـوـجـدـ هـذـاـ عـلـةـ آـخـرـ بـلـاـ بـرـهـانـ . وـلـاـ يـأـيـضـاـ يـوـجـدـ بـرـهـانـ لـهـ نـفـسـهـ، كـاـ
 خـبـرـنـاـ فـيـ شـكـوكـاـ .

٩

< لا بـرـهـانـ عـلـىـ وـجـودـ الـمـبـادـيـ وـمـاـهـيـتـهاـ >

٢٠
 وـقـدـ يـوـجـدـ لـبـعـضـ الـأـشـيـاءـ عـلـةـ هـىـ شـىـءـ آـخـرـ، وـلـبـعـضـهـاـ لـاـ يـوـجـدـ .

فـنـ الـبـيـنـ أـنـ الـأـشـيـاءـ أـيـضـاـ التـىـ هـاـ مـاـ هـوـ : بـعـضـهـاـ لـاـ وـسـطـ هـاـ وـهـىـ

(١) شـ : قـالـ الشـيـخـ : قـدـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ ذـهـبـ فـيـ ذـلـكـ إـلـىـ مـاـ كـانـ يـرـاهـ اـرـقـاطـسـ مـنـ

أـنـ غـرـوبـ الـكـواـكـبـ فـسـادـهـ . (٢) فـ : السـحـابـ . (٣) فـ : فـيـاـ .

(٤) فـ : الـبـاقـيـةـ .

مبادئ ، وهذه قد يجِب أن يوضع وضعاً أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر
ويوضع ذلك بنحو آخر . وهذا ما يعمله صاحب العدد . وذلك أنه يضع
٢٥ وضعاً أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط
والتي قد يوجد فيها للجواهر علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر
بالبرهان كما قلنا ، لأنها نرين معنى ما هو .^(١)

١٠

< أنواع الحد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن بين أنأخذ ذلك هو أن يقال على
٣٠ ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على
ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذا كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك
أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة
قد خبرنا به فيما تقدم من قبل أنا لا نعلم ولا أنه موجود أولا ، اللهم إلا
بطريق العَرَض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ،
٣٥ بينما ايلاس ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق
العرض . — فأحد الحدود [١٢٣٠] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد
حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ فذلك المستقدم قد يدل دلالته ،
٤٩٤ فاما بياناً فلا يبين . وهذا الآخر فمن بين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما
يختلف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرْعَد ؟ وبين أن يقال :

• (٢) أى الإلإادة = *Iliade*

(١) ف : للوجود .

ما هو الرعد؟ — فرقاً . وذلك أنه قد يجرب أما في ذاك ، فلأن النار التي
في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجرب عنه بأنه صوت انطفاء النار
في السحاب . فإذا ذكر قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فاما في تلك
الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . — وأيضاً حد الرعد أنه
صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء
التي لا وسط لها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن .

فأحد أقسام الحد إذن هو قوله على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس
على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف ^(١)، والثالث نتيجة البرهان على ما هو .

فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو، وكيف لا يكون،
ولائي الأشياء يوجد البرهان، ولائي لا يوجد ؛ وأيضاً على كم ضرب يقال
الحد ؟ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولائي الأشياء هو ، ولائي
الأشياء لا ؟ وأيضاً كيف حال الحد عند البرهان، وكيف يمكن أن يكون،
موجوداً لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

١١

< العلل المختلفة مأخوذهً أو ساطاً >

ولما كنا إنما نظن أنا قد علمنا متى علمنا العلة ، وكانت العلل
أربعاً ^(٤) : إحداها : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والآخرى :

(١) تأكّلت حروفها . (٢) كانت : « ضر با » ثم شطب على « با » وأبدل بها « ب »
وكتب فارس في الخامش صحيحه « وقد يجوز الاعراب الأولى بكم ». — وهو هنا يلخص الفصول
من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضاً . (٤) ص : أحدها .

٥

١٠

١٥

٢٠

عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة التي يقال فيها : ما الأول الذي حرك ؟ والرابعة : هي التي يقال فيها : نحو ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى في المتوسط . — وذلك أن العلة التي يقال فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فلأنها ليست [٢٣٠ ب] عندأخذ مقدمة واحدة ، لكن عندما هي أقل ما تكون ، اثنان .
 ٢٥ وهاتان هما شيء ، كان لها وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحدا ، فالنتيجة موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضا : لم يصمت
 ٣٠ الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هي شيء ما . فلتكن القائمة التي عليها أ . ولتكن نصف القائمتين التي عليها ب . ولتكن الزاوية التي في نصف الدائرة التي عليها ح . فالعلة في أن أ القائمة موجودة لـ ح ، وهي التي في نصف الدائرة ، هي ب . وذلك أن هذه مساوية لـ أ ، وحل ب نصف القائمتين . فإذا كانت ب — وهي نصف القائمتين — موجودة لـ ح ، فـ ح موجودة لـ ح ، وهذه هي القول بأن الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة ؛ وهذه ، وهي معنى ما الوجود للشيء بذاته ، هي واحد بعينه من قبل أنه على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العلة لمعنى وجود الشيء بذاته .

فاما القول : لم يحارب أهل أثينا الذين حاربواهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة

(٢) في حروب أهل أثينا ؟ وهذه من قبل أنهم كبسوا أهل ساردس مع أراطريا ،
 ٩٤ (١) ف بالأحر : أن . (٢) ف بالأحر : أن حروب . — أراطريا : ص : أراطريا . والتصحيح عن اليوناني .

وذلك أن هذا هو الذي تحرّك أولاً . فلتكن الحرب ما عليه أَ ، ولتكن بـ الكبس الذي تقدم ، وليكن أهل أثينة حـ ، فـ موجودة لـ حـ ،
 أعني أنه كبس أولاً أهل أثينة . وـ موجودة لـ بـ ، وذلك أنهم قد
 يحاربون الذين بدأوهم بالحـور . فـ إذن موجودة لـ بـ ، أعني محاربة
 الذين بدأوا أولاً ، وهذه ، وهي بـ ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم
 الذين بدأوا أولاً . فالحمد الأوسط هاهنا أيضاً هو علة في الأشياء التي العلة
 فيها الحـرك الأول .

وأما جميع الأشياء التي العلة لها هي معنى : نحو ماذا ؟ — فنيل أن يقال :
 لم يـشـي ؟ فيقال : لـ كـيـما يـصـحـ . لم الـبـيت مـوجـودـ ؟ لـ كـيـما يـحـفـظـ الـأـنـاثـ .
 فـ تلك نحو الصـحةـ ، وهذه نحو الحـفـظـ [١٢٣١] . ولا فـرقـ بـ وجـهـ من
 الـوجـوهـ بـينـ أـنـ يـقـالـ : لم يـحـبـ المـشـىـ بـعـدـ الـعـشـاءـ ؟ أـوـ بـينـ أـنـ يـقـالـ : نحو
 ماـذاـ ؟ فـ ليـكـنـ المـشـىـ بـعـدـ الـعـشـاءـ الـذـيـ عـلـيـهـ حـ ، وـ ليـكـنـ : أـلاـ تـطـفـوـ الـأـطـعـمـةـ
 الـذـيـ عـلـيـهـ بـ ؛ وـ الـصـحـةـ الـتـيـ عـلـيـهـ أـ . فـ ليـوـضـعـ أـنـ معـنىـ أـلاـ تـطـفـوـ الـأـطـعـمـةـ
 فـ قـمـ الـمـعـدـةـ مـوجـودـ لـلـشـيـ بـعـدـ الـعـشـاءـ ، وـ أـنـ هـذـاـ هوـ صـحـيـ ، فـ إـنـ هـذـاـ هوـ
 مـظـنـونـ ؛ وـ أـلاـ تـطـفـوـ الـأـطـعـمـةـ — وـ هـوـ بـ مـوجـودـ لـلـشـيـ ، وـ هـوـ حـ ، وـ أـ
 — وـ هـوـ أـنـ يـصـحـ — مـوجـودـ هـذـهـ . فـ الـعـلـةـ فـ أـنـ تـوـجـدـ لـ حـ ، وـ هـيـ

(١) تـحـتهاـ : ثـارـ .

(٢) تـحـتهاـ : أـنـهـ كـسـواـ .

التي من أجله ، هي بـ ، وهي ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها قول
 لتكل . وذلك أن هكذا توفّ القول ، وجودها من أجل بـ من
 قبل أن هذه هي معنى أن يصح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي
 أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظاهر واحدة واحدة . والاً^(٢) كأنها
 حالم عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات . وذلك أن هناك
 ينبغي أن يكون الأوسط أولاً . وأما هنا فالأول هو الثالث الأخير ،
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاضطرار — مثال
 ذلك نفوذ الضوء في المصباح . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط
 منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو
 ماذا ، أي كما لا يتغير . فليت شعرى إن كان وجودها ممكناً فقد يمكن أن
 يكون أيضاً — مثل أنه إن أرعد عندما تنطفئ النار انتش من اضطرار ،
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوتاغورس إن ذلك يمكن
 لهديد الذين في طرطاروس كما يفزعوا . وأمثال هذه كثيرة جداً ، وخاصة

-
- (١) ف : حد . (٢) ف بالأحر : في (القول) . (٣) ش : الأشياء
 الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي المكبات . (٤) ف : أي الضروريات .
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) ش : أي
 ومن هيول . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .
 (١٠) ض : معنى هذا الكلام هو : صوت الرعد أيضاً يكون من الاضطرار بسبب اضطرار
 النار وكما يفزع به أهل الجحيم كما قال فوتاغورس . (١١) يعني شـ : صوت .
 (١٢) ف : الجحيم .

٣٥ هي معاً في الأشياء التي قوامها وجودها بالطبيعة . وذلك أن الطبيعة تفعل

من أجل شيء ، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطرار . — فإن الضرورة تقال على

١٩٥ [٣] مرتين : إحداها الطبيعة والقوة ، والأخرى قسراً أو خارجاً عن القوة —

بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة .

[٤] فاما الأشياء التي تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء

[٥] نفسه أصلاً — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطرار ، لكن

[٦] من أجل شيء ، وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة والسلامة ،

و خاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى

[٧] أيضاً متى لم يكن كونها عن البعث .

[٨] فالكل إماً أو الحير يكون على أنه لشيء إماً بالطبيعة وإماً بالصناعة .

فاما عن البعث والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء .

(١) شه : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطرار ومن أجل شيء معاً — فهو ظاهر ، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صُرِّبت عريضة وقليلة التخن بسبب الميول ، وذلك أن منهاها من عظم رفيق ؛ وخاصة من أجل شيء : لكيما تقطع الطعام بعدها .

(٢) شه : أى أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضرورة .

(٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .

(٥) شه : أى على طريق الميول والضرورة ، أى أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .

(٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أى بل يكون بغير وروية .

(٨) شه : أى أن ليس حدوث البيت عن البناء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شه : أى ليست وتحفظ النساع .

(١٠) شه : مثل أن يأكل الإنسان لا يصبح ، بل لأنه يشتهي ، فوافق ذلك الغذاء بذلك

فُصِحَّه . (١١) مهملاً التقط تماماً . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أى بالذات .

١٢

< معية العلة والعلول >

والعلة لأشياء التي تكون والتي هي مزمعة بالكون — مثال ذلك :
 ١٠ (١) لمَ كان الكسوف ؟ — منْ قبِيل أنه قد كانت الأرض في الوسط ؛ ولمَ هو
 مُزمِعٌ بأن يكون ؟ — من قبِيل أنها مزمعة أن تكون في الوسط ، وهو
 موجود من قبِيل أنها موجودة ؛ ما الجليد ؟ ولئوخذ أنه ما <هو> جامد ؟ —
 ١٥ فليكن الماء الذي عليه حـ ، وأنه جليد ما عليه أـ ؛ ولكن العلة — وهي
 الأوسط — وهي ما عليه بـ فقد الحرارة التامة ، فبـ موجودة لـ حـ
 ولهذا معنى الجمود وهي التي عليها أـ ؛ فيكون الجليد عند <ما> تكون
 بـ ، وقد كان عندما قد كانت ، وهو مزمعٌ بأن يكون عندما تكون
 ٢ (٦) مزمعة ؛ — فالعلة التي على هذا النحو والشيء الذي العلة عليه يتكون عندما
 يتكون معاً ، وموارد متى كانت موجودة . وكذلك في باب ما أنه قد كان
 ومزمع [١٢٣٢] [أن يكون .

(١) شـ : الشيـخـ : هذا إنما يصح في الثالث العلل التي في الطبيعـات ، وهي : الصورـةـ
 والغاـيةـ والفاعـلـ ، لأنـهاـ في الطبيعـاتـ واحدـ .

(٢) شـ : أيـ المـكتـونـةـ فيـ الوقـتـ الـحـاضـرـ .

(٣) مزمعـةـ بالـكونـ = سـتـكونـ فيـ المـسـتـقـلـ ، أيـ المـكـنـاتـ المـسـتـقـلـةـ .

(٤) شـ : هـذـاـ مـاثـالـ عـلـىـ أـنـ العـلـةـ الصـورـةـ (فـوقـهـاـ : الضـرـرـةـ) وـمـعـلـوـطاـ هـمـاـ مـعـاـ ،

وكـذـاكـ المـثالـ الـذـيـ بـعـدـهـ . (٥) شـ : إنـماـ قـالـ «ـيـؤـخـذـ» ، أيـ يـسـلـمـ أنـ هـذـاـ

(٦) فـ : أيـ الضـرـرـةـ . هوـ حـدـ الثـلـجـ .

فَالْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَ مَعَهَا أُتْرِى هِيَ مُوْجَدَةٌ فِي الزَّمَانِ الْمُتَصَلِّ ،
كَمَا يَظْنُ أَشْيَاءُ أُخْرَهُ عَلَى أَشْيَاءِ أُخْرَ ، وَهَذِهِ هِيَ الْعُلَةُ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ
الشَّيْءُ ، بَأْنَ قَدْ كَانَ شَيْءٌ آخَرُ ، وَأَنَّهَا عُلَةٌ لِمَزْمَعٍ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ آخَرٌ مِنْ مَعَاهُ ،
وَهِيَ أَيْضًا لِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ قَبْلِ ؟ فَالْقِيَاسُ هُوَ مُوْجَدٌ مِنَ الْآخِيرِ مَتَى
كَانَ (وَمِبَدَأُ هَذِهِ أَيْضًا هِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي قَدْ كَانَتْ ، وَلِهَذَا السَّبَبِ هِيَ
فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَكَوَّنُ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ) .

وَأَمَّا مِنَ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ تَقْدِيمًا فَلِيُسْ يَكُونُ (مَثَالُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْآخِيرِ
يَتَكَوَّنُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ، وَذَلِكَ فِيهَا هُوَ مُزْمِعُ أَنْ يَكُونُ) :
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ مُزْمِعًا بَأْنَ يَكُونُ لَا بَأْنَ يَكُونُ الزَّمَانُ مُحَدُودًا ، وَلَا بَأْنَ
يَكُونُ غَيْرُ مُحَدُودٍ مِنْ مَعَاهُ أَنَّهُ يَكُونُ ، حَتَّى يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ قَدْ كَانَ
هَذَا هُوَ صَادِقًا يَكُونُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَدْ كَانَ الْآخِيرُ صَادِقًا : وَذَلِكَ أَنَّ فِي الزَّمَانِ
الَّذِي فِي الْوَسْطِ يَكُونُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَدْ كَانَ وَفَرَغَ ، عِنْدَمَا قَدْ كَانَ ذَلِكَ
الآخِرُ ، كَذَبًا . وَهَذَا الْقَوْلُ بِعِينِهِ فِيهَا هُوَ مُزْمِعٌ أَنَّهُ يَكُونُ : فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَكُونُ هَذَا مُزْمِعًا بَأْنَ يَكُونُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَسْطَ قَدْ يَحِبُّ
أَنَّهُ يَكُونُ مُتَسَاوِيًا فِي الْكَوْنِ : أَمَّا لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي قَدْ كَانَتْ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ، وَلِلْأَشْيَاءِ
الَّتِي هُنْ مُزْمِعَةٌ بَأْنَ تَكُونُ بِأَنَّهُ مُزْمِعٌ بَأْنَ يَكُونُ ، وَلِلَّتِي تَكُونُ أَنَّهُ يَكُونُ ،

(١) شـ : أَيُّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَ الْعُلَةُ وَالْمُعْلُولُ فِيهَا مَعَاهُ ، بَلْ الْعُلَةُ يَتَقَدَّمُ وَبِوْجُودِهَا وَكُوْنِهَا

الْمُعْلُولُ (صـ : الْعُلَوْلُ) فِي الزَّمَانِ . (٢) فـ : أَيُّ الْعُلَةِ .

(٣) فـ : الْمُقْوَلُ . (٤) صـ : صَادِقٌ .

وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة . فاما ما يكون كونا وما هو من معنى
 يكون ، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون . وأيضا الزمان الذي في الوسط
 ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود . وذلك أن القول بأن الوسط
 موجود ، كذب . — فقد يحب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى
 أنه يمكن موجودا في الأمور ، بعد معنى قد كان . فنقول إنه من ^{البيّن}^(١) أنه ليس
 معنى أنه يكون ^{مضاميناً}^(٢) [تابعاً للذى قد كان] ، وذلك أنه ولا معنى
 قد كان أيضا ^{مضاميناً}^(٣) تالياً لمعنى قد كان ، إذ كانا طرفين وغير متجرئين :
 فكما أنه ولا النقطة أيضا يتلو بعضها بعضا ، فولا التي قد كانت أيضا ،
 إذ كان ^{كلا}^(٤) الأمرين غير متجرئ . ولا أيضا الذي يكون تاليا للذى قد كان ،
 لهذا السبب بعينه ، وذلك أن الذي يكون هو متجرئ ، وأما معنى قد كان
 فيغير متجرئ . فكما للخطوط عند النقطة ، كذلك لمعنى يكون ، عند معنى قد
 كان . وذلك أنه قد يوجد فيها يكون معنى أنها قد كانت بلا نهاية . فقد
 يحب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي ناتى بها بالكلية في الحركة .

(١) ص : أنه موجود . (٢) ف : لأن بين كل نقطتين خطأ (ص : خط) .

(٣) ش : أى كأن النقط لا تتوالى ، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان .

فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتركون لا يتلو بعضها بعضا .

(٤) ش : يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان ، والآن الذي هو مبدأ للزمان
 الذي فيه المتركون . (٥) ص : غير متجرئين . (٦) ش : أى الأمر

الذى يكون هو متجرئ ، إذ كان يبين في "الساع الطبيعي" أن المتركون والمتحرك منقسم .

(٧) ش : المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون
 في أزمن الزمان ، وإنما يتركون في الزمان أولا فأولا وجزءا بجزءا . فلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية

لتركتونه ، وهو المفهوم من قولنا "قد كان" ؛ فإنه سيبقى في "الساع" أن المتغير منقسم .

أما كيف يكون حال الأوسط الذي هو علة إذا كان الكون على التالى،

فهذا مبلغ ما نقتضب فيه . وذلك أنه قد يجب في هذه أيضاً أن يكون

ال الأوسط والأقل غير ذوات أو ساط — مثال ذلك : ^(١) قد كانت من قبل

أن ^(٢) قد كانت ، وأخيراً كانت ^(٣) ، وأما أولاً فـ ^(٤) ، وـ ^(٥) هي مبدأ من قبل

أنها أقرب من الآن الذي هو مبدأ الزمان . وـ ^(٦) كانت ، إن كانت ^(٧) كانت.

فعندما قد كانت ^(٨) ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت ^(٩) . والكلمة هي ^(١٠)

وذلك أنه عندما قد كان ^(١١) يلزم أن يكون قد كانت ^(١٢) ، وعندما قد كانت ^(١٣) ،

يلزم أن تكون ^(١٤) قد كانت أولاً . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهي ويقف

في موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائمًا في الوسط من قبل لا نهاية.

وذلك أنه لا شيء كان متصلًا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يتندى

من الوسط ومن الذي هو أقرب الآن . — وكذلك فيما هو من مع أن يكون . وذلك

أنه إن كان القول بأن ^(١٥) مزمعة بأن تكون ، حقاً ، فقد يلزم [١٢٣٣]

أن يكون القول بأن ^(١٦) مزمعة بأن تكون أولاً ، حقاً ، وعلة هذه هي ^(١٧) ،

فإنه إن كانت ^(١٨) مزمعة بأن تكون ، فـ ^(١٩) مزمعة بأن تكون أولاً ؛ فإن كانت

^(٢٠) مزمعة بأن تكون ، فـ ^(٢١) المزمعة بأن تكون أولاً . — وعلى هذا المثال

القطع في هذه أيضًا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شيء من الأشياء التي هي مزمعة

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعتلة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .

(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو العلة الأولى . معلول ولها بعده علة ، ويلزم أيضًا أن يكون عنده كون المعلول الأخير يعتمد كون العلة الأولى .

(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلوأً أو تضام بعضاً . والمبدأ في هذه أيضاً يعني أنه يؤخذ بلا وسط . ومعنى هذا في الأفعال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد تجحّت المخارة . وقد كان هذا من أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولاً ٢٥ إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون المخارة قد كانت أولاً ^(٤) ومن الرأس ^(٥) ، إن كان البيت مزمعاً بأن يكون . كذلك قد تكون المخارة هي أولاً مُزمعة بأن تكون . وقد نرى ونتبين في الأوسط على مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مزمعاً بأن يكون أولاً .

ولما كما قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دوراً ، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والظرفان يتبع بعضاً ، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي . وقد تبين هذا في تلك الاول ، أعني أن

(١) ش : أى أنه ليس آخركون الأول والعلة الذى وقوعه في الأذن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمطلوب حتى يكون كلامها في آن واحد . لكن أحد كون الأول في آن ، وأخركون المطلوب والآخر في آن آخر ، فهما آنان (ص : آنين) ، وبين كل آنين زمان ؛ فلعمري إنه كما قال : لا يتلوأ أو يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التي مزمعة بأن تكون يعني أن تؤخذ المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون فالعلة ؛ وإما مبدأقياس والاتصال الأخير . فالمطلوب قد يجب أن يؤخذ أحيمها كان ، ليس يعني وبين ما قرب منه وسط ، وإتمادي الأمر إلى ما لا نهاية .

(٣) ش : أى الذي قد ذكره آنفاً . (٤) ش : ينظم معنى ما في هذا الفصل ويتصفح هكذا : إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالمخارة قد كانت . فإذا ذكر كان البيت قد كانت (ص : كان) ؛ فالمخارة قد كانت . (٥) ف : أى كالم ذلك في الزمان الماضي ، كذلك يلزم في الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .

(٧) ش : المثال : الإنسان ، والضحالة ، والقابل للعلم .

١٩٦

النتائج قد ترجع بالتساوي ؛ فإن معنى الدور هو هذا^(١) . فاما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولد الماء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذي كان أولاً . فإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأقل موجودا .

٥

١٠

وقد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توجد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذَكَرٌ من الناس ينْبُتُ الشَّعْرُ في ذقنه ، لكن في الأكثـر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر . وذلك أنه إن كانت مَحْمُولة على بَ على طريق الكلية ، وهذه على حَ على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون

(١) ش : أى أنه قد تبين في "أنولوطيقا الأولى" أن معنى الدور هو أن تتبين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمة بالتساوي .

(٢) ش : قد أخذني في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المذكورة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضا ليس دائما ، بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تاليا (ص : تال) لما قرئه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول لامحالة . (٣) ش : هذا هو المحمول الذي يحمل على الموضوع على الكل دائما وبنداه . (٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن تبين أن الأوسط مثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر برهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

١٥ مجملة على دَائِمًا وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكل ، وهو أن يكون على الكل دَائِمًا ، لكن قد وَضَعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذي عليه بـ — في أكثر الأمر . فتكون إذاً المبادئ غير ذوات أو ساط للاشياء التي في أكثر الأمر : جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكونة .

١٣

<حد الجوهـر بطريق التركيب — استعمال القسمة>
 ٢٠ أما كيف يُوقِّع معنى ما هو ، وعلى أي نحو يوجد له برهانٌ واحدٌ ،
 أو ليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدّم . فلنقول الآن كيف يجب
 أن نتصيّد الأشياء المحمولة من طريق ما هو . فنقول : إن الأشياء الموجودة
 دائمًا لكل واحد منها ما يَفْضُل عليه وهي أكثر منه ، غير أنها لا تخرج عن
 ٢٥ جنسه (وأعني بقولي «إنها تفضُّل عليه وهي أكثر منه») جميع الأشياء
 الموجودة لكل واحدٍ من الأشياء على الكل ، وهي موجودة أيضًا لآخر
 غيره) . مثال ذلك : قد يوجد شيءٌ موجود لكل ثلاثة ، إلا أنه موجود
 أيضًا ليس هو ثلاثة (بمعنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثة ،
 إلا أنه قد يوجد أيضًا ليس هو عددا) ، ومعنى الفرد أيضًا موجود لكل
 ٣٠ ثلاثة ، وجوده أكثر (وذلك أنه موجود للخمسة [١٢٣٤] أيضًا) ،
 غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخمسة هي عدد ، وليس يخرج معنى

(١) ف : الحدود . (٢) ف : تنتقط .

الفرد عن العدد . فينبغي أن تخبر أمثال هذه إلى أن تنتهي في تخبرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر تكون جميعها ليست بأكثـر .

وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهرـ الأمر — مثال ذلك معنى العدد ، معنى الفرد . ومعنى الأول على ضربـي الأول موجودـ لكل ثلاثة .

وأعني بضربـي الأول أنه لا يـعدهـ عدد ، وأنـه ليسـ هو مركـباـ من الأعداد . فالثلاثـية إذاـ هيـ هـذاـ الشـيءـ : أـعـنـىـ عـدـداـ فـرـداـ أـولـ ، وـبـهـذـهـ الـحـالـ أـولـ .

وذلك أنـ كلـ واحدـ منـ ذـيـنـكـ المـعـنـيـنـ مـوـجـدـ بـجـمـعـ الـأـفـرـادـ ، وـهـذـاـ الـأـخـيرـ مـوـجـدـ لـلـثـلـاثـيـةـ أـيـضاـ . فـأـمـاـ جـيـعـهـاـ فـلـيـسـ مـوـجـدـةـ وـلـاـ وـاحـدـ .

فـإـنـ كـانـ قـدـ عـلـمـ مـاـ أـتـيـنـاـ بـهـ فـوـقـ أـلـأـشـيـاءـ الـمـحـمـوـلـةـ مـنـ طـرـيقـ مـاـهـوـ ،

هـيـ ضـرـورـيـةـ ، وـكـانـتـ الضـرـورـيـةـ هـيـ كـلـيـةـ ، وـكـانـتـ الـأـشـيـاءـ الـمـقـتـضـيـةـ بـهـذـهـ

الـحـالـ هـيـ مـوـجـدـةـ لـلـثـلـاثـيـةـ بـشـيءـ آخـرـ مـنـ طـرـيقـ مـاـهـوـ ، فـنـ الـاضـطـرـارـ أـنـ

تـكـونـ الـثـلـاثـيـةـ هـيـ هـذـهـ . — فـأـمـاـ جـوـهـرـ فـعـلـومـ مـنـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ ، وـهـوـ أـنـهـ

(١) صـ : لـيـسـ . (٢) صـ : مـوـجـدـانـ . (٣) شـ : أـىـ قـوـلـاـ .

الأـولـ عـلـىـ ضـرـبـيـ الأولـ ، فـإـنـ الـأـثـيـنـ لـيـعـدـهـ عـدـدـ ، وـلـيـسـ هوـ مـرـكـبـاـ مـنـ الأـعـدـادـ .

(٤) شـ : هـذـهـ اـجـمـعـةـ الـفـائـلـةـ إـنـ الـثـلـاثـةـ هـيـ عـدـدـ فـرـدـ أـولـ عـلـىـ ضـرـبـيـ الأولـ .

(٥) فـ : أـىـ لـثـيـ ، مـنـ الـأـعـدـادـ سـوـىـ الـثـلـاثـةـ .

(٦) شـ : الـمـقـتـضـيـةـ أـىـ الـمـاخـوذـةـ فـيـ حـدـ الـثـلـاثـةـ بـهـذـهـ الـحـالـ . أـىـ : إـنـ كـانـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ

مـوـجـدـاـ (صـ : مـوـجـدـ) لـلـثـلـاثـةـ عـلـىـ الـكـلـ وـبـذـاهـ وـدـامـاـ ، إـلـاـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـجـمـلـةـ مـوـجـدـ

لـلـثـلـاثـةـ وـلـثـيـ ، آخـرـ . وـأـمـاـ الـجـمـلـةـ فـإـنـهاـ مـوـجـدـةـ لـلـثـلـاثـةـ فـقـطـ .

(٧) شـ : يـرـيدـ أـنـ يـوـضـعـ بـهـذـاـ الـكـلـامـ أـنـ الـحـدـ الـذـيـ أـرـدـهـ لـلـثـلـاثـةـ هـوـ حـدـ طـاـ .

(٨) شـ : أـىـ أـنـ جـوـهـرـ الـثـلـاثـةـ هـوـ هـذـاـ الـذـيـ قـدـ ذـكـرـنـاـ .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بمعنى ما :
 إما مسمى^(١) ؛ وإما غير مسمى^(٢) . فيكون إذاً موجوداً لا كثراً من الثلاثية :
 فليوضح أن الجنس هو هذا ، أعني أنه موجود بالفقرة لا كثراً ، فإن كان هذا
 ١٠ ليس موجوداً ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو
 معنى الوجود للثلاثية . وذلك لأنّ نضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو
 المقوله الأخيرة التي بعد غير المتجزئة التي هي بهذه^(٣) [٢٣٤ ب] الحال .
 وكذلك إذا تكون الأشياء التي تبين من أمرها هكذا اشيء آخر – أي
 شئ كان – هي الوجود له وما هو .
 ١٥ وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكلّ ، أن يقسم الجنس
 إلى غير المتجزئة الأول بال النوع^(٤) – مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية
 والثنائية^(٥) ؛ ثم يلتمس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما^(٦) – مثال ذلك حد الخط

(١) ش : أي مثل الشكل الذي هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أي مثل جنس الضعف الذي يوصف بأنه كثير الأضاعاف ، فإن هذا إنما يوصف بالقول .

(٣) ش : مثلاً (اسم أحد المترججين) : أي بالطبع وطبيعي .

(٤) ش : أي حد الثلاثية الذي أورده . (٥) ش : أي نسل في هذا الموضع .

(٦) ف : أي نوع الأنوع مثلاً .

(٧) ش : في تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعني أن أنوع الأنوع لا يجوز كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أي إذا رقنا بأن يتضمن حد جنس آخر ليس هو واحداً في العدد .

(١٠) ش : أي إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلي الذي هو جنس الخط المستقيم والمستدير .

المستقيم ، وحد الدائرة ، وحد الزاوية القائمة^(١) . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيـاـ

هو جنسه — مثال ذلك : أتـىـ هو منـ الكـيـاتـ أوـ منـ الـكـيـفـيـاتـ ؟

فللنـظـرـ إـلـىـ لـوـازـمـهـ اـنـخـاصـيـةـ بـتـلـكـ الـأـمـورـ العـامـقـةـ أـقـلـاـ .ـ وـذـلـكـ أـنـ الـتـيـ هـيـ

لـازـمـةـ لـلـأـشـيـاءـ الـمـرـكـبـةـ مـنـ غـيرـ الـمـتـجـزـئـةـ تـكـوـنـ مـعـلـوـمـةـ مـنـ الـحـدـودـ مـنـ قـبـلـ

أـنـ الـحـدـ وـالـبـيـسـطـ هـوـ مـبـدـأـ الـكـلـ ؛ـ وـالـأـشـيـاءـ الـلـازـمـةـ إـنـاـ هـيـ مـوـجـوـدـ بـذـاتـهـاـ

لـلـبـسـاطـ وـحـدـهـ فـقـطـ ،ـ وـأـمـاـ وـجـوـدـهـ لـتـلـكـ الـأـخـرـ فـإـنـاـ هـوـ مـنـ أـجـلـ هـذـهـ .ـ

وـأـمـاـ الـقـسـمـ بـالـفـصـولـ فـقـدـ يـنـتـفـعـ بـهـاـ فـيـ الـإـيمـانـ عـلـىـ هـذـاـ النـحـوـ .ـ

وـأـمـاـ كـيـفـ يـبـيـنـونـ ،ـ فـقـدـ قـيـلـ فـيـ تـقـدـمـ .ـ وـقـدـ تـكـوـنـ نـافـعـةـ بـهـذـاـ الـوـجـهـ فـقـطـ :

أـعـنـيـ فـأـنـ تـقـامـ عـلـىـ مـاـ هـوـ .ـ عـلـىـ أـنـهـ قـدـ يـظـنـ أـنـ لـيـسـ هـذـاـ شـيـئـاـ غـيرـ

الـاقـضـابـ دـفـعـةـ ،ـ كـاـنـهـ لـوـ كـاـنـ إـلـاـنـسـ يـقـضـبـ مـنـ أـوـلـ وـهـلـةـ مـنـ

غـيرـ قـسـمـةـ .ـ

(١) فـ :ـ أـيـ إـذـاـ أـرـدـنـاـ أـنـ سـتـخـرـ جـداـ زـاوـيـةـ الـكـلـيـةـ .ـ

(٢) شـ :ـ يـرـيدـ بـالـأـشـيـاءـ الـلـازـمـةـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ مـنـهاـ تـقـوـمـ الـأـجـنـاسـ ؛ـ وـيـرـيدـ بـالـأـشـيـاءـ الـمـرـكـبـةـ

مـنـ غـيرـ الـمـتـجـزـئـةـ آنـوـاعـ الـأـنـوـاعـ .ـ فـكـانـهـ يـقـولـ :ـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ هـيـ غـيرـ مـتـجـزـئـةـ بـالـنـوعـ <ـهـيـ>

الـمـرـكـبـةـ .ـ (٣) فـ :ـ أـيـ مـحـدـدـ آنـوـاعـ الـأـنـوـاعـ .ـ (٤) فـ :ـ أـيـ هـوـ مـبـدـأـ

لـلـأـنـوـاعـ .ـ (٥) شـ :ـ يـرـيدـ الـأـجـنـاسـ ؛ـ وـإـنـاـ سـمـاـهـ بـسـاطـتـ بـإـضـافـتـهـ إـلـىـ الـأـنـوـاعـ .ـ

(٦) فـ :ـ أـيـ الـأـنـوـاعـ وـالـأـشـخـاصـ .ـ (٧) فـ :ـ أـيـ بـسـبـبـ .ـ

(٨) شـ :ـ أـيـ عـنـدـمـاـ يـعـنـ المـقـسـ وـيـخـطـ مـنـ الـجـنـسـ الـعـالـىـ إـلـىـ الـجـنـسـ الـقـرـيبـ مـنـ الـمـحـدـودـ

وـيـقـسـمـهـ بـالـفـصـولـ الـذـاتـيـةـ .ـ (٩) فـ :ـ أـيـ النـحـوـ الـذـيـ نـصـفـهـ .ـ

(١٠) فـ :ـ أـيـ فـيـ «ـأـنـالـوـطـيـقاـ الـأـوـلـىـ»ـ .ـ — يـشـيرـ إـلـىـ مـاـسـقـ مـ ٢ـ فـ ٩١ـ بـ ١٢ـ

وـمـاـ يـلـيـ ؛ـ وـإـلـىـ «ـأـنـالـوـطـيـقاـ الـأـوـلـىـ»ـ مـ ١ـ فـ ٣١ـ ،ـ صـ ٤٦ـ ،ـ ٣١ـ ،ـ حـيـثـ يـنـقـدـ أـرـسـطـوـ

الـقـسـمـ الـثـانـيـ الـأـفـلاـطـوـنـيـةـ .ـ (١١) فـ :ـ أـيـ ظـاهـرـ .ـ

٣٠ وفي أنه أيما ينبغي أن يحمل أولاً، وأيما أخيراً من الأشياء المحمولة — خلاف وفرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آنس ذو رجلين ، وأن يقال : ذو رجلين حيوان آنس — فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من شيئاً ، وكان معنى الحيوان الآنس واحداً ، وأيضاً من هذا ومن الفصل الإنسان [١٢٣٥] أو أي شيء كان إذا صار واحداً ، فقد يلزم ضرورة أن يكون عندما ينقسم يصادر . — وأيضاً في لا ينزل ولا ينقص ولا واحد من طريق ما هو ، فهو كذا فقط يمكن . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلية فإنه

(١) ش : أي أيها من الفصول ينبغي أن تضع أولاً بعد الجنس ، وأيما تانيا .

(٢) ش : إنما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شيء ، وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله ما هو مشارك له في العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذي الرجلين لم يفصل ذي الرجلين من شيء مشاركة .

(٣) ف : أي جملة الحد وجملة المحدود .

(٤) ش : أي من الجنس ومن الفصل الأخير الذي إذا أضيف إلى ما قبله صار مساوياً للإنسان .

(٥) ف : أي يؤخذ على أنه جنس .

(٦) ف : أي من الفصل الآخر .

(٧) ف : يسأل .

(٨) ش : أي إنما لا يتم له إلا ينقص ولا يترك شيئاً من الفصول التي منها ومن الجنس يلتم الحد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس — ثم يتدرج في ذلك على الترتيب . ولما خبر بهذا ، أي بالعملة في أنه إن يخطئ هذا الفعل ولم يمتله ، لم يلتم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يثنوه .

لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون

متصل الأجنحة أو متفرق الأجنحة ، لكن كل حيوان طائر ، وذلك أن هذا

الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول فهو الذي يقع للجنس كله .

وذلك فصل كل أحد من تلك الأثر ، وفصول الأجناس التي من خارج

والتي تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر : ما كل طائر له ، وفصول السمك :

ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت هذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك

لم تُبِّقْ ولم تَنْفُضْ شيئاً . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن يتزل ويَنْفُضْ

وألا يعلم .

(١) ش : يعني أنه لا يقع الجنس بأسره في الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهي السفل . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملئم .

(٣) تآكلت جروفها . (٤) ش : أي لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .

(٥) ش : أي الأربع والقرب من الجنس .

(٦) ف : أي الأوزل . (٧) ف : أي الأجناس الأخرى .

(٨) ش : أي وكذلك فصول الأجناس الخارجية بما ذكر .

(٩) ش : أي وكذلك الفصول الأول ، التي هي لأجناس تحت أجناس هي أعلى منها ، هي الفصول التي تقع لذلك الجنس الذي هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .

(١٠) ش : أي فصول الطائر الأول تلزم كل طائر .

(١١) ش : أي والفصول الأول للسمك هي التي تلزم كل سمك .

(١٢) ش : أي إذا سلكت هذه الطريقة ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى جميع أقسامه التي لا يخرج من شيء منها ، فاعلم أنك لم ت Tactics بالعرض ، أي لم تنزل بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السفل .

وليس تدعوا الحاجة بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذي لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفاته هو واحد عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولاً فهذا كذب ، وذلك أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفًا ، إذ كان قد توجد ^(٣) فصوص كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع ، لكن ليس في الجوهر ^(٤) ولا بالذات . وأما بعد ، فإنه عندما يأخذ في الفصوص المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما ^(٥) [٢٣٥ ب] ^(٦) ويكون عالماً بهذا . ولا فرق في أن يعلم أو لا يعلم الأشياء التي تحمل عليها فصوص أشياء آخر . وذلك أنه من بين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضاً فصل ، قد يكون مقتنياً لقول الجوهر .

(١) ش : هذا شك في أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصوص التي تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكّلت حروفها .

(٣) ش : أي والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرًا بشيء ما يجب أن يكونا مختلفين النوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكّك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه فيما يجعل المحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر ، فاستثنى بذلك عن معرفة الفصوص التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل .

(٦) ف : أي المقسم . (٧) ف بالأخر : أي في بعض تلك الفصوص المقابلة .

(٨) ش : أي يكون عالماً تحت أي الفصوص يوجد المطلوب الذي يقصد إلى تحديده .

فاما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المقابلة من التي
ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن
يكون موجودا في أحدها إن كان فصلا لذاك .

فاما في إثبات الحد بالقسمة فقد يحتج أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهي أن
تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيمما هو الأول والثاني
وأن جميعها هي هذه . — فالأولى من هذه من ^(١) قبل أنه قد يمكن كايقاس
في العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغي فقد
يكون إن أخذ الأول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم بجميعها . وأما لهذا
فليست كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطرار شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا
بالأشياء التي تحت ، يكون هذا التحويل عينه . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي
هو للأشياء الآخر الباقي أولًا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه
إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولًا للباقية ، وكذلك
في تلك الآخر الباقية . — فاما أن جميعها هي هذه فيتبين من أخذ الشيء
^(٢)
^(٣)
^(٤)
^(٥)
^(٦)
الأول من القسمة ، وأن الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

(١) ش : لما كانت الأشياء العامية الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومتها عرض ، كذلك احتاج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصي بهذا . وإنما قال في العرض إنه يقاس ، وفي الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المروض ، ولذلك إنما يجب بقياس ، وأما الجنس فلا أنه ذات النوع فإنه يجب أكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحر : أي لا تلزم جميع الفصول المفومة لأنواع المختلفة .

(٣) تآكـت حروفها . (٤) ص : يثبت .

(٥) ف : بالقسمة من أن . (٦) ف بالأحر : أي للجنس .

> آخر < ، والحيوان الفلامي موجود ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا كله ،
 وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه
 وبين [١٢٣٦] جملة الكل في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء
 فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو لم يتقصص ويخلل شيء من
 هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل .
 فالجنس هو الأول ، وهو المأخذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا
 لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد تأثرا ؛ وإلا فقد كان يكون شيء
 آخر مخالفًا بال النوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

(٧) وقد يحجب أن يكون طلبه عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فـ
 الشيء الذي هو موجود بجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس في الأشياء
 الآخر التي هي ، وتلك في جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها عند بعض واحدة
 بعينها في النوع وهي أشياء آخر غير تلك . فإذا أخذت في هذه ما هو موجود في جميعها

(٨) شـ : أي موجود الذي يقصد إلى تحديده . (٩) فـ : أي للجنس .

(١٠) شـ : أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون ذلك الجملة فصل .

(١١) شـ : أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المفومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل
 وهو المحدود في النوع ؛ أي ليس هنا نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .

(١٢) شـ : أي إن كان قد نقص شيئاً فإن المقصوص إما أن يكون جنسا (صـ : جنس)
 وإنما أن يكون فضلا (صـ : فصل) . (١٣) فـ : أي تصل .

(١٤) شـ : يعني أنك إذا وجدت شيئاً تنتعـ ما تكون به مشابهة ، أول ما تطلب من
 أمرها : ما هو ذلك الشيء الذي يوجد بجميعها ؟ هل هو واحد بعينه في المعنى ، أو اسم مشترك ؟
 فـ بالأحرى : إحدى جماعتين . (١٥) فـ بالأحرى : أي الجماعة الأخرى .

(١٦) فـ بالأحرى : أي الواحد المشترك .

(١٧) فـ : أي في كبر النفس مثلا . (١٨) فـ بالأحرى : أي الجماعة الأخرى .

واحداً بعينه، وفي أشياء أخرى على هذا المثال ، فقد ينبغي أن يبحث من الرأس
 في الأشياء المأكولة إن كان واحداً بعينه ، ويكون البحث إلى أن يتنهى
 إلى قول واحد ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت
 لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن
 أن يكون المطلوب واحداً ، لكن أكثر من واحد . وأعني بهذا ما أنا واصفه :
 وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كبر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر
 في الأنواع التي هي كثرة الأنفس التي نحن عارفون بها : ما المعنى الواحد
 الموجود لكلها من طريق ماهي بهذه الصفة — مثال ذلك إن كان أليبيادس
 كبير النفس أو أخيلوس أو آيس ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد
 لجميعهم ، فهم أنهم لم يتحملوا الضيم إذ كان واحداً منهم حارب ، والآخر حقد ،
 والآخر قتل نفسه . ثم يُبين هذا من الرأس في قوم آخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك
 في لوساندروس أو في سقراط ، فنجده معناه أنهم لم يتغيروا عند ما ينبع بعثهم
 أو يُكَدِّي . فإذا أخذت هذين المعينين فأثبتت ما الذي يوجد واحداً
 بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتحان . فإن لم يوجد
 ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان قائمان . وكل حد هو أبداً كلي ، وذلك
 أن الطيب ليس يخبر بشفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يفصل بال النوع .

(١) ف بالأحر : أي كبير النفس . (٢) ف : أي حد واحد .

(٣) أليبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛
 لوساندروس = Lysander . (٤) ص : ينتربون . — أكدي الرجل :
 لم يظفر بحاجته . (٥) ف بالأحر : أي معيان لام مشترك .

وتحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكل . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن
 ننتقل من الأشياء الحزبية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك
 الاسم يضل في الأشياء الكلية أكثر مما يضل في الأشياء الغير مختلفة . وكما
^(٣)
 ٢٠ أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن
 يكون في الحدود الظهور أيضا . وهذا يكون متى حدد في واحد واحد من
 الأجناس بالأشياء التي في الحزبية التي خبرها (مثال ذلك أن يرى لا للكل
^(٤)
 ٢٥ شيئا ، لكن للذى في الألوان أولى الشكل ، وللحاد الذى في الصوت) ، وبهذا
 المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس لا يتلقانا اشتراك الاسم فنفع فيه .

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند الماناظرة والكلام ،

^(٧) فن البين أنه ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،

(١) شـ : أبوبشر : يعني أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يوحد في واحد واحد من قرب ، يعني من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أصعب من تحديد الجنس الذي يُعرفه بالكل .

(٢) شـ : أى أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعية ، هو أصعب من البحث عن هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي مهامها غير مختلفة . (٣) شـ : يريد أنواع الأنواع ؛ وإنما مهامها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) فـ : الوضوح .

(٥) شـ : أى المثال على أنه إنما ينبغي أن ينتدأ من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينتقل إلى استخراج حد الكل ، وهو جنس . (٦) صـ : شبيه . شـ : قد أعطى أسطر طالس في كتاب "المقولات" أن المعاشرة الحقيقة للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه . وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبيه في الشكل غير معناه في الكيفيات الافتراضية والافتراضات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة أنواع الباقي ، فلذلك يضطر أن ينظر في أي شيء تتفق هذه الأربعه الأنواع من معنى الشبيه ، فيبعد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به . (٧) فـ : ينبغي .

ولا أيضاً ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

< تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ; وهو أن نضع الجنس العام لجميعها — مثال < ذلك > إن كانت الأشياء [١٢٣٧] التي النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أى الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه تنظر من الرأس : أى الأشياء هي الازمة لا أول كلها من الباقيه — مثال ذلك إن كان هذا طيراً فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائماً نأخذ الأقرب حداً ، فإنه من بين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأى سبب توجد الأشياء الازمة لاً مور التي تحت ذلك العام — مثال ذلك لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس . فليكن الحيوان الذي عليه أ ، ولتكن بـ الأشياء الازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذي عليه حـ الحيوانات الجزئية . فهو بين إذا لم يوجد حـ ، فإنها توجد من أجل أ ، وكذلك تلك الأشياء الآخر .

(١) ف بالأحر : أى المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .

(٢) ف بالأحر : أى تكون عارفين . (٣) ف بالأحر : أى تشريح الحيوانات .

(٤) ف بالأحر : أى لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .

(٥) ف : أى الحساس . (٦) ف بالأحر : أى لأجلها .

وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائماً . أما الآن فإنما مخاطبنا
 ١٥ وكلامنا بحسب الأشياء العامة التي تأدى إلىنا . وقد يجب أن نبحث لافي هذه
 فقط ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء
 التي يتبعها هذا والأشياء التي هي لازمة لهذا^(٢) – مثال ذلك أن الأشياء
 اللازمية للحيوانات ذوات القرون هي أن لها كِرْشاً وأنه ليس لها الأسنان
 العلية^(٤) . ثم نأخذ من الرأس لأى الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه يَمْلِأُ
 سبب وجود تلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قروناً .
 ٢٠ وأيضاً قد يوجد نحو آخر من التغير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق
 التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبب^(١) إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب
 أن نسميه صَدَفَةً وشوكاً وعظماً ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمية لهذا
 أيضاً ، لأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

١٥

< اتحاد الأوسط في مسائل عديدة >

وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [٢٣٧ ب] : أما بعضها فبأن يؤخذ
 ٢٥ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك بجميعها الرجوع على طريق التقابل . – وبعض

(١) شه : أبو بشر : قد أخذ في أنت يعبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء من
 الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل
 ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...

(٢) ف : أى الأشياء الجزئية التي يوجد لها بوجودها .

(٣) ف : أى للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .

هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فضول من طريق أنها لأشياء أخرى على جهات مختلفة ، مثال ذلك : لم يحدث الصدئ؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هذه هي مسئلة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار أو هي في النوع مختلفة .

وبعض المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أو سط — ٣٠
مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المد ^(٣) أكثـر؟ — لأن الشهر عند المد
أدخل في باب الشتاء . ولم صار أدخل في باب الشتاء؟ — لأن القمر ينقص نوره . فاما هذه فلها بعضها عند بعض هذه الحال .

١٦

< الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة ، والشيء الذي العلة عليه ، والشيء الذي العلة له ، فقد يتشكل الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول فالعلة أيضا موجودة — ٣٥

(١) ف : أي : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانكسار . (٣) ف : أشد .

(٤) شـ : أبو بـشـ : قد أخذ [أن] ينظر في العلة وهي المد الأوسط ، وفي الشـيء الذي العلة عليه وهي المد الأـكـبر ، وهو المـحـمـول في تـيـجـةـ البرـهـانـ وـهـوـ المـسـلـومـ ، وـفـيـ الشـيءـ الذي العلة عليه في وجود المعلول له ، وهو الأمر المـوضـعـ في تـيـجـةـ البرـهـانـ وـهـوـ المـدـ الأـصـفـ — كـيفـ حـالـ بـعـضـهاـ عـنـدـ بـعـضـ فيـ بـابـ الـوـجـودـ وـالـقـدـمـ ، وـهـلـ العـلـةـ وـالـمـعـلـولـ مـوـجـودـانـ مـعـاـ ؟ أـمـ قـدـ يـوـجـدـ المـعـلـولـ وـلـاـ تـوـجـدـ العـلـةـ ؟ كـذـلـكـ يـنـظـرـ فيـ أـمـ المـوـضـعـ وـيـنـتـصـرـ منـ أـمـ هـذـهـ التـلـاثـةـ ؟ هلـ هـيـ مـنـكـسـةـ بـالـتـساـوىـ حـتـىـ إـنـهـ إـذـاـ وـجـدـ أـحـدـهـاـ وـجـدـ الـبـاقـيـ ، أـوـ لـيـسـ الـأـمـ كـذـلـكـ ؟

(٥) ف : أي الأوسط . (٦) ف : أي المد الأـخـيرـ (= الأـكـبرـ) .

(٧) ف : أي المد الأـصـفـ . (٨) ف : أي المـدـ الأـكـبـرـ .

مثلاً أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف ، فقد توجد ليت شعرى علة الكسوف
أو علة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن يكون ورقه
عريضاً ، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم
يوجد ، فقد تكون علتها شيئاً آخر ؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين
معاً ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف ، أو إن كان ورقه
عريضاً فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة ^(١)
ويوجد السبيل إلى أن يتبيّن بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي
عليه A ؛ ولتكن عريض الورق الذي عليه B ؛ ولتكن الكروم الذي عليه
 C . فإن كانت A موجودة لـ B (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه)
وـ B موجودة لـ C (إذ [١٢٣٨] كان كل كرم عريض الورق) ، فإذا
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبيّن أن الكرم ^(٢) عريض الورق بأنه ينثر
ورقه . فليكن D عريض الورق ؛ ولتكن H انتشار الورق ، والكرم الذي
عليه E ؛ فإذا H موجودة لـ D ، وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، وـ D موجودة

(١) فـ : أي العلة والمعلول .

(٢) شـ : القياس هو هذا : كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛ فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شـ : القياس في ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

لَهُ ، إِذْ كَانَ كُلُّ مَا يَنْتَرُ وَرْقَهُ عَرَبِيًّا الْوَرْقُ ؛ وَالْعَلْمَ هُنَّ هُنَّ ، وَهِيَ أَنْ

يَنْتَرُ وَرْقَهُ . — إِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَا عَلَيْنَا بَعْضُهُمَا لَبَعْضٍ (إِذْ كَانَتِ الْعَلْمَ أَقْدَمْ

مَا هُنَّ عَلَيْهِ) ، وَكَانَ وُجُودُ الْأَرْضِ فِي الْوَسْطِ هِيَ الْعَلْمَ فِي أَنْ تَنْكَسِفْ ، وَلَمْ

يَكُنْ الْكَسُوفُ الْعَلْمَ فِي وُجُودِ الْأَرْضِ فِي الْوَسْطِ) ، إِنْ كَانَ الْبَرَهَانُ الْكَائِنُ

بِالْعَلْمَ هُوَ بَرَهَانًا عَلَى «لَمْ هُوَ» ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ بِالْعَلْمَ فَهُوَ بَرَهَانٌ عَلَى «أَنَّهُ» ،

فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا فِي الْوَسْطِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ هُوَ . فَأَمَّا أَنْ لَيْسَ كَسُوفَهُ

عَلْمَ وُجُودِ الْأَرْضِ فِي الْوَسْطِ ، بَلْ وُجُودُ الْأَرْضِ فِي الْوَسْطِ هِيَ الْعَلْمَ

فِي الْكَسُوفِ ، فَذَلِكَ بَيْنَ ظَاهِرٍ ، إِذْ كَانَ وُجُودُ الْأَرْضِ فِي الْوَسْطِ مُأْخُوذًا

فِي قُولِ الْكَسُوفِ . فَهُوَ إِذَا بَيْنَ أَنْ يَعْلَمْ ذَلِكَ ، لَا هَذَا بَذَلِكَ .

أَوْ يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَاحِدًا بَعْنَاهُ <وَلَهُ> عَلَى كَثِيرَةٍ ؟ وَذَلِكَ

أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْمِلُ شَيْءًا وَاحِدًا بَعْنَاهُ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ أَوْ لَا : فَلَيْكَنْ أَ

(١) شه : يلزم وضع شيئاً أحدهما على الآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأنراً،

وظاهرًا وخفياً .

(٢) شه : برهان .

(٣) شه : أى إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن

القمر منكسف إذا كان منكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذا

موجودة في الوسط في هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط ، لا على

لَمْ هُوَ مُوجَدَة .

(٤) شه : لأننا نجد الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إغلاق له ، لقيام الأرض

في الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) ف : أى حد .

(الحيوان) أنها موجودة أو لا (أى بلا توسط) لـ (الناطق) ولـ

(غير الناطق) ولكن هذان موجودين لـ (للإنسان) وهـ (الغراب) .

فـ إذن موجودة لـ هـ . والعلة أـ مـا لـ هـ فـ بـ ؛ وأـ مـا لـ هـ فـ حـ .

فـ لـ ذلك عندـ ما تكون العلة موجودـة قد يلزم أن يكون الأمر موجودـا . وإذا كان

الأـ مرـ موجودـا ، فيـ لـيس من الـ اـضـطـرـارـ أنـ يـكونـ كلـ ماـ هوـ عـلـةـ أـىـ شـيـءـ كـانـ

لـ كـنـ أـنـ تـكـونـ عـلـةـ ، غـيرـ أـنـ لـيـسـ كـلـاـ .

فـ نـقـولـ [٢٣٨ بـ] إـنـ المـسـئـلـةـ دـائـمـاـ هـىـ كـلـيـةـ ، وـالـعـلـةـ هـىـ كـلـ ماـ ، وـالـأـمـرـ

الـذـىـ عـلـتـهـ هـوـ كـلـيـ — مـثالـ ذـلـكـ أـنـ اـنـتـارـ الـورـقـ هـوـ مـوـجـودـ عـلـىـ الـانـفـرـادـ

لـ كـلـ ماـ ، وـإـنـ كـانـ لـهـ أـنـوـاعـ . وـهـ مـوـجـودـ لـهـذـهـ عـلـىـ طـرـيـقـ الـكـلـيـةـ : إـقاـ

لـلـبـنـاتـ ، وـإـماـ لـهـذـاـ الـبـنـاتـ . فـالـأـوـسـطـ إـذـنـ وـالـأـمـرـ الـذـىـ عـلـتـهـ فـ هـذـهـ قـدـ

يـحـبـ أـنـ يـكـونـ مـتـسـاوـيـنـ وـيـنـعـكـسـاـ بـالـتسـاوـيـ — مـثالـ ذـلـكـ : لـمـ صـارـ الشـجـرـ

يـثـرـ وـرـقـهـ ؟ — إـنـ كـانـ ذـلـكـ لـاـنـقـادـ الـرـطـوبـيـةـ ، فـقـدـ يـحـبـ إـنـ تـنـتـ الشـجـرـ

(١) صـ : وـلـكـونـاـ . (٢) شـ : أـىـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ .

(٣) فـ : الـأـتـرـ ، أـىـ الـحـدـ الـأـكـبـرـ . (٤) فـ : أـىـ الـحـدـ الـأـكـبـرـ .

(٥) فـ : أـىـ لـشـىـ، آـخـرـ . (٦) فـ : أـىـ فـنـقـولـ فـ جـوـابـ ذـلـكـ .

(٧) فـ : أـىـ الـمـسـئـلـةـ الـبـرـهـانـيـةـ ، أـعـنـ الـمـطـلـوبـ الـبـرـهـانـيـ هوـ أـبـداـ كـنـىـ لـأـخـرـىـ .

(٨) فـ : أـىـ الـحـدـ الـأـكـبـرـ وـهـوـ الـمـطـلـوبـ .

(٩) فـ : أـىـ لـكـلـ شـجـرـ عـرـيـضـ الـوـرـقـ .

(١٠) فـ بـالـأـخـرـ : أـىـ وـإـنـ كـانـ الشـجـرـ عـرـيـضـ الـوـرـقـ أـنـوـاعـ .

(١١) فـ : أـىـ لـلـشـجـرـ . (١٢) فـ بـالـأـخـرـ : أـىـ الـحـدـ الـأـكـبـرـ .

ورفها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا يكل ما اتفق ، لكن
للسجـر الذى يـثـر ورـقـه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتـج مـعـلـولاً وـاحـداً >

١٩٩ فليـتـ شـعـرـىـ : قد يمكن أن تكون لـشـىـ ، وـاحـدـ بـعـيـنـهـ فـالـكـلـ لـاعـلـةـ وـاحـدـةـ

بعـيـنـهـ ، لـكـنـ عـالـ مـخـتـلـفـةـ ، أـمـ لـاـ يـعـكـنـ ؟ـ فـنـقـولـ فـيـ جـوـابـ ذـلـكـ إـنـ كـانـ قـدـ

تـبـيـنـ مـنـ أـمـ الـعـلـةـ أـنـهـ بـذـاتـهـ لـاـ عـلـىـ طـرـيقـ الـعـلـامـةـ وـبـطـرـيقـ الـعـرـضـ فـذـلـكـ مـاـ

لـاـ يـعـكـنـ ، وـذـلـكـ أـنـ الـأـوـسـطـ هـوـ قـوـلـ الـطـرـفـ ؛ـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ هـكـذـاـ فـقـدـ يـمـكـنـ .

وـيـحـوزـ أـنـ بـحـثـ عـنـ الـأـمـرـ الذـىـ الـعـلـةـ عـلـهـ ، وـعـنـ الـأـمـرـ الذـىـ الـعـلـةـ

لـهـ عـلـىـ طـرـيقـ الـعـرـضـ ؛ـ وـلـيـسـ يـظـنـ بـهـذـهـ أـنـهـ مـسـائـلـ .ـ وـإـلـاـ كـانـ يـوـجـدـ هـاـ

الـأـوـسـطـ عـلـىـ مـثـالـ وـاحـدـ إـنـ كـانـ مـتـفـقـةـ أـسـمـاؤـهـ ،ـ فـالـأـوـسـطـ هـاـ اـسـمـ مـشـتـرـكـ ؟ـ

وـإـنـ كـانـ عـلـىـ طـرـيقـ الـجـنـسـ ،ـ فـهـوـ هـاـ عـلـىـ مـثـالـ وـاحـدـ .ـ مـثـالـ ذـلـكـ :ـ لـمـ

صـارـتـ إـذـاـ بـدـلـتـ هـيـ أـيـضاـ مـتـنـاسـبـةـ ؟ـ وـذـلـكـ أـنـ الـعـلـلـ فـيـ ذـلـكـ فـيـ الـخـطـوـطـ

وـالـأـعـدـادـ هـيـ مـخـتـلـفـةـ وـهـيـ وـاحـدـةـ بـعـيـنـهـ :ـ وـذـلـكـ أـنـ بـماـ هـيـ خـطـوـطـ هـيـ مـخـتـلـفـةـ .

(١) شـ :ـ قـدـ أـخـذـ فـيـ أـنـ يـفـحـصـ هـلـ إـنـ وـجـدـتـ الـعـلـةـ —ـ وـهـيـ الـحدـ الـأـوـسـطـ ،ـ مـثـلـ

انـعـقـادـ الرـطـوبـةـ —ـ لـاـ لـأـىـ شـىـ اـتفـقـ ،ـ لـكـنـ لـلـسـجـرـ الذـىـ يـثـرـ وـرـقـهـ ،ـ هـلـ يـكـنـ أـنـ يـوـجـدـ لـلـسـجـرـ

المـشـتـرـكـ لـاـ هـذـهـ الـعـلـةـ قـطـ بـلـ عـلـةـ أـخـرىـ ؟ـ أـمـ لـاـ يـعـكـنـ أـنـ يـكـونـ غـيرـ هـذـهـ الـعـلـةـ ،ـ وـلـاـ يـعـكـنـ أـنـ

تـكـونـ لـهـ عـلـلـ مـخـتـلـفـةـ غـيرـ انـعـقـادـ الرـطـوبـةـ ؟ـ (٢) فـ :ـ حـدـ .ـ (٣) فـ :ـ أـىـ

لـيـسـ مـسـائـلـ بـرـهـانـيـةـ .ـ (٤) شـ :ـ يـعـنـيـ أـنـهـ إـذـاـ سـئـلـ :ـ لـمـ صـارـتـ أـرـبـعـ كـيـاتـ مـتـنـاسـبـةـ

إـذـاـ بـدـلـتـ أـيـضاـ تـكـونـ أـيـضاـ مـتـنـاسـبـةـ ؟ـ يـعـنـيـ :ـ مـاـ الـعـلـةـ فـيـ أـنـهـ إـذـاـ بـدـلـتـ تـكـونـ مـتـنـاسـبـةـ ؟ـ

وأما من طريق ما يترىد هذا الضرب من التردد فهى على هذا النحو واحدة
بعينها في جميعها .

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون فهى غير العلة في أن يكون الشكل
يشبه الشكل^(١) ، وذلك أن الشبيه في هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما
في الأشكال [٢٣٩] فعلة^(٢) هو أن تكون أضلاع متناسبة وزوايا متساوية ،
وأما في الألوان فإن يكون الجنس واحداً أو شيئاً آخر مثل هذا .

والأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعينها فالوسط موجود لها أيضاً
على طريق التناسب . فاما في العلة والأمر الذي العلة عليه ، والأمر الذي
العلة له هي لازمة ببعضها البعض ، فالحال فيها هذه الحال ، وهي أنك إن أنت
أخذت الشيء الذي العلة عليه في الجزئية فهو أكثر (مثال ذلك أن تكون
زوايا المخارجة متساوية لأربع قوائم هي أزيد مما المثلث والمربع) ، فأما إذا
أخذت جميعها فهى بالتساوي (وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع
٢٠

(١) ش : الشبيه في الشكل هو أن تكون زوايا متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهى :

ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شيء واحد لأن الكلام في هذه (ص : هذا)
المعنى إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شيء آخر .

(٤) ش : أي في الأشياء التي يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أي زوايا المثلث المخارجة الثلاث متساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه
المخارجة متساوية لأربع قوائم هو مثلاً ، لأن المربع زواياه المخارجة متساوية لأربع قوائم ؛ وليس
هذا المعنى أيضاً للربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أي إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا متساوياً ؛ فإن جملة المثلث والمربع
زواياها متساوية لأربع قوائم . وكل الذي زواياه متساوية لأربع زوايا فالمجموع جملة المثلث والمربع .

الخارجية مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد^(١) ، والأوسط

الأول هو قول الطرف الأول ، من قبل أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود —

مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويفضل عليه وهو أيضاً لازم للبنية

ويفضل عليها ، لكن ليس يفضل على جميعها ، لكنه مساو لها إن أخذ

الإنسان أن الأوسط الأول هو قول : انتشار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط

^(٢) الأول الذي على أحدها جيئا . وأيضاً الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أوشيء آخر

من أشياء هذه . ما هو انتشار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر .

وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفيقية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر ،

^(٣) أي ما العلة علته . فلتكن A (أى الحيوان) موجودة لكل B (الحساس) .

ولتكن B لكل واحد من D (المتحرك ببارادة) وتفضل علته في C لـ B

تكون كلية D (وذلك لأنها أسمى كلها مالم يرجع بالتساوي ، وأما الكل

(١) ش : أي مساو لهذه الجملة ولحد الأكبر .

(٢) ش : أبو بشر : قوله الأوسط الأول يوجب أوسط آخر (ص : أخير) بالحقيقة هو كذلك ، لأننا إذا أخذنا [نا] من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً (ص : نوع جزئي) يجب أن تكون أربعة حدود : النوع الجزئي ، والجملة المعاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية ، والأوسط ، والحد الأكبر . وهذه ، على طريق المثال ، : الكرم ، وجملة الكرم مع غيره ، والمعقد الرطوبة ، والمنتشر الورق . بجملة الكرم مع غيره ، والمعقد الرطوبة هما وسطان . فال الأوسط الأول يعني به القريب من النوع الجزئي ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجه كلامه وهو قوله : فإن الأوسط الأول الذي على أحدهما جيئا ... (٣) ش : أي في أنها متضاريان منكسان .

(٤) ش : نوع نوع من المتحرك ببارادة الإنسان أو الفرس أو الثور .

(٥) ش : أي الحساب يكون كلها للإنسان ولو واحد واحد من الأنواع الجزئية .

الأول فأسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد [٢٣٩ ب] بالتساوي) ، وحملتها
 منعكسة عليه مساوحة له . فـ \neg هي العلة في أن تكون \neg موجودة له .
 فقد يجب إذن أن تكون \neg لا تفضل في وجودها له وامتدادها معها على
^(١)
^(٢)
 ب ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصةً ، أعني علة الموضوع . فإن كانت \neg
 موجودة بجميع الماءات ، فتكون تلك كلها شيئاً واحداً هو شيء آخر غير ب ،
 و <إلا> فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له \neg يوجد
 له \neg ؟ وأليس كل ما يوجد له \neg يوجد له \neg ، فلم لا توجد علة ما كـ \neg
 له \neg ؟ وذلك أنها موجودة بجميع الدلالات ؛ فهاءات إذن تكون معاً شيئاً
 واحداً . فقد يجب أن نبحث عن هذا ، ولتكن هذا حـ .
 فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه ، إلا أنه
 ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعينها في النوع – مثال ذلك العلة في أنها
 طولية الأعمار : أما الذي أربع فـ \neg لا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو
 <أن تـ > تكون يابسة أو شيئاً آخر .

١٨

< العلة القريبة هي العلة الحقيقة >

فإن لم يصر دفعـة وينتهـ إلى غير المتجزـة ولم يكن الأوسـط واحدـاً فقط ،
 بل كـثـيرـة ، فالـعلـل أـيـضاـ هي كـثـيرـة . فـأـيـماـ من هـذـهـ الأـوسـاطـ ليـتـ شـعـرـىـ هوـ

(١) شـ : أـىـ منـ الـأـنوـاعـ الـجـزـيـةـ .

(٢) فـ بالـأـخـرـ : أـىـ لـاـ يـفـضـلـ \neg عـلـ بـ وـإـلاـ يـكـونـ وـجـودـهـ لـهـ بـ زـيـادـةـ عـلـ بـ
 وـإـلـاـ مـاـ يـكـونـ ...

الصلة للأشياء الحزينة؟ أترى هو الشيء القريب من الكل الأول، أو الذي عند الأشياء الحزينة؟ فنَّ البَيْنُ أنَّهُ الأشياء القريبة جداً لِكُلِّ واحد الذي له الصلة، <إذ> أنَّ الصلة في أنَّ يكون الأول الذي تحت الكل موجوداً هو هذا . مثال ذلك : الصلة في أن تكون ا موجودة لـ حـ هـ بـ ، والصلة في أن تكون ا موجودة لـ حـ هـ بـ ، ولـ حـ هـ بـ ، وهذه تلك نفسها .

١٩

<إدراك المبادئ>

أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضاً ما العلم البرهاني ، وكيف يكون ، وذلك أنَّها شيء واحد بعينه . فاما في المبادئ : كيف تكون معلومة ، وأى [١٢٤٠] مملكة هي عارفة بها ، فليكن ذلك ظاهراً من هنا ، بأن نتقدم أولاً فنأتي من أمرها بشكوك . فاما أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالماً بالمبادئ الأولى التي هي غير ذوات أو ساط ، فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به . وأما أنَّ العلم الذي بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فللأنسان أن يتشكك في ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين ^(٢) هو علم ، أم لا؟ أم بأحدهما يقع علم ، وبالآخر

(١) ف : الذي عند .

(٢) ف بالأحرى : يريد التتابع والمقدمات الأولى .

جنسٌ ما آخر؟ وليت شعرى بهذه الملوكات تحدث فىنا من حيث لم تكن
 موجودة فىنا، أم كانت موجودة فىنا ونحن ناسون لها؟ — فإن كاً مقتنين
 لها فيكون شيئاً . وذلك أنه قد يلزم أن تكون مقتنين لعلوم أشد استقصاء
 من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كاً إنما تناولها بعد أن لم نكن مقتنين
 لها فيها تقدّم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلّمها من حيث
 ليس عندها معرفة متقدّمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن ، كما نقول في البرهان
 أيضاً . فلن اليَّن إذاً أنه لا يمكن أن تكون مقتنين لها ، وإلا فما كاً بالذين
 ننساها . ولا أيضاً أن تكون عارفين بها من حيث ليس فيها ولا قُنْيَةً واحدة
 تكون فيها . فيلزم إذاً ضرورةً أن تكون مقتنين لقوَّةٍ ما ، وليس حالنا في اقتنائنا
 لها حالاً تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه — وهذه هي موجودة
 في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوَّةً غير بُرْزِيَّة مختبئة وهي التي نسميها الحس .
 وإذا الحس موجود فيها ، ففي بعضها قد يكون ما نحس به ثابتاً ، وفي بعضها
 لا يكون . فالذى لا يكون فيه ثابت إما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها
 ليس يكون فيه ، فإن [٢٤٠ ب] هذا لا علم له خارجاً عما حسَّه . وأما
 ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يتحقق عندما يحس شيء ما في أنسابها .
 وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى
 إن بعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قولٌ ، وبعضها لا . فلن الحس

(١) ف بالأخر : أى من المعرف .

(٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .

يكون حفظ ^(١) كـ قلنا ، ومن تكرر ^(٢) المرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكل في النفس الذي هو واحد في الكثير ، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة ، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه ^(٣) القُنْيات موجودة فيما منفردة ؟ ولا أيضا إنما تكون فيما من ملكات آخر هي أكثر في باب ما هي عالم ، لكن من الحس — مثال ذلك في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ : والنفس هي الموجودة بهذه الحال <أى> على أنها يمكن أن تتفعل ^(٤) هذا الانفعال .

وما قلناه من ذ أقول الأمر ولم ن Finch به ونظيره فلنخبر به من الرأس .

فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة الكل : وذلك أنها تحس بالحزن إحساسا ، وأما الحس فهو بالكل : مثال ذلك بالإنسان ، لا بـ إنسان هو قاليس . ثم تقف في هذه من الرأس إلى أن تثبت فيها معانٍ لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان ، وهذا هو واحد على مثال واحد .

فمن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأسائل بالاستقراء ، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكل بالاستقراء على هذا التحو .

(١) فـ ذكر . (٢) فـ الحفظ . (٣) فـ فائمة . (٤) صـ إن .

والملكات التي في الذهن التي نصدق بها، منها ما هي صادقة دائمًا، ومنها [١٢٤١] ما تقبل الكذب—بمثابة الظن والتفكير، وأما الصادقة دائمًا فهي ^(١) العلم والعقل ^(٢). وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاء وأقبح من العلم إلا العقل ^(٣). والمبادئ أعرف من البراهين. وكل علم هو مع قول ^(٤). والمبادئ: أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها ^(٥). ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقًا من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبل ^(٦) أن مبدأ البرهان ليس هو للبادئ ^(٧). فإذاً ولا مبدأ العلم أيضا هو علم ^(٨) ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم. فيكون العقل هو مبدأ العلم ^(٩) ويكون هو مبدأ للبادئ ^(١٠). وبجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد ^(١١).

[تمت المقالة الثانية من «أنولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان».

نقل أبي شرمة بن يوسف القنائى ^(١٢)، من السريانى إلى العربى ^(١٣).

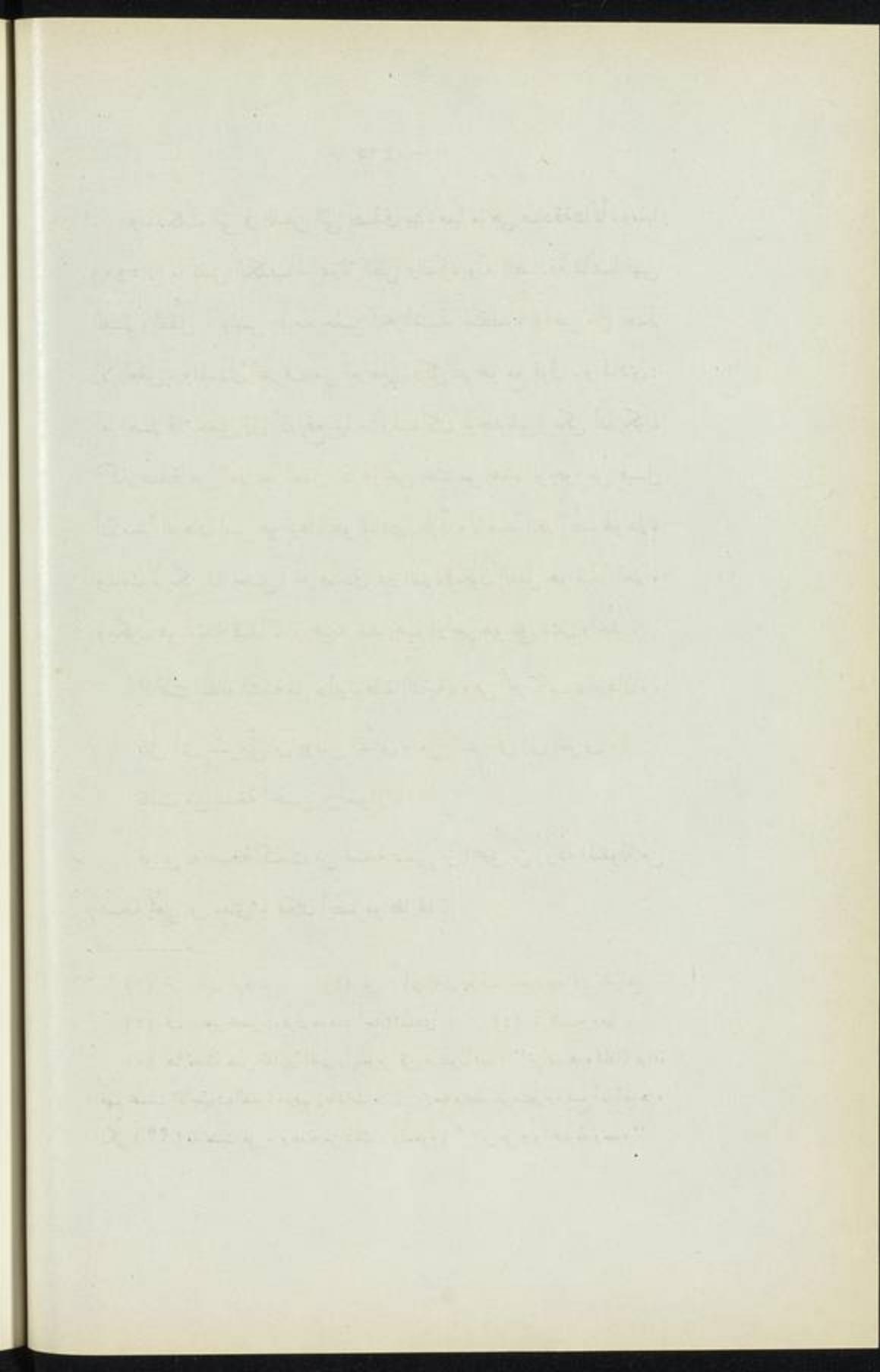
نقلت من نسخة الحسن بن سوار ^(١٤).

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زرعة المنشورة من نسخة يحيى بن عدي ^(١٥)، فكان أيضًا موافقا لها ^(١٦).

(١) ش : أى البرهان . (٢) ش : أى الذى يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصل (و فوق هذه : أحد) المبادئ . (٤) تأكّلت حروفها .

(٥) هنا تعليقة نفس القارئ الذى رأيناها من قبل ، يقول فيها : "قرأت هذه المقالة قراءة ^(١٧) بحسب الاجتياز والقدرة ، وفيها إعادات > ... < به لفظ غير متظم ولم يسع أن أغيرها ، لكننى (؟؟) مذ علّمت على ما وجدته من ذلك . ولسعوم (؟) بن على ؛ والحمد لله وحده " .



كتاب الطوبيقا

نقل أبي عثمان الدمشقي

W. H. D.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٢٤١ -]

المقالة الأولى من كتاب طوبيقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - الموجع >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طرائقاً يهيئنا به أن نعمل من
١٨١٠٠ مقدمات ذاتية فيasaki كل مسئلة تُقصد، وأن تكون - إذا أجبنا جواباً -

٢٠ لم تأت في شيء مضاد. فيبني أن نقول أولاً ما هو القياس، وما هي أصنافه
(٣) حتى يحصل لنا القياس الجدل^(٤) إذ كا هذا القياس نتائج في هذا الكتاب .

فنقول :

٢٥ إن القياس قول إذا وضع فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعة
شيء آخر غيرها من الاضطرار - فالبرهان هو القياس الذي يكون من
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدل هو الذي ينتجه من مقدمات ذاتية .

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) . (٢) ف : أي صناعة .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قوله متناقضاً .

(٤) تأكّلت حروفها .

(٥) ف : المعارض .

١٨١٠ والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا بغيرها ، وذلك

^(١) أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس في مبادئ العلوم اليقينية « لم الشيء » ، لكن

^(٢) ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقاً بنفسه .

والمقدمات الذائعة هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة
^(٣) أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .

^(٤) والقياس المماري هو الذي يكون من مقدمات ذائعة في الظاهر ،

٢٥ وليس ذائعاً على الحقيقة ؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدمات ذائعة

أو من ذائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعاً في الظاهر [١٤٢٢]

فهو أيضاً ذائعاً . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة

^(٥) يكون تصوره في جميع حالاته ممولاً كما يعرض في مبادئ أفوايل الممارين ،

لأن طبيعة الكذب تبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى

فطنة ، فضلاً عن غيره . فالأقل من القياسين المماريين اللذين وصفنا ينبغي

أن يسمى قياساً . وأما الشانى فينبغي أن يسمى ممارياً ، فاما > أن

يسمى < قياساً ، فلا ، لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُتّبع .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أي لانطلب ط مبادىء . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : في المرئاني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليس كذلك ؛ أو الذي يظن به أنه من المقدمات الذائعة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في المرئاني : إنما تحبّل خيالاً برانياً (بدون نقط في الأصل) .

وها هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهي المغالطات التي تكون من الأشياء التي تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض في الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التي وصفنا ، لأن الذي يرسم شكلًا باطلًا ليس يعمل قياساً من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذاتعة : إذ كان ليس يدخل في الحد ، وذلك أنه ليس يقتضب ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه كثراً ،^(٤) ولا ما يظنه الفلاسفة أو كثراً أو المشهورون جدًا منهم ، لكنه يعمل^(٥) القياس من المقدمات التي تخص الصناعة ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه^(٦) إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طرق إخراجها ، استعمل المغالطة .^(٧)

فليتزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هي هذه التي وصفنا . وبالمجملة ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من .^(٨) بعد ، لأنه ليس قصدنا في شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكن^(٩) الذي نزيد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكافية في هذا الطريق الذي تحوّلنا نحوه ، وهو أن يكون^(١٠) يتيهأ لنا أن نتعزّف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيما كان .

(١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعني القياسات الرباعية التي تجري مجرى الخطأ .

(٣) ش : ويحمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .

(٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : الفضایا ، الافتراضات .

(٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : ولتكن .

(١١) ف : هو (بدلاً من : وهو) .

٢

< فائدة الجدل >

٢٥ ويتبع ما وصفنا ^(١) أن نذكر الأشياء التي ينفع فيها بهذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟

فتقول إنه ينفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ^(٢) ، وفي المناظرة ^(٣) ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر ^(٤) بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق سلك أمكنتنا بأسهل مأخذ أن نحتاج فيما نقصد للحججة فيه . — فأما منفعته في المناظرة ^(٥) فن قبل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا ^(٦) لهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لنقلهم ^(٧) مما نراهم لا يصيرون القول فيه . — فأما منفعته في علوم الفلسفة فلا ^(٨) إذا قدرنا أن نتشكل في الأمرين جميعاً ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق ^(٩) والباطل .

٣٠ وقد ننفع به أيضاً في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئاً من الأشياء من المبادئ التي تختص العلم الذي نحوه ، لأنها مبادئ أولى الجميع . فأما من الأشياء الذايئة في كل واحد فواجِب ضرورة أن نتكلّم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتقيير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

(١) ف: وهو . (٢) ف: الارتباط . (٣) ف: الجدل . (٤) ف: الأمرين .

(٥) ش: بين ، بينين . (٦) ص: مبادئ . (٧) ش: الجدل(ص) ، البحث والنظر .

٣

<المهارة في الجدل>

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال
 حالنا في الخطاقة والطب وفي أمثالها من القوى^(١)، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد
 أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن تفعل^(٢). فإن الخطيب ليس يقنع من كل وجه^(٣)،
 ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه ، لكن متى لم يغفل شيئاً مما يمكنه مما
 إلا يغفله قلنا إنما قد حصلنا الصناعة على الكفاية .

٤

<نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلية>

فأولاً ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة . فإذا إذا حصلنا كم
 هي ، وما حالها [١٢٤٣] ، وأى الأقوايل هي ، وكيف نستبطها ، كما قد
 حصلنا ما قصدنا له على الكفاية . فنقول : إن الأشياء التي منها الأقوايل
 و <الأشياء التي > فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بينها . وذلك
 أن الأقوايل تحدث عن المقدمات ، والأشياء التي فيها تكون القياسات
 هي المسائل . < وكل مقدمة > وكل مسألة ، فاما أن تكون خاصة
 أو جنساً أو عرضاً . وذلك أن الفصل لما كان جنسياً ، وجب أن يرتبه مع
 الجنس ؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء ، ومنها ما لا يدل على ذلك ،

(١) ش : يريد صناعة الجدل . (٢) ف : الصناع . (٣) ف : يشاء .

(٤) زيادة بالأحرف المائش ، لعلها تصحيح . (٥) ف : عليها .

(٦) ش : قال : وجدنا في نسخة أخرى : كل مسألة تدل إما على خاصة ، وإما على جنس .

فتقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسم الدال على ما هو الشيء^(١)
 ”حدا“ ونسم الجزء الثاني بالاسم العام لها، أعني خاصة . في ماقلنا أنه
 يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حداً، وإما
 خاصة، وإما جنساً، وإما عرضاً . وليس ينبغي أن يظن بنا أحد أننا نقول
 إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدته فهو إما مسئلة وإما مقدمة ، لكننا
 نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسئلة إنما تختلف المقدمة
 بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حـىـ مشاءـ
 ذـوـ رـجـلـيـنـ حـدـاـ لـلـإـلـأـنـسـانـ؟ـ تـكـونـ مـقـدـمـةـ .ـ وـكـذـلـكـ إـذـاـ قـيـلـ :ـ أـلـيـسـ الحـىـ؟ـ
 جـنـسـ لـلـأـنـسـانـ؟ـ كـانـ مـقـدـمـةـ .ـ فـإـنـ قـيـلـ :ـ هـلـ قولـنـاـ :ـ حـىــ مشـاءــ
 ذـوـ رـجـلـيـنـ،ـ حـدـثـ لـلـأـنـسـانـ؟ـ وـهـلـ قولـنـاـ :ـ ”ـالـحـىـ“ـ جـنـسـ لـلـأـنـسـانـ أـمـلاـ؟ـ
 كـانـ مـسئـلـةـ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ المـثالـ يـحـرـىـ الـأـمـرـ فـيـ سـائـرـ الـأـشـيـاءـ الـأـخـرـ .ـ فـبـالـواـجـبـ
 صـارـتـ الـمـسـائـلـ وـالـمـقـدـمـاتـ مـتـسـاوـيـةـ فـيـ العـدـدـ ،ـ وـذـلـكـ أـنـكـ قـدـ تـعـملـ مـنـ
 كـلـ مـقـدـمـةـ مـسـئـلـةـ إـذـاـ نـقـلـتـهاـ عـنـ جـهـتهاـ .ـ

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وـيـنـبـغـيـ أـنـ نـقـولـ :ـ مـاـ الـحـدـ؟ـ وـمـاـ الـخـاصـةـ؟ـ وـمـاـ الـجـنـسـ؟ـ وـمـاـ الـعـرـضـ؟ـ
 [٢٤٣] فالحد هو القول الدال على ماهية الشيء . وقد يوصف أيضاً
 بأنه قول مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكّننا أن نحد بعض الأشياء
 (١) فـ :ـ عـلـىـ .ـ (٢) تـأـكـلـتـ حـرـوفـهـاـ .ـ (٣) فـ :ـ بـالـأـخـرـ :ـ فـيـ السـرـيـانـيـ :ـ
 فـيـ نـفـسـ جـوـهـرـهـ .ـ

التي يستدل عليها بقوله . فاما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيما كان فمن بين
 أنهم ليس يوفون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي
 أن يجعل ما يجري هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : اللاقى جمبل .
 وكذلك قولنا : هل الحُسْن والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟
 فإن أكثر البحث أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ،
 أو هو غير ؟ وبالجملة ، فينبغي أن نسمى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت
 صناعة واحدة بعينها الدالة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حالة هذه الحال بين من ذاته . فإذا
 إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه وغيره ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا
 بهذا الوجه بعينه . وذلك لأننا إذا بينما أنه ليس فيها الشيء بعينه ، تكون قد
 أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفناه الآن لا ينعكس ، لأنه ليس
 يكفي في تثبيت الحد أن نبين أن الشيء بعينه فيه موجود . فاما في إبطاله
 فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده
 وراجعا عليه في الجمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما
 كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) س : بالآخر : الواجب . ش : في السرياني : اللاقى هو ما هو جبل .

(٢) ف : بالأخر : الفحص ، المدارسة . (٣) ش : يريد : هل هو متافق أو مختلف ؟

(٤) ف : تدارس في . (٥) س : للشيء .

(٦) تأكّلت حروف هذه الكلمة والتي تليها . (٧) س : تصحيح .

(٨) ف : نبين . (٩) ف : تقضيه . (١٠) ف : الكتابة .

التحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحد يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمنزلة [١٢٤٤] [النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات .

فإن قيل لما يجري هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يعني إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ، وذو الرجلين فإنما يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب . والأمر بين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورة متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

والجنس هو المحمول على كثرين مختلفين بال النوع من طريق ما هو . وينبغى أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يلقي بنا أن نأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يلقي بنا إذا سئلنا عن الإنسان ما <هو> ^(٥) أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي في جنس واحد بعينه وهي مختلفة ، أم في جنسين مختلفين ، فإنما هي في مذهب الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه .

وذلك أننا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، تكون قد قلنا

(١) ف بالأحرى : لشيء ما ... (٢) ف بالأحرى : في وقت من (٣) ف بالأحرى : يقال (بدلا من : فلنما يقال) . (٤) شه : أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية واصطد بها . (٦) تأكّلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .

إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه . فإن نحن بَيْنَا أنه جنسٌ لأحدٍ ،
غير جنسٌ للآخر ، تكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه .
والعرضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حداً ، ولا خاصةً ،
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد واحداً
بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمثابة الظلسو ، فإنه يمكن أن يوجد واحداً
بعينه كائناً ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ، وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانع
يمعِنْ أن يكون شيءً واحداً بعينه مرتَّةً أبيض ، ومرةً غير أبيض . والثاني من
حتى العَرَض أَجْوَدُ من الأول ، لأن الأول إذا قيل احتاج من يريد أن
يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحد والجنس والخاصية . فاما الثاني فكاملٌ بنفسه ،
يُسْتَغْفَى به على حدَته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى
العرض مقاييس الأشياء بعضها إلى بعض كيما كانت إذا قيلت من العَرَض ،
مثال ذلك قولنا : أيهما آثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأى المذهبين أَلَّذِي ؟
الذى تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذى ينْهَاكُ فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما
يقال على هذا المثال . فإن البحث في أمثل هذه كلها إنما هو عن : أى الاثنين
يكون لزوم الحمول به آخر ؟
وَيَّـنِـ من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيءٍ
أن يكون العَرَض خاصّة : < بمثابة > الظلسو الذي هو عَرَض . فتى أَلْـفـي

(١) بمثابة = مثل .

(٢) ف : أفضل .

(٣) شه : السيرتين .

(٤) ف : أولى .

(٥) ف : الطلب .

(٦) نرم .

إنسان جالسا وحده، صار بالخلوس له في ذلك الوقت حيئذ خاصة . وإذا لم يكن جالسا هو وحده، فالخلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالسا .
فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فاما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٢٥

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أنا إذا بينما أن الحد ليس هو لامتحن الحد وحده كحال في الخاصة أيضا، وأن الموصوف في الحد ليس هو جنسا ، أو أن شيئا ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذى يقال في العرض ، تكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفا — أن يكون جميع ما عدنا [١٢٤٥] داخلاً في مذهب الحدود بضرب من الضروب .

٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتمس في جميعها طريقا واحدا كلها، لأن هذا أمر ليس يسهل وجوده وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم ينتفع به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس الحصولة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تختص واحدا واحدا — فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فاما الباقية فيجب

٣٥

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالآخر : أي الذي وصف على أنه جنس .

(٢) ف : فإنونا .

١١٠٣

أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسميه الداخلة في باب الحد
 والداخلة في باب الجنس ^(١). ونکاد أن تكون قد أضفنا ما وصفنا إلى كل
 واحد منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال
 فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة
 أنحاء . وذلك أنا قد اعتمدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما
 في العدد ، وإما في النوع ، وإما في الجنس . أما في العدد فـ هي كانت الأسماء
 له كثيرة والمعنى واحداً بعينه ، بمنزلة الثوب واللداء . وأما في النوع فـ جميع
 الأشياء التي هي كثيرة ، إلا أنها غير مختلفة في النوع – بمنزلة إنسان مع إنسان ،
 وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال
 فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت
 جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس – بمنزلة الإنسان
 والفرس : فإنهمما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالباء الذي
 < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن يـ
 وبين الأصناف التي ذكرت [٢٤٥] فرقاً ما ، وليس الأمر كذلك ،
 لا بل ينبغي أن يـ ^{رتب} هذا الصنف أيضاً في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) فـ : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

٢٠ واحد بعينه في النوع كيـفـا كان ذلك ، فإن أمثل هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويـشـبـه بعـضـها بعـضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس مختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بيـنه وبين ما يـقـال فيه إنـه تحت نوع واحد كـيـفـا قـيلـ ذلك .

٢٠ والشيء بعينـهـ في العـدـدـ قد يـظـنـ بالإـجـمـاعـ عندـ النـاسـ كـلـهـمـ أنهـ أـوـلـىـ ماـيـوـصـفـ بذلكـ . وقد جـرـتـ العـادـةـ بـأـنـ هـذـاـ المعـنىـ يـقـالـ عـلـىـ أـنـحـاءـ كـثـيرـةـ ، أحـقـهاـ وأـوـلـاهـ بالـتـقـديـمـ ماـوـصـفـ وـاحـداـ بـعـينـهـ بـالـاسـمـ أوـ بـالـحـدـ ، كـالـحـالـ فـيـ التـوـبـ وـالـزـادـ ، وـفـيـ قولـناـ لـلـإـنـسـانـ : حـيـ مشـاءـ ذـوـ رـجـلـينـ . وـالـتـحـوـ الثـالـثـ ماـكـانـ كذلكـ باـلـخـاصـةـ ، كـالـحـالـ فـيـ قولـناـ : قـابـلـ لـلـعـلـمـ – فـيـ إـنـسـانـ ، وـفـيـ قولـناـ : سـاـيمـ إـلـىـ فـوـقـ بـالـطـبـعـ – فـيـ النـارـ . وـالـتـحـوـ الثـالـثـ ماـوـصـفـ بذلكـ منـ العـرـضـ كـقولـناـ : جـالـسـ ، أوـ مـوـسـيقـارـ – فـيـ سـقـراـطـ . فإنـ جـمـيعـ هـذـهـ منـ شـائـهاـ أـنـ تـدـلـ عـلـىـ الـواـحـدـ فـيـ الـعـدـدـ .

٣٠ ومنـ أـبـلـغـ ماـ وـقـفـ إـلـيـنـاـ مـنـهـ عـلـىـ صـحـةـ مـاقـيلـ فـيـ هـذـاـ المـوـضـعـ تـغـيـيرـ الأـلـقـابـ . وذلكـ أـنـ مـرـارـاـ كـثـيرـةـ إـذـاـ هـمـنـاـ بـأـنـ نـأـمـرـ بـأـنـ يـدـعـيـ إـلـيـنـاـ بـإـنـسـانـ منـ قـوـيـمـ جـلوـسـ بـاسـمـهـ ، غـيـرـنـاـ اسـمـهـ إـذـاـ اـنـفـقـ أـنـ يـكـونـ الذـيـ يـأـمـرـهـ كـانـ يـعـرـفـ اسمـهـ وـجـعـلـنـاهـ مـنـ العـرـضـ ، مـنـ قـبـلـ أـنـ لـذـكـ أـفـهـمـ وـأـمـرـ نـاهـأـنـ يـدـعـوـنـاـ بـالـحـالـسـ أوـ الـمـانـاظـرـ لـظـنـنـاـ بـأـنـ الـأـمـرـ بـيـنـ فـيـ أـنـ الدـلـالـةـ بـالـاسـمـ وـبـالـعـرـضـ وـاحـدـةـ بـعـينـهاـ .

(١) فـ : قـبـلـ . (٢) تـاكـاتـ حـروـفـهـاـ .

٨

<براهين الألفاظ المحمولة>

فالشيء بعينه ينقسم كـما قلنا على ثلاثة أنواع : فأول التصديق — بأن
 الأقاويل إنما هي ^(١) مـا وصفنا أولاً وبـما [١٢٤٦] وصفنا وفيما وصفنا —
 هو الذي يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ ^(٢)
 من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحـد، وإما عن الخـاصـة،
 وإما عن الجنس ، وإما عن العـرـض .

والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس . وذلك أنه واجب ضرورةً
 أن يكون كل محـمول على شـيء إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه .
 فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل
 على مـاهـيـةـ الشـيـءـ فهوـ حدـ؛ـ وـإـنـ لمـ يـكـنـ يـدـلـ عـلـىـ مـاهـيـتـهـ .ـ وـإـنـ
 كانت الخـاصـةـ مـارـجـعـ عـلـىـ الشـيـءـ بـالـحملـ مـنـ غـيرـ أـنـ يـدـلـ عـلـىـ مـاهـيـتـهـ .ـ وـإـنـ
 كان لا يـرـجـعـ عـلـىـ الشـيـءـ بـالـحملـ فـهـوـ إـمـاـ مـنـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ تـقـالـ فـيـ حـدـ الـمـوـضـوعـ،ـ
 أو لـيـسـ مـنـهـ .ـ فـإـنـ كـانـ مـاـ يـقـالـ فـيـ الـحـدـ فـهـوـ إـمـاـ جـنـسـ وـإـمـاـ فـصـلـ ،ـ لـأـنـ
 الـحـدـ مـأـخـوذـ مـنـ جـنـسـ وـفـصـولـ .ـ وـإـنـ لمـ يـكـنـ مـاـ يـقـالـ فـيـ الـحـدـ مـنـ الـبـيـنـ
 أـنـهـ عـرـضـ ،ـ لـأـنـاـ قـدـ قـلـنـاـ إـنـ عـرـضـ هـوـ مـاـ لـيـسـ بـحـدـ وـلـاـ خـاصـةـ وـلـاـ جـنـسـ ،ـ
 وـهـوـ مـوـجـودـ فـيـ الشـيـءـ الـذـيـ هـوـ لـهـ عـرـضـ .ـ

(١) شـ :ـ يـعـنـيـ مـنـ الـمـقـدـمـاتـ نـمـ بـنـ الـتـيـ ذـكـرـهـ الـتـيـ مـنـهـ تـحـدـثـ الـمـقـدـمـاتـ .ـ

(٢) شـ :ـ يـعـنـيـ فـيـ الـمـسـائـلـ فـيـ الـأـرـبـعـةـ الـتـيـ مـنـهـ تـحـدـثـ الـمـسـائـلـ .ـ (٢) فـ :ـ وـهـوـ .ـ

٩

> المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة <

٢٠ وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدّ أجناس المقولات التي فيها توجد هذه الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء ؟ والكم ؟ والكيف ؟ والمضاف ؟ وأين ؟ ومتى ؟ والتَّصْبِيَّة ؟ وله ؟ ويفعل ؟ وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدَّ أبداً في واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الآخر . وبين [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دل على : « ما الشيء » فرَّة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الآخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنسانا ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهره . وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عَظَماً مقدار ذراع فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عَظِيم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم .

٣٠ وكذلك يخرج الأمر في الآخر : وذلك أن كل واحد من أمثل هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ، وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الآخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأقوال ، وهذه عدتها .

(١) فبالآخر : نفصل ، نميز . (٢) فبالآخر : يردد الجوهر . (٣) فبالآخر : يجري .

١٠

<القضايا الجدلية>

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف تقتضي الأشياء التي بها نستبسط ونستخرج . ولنحدد أولاً المقدمة المنطقية ماهي ، والمسألة المنطقية ماهي ، وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية ، ولا كل مسألة منطقية . وذلك أنه ليس أحد من له عقل يقسم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لا كثراهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد من الناس .

١٠ والمقيدة المنطقية هي مسألة ذاتعة إما عند جميع الناس ، أو عند أكثراهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثراهم ، أو عند أهل الباهة منهم ، من غير أن تكون مبادلة . وذلك أن لانسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضاداً لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة والمضادة أيضاً التي يظن بها أنها ذاتعة إذا قدمت [١٢٤٧] على جهة التناقض .

١٥ وبجميع الآراء أيضاً الموجودة في الصناعات المستخرجة قد تكون مقدمات منطقية ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العمل بالمتضادات واحدٌ بعينه ذاتعاً ، فقولنا إن الحسن بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذاتع . وإن كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذاتعاً ، فقولنا يوجد غباء واحد

(١) ف بالأحر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالمقبول . (٥) ف بالأحر : المستبطة . (٦) ف : مقبولاً . (٧) ف : في (العدد) .

بالعدد ذاتي . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذاتي ، فقولنا : يوجد

غناء أكثر من واحد ، ذاتي . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة

متتجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذاتية إذا قدمت على جهة التناقض

^(١) ظهرت ذاتية ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذاتي ،

^(٢) فإن قولنا أيضًا : لا ينبغي أن نسيء إليهم ، ذاتي . فأما ضد هذا القول

فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فأما المناقض له فقولنا : ليس

ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء

فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخرى .

^(٣) وقد يظهر بالمقاييس أن الضد على الضد أيضًا ذاتي ، مثال ذلك : إن كان

ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . وقد يظهر

^(٤) أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وستنظر في هذا الأمر

هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله في المضادات .

^(٥) ومن بين أن الآراء التي تُوجَد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية ،

لأن لواضِعَ الأشياء التي يعتقدها الحدّاق بهذه الصناعات : مثل الطبيب

فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ؛ وكذلك

^(٦) الأمر في الصناعات الأخرى .

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .

(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظن . (٦) تحتما : في .

(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحرى : محاوريه ، جدلية .

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلية >

والمسئلة المنطقية هي طلب معنى ينتفع به في الإيشار للشيء والهرب منه^(١) [٢٤٧ ب] أوف الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعین^(٢) على شيء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا ، وإنما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقده الجمهور ، وإنما ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك لأن بعض المسائل ينتفع بمعرفته في الإيشار للشيء أوف الهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وبعضها ينتفع به في العلم به فقط ، مثل قولنا : هل العالم أزل ، أم لا ؟ وبعضها لا ينتفع بها أنفسها في شيء من هذين المعنين ، بل هي مُعينة على بعض هذه . وذلك أن كثيراً من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هي في أنفسها ، بل إنما نريد لها لغيرها ، أعني لتعلم بها أشياء آخر . وهاهنا أيضاً مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هي كذا ، أم ليس هي كذا ؟ من قبل أن في كلا المعنين أفاوين مُقْعِنة ، والتي ليس لنا أيضاً فيها حجّة إذ هي عظيمة لظننا بأن قولنا فيها : لم ذلك ؟ عسر — مثال ذلك : هل العالم أزل ، أم لا ؟ فإن لمطالب^(٣) أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المخاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضاً ما لا يكون الفلاسفة .

(٣) ف : الاختبار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كل . (٦) ف . قول .

والوضع هو رأى مبدع لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله
 (١) أنتستيانس أنه ليس لأحد أن ينافق ، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء
 (٢) يتحزن ، وما قاله ماليسس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهم
 (٣) الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء ، أو يهم بالأشياء التي فيها قول مضاد
 (٤) للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكتونا وإما أزليا ،
 كما تقول السوفسطائية إن الذي هو م وسيقار ويصير نحوياً ليس هو مكتونا
 ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن به أنه شيء
 لأن فيه قوله (٥) .

فالوضع أيضاً مسألة ، وليس كل [١٢٤٨] مسألة وضعاً ،
 لأن بعض المسائل يجري على معتقد فيها أن الأمر كذلك أو كذا ،
 والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا
 (٦) إما أن يتشكل الجمود في الوضع على الفلسفية ، وإما أن يتشكل أحد
 الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قبل أن الوضع رأى ما مبدع .
 وتکاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضوع تسمى أوضاعاً ، وليس
 في ذلك خلاف كيما قيل ، لأننا لستنا نزيد بقسمتها أن نخترع لها اسماء ،
 لكن الذي نزيد < هو > ألا يذهب علينا فصوتها أيها هي .

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — أنتستيانس = Antisthenes ، ايراقليطس = Heraclitus ، ماليسس = Melissus . (٣) ف : يكترث .
 (٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالآخر : ظن .
 (٧) ف : أصنافها .

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسئلة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عمما شكل فيه شألاً مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكون فيقولون : هل ينبغي أن يعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكرم الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكون فيقولون : هل الثاج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس . ولا يجب أن يتشكّل أيضاً فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا فيما كان البرهان عليه بعيداً جداً، فإن ذاك ليس فيه شك ، وهذا أبعد كثيراً من أن يكون مقدمة يُرثى بها.

١٢

< البرهان والاستقراء الجدليان >

وإذ قد لخصنا هذه الأشياء فينبع أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية . فنقول : إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر ، والآخر قياس . وقد قلنا ما القياس فيما تقدم . — و < أما> الاستقراء فهو الطريق من الأمور الحزئية إلى الأمر الكلى — مثال ذلك أنه إن كان الرّيّان الحاذق هو الأفضل ، فالأمر كذلك في الفارس ؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل . والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبين وأعرف في الحس ، وهو مشترك للجمهور . فاما القياس فهو أشد إزاماً للحجّة وأبلغ عند المنافقين .

(١) ص : الوالدين . وقد ضرب على «أن يُكرم» بالقسم الآخر وصح «يحب» «بـ «يُكرم» . (٢) ص : فيقولوا . (٣) ص : ويجوز أن يقال : أبعد كثيراً من مقدار صناعة رياضية . (٤) ف : المعاورية ، الجدلية .

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد نحصرنا الأجناس التي فيها ومنها الأقوايل كما قلنا آنفاً.

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس، فاربع : إحداهن

اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقدار على تمييز كل واحد من الأشياء على

كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج الفصول ؛ والرابعة البحث عن الشبيه .

وقد توجد ثلاثة من هذه بحسب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا

أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيد

أو النافع مأثور، وإن الحس يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن

يوجد ، وذاك لا يمكن هذا فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند

الصحة على مثل حال المنسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن .

فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛

والثالثة من الأشياء .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن تخير المقدمات بحسب الأنحاء التي نحصرت عليها المقدمة

بان تتصف : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ،

أو أكثرهم ، أو أهل النهاية منهم ، أو الآراء المضادة للظاهر ، وجميع

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .

(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : تنصيد .

الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن نقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر
 (١) ذاتها على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما تنتفع عند الاختيار
 (٢) (٣) باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبيهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا
 إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس
 بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأتنا إنما ننظر بأن نقبل
 شيئاً فيما ، لا بأن ندفع شيئاً منها ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحالات
 الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل فيما شيئاً ، لا بأن نخرج ؛ وعلى ذلك
 المثال نعم وندوق ؟ وكذلك الحال في سائر الحالات الأخرى . وأيضاً ينبغي
 (٤) أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع
 مطرد . وذلك أنه قد يصعبها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء
 ليس هي كذلك . وينبغي أن تغير أيضاً [١٢٤٩] من الأقوال المثبتة
 في الكتب وثبتت ما في جنسِ جنسٍ ونضعه ناحيةً — مثال ذلك أنك
 إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبتت بأرائه
 آراءً واحداً واحداً — بمنزلة ما تقول إن أبناء قليس يرى أن اسطقطاس الأجسام
 أربعة ، فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناسُ المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم
 ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات حقيقة ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

تفتسب . (٥) ص : للذين . (٦) ف : لتفقط . (٧) تحتها : تقوله .

ومنها مقدمات منطقية . فالخلفية مثل قولنا : مِنْ اُولَى نُطْبِع : لَا بَائِسٌ ،

أو للنوايس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العَلَم بالمتضادات

^(٢)

واحَدٌ بَعْنَاهُ ، أَمْ لَا ؟ والطبيعة مثل قولنا : هل الْعَالَم أَزَلٌ ، أَمْ لَا ؟

٢٥

وكذلك يجري الأمرُ في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة

من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يُؤْفِي إِيَاهُ . لكن ينبغي أن

^(٤)

أن نلتَمِسْ تَعْرِف كل واحدة منها بالارتباط في الاستقراء بعد فقدنا إِيَاهُ

بحسب المثلثات التي تقدم وصفها . — ف يجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على

٣٠

جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ جميع المقدمات

^(٦) أَخْذًا كُلَّا بِأَكْثَرِ مَا يُمْكِن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة ، مثل

ذلك أن نقول إن العلم بالمقابلات واحدٌ بَعْنَاهُ ، ثم نقول إن العلم بالمتضادات

واحدٌ بَعْنَاهُ ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بَعْنَاهُ ، وعلى

هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضًا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة

٣٥

— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بَعْنَاهُ ،

والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحر ، وكذلك في سائر الأشياء الأخرى .

١١٠

١٥

< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فاصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحث عما يقال

على أَنْجَاءِ كثيرة . وليس يجب أن نلتَمِسْ وصف الأشياء التي تقال على

(١) ف : يُنْبَغِي . (٢) ف : للوالدين . (٣) ص : والطبيعة .

(٤) ف : بالاعتقاد . (٥) ف : تفضُّب . (٦) ف : اقتضاباً .

جهات^(١) مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضاً أفاو يلها — مثال ذلك
 أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيما إنما خير بخلاف الجهة التي يقال
 بها إن المُصلح والمُخرب خير فقط ، لكن وبان تلك كيفيات ما ، وهذه
 فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجري الأمر في سائر الآخر .

ويتبين أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بال النوع ،
 أم على نحو واحد^(٢) فنبحث أولاً عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة
 كان مختلفاً في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة
 بالأسماء من أول أمرها ، بعنزة « الحاد » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ،
 وفي العظيم الكال^(٣) . فمن بين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان
 هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحاد أيضاً يقال كذلك ، لأن في كل واحد منها
 يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحداً بعينه ،
 والمضاد لكل واحد منها هو الحاد . وأيضاً ضد الثقيل في الصوت الحاد ،
 وفي العظيم الخفيف ، فالثقيل إذاً يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على
 أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى السمع ، وفي النوب
 الريح : فالنظيف إذاً اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لاختلف
 الأسماء أصلاً ، لكن الاختلاف فيها بين لامحالة بال النوع ، كالحال في الأبيض
 والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) شـ : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت الصافي أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فاما النوع

فاختلافهما يَبْيَنْ جداً؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون

على مثال واحد؛ وذلك يَبْيَنْ من الحسن ، لأن الحسن بالأشياء التي هي واحدة

بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون

ليس يحكم عليه بجاذسة واحدة ، لكن أحدهما يحكم عليه بجاذسة البصر والآخر

بالسمع . وكذلك الحاد الذي يقال في الطعم والذى يقال في الأعظام :

أحدهما يُحَكَّمُ عليه باللمس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليسا مختلفان

بالأسماء ، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكل .

وأيضاً ينبغي أن نتظر إن كان لأحد المعينين ضدّ ما ، والآخر ليس له ضدّ

من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قِبَل الشرب

ضدّها الأذى الذي يكون من قِبَل العطش ، واللذة التي تكون من قِبَل العلم

بأن القطر مُبَيِّنٌ للصلع ليس لها ضدّ . فاللذة إذاً ما يقال على أنحاء كثيرة .

والمحبة التي تكون بالفکر ضدها بُغْضَةٌ . فاما المحبة التي تكون في فعل الجسم

فلا ضدّ لها ، فنَّ الْبَيْنَ أن المحبة اسم مشترك .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف

منها يوجد فيه وسيط ، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط ، أو إن كان

يوجد في الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه ، منزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم

المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيطاً .

والأسود : فإن فيما بينهما في الألوان وسيطًا هو الأدكن ، وليس بينما في الصوت وسيط ، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل ^(١) كما يزعم قوم [٢٥٠] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود . فال أبيض إذاً اسم مشترك ؛ وكذلك الأسود .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائل كثيرة ، وصنف آخر فيه وسيط واحد ، كالحال في الأسود والأبيض . فإن الوسائل بينهما في الألوان كثيرة ، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل .

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنباء كثيرة . وذلك أن هذا إن كان يقال على أنباء كثيرة ، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنباء كثيرة ، مثال ذلك : الذي لا يُبصِر ؟ فإنه يقال على أنباء كثيرة : أحدها على الذي ليس له بَصَر ، والآخر على الذي لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنباء كثيرة ، فواجب ضرورة أن يكون الذي يُبصِر يقال على أنباء كثيرة . وذلك أن كل واحد من صنفي قولنا : « لا يُبصِر » يقابل شيء ما ، أعني أن الذي ليس له بصر يقابل الذي له بصر ، والذي لا يستعمل البصر يقابل المستعمل للبصر .

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والملائكة : فإن أحدهما إن كان يقال على أنباء كثيرة ، فإن الآخر يقال كذلك : مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنباء كثيرة في النفس والبدن ، فإن عدم الإحساس

(١) أي : الأنجَج .

٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع تُقابل على جهة العدم والملائكة بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسّين ، أعني حسّ النفس وحسّ البدن .

٣٠ وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التصارييف . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيها العدل قد توجد عدالة ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذى يحكم بحسب رأيه وللذى يحكم بما يحب ، إنما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة . وكذلك أيضاً [١٢٥١] إن كان المصح يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضاً يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذى يفعل الصحة يقال له مُصحّ ، وكذلك الذى يحفظ الصحة والذى يدل عليها . والصحيح أيضاً قد يقال على الذى يفعل ويحفظ ويَدُل <على الصحة> .

١١٠٧ وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأثر ، أعني أنه إذا كان شئ يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذى يؤخذ منه يقال أيضاً على أنحاء كثيرة . وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضاً يقال على أنحاء كثيرة .

وي ينبغي أن نبحث عن أحجnas المَحْتَل الذي بحسب الاسم : هل هي واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحدث اللذة ، وفي الطب ما يُحدث الصحة ، وفي النفس ما تكون به مجال ما ، أعني

(١) فـ : يزيد بالتصارييف الاشتغالات .

عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء أنه
محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود
للકائن في وقته ؛ ويقال مراراً كثيرة على الكلم كما يقال على المعتمد ، فإنه
قد يقال للعتدل أيضا محمود . فالمحمود إذاً اسم مشترك . وكذلك الأبيض :
فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحس المسموع ؛ وكذلك الحاد ، إذ ليس
يقال واحداً بعينه على جميع الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسرير ،
كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ، وقولنا الزاوية الحادة ، التي هي أصغر
من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل
هي مختلفة وليس بعضها مرتبًا تحت بعض ، كقولنا لاللة حمار وللحيوان
حمار . وذلك أن الحد الذي يحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان
يقال بحال ما ، والآلة تقال بحال أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت
بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأفواي مختلفة — مثال ذلك الغراب :
فإن الحى " وذا ريش جنس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وحى ،
فقد قلنا إنه بحال ما . فالجنسان إذاً كلاهما محول عليه . وكذلك إذا قلنا
في الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه
يحمل الجنسان كلاهما وقولاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتمد في مقداره . (٢) ف : في كل .

(٣) ف : آلة يستعملها التجارون . (٤) ف : يعني حدودها .

(٥) ص : كلها . (٦) ص : معمولات ؛ ف : يحملان .

فاما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك

٢٠ أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي ، ولا إذا قلنا حي فقد قلنا آلة . وينبغي

أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع

فقط ، بل قد يقال أيضاً في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على

٢٥ أنحاء كثيرة ، فمن بين أن الموضوع أيضاً يقال على أنحاء كثيرة .

وقد ينتفع أيضاً بالنظر في الحد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم

الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصية كل واحد منها إذا رفعت ،

فينبغي أن يبقى القول واحداً بعينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أساساً لها

كحال في اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسماً له لون

بحال كذا ، والآخر صوت حسن المسنون . فإذا ارتفع منها الجسم

والصوت لم يكنباقي منها شيئاً واحداً بعينه ، وقد كان يجب أن يكون

كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كلامها إنما متواطئاً .

٣٠ وقد يخفي علينا منهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضاً من ارا

كثيرة . ولذلك أيضاً ينبغي أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال

[١٢٥٢] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند

الصحة حال اعتدال ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

٢٠

٢٥

٣٠

٤

١٠

(١) ش : في نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .

اعتدال ما هو في كل واحدٍ منها فنقول : إن هذا هو ما كان مقدار كذا حتى تحدث الصحة، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على صحية ما .

وأيضاً ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشَّبَهِ أو في الأكْثَرِ، بمنزلة قولنا : صوت أبيض ونوب أبيض ، وطعم حاد وصوت حاد ؛ فإن هذه ليست تقال بِيَضًا وحادة على مثال واحد في الشَّبَهِ؛ ولا أن أحد هما أكثر من الآخر. فالْأَبْيَضُ إِذَا والْحَادُ من المتفقة في الأسماء . وذلك أن التواطئة كلها متفقة، إذ كانت تقال إما أحد هما أكثر من الآخر، وأما أنهما على مثال واحد في الشَّبَهِ . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحَيِّ والعلم (فإن فصولها مختلفة)، فينبغي أن ننظر هل الأشياء التي تحت اسم واحدٍ بعينه فصول لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحاد للصوت وللجم ^(١) : فإن صوتاً يخالف صوتاً بأنه حاد، وكذلك حجم يخالف حجم ^(٢) . فالحاد إذاً اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء، التي هي بعينها تحت اسم واحد بعينه، مختلفة ^(٣) — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذى في الأغانى ^(٤) . فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه ، والذي في الأغانى ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذاً من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدة بعينها .

(١) ف : وللقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقداراً .

(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللون .

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً . فينبغي أن ننظر في الشيئين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك «الأبيض» ، فإن الذي في الجسم نوع للون ، والذى في الصوت فصل . وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض .

فينبغي أن يكون بحثنا عمماً يقال على أنحاء كثيرة في هذه الأشياء وأمثالها .

١٦

<البحث عن الاختلافات>

ويجب أن ينظر في حال الفصول بعضها عند بعض في الأجناس أنفسها ، مثل أن نعلم لماذا يخالف العدل الشجاعة ، والحمل للعفة ؛ فإن جميع هذه من جنس واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التي من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وتنظر أيضاً في التي من جنس بالقياس إلى التي من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضها من بعض متباعدةً بعداً كثيراً ، كقولنا : بماذا يخالف الحس العلم ، لأن الفصول — في الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً — يتنافر جدًا .

١٧

<البحث عن المشابه>

وي ينبغي أن نبحث عن التشابه في الأشياء التي توجد في أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشيء عند غيره كالآخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كالحس عند المحسوس . وإن كان حال شيء عند غيره

(٢) ف بالأخر : في .

(١) ص : فهذه .

٢٥

١٠٨

٥

١٠

كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال المدورة في البحر كحال كود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون، وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتبااعدة جداً خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

١٥ وينبغي أن ننظر أيضاً في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد بجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهو من جهة متشابهة.

١٨

<الانتفاع بالآلات الحدل الثلاث الأخيرة>

وقد ينفع بالبحث عن الشيء على كم جهة يقال، في الإيضاح والبيان، وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحوه يقال. وقد ينفع به أيضاً في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن إلا يحتم فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تتبه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أني به، سخر من السائل متى لم ينتبه بالقول نحوه. — وقد ينفع به أيضاً في أن يغالط ولا يُغالط. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكنا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو.

أن يكون الحبيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء، وليس هذا ممكنا في الجميع،
لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاء كثيرة منها ما هي صادقة، ومنها
ما هي كاذبة. وليس هذا الفن خاصا بالحدل؛ ولذلك ينبغي ل أصحاب الحدل
أن يتوقفوا على المعنى أصلًا، أعني أن تكون مجادلهم في الاسم، إلا أن
يمس الواحد بضعف من نفسه عن الحدل بغير هذه البخلة في الشيء الموضع.^(١)
ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه وغيره،
وفي تعرف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع
في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه وغيره . وذلك لأننا إذا وجدنا فصلا
للأشياء التي نقصد نحوها — أي فصل كان — ، تكون قد قلناً أن ليس
هو واحداً بعينه . فاما منفعته في تعرف كل واحد من الأشياء ما هو، فلا أنه
من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصل الذي
تخص واحداً واحداً من الأشياء .

فاما النظر في الشبيه فنافع في أقواب الاستقراء وفي قياسات
[٢٥٣ ب] الوضع وفي أداء الحدود . فاما في أقواب الاستقراء فلاناً
إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك
أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحوها لا نعلم الأشياء .
واما في قياسات الوضع فلان من الأمر الدائع أن الحال في سائر الأشياء
كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان

^(١) ف : المقصود . ^(٢) ف : يتنا . ^(٣) ف : يعني الشرطية .

إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كحال في هذه ،
 ١٥ لأننا إذا بينما ذلك تكون قد بينما الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا
 وضعنا أن الحال فيها قصدنا له كحال في هذه تكون قد علمنا البرهان .
 وأما في أداء الحدود، فلا نـ إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد
 لم يذهب علينا إذا حدثنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن
 (٢) نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو .
 ٢٠ وكذلك أيضا النظر في الأشباء قد ينفع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة
 التباعد كقولنا : سكون الريح في البحر، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن
 كل واحد منها هدوء ، وأن النقطة في الخلط وحدة في العدد ، لأن كل واحد
 ٢٥ منها مبدأ . فذلك متى وفينا الجنس العام في الجميع لم يظننا أحدنا قد
 حدثنا هذا غريبا . ويقاد أن يكون الذين يحددون على هذا الوجه اعتادوا
 أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ
 الخلط . فنـ بين أنهم يضعونها في الجنس العام لكيهما .
 فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فاما الموضع التي ينفع
 فيها بما وصفنا فهي ما نـصف .

[تمت المقالة الأولى من كتاب " طوبيقا " لأرسسطوطالس]]

[[قوله به]]

(١) س : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحمل أن يعبر عن هذا المعنى
 بعبارة أخرى وهي : والأولى من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١٢٥٤]

المقالة الثانية منه

٣٥

< مواضع العَرَض المُشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل ماهي كافية ، ومنها ماهي جزئية . فالكلية مثل قولنا
 إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد
 لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتي تتبت وتبطل
 بالكلية مشتركة بخنسى المسائل كلها . وذلك أننا إذا ^(١) بينما أن الشيء يوجد
 للكل ، نكون قد ^(٢) بينما أنه موجود للبعض . وكذلك إذا بينما أنه ليس يوجد
 ولا لواحد ، نكون قد ^(٣) بينما أنه ليس يوجد للبعض . فينبغي أولاً أن تتكل
 في التي تبطل إبطالاً كلياً من ^(٤) قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل
 أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الحدلين
 إنما من شأنهم أن ^{يُبَطِّلُوا} الأفوايل . ومن أصعب الأمور أن تعكس
 التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذي يكون بمقدمة من

(١) ف : المطالب . (٢) ف : واحد

(٣) ش : في السرياني : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل في أنه موجود
 أو غير موجود . (٤) ف : يعني المسائل .

الجهات وليس بكل ، فإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك
 أنه واجب^(١) ، ضرورة ، أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصية ومن
 الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه حي مشاء ذو رجلين ،
 ١٥ كان الذي يعكسه فيقول : إنه حي مشاء ذو رجلين — صادقا . وكذلك
 أيضا من الجنس : فإنه إن وجد شيء من الأشياء أنه حي فهو حي . ومثل
 هذا بعينه يوجد في الخاصية أيضا . وذلك أنه إن وجد شيء من الأشياء أنه
 قابل للنحو ، فهو قابل للنحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه
 ٢٠ [٢٥٤ ب] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء^(٢) ، لكنه يوجد على الإطلاق^(٣)
 أو لا يوجد . فاما في الأعراض فليس يمنع مانع من أن يكون في بعض الشيء
 بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض
 أو عادل لأن يتبيّن أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه
 ٢٥ أبيض أو عادل في شيء منه . فليس الانعكاس إذاً بواجب في الأعراض .
 وينبغى أن تلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما
 بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين
 يكذبون يخطئون إذا قالوا فيها ليس موجود شيء إنه موجود له . وكذلك
 ٣٠ الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثل الدلبة إنسانا —
 يتجاوزون التسمية الموضوعة .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشيء ما . (٣) ش : في بعض النسخ :
 أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدلبة : شجر عظيم عريض الورق ، لازهر له
 ولا نثر ، والجمع دلّب ، وهو في الفرمدية : platane ، واللاتينية : platanus .

موضع <

فأحد الموضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة في الأجناس — منزلة ما لو قال قائل إنه عرض لا^(١) يض أن يكون لونا ، وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضح أن يلخص في التسمية أيضا ، منزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون فضيلة . وقد يتبيّن للإنسان مراراً كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد وصف بالجنس على أنه عَرَض ، منزلة ما لو قال قائل إن البياض تلوّن ، وإن المشي تحرّك . وذلك أنه لا يقال إن حَلَ جنس من الأجناس على النوع يكون على طريق الاشتراق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقوتها . وذلك أنه من قال إن الأبيض متلوّن لم يصفه [١٢٥٥] على أنه جنس ، لأنها إنما وصفه على طريق الاشتراق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له . وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلوّنة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن البين أنه قد وصفه على أنه عرض .

(*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ٦ .

(١) ف : البياض .

وموقع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها يوجد : إما لكتها وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرا في الأنواع ^(١) ،
١٥ لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من
الطرق وفي الأقل من الأمور .

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ، ثم نجري على ذلك
^(٢) النسق حتى نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن
العلم بالمتقابلات واحد بعينه ، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة
والأشياء المضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملائكة والمتقابلة على
جهة الإيجاب والسلب — واحد بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهراً في واحد
٢٠ من هذه بعد ، فينبغي أيضاً أن نقسم كل واحد من هذه إلى أن نصير إلى
الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والجور ، أو العلم بالضعف
والنصف ، أو العلم بالعمي والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو
موجوداً — واحداً بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحداً
بعينه ، تكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد شيء منها .
٢٥ ^(٣) وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال . وذلك أنه إن ظهر لمن يقسم
أنه على الجميع أو على كثرين ، فله أن يحكم بوضعه كلياً ، أو يعاند في واحد .

(*) بالهامش رقم : بَ .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) فرقهما : التناقض .

(٤) ف : النفي .

فتقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحداً من هذين ^(١) سخْرَيْهِ منه ،

[٢٥٥ ب] إذ لم يضع شيئاً .

٣٠ وموضـع آخر وهو أن يعمل حدـي العـرض والشـيء الـذـي يـعرض فـيه
الـعـرض جـمـيعـاً، أو حدـ أحـدـهـما، ثم يـنظـرـ إنـ كانـ قدـ أـخـذـ فيـ الأـقاـوـيلـ شـيءـ

^(٤) لـيسـ يـحقـ عـلـيـ أـنـ هـوـ حقـ — مـثـالـ ذـكـ أـنـ يـنظـرـ إنـ كانـ يـمـكـنـ أـحـدـ يـظلـمـ
الـهـ ، فـاـ الـظـلـمـ ؟ وـذـكـ أـنـ إـنـ كـانـ إـنـماـ هوـ الإـضـرـارـ طـوعـاـ ، فـنـ الـبـيـنـ أـنـ الـهـ
لـيـسـ يـظـلـمـ ، إـذـ لـيـسـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـالـهـ ضـرـرـ . وـإـنـ كـانـ الـفـاضـلـ حـسـودـ ، فـاـ

٤٥ الـحـسـودـ ؟ وـماـ الـحـسـدـ ؟ وـذـكـ أـنـ الـحـسـدـ إـنـ كـانـ التـأـذـىـ بـمـاـ يـظـهـرـ مـنـ

حـسـنـ حالـ خـيـرـ مـنـ الـأـخـيـارـ ، فـنـ الـبـيـنـ أـنـ الـفـاضـلـ لـيـسـ بـحـسـودـ ، لـأـنـهـ

٥٠ لـوـ كـانـ كـذـكـ لـكـانـ رـدـيـثـاـ . فـلـانـ كـانـ الـمـنـافـسـ حـسـودـ ، فـاـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ ؟

وـذـكـ أـنـهـ بـهـذـاـ الـوـجـهـ يـتـبـيـنـ هـلـ مـاقـيلـ حـقـ أـمـ باـطـلـ — مـثـالـ ذـكـ أـنـهـ إـنـ

٥٥ كـانـ الـحـسـودـ هوـ الـمـتـأـذـىـ بـجـسـنـ حالـ الـأـخـيـارـ ، وـالـمـنـافـسـ هوـ الـمـتـأـذـىـ بـجـسـنـ

٦٠ حالـ الـأـشـرـارـ ، فـنـ الـبـيـنـ أـنـ الـمـنـافـسـ لـيـسـ حـسـودـ .

وـيـنـبغـيـ أـنـ تـأـخـذـ أـقاـوـيلـ بـدـلـ الـأـسـماءـ الـتـيـ فـيـ الـأـقاـوـيلـ وـلـاـ نـفـارـقـهاـ

إـلـيـ أـنـ نـصـيرـ إـلـيـ الشـيـءـ الـمـعـرـوفـ . وـذـكـ أـنـهـ مـرـارـاـ كـثـيـرـ قـدـ يـوـقـعـ القـوـلـ

(١) فـ : كـانـ أـهـلاـ (صـ : أـهـلـ) أـنـ يـضـحـكـ مـنـ . (٢) فـ : إـنـ .

(*) بـالـهـامـشـ رقمـ : ٢٠ . (٣) فـ : قـولـ . (٤) صـ : أـحـدـ .

(٥) صـ : حـسـودـ . (٦) فـ : الـغـمـ . (٧) فـ : الـغـيـرـ .

(٨) فـ : الـمـقـمـ .

بأسره فلا يكون المطلوب بيتنا . وإذا قيل قول مكان اسم من الأسماء التي
فـ القول ، صار المطلوب بيتنا .

١٠ وأيضاً يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدمة ، ثم يقاومها ، لأن المقاومة
تصير له حجة بحذاء الوضع . ويکاد أن يكون هذا الموضع والموضع الذي
يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما
لكلها ، وإما ولا واحد منها واحداً بعينه ، إلا أنه يخالفه في الجهة .

١٥ وأيضاً ينبغي أن تلخص أي الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها
الجمهور [١٢٥٦] ، وأيها لا ؟ وهذا نافع في الإثبات والإبطال ، مثل
ذلك أنه ينبغي أن تُلقب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فاما عند
٢٠ تحصيلنا أيماناً من الأعيان هو بحال كذا ، وأيماناً ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغي
أن نصفي إلى قول الجمهور فيه ، مثل ذلك أنه ينبغي أن نقول في المُصحّ
إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فاما عند تحصيلنا الموضوع : هل
هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغي أن نسميها كما يسميه الجمهور ، لكن
كما يسميه الطبيب .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة ، وكان موضوعاً إما على أنه
موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فينبغي أن نتبين ذلك في أحد ما يقال

(١) ف : موضع . (*) بالهامش رقم : ٤ . (**) بالهامش رقم : ٥ .

(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفي ، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : تعتبر .

علي تلك الأئمـاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها . وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أئمـاء كثيرة قاوم الذى يتسلـك عليه وأراه أنه لم يرد ما شـك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه . وذلك

٢٥

^(٢) أنه إذا أردنا أن ثبـتـ ، بـيـنـا أن أحـدـها مـوـجـودـ مـقـىـ لـمـ نـقـدـرـ أنـ نـبـيـنـاـ جـمـيعـاـ .

٣٠

^(٣) وإذا أردنا أن نفسـخـ ، بـيـنـا أن أحـدـها غـيرـ مـوـجـودـ إنـ لـمـ يـعـكـسـاـنـاـ أنـ نـبـيـنـاـ ذـلـكـ

^(٤) فيـ جـمـيعـهاـ . غـيرـ أنـ الـذـىـ يـفـسـخـ لـيـسـ يـحـتـاجـ أـنـ يـقـرـ بـشـيـءـ ، لـاـ إـنـ كـانـ قـيلـ

فيـهـ إـنـ مـوـجـودـ جـمـيعـ الشـيـءـ ، وـلـاـ آنـهـ مـوـجـودـ وـلـاـ لـشـيـءـ مـنـهـ . وـذـلـكـ أـنـاـ إـذـا

بـيـنـاـ فـيـ شـيـءـ مـنـهـ — أـيـ شـيـءـ كـانـ — آنـهـ لـاـ يـوـجـدـ ، كـاـقـدـ أـبـطـلـاـ آنـهـ يـوـجـدـ

جـمـيعـهـ . وـكـذـلـكـ إـنـ بـيـنـاـ آنـهـ يـوـجـدـ لـشـيـءـ مـنـهـ ، أـبـطـلـاـ آنـهـ لـاـ يـوـجـدـ وـلـاـ لـشـيـءـ مـنـهـ .

فـأـمـاـ المـثـبـتـ فـيـنـبـغـيـ لـهـ أـنـ يـتـقـدـمـ فـيـعـرـفـ بـأـنـ إـنـ وـجـدـ لـشـيـءـ مـاـ مـنـهـ — أـيـ

شـيـءـ كـانـ — فـهـوـ يـوـجـدـ [٢٥٦ بـ] لـجـمـيعـ مـقـىـ كـانـتـ المـقـدـمةـ مـقـيـعـةـ . وـذـلـكـ

آنـهـ لـيـسـ يـكـفـ فـيـ الـبـيـانـ عـلـىـ آنـهـ يـوـجـدـ لـجـمـيعـ القـوـلـ بـأـنـهـ يـوـجـدـ لـوـاحـدـ ، بـمـتـرـلـةـ

ماـنـقـولـ إـنـ كـانـ نـفـسـ إـلـاـنـسـانـ غـيرـ مـائـةـ فـكـلـ نـفـسـ غـيرـ مـائـةـ ؛ فـيـنـبـغـيـ أـنـ

نـتـقـدـمـ فـقـرـ بـأـنـ إـنـ كـانـ أـيـ نـفـسـ وـجـدتـ غـيرـ مـائـةـ ، فـكـلـ نـفـسـ غـيرـ مـائـةـ .

وـلـيـسـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـفـعـلـ هـذـاـ فـكـلـ وـقـتـ ، بـلـ إـنـمـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـفـعـلـهـ إـذـاـ لـمـ نـجـدـ

قـوـلـ وـاحـدـاـ عـاـمـاـ بـقـولـهـ عـلـىـ الـجـمـيعـ ، كـاـيـقـولـ الـمـهـنـدـسـ إـنـ ثـلـاثـ زـوـاـيـاـ المـلـثـلـ

٣٥

(١) فـ : قـبـهـ . (٢) فـ : صـحـ . (٣) فـ : بـطـلـ ، نـفـيـ .

(٤) فـ : يـعـرـفـ . (٥) فـ : الـقـضـيـةـ .

مساويات لقائتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففصله
 وانظر على كم نحو يقال ، ثم حينئذ ثبت وتبطل . مثال ذلك أن الواجب
 إن كان هو النافع والجميل ، فينبغي أن تلتسم في الموضوع إما ثبّت الأمرين
 جيّعاً أو إبطالهما ، أعني أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن
 لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغي أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا
 هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس < يكون > واحداً بعينه ،
 إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر من اثنين .

وأيضاً ينبغي أن تثير كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ،
 لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء
 المؤدية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها ^{علم} برد الصحة وبالتدبر ،
 إما على أن كليهما غاياتان كما يقال إن العلم بالمتضادات [١٢٥٧] واحد
 بعينه ، فإن أحد المتضادات ليس بأن يكون غاية أولى من الآخر ، وإما على
 أنها بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث
 مساوية لقائتين ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوي الأضلاع . وذلك
 أن الذي به عرض للتساوي الأضلاع أن يكون مثلاً ، به يعلم أن زواياه
 الثلاث متساويات لقائتين . فإن كان ليس يمكن بوجه من الوجوه أن يكون

(١) ف : وتنهى . (٢) ف : الملاق .

(٣) ف : تقليماً . (٤) ف : والقول .

علم واحد بأشياء كثيرة ، فن البَيْن أنه ليس يمكن أصلًا . وإن كان يمكن
بوجه من الوجوه ، فن البَيْن أنه يمكن .^(١)

ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كُمْ نحو يقال ، مثال ذلك أنا إذا أردنا
أن ثبتت أمثل هذه الأشياء ، تقدمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسمنا
إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبت . وإن أردنا أن نبطل ،
وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقي ينبغي أن تركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك
أيضا في هذه إذا ذهب عنا على كُمْ نحو يقال .^(٢)

وينبغي أن ثبتت أن كذا موجود لكتنا أو غير موجود من هذه الموضع
بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا يوحد له إما على أنه من الأشياء التي
تؤدى إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا
على حال من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بعينه
أيضا في الشهوة وسائر الأشياء الأخرى التي تقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن
الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من
الأشياء التي تؤدى إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل
[٢٥٧ ب] حال من يحب الحلوة عند الشراب ، وذلك أنه يشتبه من
طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتبه الحلو .^(٣)

(١) ف : فن البَيْن أنه بالكلبة لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : ف .

بذاته ، ويشتهي الشراب بالعرض ؟ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصاً لم يشته . فشهوته إذا للشرب إنما هو بالعرض . — وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف .

٤

< مواضع أخرى >

والنقل أيضاً إلى الاسم الذي هو أُعْرَف ، مثل ذلك أن يجعل مكان قوله في : **الظن** — «**البَيْن**» ، ومكان قوله : **كثرة البحث** — «**مُحبة البحث**» .
وذلك أن الاسم إذا قيل قولًا أُعْرَف صار الموضع أسهل مراماً . وهذا الموضع أيضاً عامًّا في الأمرين جهيناً في الإثبات والإبطال .

(**) وعندها باطامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكاً .
عن ذلك في الجنس ، مثل ذلك إن أردنا أن نبيّن أنه قد يوجد في الجنس صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز ، والتمييز يكون بصواب وبغير صواب . ففي الجنس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذا الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الجنس يميز بجهة من الجهات . وقد يكون أيضاً البرهان على الجنس من النوع ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضاً للجنس — مثل ذلك أنه إن كان علم

(*) عندها باطامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكاً .
(**) باطامش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .
(٤) ف بالأحرى : **الحس** يحكم .

يوجد خسيساً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك ، لأن الحال جنس للعلم .^(١)

^(٢) فالموضع الأول يكذب في التثبيت ، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع : فإن الحيوان يوجد طارياً وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [١٢٥٨] فواجِب ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً فقد يوجد حيوان فاضلاً .

فاما في الإبطال فالمكان الأول صادق ، والثاني كاذب . وذلك أن كل

ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضاً للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورةً ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُحمل عليه الجنس فقد يُحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال

من الجنس عن طريق اشتراق الاسم ، فواجِب ضرورةً أن يكون له شيء من الأنواع ، أو أن يقال باشتراق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك

أنه إن حمل العلم على إنسان من الناس ، فقد يُحمل على ذلك الإنسان أيضاً النحو أو الموسيقى أو علم من العلوم الآخر . وإن وجد إنسان علماً ،^(٣)

أو <إن كان> اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو ، وإما موسيقى ، وإما واحد من العلوم الآخر ، أو اسمه مشتق من واحد منها ، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

(١) شـ : أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شـ : في نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) صـ : علم أو اسمه مشتق .

فَإِنْ وَضَعَ شَيْءٍ يُقَالُ كَيْفَمَا قَبْلَ مِنَ الْجِنْسِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلَنَا إِنَّ النَّفْسَ تُحْزِكُ،
فَيَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ تُحْزِكُ بِواحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ
الْحَرْكَةِ، أَعْنَى أَنْ تَهْتَمَّ أَوْ تَفْسُدَ، أَوْ تَسْكُونَ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَرْكَةِ.
وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ تُحْزِكُ بِواحِدٍ مِنْهَا، فَنَّ الْبَيْنَ أَنَّهَا لَا تُحْزِكُ . وَهَذَا
الْمَوْضِعُ عَامٌ لِلأَمْرِيْنِ جَمِيعاً لِلتَّصْحِيفِ وَالْإِبْطَالِ ، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تُحْزِكُ
بِواحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَرْكَةِ، فَنَّ الْبَيْنَ أَنَّهَا تُحْزِكُ ؛ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ تُحْزِكُ بِنَوْعٍ
مِنْ أَنْوَاعِ الْحَرْكَةِ ، فَنَّ الْبَيْنَ أَنَّهَا لَا تُحْزِكُ .

وَإِذَا لَمْ نَجِدْ حِجَةً تَنْفَعَ فِي الْمَوْضِعِ ، فَيُجَبُ أَنْ نَبْحُثَ مِنَ الْحَدَدِ :
إِمَّا الْمَوْجُودَةُ لِلأَمْرِ الْمَوْضِعِ أَوْ إِلَيْهِ نَظَنَ أَنَّهَا لَهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
مِنْ وَاحِدٍ ، فَنَّ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ [٢٥٨ ب] . وَذَلِكَ أَنَّ الْحِجَةَ تَسْهَلُ مِنْ
حِدَّ الشَّيْءِ ، إِذَا كَانَتْ الْحِجَةُ سَهْلَةً فِي الْحَدَدِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ فِي الْمَوْضِعِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي إِذَا وُجِدَ وَجَبَ ضَرُورَةً أَنْ
يُوجَدَ الْمَوْضِعُ ، أَوْ مَا الشَّيْءُ الَّذِي يُوجَدُ مِنَ الاضْطَرَارِ إِذَا وُجِدَ الْمَوْضِعُ .
فَوِجْدُ الْمَوْضِعِ مِنَ الاضْطَرَارِ إِذَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ هُوَ مَنْ يَرِيدُ أَنْ

(*) فِي الْهَامِشِ رَقْمٌ : يَـ . (**) فِي الْهَامِشِ : هَذَا الْمَوْضِعُ هُوَ التَّالِثُ بِعِنْدِهِ
لَا غَيْرُهُ ، وَإِنَّمَا أَعْدَاهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِخَوْفِ أَظْهَرِهِ ؛ وَلَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ النَّسْخِ عَلَامَةً تَدْلِيلٍ عَلَى
أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَـ ، وَلَا فِي السَّرِيبَاتِ أَيْضًا عَلَيْهِ عَلَامَةٌ .
وَفِي الْهَامِشِ مِنَ الْأَيْمَنِ عَلَامَةٌ رَقْمٌ : يَـ .

(***) فِي الْهَامِشِ عَلَامَاتٌ لِلتَّرْقِيمِ : يَـ (هَذِهِ إِذَا حَذَفَ الْمَوْضِعَ السَّابِقَ) ، يَـ .

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود، صار الموضوع متبينا . فاما وجود شيء من الأشياء إذا وجد الموضوع، فلمن يريد أن يُبطل الشيء ؟ وذلك أنا إن بتنا أن اللازم لل موضوع غير موجود ، كما قد أبطلنا الموضوع .

(*) وأيضاً فينبغي أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء مختلف فيه -
مثال ذلك إن قال قائل إن المعتذى من الاضطرار أن يُتَبَّع . وذلك أن الحيوان يعتذى دائماً وليس يُتَبَّع دائماً . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر ، وذلك أن هذا للزمان ^(٣) الماضي ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فيما إننا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس .
فاما التذكرة فليس يمكن أن يكون إلا الشيء قد مضى .

٥ <موضع آخر>

(**) وأيضاً من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذي فيه نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضرورياً ، وربما كان ضرورياً في الظاهر ، وربما كان لا ضرورياً ، ولا ضروريًا في الظاهر . ويكون ضروريًا إذا ما بَحَدَ المحب شيئاً مما ينفع به في الوضع ، فعل السائل

(١) ص : موجوداً . (*) بالهامش علامتان للت رقم : يـجـ ، يـبـ .

(٢) ف : يُتَبَّع . (٣) ف : يعني التذكرة . (٤) ف : يعني النعلم .

(**) بالهامش علامتان للت رقم : يـدـ ، يـجـ .

الأقواب في ذلك الشيء، ويكون هذا شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي يلتمس الإنسان فيها وجود حجج. وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [١٢٥٩] يُبطله، لأن هذا إذا بطلَ بطلَ الموضوع أيضاً. — ويكون ضروريًا في الظاهر إذا كان نافعاً ومشكلًا للوضع، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقواب، بمحده المحبب، أو رام أن يُبطله من الاستقراء الدائع الذي بالوضع يصير إليه. — فاما القسم الباقى، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقواب لا ضروريًا، ولا ضروريًا في الظاهر، وتعرض بجهة أخرى أن يُفسخ على المحبب.

وينبغى أن نتوق الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها. وذلك أنه يشبه أن يكون عربياً مبaitاً لصناعة الجدل ^(١) ألبـة. ولذلك ينبغي للجـيب إلا يصعب الأمر، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على ما ليس يعتقد، غير أنه يضـعه وضـعاً. وذلك أنه آخر أن يعرض للسائل ^(٢) في أكثر الأمر أن يتشـكـك متى وضـعت له هذه الأشيـاء بـأجمعـها، فـلم يـنـجـ منها شيئاً.

(*) وأيضاً كل من قال شيئاً من الأشياء — أي شيء كان — فقد قال بوجه من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار له لوازم ^(٣) كثيرة، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً

(١) ف : لفـوة . (٢) ش : في السـريـانـي : أن يـضـعـفـ ويـفـسـخـ .

(*) بالـامـشـ رـقـانـ : يـدـ . (٣) ف : تـوابـعـ . (٤) ف : إـنـ إـنـسانـاـ .

٢٠ موجود ، وإن متنفساً موجود ، وإن قابلاً للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود . فأى شيء من اللوازم إذا ارتفع ، ارتفع معه أيضاً الأمر الأول .
 ويتبغى أن تتوافق إبدال الشيء بالشيء الأصعب ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم أسهلاً ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

٦

<موضع آخر>

٢٥ والأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد الأمرين فقط موجوداً لها (بعزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) ، فإن تهياً لنا أن نقول في أحدهما إنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك يتبعاً أيضاً في الباق . [٢٥٩ ب] وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جيئاً . وذلك أننا إذا بينا أن أحدهما موجود ، تكون قد بينا أن الباق غير موجود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير موجود ، تكون قد بينا أن الآخر موجود . فمن بين أن هذا الموضع نافع في كلِّيهما .

(١) ص : موجوداً . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .

في المريان : الإبدال بالشيء الأصعب . (٣) ص : غد .

(٤) ف : الرابع : (*) باخامش رقم واحد : يو .

(٥) ش : يعني في الإثبات والإبطال .

وأيضاً يبني أن نحتاج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول حتى يكون
 ما تسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس
 يدل على الشجاع كا وضع الآن ، بل على الذي له نفس جيدة ، مثل ما يدل
 ٣٥ الحسن الرجاء على الذي يرجو أموراً صالحة ، وكذلك الجيد الجد الذي له
 (٤) جد فاضل كما قال كсанقرطاس إن الجيد الجد هو الذي نفسه فاضلة ، فإن
 نفس كل واحدٍ من الناس زعم هي جَدَه .
 (٥)

ولأن من الأمور ما هي من الاضطرار ، ومنها ما هي على أكثر الأمر ،
 ١١٢ و منها ما هي على أي الأمرين اتفق . فإن وضع واضح ما هو من الاضطرار
 على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطرار ، إما هو بعينه ،
 ٥ وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر — فإنه أبداً يعطي موضعًا للحججة عليه .
 وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطرار على أكثر الأمر ، فن البين أنه
 قد قال فيما هو موجودٌ للكل إنه ليس موجوداً للكل . فيكون من قبل ذلك
 قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من
 الاضطرار . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل .
 ١٠ وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطرار ، لأن
 المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كاف على أقل الأمر [١٢٦٠] ،

(١) ف : المني . (٢) في الامان رقان : يز ، يو .

(٢) ش : يبني أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيد النفس .

(٣) تحنا : الذي . (٤) ف : سكينة .

(٥) كسانقرطاس = Xenocrates . (٦) في الامان رقان : يع ، يز .

مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضاً أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار .

وكذلك إن قال إن ما هو على أيِّ الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر الأكثر ، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصاً أيِّ الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر —

أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المتفين من الميراث شرّار، من غير أن يلخص ، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.

(*) وأيضاً إن جعل الشيء عارضاً لنفسه كأنه شيء آخر من قبل أن له اسمًا آخر ، كما قسم فروديقوس اللذات إلى الفرح والطرب والسرور . وذلك أن

هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة . فإن قال قائل إن السرور عرض للفرح

(**) فإنما قال إن شيئاً عرض لنفسه .

٧

< مواضع أخرى >

(*) ولأنَّ الأضداد يتركب بعضُها على بعضٍ على ستة أنحاء ، ويحدث عنها إذا تركبت تضاداً على أربعة أنحاء ، فيبني أنَّأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعاً

(*) (٧) وللثبات والنافي . — والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء يبين . وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر ، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى

(١) جمع ردٍ . (٢) تحتها: أكثر الأمر . (*) باطامش رقان: بيط، يج .

(٣) ص: اسم . (٤) فروديقوس = Prodicos . ف: اللذة .

(٥) ف: فهو إما . (**) باطامش رقان: لث، بيط . (٦) ف: يفترن .

(٧) ف: للصحح . (٨) ف: المبطل .

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو يعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء . وإنما أن يكون كلاماً في الواحد ، وهذا أيضاً على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإنما أن يكون الواحد في كلّيما ، وهذا أيضاً على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء ، [٢٦٠ ب] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء .

١١١٣

فالتركيبان الأولان لا يحدثان تضاداً ، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضد قولنا الإساءة إلى الأعداء ، وذلك أن كلّيما مأثور ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضاً الإحسان إلى الأعداء ضد قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كلّيما مما يهرب منه ، ومن شأن خلق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظنّ بشيء يهرب منه أنه يضاد شيئاً يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر بالنقصان . وذلك أن الزيادة يُظنّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ، وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضاد . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضد قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك أن هذين إنما يكونان من خلق متضاد ، إذ كان أحدهما مأثوراً والآخر يهرب منه . وكذلك الحال في المعانى الأخرى : فإن في كل واحد من ازدواجاتها

(١) ص: كلّيما . (٢) ص: مأثوران . (٣) ش: يعني من جهة ما يهرب منه .

يوجد الواحد مأموراً والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق محمود ،

والآخر من شأن خلق مذموم . — فين إذا ما قلنا أنه قد يمرض أن تكون

للواحد بعينه مضاداتٌ أكثرُ من واحد . وذلك أن ضدَّ قولنا :

الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة

إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كُلُّ واحد من

الآخر ظهر له تضادات . فينبع أن نأخذ من الضدين أيهما كان نافعاً

في الوضع .

(٢) وأيضاً إن كان يوجد للعرض ضدَّ ما ، فينبع أن ننظر هل يوجد

للسيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَض ، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك

غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلاً الصدين لشيء واحد بعينه .

(٣) وموضع آخر إن قال قائل إن شيئاً يعرض لشيء فينبع أن يتذكر هل يوجد

(٤) [١٢٦١] للعرض ضدَّ ما . فإن كان ضد العَرَض يوجد للشيء الذي قال إنه

عَرَض له ، ليس يوجد ذلك العَرَض للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَض

له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معًا .

أو يتذكر إن كان شيء يجري هذا الخبرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى

وجد وجوب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثل ذلك إن قال قائل إن

(٥) الصور موجودة فيها ، فإنه يلزم أن تكون تحرك وتسكن وأن تكون أيضاً محسوسة

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبيّن .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قبل إن العَرَض يوجد . (٤) ص : كُلُّ .

(*) في الخامسة رقم واحد : طـ . (٥) ص : ضدـ . (٦) ف : الصورة .

و معقوله . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقوله . وإذا
كانت فيما فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأن إذا تحركا فلا بد ضرورة من
أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن بين أنها أيضا محسوسة
٢٠ متى كانت فيما ، إذ كما إنما نعرف صورة كل واحد بمحاسة البصر .
^(١)

^(٢) وأيضا إن وضع عرض يوجد له ضد ما ، فينبغي أن ننظر هل < القابل
للعرض قابل لضد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد . ولو
١١٣ قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيط ، فإن البغضة ستكون في الجزء الغضبي من
النفس لأن فيها الغيط ، وهذا يعني أن نظر هل < ضده أيضا
الذى هو المحبة في الجزء الغضبي . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ،
لكن كانت في الجزء الشهوانى من النفس فليس يتبع البغضة الغيط . وكذلك
إن قال قائل إن الجزء الشهوانى يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو
قابل أيضا للعلم . وليس يظن أن الجزء الشهوانى قابل للعلم ، بل الذى يقبله
٥ ^(٣) الجزء الناطق . فقد يعني كما قلنا ، للذى يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا
الموضع . فاما الذى يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به في أن يتبين أن العرض
يوجد . فاما أن تبين أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أنا إذا ^{بينا} أنه ليس
تقابل لضد ، تكون قد ^{بينا} أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد .
١٠ وإن نحن ^{بينا} أن الضد موجود ، أو أن [٢٦١ ب] القابل لضد موجود ،

(١) ف : خلقة .

(٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليونانى .

(*) باطاش رقم واحد : بـ .

(٣) ف : الفكرى .

لم يكن ^{يَدِنَا} بعد أن العَرَضُ أَيْضًا مُوجَودٌ، لكنه إنما يكون قد تَبَيَّنَ فَقَطْ
أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَوْجُدَ .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن المتقابلات أربع، ينبغي للثبات والبطل أن ينظر: أما من التناقض
بالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرار النظائر: مثال ذلك أنه
إن كان الإنسان حيًّا، فما ليس بحى ليس بإنسان. وكذلك يجري الأمر
في الآخر. وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس، لأن الحي يلزم
الإنسان، وما ليس بحى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذي يلزم عكس
ذلك، أعني أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى. ففي جميع ما يجري هذا
المجرى هكذا ينبغي أن نسأل: مثال ذلك أن الحسن إن كان لذيدًا فما ليس
بلذيد ليس بالحسن؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذلك يكون. وكذلك أيضًا: إن
كان ما ليس بلذيد ليس بحسن، فالحسن لذيد. فمن البين أن اللزوم
في التناقض إذا رجع على العكس رجع بالكافر في كلِّهما .

وينبغي للثبات وللبطل أن ينظر في المتضادات: هل يتبع الصد للضد
في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك. وينبغي أن تأخذ ذلك من استقراء النظائر
بمقدار ما ينتفع به. فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة
والحبن. وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمها الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها

(*) في الخامسة رقم: كـ. (١) ف: الجليل. (٢) ص: لذيد.

(٢) ف: الجليل. (٤) ف: جرى. (٥) ف: يلزم.

من الأشياء المأثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهرب منها. فلزوم هذه أيضًا
قد يوجد في أشياء بأعيانها ، فإن المأثور ضد الذي يُهرب منه . وكذلك
الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة
البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فن
٢٥ البين أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

فاما في المتضادات فقل ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لا كثراها يكون
١١٤ في أشياء بعينها . فإن كان الضد لا يلزم الضد في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن
البين أنه ولا فيها وصفنا أيضًا يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتضادات
١٢٦٢ [] فواجب ضرورة وفيها وصفنا أيضًا أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغي أيضًا أن ننظر في الملائكة والعدم على مثل ما نظرنا
في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العدم ، ولكن يجب
ضرورةً أن يكون اللزوم دائمًا في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحسن للبصر ،
١٠ وعدم الحسن للعمر . وذلك أن الحسن أيضًا يقابل عدم الحسن ك مقابل الملائكة
وهي ملائكة وهذا عدم .

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الدالة في باب المضاف مثل ما استعملنا
في العدم . فإن اللزوم لهذا أيضًا في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان
١٥ ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الشثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء .
فإن ذا الشثلاثة الأضعاف إنما يقال^(١) عند ذي الشثلاثة الأجزاء ، والكثير

(١) ف : يقاس .

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضاً إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون ،
وإن كان البصر حساً فالمُبَصَّر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجباً ضرورةً
في الأشياء الدالة في باب المضاف أن يكون اللزوم كما قيل ، وذلك أن
المحسوس معلوم ، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظن بها أنها
صادقة ، لأن كثرين يقولون إنه ليس يوجد علم بالمحسوسات . وأيضاً فإن
ما وصفنا نافع في التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس معلوم ،
وذلك أن الحس ليس بعلم .

٢٠

٢٥

٩

< مواضع أخرى >

(**)

وأيضاً فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن
التصارييف . ونسمى نظائر ما كان يجري هذا المجرى : أعني أن العادل
نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة
هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور
الصحية [٢٦٢ ب] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُحْصِب البدن نظيرة
للحصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخرى . فما جرى هذا المجرى قد
جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصارييف فمثل قولنا : على جهة العدل ،
وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الحصب — وكل ما يقال
على هذا النحو . وقد يُظَنُ بما كان على جهة التصارييف أنه من النظائر ، كما
نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة

٣٠

٣٥

(*) في اهامش رقم : كـ . (١) فبالآخر : العدل (بضم الميم في الأصل) .

نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح واحد بعينه بمنزلة العدالة والعدل ، وقولنا : على جهة العدل . فمن البين أنه إذا تبين في واحد ^(١) — أي واحد كان — من التي في شرح واحد بعينه إنه خير أو محمود ، فإن الباقي كلها يكون ذلك فيها مثبنا ، مثل ذلك أن العدالة كانت من الأمور المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة . وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحاد إنه في تصريف واحد ^(٢) من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .

ويتبغى أن نبحث في الصد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي صدته — مثال ذلك أن الخير ليس بلذذ من الاضطرار ، وذلك أن ولا الشر أيضا مؤذ ^(٣) . وإن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . وإن كان العدل علما ، فإن الجور جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخييل ، ^(٤) فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة الحكمة . وإن كانت هذه ليست كذلك ، فليست تيك أيضا كذلك ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا . وذلك أننا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحكمة ^(٥) أخرى منه بأن يكون على جهة قلة الحكمة . وهذا الموضع قد وصف ^(٦) [١٢٦٣] أولاً في لوازم المتضادات . وذلك أننا لسنا نسأل الآن شيئا آخر ، إلا أن يكون الصد يلزم الصد .

(١) ف : حيز . (٢) ش : في السرياني : وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة العدالة إنه يجري على جهة الإحاد ، وذلك في التصاريف من المحمودات ، كما أن ما يجري على جهة العدل من العدالة . (٣) ف : نظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أول . (٦) ف : نطلب .

(*)

وأيضاً فإن للتثبت والبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خيراً، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خيراً؛ والأمور التي كونها شرّ، فهي أيضاً شراً. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحد بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدتها من الخير فهي من الشر.

٢٠

١٠

<موضع أخرى>

(**)

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة —
مثال ذلك أنه إن كان علم واحداً باشياء كثيرة فـ قد يكون ظن واحداً باشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصر مصر، فإن ماله سمع يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كلِّيماً، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حالة في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحد منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الآخر كذلك.

٢٠

(***)

وي ينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض الموضع مختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصور،

(*) في الهاشم رقم: كـ . (***) في الهاشم رقم: عـ .

(**) في الهاشم رقم: كـ . (1) فـ : الفهم .

فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصور لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقيق، لأنه قد
 يمكن أن ^(١) نعلم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن ^(٢) تتصور ^(٣) أشياء كثيرة. فإن لم يمكن
 ٣٥ هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن ذلك، أعني قولنا في واحد إن العلم هو تصور ما .
 وقد يكون النظر أيضًا من الأمر الأكثر والأقل . ومواضع الأكثر
 والأقل أربعة: — أحدها: هل يلزم الأكثر للأقل، مثال ذلك أنه إن
 ١١٥ كانت اللذة خيرًا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيراً؛ وإن كان الجحور شرًا،
 فما كان أكثر جحورًا فهو أكثر شرًا. وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعاً.
 وذلك أنه إن كان تزييد العرض يلزم الموضوع كما قيل، فيبني أن نضع أنه
 قد عرض؛ وإن كان لم يلزم فلم يعرض . وهذا ينبغي أن يحصل باستقراء
 النظائر. — والآخر: إذا قيل شيء واحد على شيئين. فإن كان ما الأخلاق به
 أن يكون أخرى بـأن يوجد ، لا يوجد ، فالحرى- ألا يوجد ما الأخلاق به أن
 يكون دونه في الوجود . وإن كان ما الأخلاق به أن يكون دونا في الوجود
 يوجد ، فالحرى- أن يوجد ما الأخلاق به أن يكون أخرى بـأن يوجد . —
 وأيضاً إن كان اثنان يقالان على واحد ، فإنه إن كان ما يظن به أنه أخرى
 بـأن يوجد لا يوجد ، فإن الذي هو دونه في ذلك أخرى بالـألا يوجد . وإن
 ١٠ كان ما يظن به أنه أخرى بـأن يكون وجوده أقل ، يوجد ، فالذي هو أخرى
 بـأن يوجد ، يوجد أيضًا .

(١) ف : الفهم . (٢) ف : يكن . (*) في الخامسة رقم : لـ .

(٣) ف : زمه . ش : في نسخة أخرى : فعلوم أنه زمه . (٤) ف : يلزم .

وأيضاً إن كان شيئاً يقالان على شيئاً فإنه إن كان الذي يظن به أنه أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد ، فالآخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي ، أو إن كان الذي يظن به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر ، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً.

وأيضاً الموضع الذي من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة الفتن يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل في الثلاثة الموضع التي وصفنا أخيراً أنها للاكبر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد في شيئاً على مثال واحد أو يُظن به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد للآخر ، وإن كان يوجد [١٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للآخر . — وإن كان شيئاً يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . — وكذلك الحال إن كان شيئاً يوجدان لشيئين على مثال واحد : وذلك أنه إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين للباقي من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١١

<موضع آخرى>

فهذا مبلغ الأنحاء التي يمكن أن يُحتاج بها مما يقال على الأكثر والأقل ، وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره ، بفعله خيراً أو أبيض من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض ، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضاً إذا زيد شيء على شيء موجود ، بفعله أزيد في الحال التي كان عليها ، فهو أيضاً يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر في الباقي . وهذا الموضع ليس هو نافع في كل شيء ، لكن في التي يعرض أن تكون فيها زيادة للاستثناء كثُر . وهذا الموضع أيضاً ليس ينعكس على الإبطال ، وذلك أنه إن لم يجعل المزيد خيراً لم يكن بينما بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد على شر لم يجعل الجملة خيراً من الاضطرار ؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المُتَّر .

وأيضاً إذا قيل في شيء من الأشياء للاستثناء كثُر والأقل ، فقد يقال أيضاً على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير أو أبيض باكثرأو أقل ، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [٢٦٤ ب] شيء أو أقل من شيء ، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس ينعكس هذا الموضع على الإبطال . وذلك أن كثيراً مما ليس يقال بالأكثر والأقل يوجد على الإطلاق . فان الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر والأقل ، وليس هو بهذه ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضاً فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء وفي وقت من الأوقات وفي موضع من الموضع . وذلك أن الشيء الذي هو ممكناً في شيء من الأشياء ، قد يكون ممكناً على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

(١) ف : إن . (٢) ف : القض . (٣) ف : بهذه منه .

يوجد في وقت من الأوقات وموضع من الموضع . فإن ما هو ممتنع على

الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات

ولا في موضع من الموضع . وعِنَادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفالضل

^(١) بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أحنياء أو أعفاء ، وليس هم أفالضل بالطبع

على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحد أديباً بالطبع . وكذلك قد يمكن

^(٢) في وقت من الأوقات ألا يفسد شيء من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن

ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضاً قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير

^(٣) في موضع من الموضع المرضية ، أعني في الموضع الوبائية ، وليس ينتفع به

^(٤) على الإطلاق .

^(٥) وأيضاً قد يمكن أن يكون شيء في موضع من الموضع واحداً فقط ،

وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحداً فقط . وكذلك ذبح الألب حسن

^(٦) في موضع من الموضع ، بمنزلة ما هو في طربالس ، وليس هو حسناً على

الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من الموضع ،

(١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكريّة .

(٣) ش : الحسن : لم أجده هذه الأحرف في نقل إسحق إلى السرياني ؛ وووجدتها في نقل

أنانس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكياً بالطبع .

(٤) ف : المرضية . (٥) أي في كل الموضع . (٦) ص : واحد .

(٧) ش : إسحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذي بني مدينة طربالس ، على واضح سنته

هذه لعنة الله ، وعليهم لقبوهم منه . — طربالس = قوم يسكنون شمال تراقيا .

٢٥ لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأنّ هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك
عندتهم حسن .

وأيضاً فقد ينفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعني في وقت
المرض ، وليس يُنْتَفَع به على الإطلاق ؛ أو يكون هذا المعنى [١٢٦٥]
لайдل في وقت من الأوقات ، لكنه يكون نافعاً ملحاً في حالة علة .

وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينفع به من غير أن يقال أى وقت
كان [٢] . — والذى يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من

غير أنزيد عليه شيئاً ، مثل ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأَب حَسَن مطلقاً ،
بل تقول إنه حسن عند قوم ؛ فليس هو إذا حسناً على الإطلاق . وقد

تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئاً آخر ، وذلك
أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى ظنَّ بشيء من الأشياء أنه
حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزاد فيه

[٣] ٢٥ شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

][تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا][

][وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايتها : في هذه المقالة مواضع
يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن نراجع
النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

(١) ف : على . (٢) ف : يقال بالأحرف الهمزة : يالي) في أى وقت .

(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظر فيها على
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السريانى وأصلحه على ما أوجبه
النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه
كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلى المصحح الذى
نقل من اليونانى ، وقابل بهما عليه ؛ وأنه قوبل بهما أيضا اليونانى ،
وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا [] .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الثالثة منه

< تلاوة مواضع العَرَض >

١

< مواضع >

[٢٥٦ ب] قال :

١١٦

يُبَغِّي أَنْ تَنْظُرَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَيِّ الْأُمُورِ آتَرًا أَوْ أَفْضَلًا، <سَوَاءً> كَانَتْ
 الْأُمُورُ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . وَيَحْبَبُ أَقْلَى أَنْ نَعْلَمَ أَنَا لَسْنًا نَجْعَلُ الْبَحْثَ
 فِي الْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ التَّبَاعِدُ الَّتِي لَبَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَرْقٌ عَظِيمٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ
 يُشَكُّ فِي قَوْلِ أَيِّ الْأُمُورِيْنِ آتَرًا: السَّعَادَةُ أَمْ الْغَنِيَّ؟ لَكِنْ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَارَبَةِ
 الَّتِي يَلْحَقُنَا فِيهَا الشُّكُّ دَائِمًا فِي أَيَّامِنَا يُبَغِّي أَنْ نَصْبِفَ الْأَكْبَرَ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّا
 لَا نَرَى لِلواحدِ عَلَى الْآخِرِ شَيْئًا مِنَ الْفَضْلِ . فَنِّيَّ الْبَيْنَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ أَنَّهُ
 إِذَا تَبَيَّنَ فَضْلُ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرًا ذُعِنَ الْفَكَرُ بِأَنَّ الَّذِي يُوجَدُ فِي الْفَضْلِ هُوَ الْآتَرُ .
 فَأَقُولُ ذَلِكَ أَنَّ مَا هُوَ أَطْوَلُ زَمَانًا وَأَكْثَرُ شَبَاتًا آتَرًا مَا هُوَ دُونَهُ فِي هَذِهِ
 الْحَالَ . وَمَا يُفَضِّلُهُ عِنْدِ الْإِخْتِيَارِ الرَّجُلُ الْأَدِيبُ وَالصَّالِحُ أَوْ الشَّرِيعَةُ
 الصَّحِيحَةُ ، أَوْ الَّذِي يَخْتَارُهُ فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ذُوو الْفَضْلِ بِمَا هُمْ
 كَذَلِكَ أَوْ الْعُلَمَاءِ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْعِلْمِ أَوْ مَا يَخْتَارُهُ الْأَكْثَرُ أَوْ الْكُلُّ

(١) فِي الْأَخْرِ : بَنْ . (٢) شِ : السَّعَادَةُ غَایَةُ الْمُحِيرَاتِ الْفَصْوَى وَكَلَّاهَا .

(٣) فِي عَلَى . (٤) فِي تَزِيدٍ . (٥) فِي يَمْسِكُ بِهِ . (٦) فِي الْعَاقِلِ .

(٧) شِ : الْأَدِيبُ مِنْ لَهَا الْفَضْلَيَّةُ الْفَكَرِيَّةُ ، وَالصَّالِحُ مِنْ لَهَا الْفَضْلَيَّةُ الْخَلْقِيَّةُ — قَالَهُ الإِسْكَنْدَرُ .

بمزلة ما يختاره في صناعة الطب والتجارة أكثـر المـطـبـيـن والـجـارـيـن أو كـلـهـم؛
أو ما يختاره بالجملة أكـثـر النـاسـ ، أو كـلـهـمـ ، وما يختاره جميع الأشيـاء — بمـزـلةـ
الـحـيـوانـ ، فإنـ جـمـيعـ الـأـشـيـاءـ تـشـاقـ الخـيرـ .

- ٢٠ وينبغى أن يكون ما نحن مُزمعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع —
أى شيء كان . والأفضل والأثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم
الأفضل ؛ والذى هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذى يخصه ؛
وبعد ذلك الشيء الذى هو المشار إليه أفضل من الذى ليس هو في جنسه
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك فى جنس الخير ، وهذا
لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال في شيء من
الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجوداً في الجنس — مثال ذلك
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك في الأشياء الآخر ، والمأثور
من أجل [١٢٦٦] نفسه آثر من المأثور من أجل غيره — مثال ذلك أن
الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل نفسها ، وهذه من أجل
غيرها . — والمأثور بذاته آثر من الذى هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون
الأصدقاء عدولآ آثر من كون الأعداء > كذلك < ، فإن ذلك مأثور
 بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولـاـ
بالعرض لـكـلـاـ يـتـالـناـ مـنـهـمـ ضـرـرـ . وهذا المعنى والـذـىـ قـبـلـهـ شـيـءـ واحدـ ، وإنـاـ
- ٢٥ (١) ف : في . (٢) ص : ذات . (٣) ف : المؤثر .

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدواً إنما تجده بنفسه وإن لم يترتب من ذلك شيئاً ولو كانوا بالهند ، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدواً فاما هو من أجل شيء آخر وهو لثلا ينالنا منهم ضرر .

وما كان سبباً لغير بذاته آثر ما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة آثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمْرُ في الصد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يتجهُ أكثر ما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيراً آثر ما هو خير عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة آثر من البط ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البط . وما كان بالطبع آثر ما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة آثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو آثر ، مثل أن ما هو موجود لله آثر ما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس آثر ما هو للبدن . وما يختص الأفضل أفضل مما يختص الأخْسَ ، مثل : أن يختص الله أفضلاً مما يختص الإنسان . ففيهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فاما بالأشياء التي تخصهما فقد يفضل أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضلاً أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضلاً — مثل أن الصحة أفضلاً من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . — والبط من بَطَ الجرح يَطِهُ : شفه ؛ أي إبراء عملية جراحية من بتره وغيره .

تلك في الأشياء [٢٦٦ ب] الرطبة واليابسة ، وبالجملة في الأشياء التي هي

أقل ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدة

في العصب والعظام ، والجمال يظن به أنه اعتدال ما لا عضاء . — والغاية

آخر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان مما يسوق إليهما اثنين ، فاقر بهما إليها آخر .

وبالجملة ، مما يسوق إلى الغاية في المعاش آخر من الذي يسوق إلى شيء آخر ،

مثال ذلك أن ما ينفع به في السعادة آخر مما ينفع به في الأدب . — وما هو

ممكن آخر وهو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيئاً فاعلين ، فإن الذي غاية

أفضل هو آخر . وأيضا من مقاييس الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على

الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل آخر من الغاية — مثال ذلك

أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة بأكثر من فضل الصحة على المُصحّح ،

فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة

الصحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المُصحّح

بقليل ، ففاعل السعادة يفضل المُصحّح بأكثر مما تفضل الصحة المُصحّح .

فنـ الـ بـينـ أـنـ فـاعـلـ السـعـادـةـ آـثـرـ مـنـ الصـحةـ ،ـ وـذـكـ أـنـ يـفـضـلـ عـلـىـ شـيـءـ

وـاحـدـ بـعـيـنـهـ بـشـيـءـ كـثـيرـ .

وأيضا فإن الأجدود بذاته والأكرم والأحمد هو آخر ، بمنزلة أن الصحة

آخر من الغنى ، والعدالة من الشدة ، لأن تلك من الأشياء الكريمة المحمودة بذاتها ،

(١) ف : يؤذى . (٢) ف : في اليوناني : السيرة .

(٣) ف : الأنس . (٤) ف : النوبة .

وَهَذِهِ لَيْسَ بِذَاتِهَا ، لَا بَلْ مِنْ أَجْلِ غَيْرِهَا . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُكُمْ
الْغَنِيُّ لِذَاتِهِ ، لَكِنْ لِشَيْءٍ آخَرَ . فَإِمَّا الصِّحَّةُ فَتُكَرِّمُ بِنَفْسِهَا وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ
يَنْتَلِعَ مِنْهَا شَيْءٍ آخَرَ .

٢

< مواضع أخرى >

وَأَيْضًا مَتَى كَانَ شَيْئاً مُتَقَارِبِينَ جَدًا ، وَلَمْ يَمْكُثْ أَنْ نَسِينَ أَنْ أَحْدَهُمْ
يَفْضُلُ الْآخَرَ فِي شَيْءٍ أَصْلَاهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ فِي تَوَابِعِهِمَا : وَذَلِكَ أَنْ
الَّذِي يَتَبعُهُ خَيْرٌ أَكْثَرُهُ أَثْرٌ ، وَإِنْ كَانَ تَوَابِعُهُمَا شَرًّا فَالَّذِي يَتَبعُهُ شَرٌّ
أَقْلَى هُوَ أَثْرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا جَمِيعًا مَأْتُورِينَ ، فَلَيْسَ يَمْنَعُ مَانِعُ مِنْ أَنْ
يَكُونَ يَتَبعُهُمَا شَيْءٌ مُمْكُنٌ . — وَالْبَحْثُ عَنِ الْإِتَّابَعِ يَكُونُ عَلَى وَجْهِيْنِ : وَذَلِكَ
أَنَّ الشَّيْءَ يَتَبعُ الشَّيْءَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ [١٢٦٧] . مَثَالُ ذَلِكَ مَا يَتَبعُ الْمُتَعَلِّمُ
مِنِ الْجَهْلِ وَالْعِلْمِ ؛ فَإِنَّ الْجَهْلَ بِمَا يَتَعَلَّمُ مِنْ قَدِيمًا ، وَالْمُتَعَلِّمُ بِهِ مَتأخِرًا ؛ وَالْتَّابِعُ
بِأَخْرَيِّ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ أَفْضَلُ . فَيَنْبَغِي أَنْ نَأْخُذَ مِنَ التَّوَابِعِ أَنْفُعَهَا .

وَأَيْضًا الْخِيَرَاتُ الْكَثِيرَةُ آثَرُهُنَّ أَقْلَى : إِمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِمَّا إِذَا
كَانَتْ أَشْيَاءٌ تَوَجُّدُ فِي غَيْرِهَا وَكَانَ الْأَقْلَى فِي الْأَكْثَرِ . وَالْعِنَادُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنْ
يَكُونَ مَجْمُوعُ الْأَثْنَيْنِ آثَرُهُنَّ وَاحِدًا . مَثَالُ ذَلِكَ قَوْلُنَا : أَنْ يَصْحُحُ ، وَالصِّحَّةُ
آثَرُهُنَّ الصِّحَّةَ ، لِأَنَّ قَوْلَنَا أَنْ يَصْحُحُ إِنْمَا نَؤْثِرُهُ مِنْ أَجْلِ الصِّحَّةِ . وَلَيْسَ يَمْنَعُ
مَانِعُ أَنْ يَكُونَ مَا لَيْسَ بِخَيْرٍ آثَرُهُ مَا هُوَ خَيْرٌ ، بِهَنْزَلَةٍ أَنَّ السُّعَادَةَ وَغَيْرُهَا مِنْ

(١) ص : شَيْئاً .

ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر

٢٥ من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهـ آثر من التي مع أذى .

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون

آثر ، بمنزلة ما إن قلة الأذى في الشيخوخة آثر منها في الشباب ، لأن قوتها

في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة آثر .

٣٠ وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء ، من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء .

فاما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة

في الشباب أشد . وكذلك العفة ، وذلك أن الشباب أشد تأديبا بالشهوات

من الشيخوخ .

والشـ الذى هو أفعـ في كل وقت أـ فى أكثر الأوقـات هو آثر ، بمنزلة

ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعـ دائـا ، وهذه

٤٥ في بعض الأوقـات . — والشـ إذا كان لنا بأجـعنـا لم نـتـحـجـ إلى نـظـيرـه

أصلـا — آثر من الذى إذا كان لنا اـحـتـجـنا معـهـ إـلـىـ الـبـاقـ ، كـالـحالـ فيـ العـدـالـةـ

٤٦٧ والـشـجـاعـةـ . وذلك أن الناس كلـهمـ إذا كانواـ عـدـولاـ لمـ يـتـفـعـ بالـشـجـاعـةـ ؛ وـإـذـاـ

كانـواـ كـلـهـمـ شـجـعـانـاـ اـنـتـفـعـ بـالـعـدـالـةـ .

٤٩ وأـيـضاـ المـوضـعـ المـاخـوذـ مـنـ الفـسـادـ وـالـأـطـرـاحـ وـالـكـونـ وـالـاتـخـادـ

وـالتـضـادـ يـنـبغـيـ أنـ يـنـظـرـ فـيـهـ ، وـذـلـكـ أنـ الـأـمـورـ التـيـ تـجـبـ فـسـادـهـ أـكـثـرـ

(١) فـ : النـعـمـ . (٢) تـعـهـاـ مـثـلـ . (٣) فـ : الـحـكـمـ . (٤) فـ : مدـبـرـنـ .

(٥) فـ : حـكـامـ . (٦) فـ : الـذـيـ . (٧) فـ : شـيـ آـثـرـ .

(٨) صـ : كـانـ . (٩) صـ : شـجـعـانـ . (١٠) فـ : وـالـتـسـكـ .

[٢٦٧ ب] هي آثر، وكذلك الأمر في الاطراح والتضاد، وذلك أن ما كان
اطراجه أو ضده يُجنب أكثر فهو آثر، والأمر في الكون والاتخاذ يعكس
ذلك، فإن الأشياء التي اتخاذها وكوتها آثر هي أيضا آثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر،
والذي هو أكثر شبها به هو أفضل وأثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل
والأشباه منها أيضا بالأفضل آثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آس أفضل من
أدوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاني هذا القول بأن يقال إنه ليس
بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آس أشبه بأشلوس من جهة
ما أشلوس أفضل، ويكون أودسوس خيرا وليس شبيها بأشلوس.
- ١٥ وينبغي أن ننظر لعلة شبيه فيها هو أولى أن يُضحك منه — بمنزلة ما أن
القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن القرد ليس بأفضل من
الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضا إذا كان أحد أمراء أشباه
٢٠ الأفضل، والآخر أشبه بالأحسن: فإن الأشباه بالأفضل أفضل. وقد يعاني
هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحد هؤلاء شبيه
الأفضل شبيها يسيراً، والآخر شبيه الأحسن شبيها كثيراً — مثال ذلك أن
٢٥ يكون آس يشبه أشلوس شبيها يسيراً، وأدوس يشبه نسطر شبيها كثيراً.

(١) آس = Ajax ؛ أدوس = Odysseus أو Ulixes ؛ أشلوس =

(٢) تمحّها : يشبه . (٣) ص : أولا . Achilles

(٤) ف : أمم رجل . — وهو Nestor

وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أحسن ، والآخر يشبه الأحسن فيما هو أفضل : كشبـه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر آثر ما هو دونه في هذه الحال ؟
والشيء الذي هو أصعب أيضاً آثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله
كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضاً ما هو أكثر خصوصاً، آثرُ ما هو
أكثر عموماً . — وما هو أيضاً عادم لمشاركة الأشياء الدينية هو آثر، وذلك
أن ما لم يلتحقه شيء من المكرـوه آثر ما يلتحقه ذلك .

وأيضاً إن كان على [١٢٦٨] الإطلاق كذا أفضل من كذا، فإن المتقدم
في الفضل مما في هذا، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر . — مثال ذلك
أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفضل
أفضل من المتقدم في الخيل في الفضل . وإن كان المتقدم في الفضل أفضل
من المتقدم في الفضل، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك
أنه إن كان المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل ،
فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

وأيضاً مابن الله ^(٢) الأصدقاء آثر عندنا مما لا ينالونه؛ وما يجب أن تفعله
بالصديق أكثر مما يفعله بافقاء الناس هو آثر عنده . — مثال ذلك أن الإنفاق

٣٠

٣٥

١١١٨

(١) فـ: الصعوبة، الصـبـ .

(٢) فـ: يشـركـ، نـزـلـ ، فـهـ .

(٣) شـ: يـشـرـكـونـ فـيـهـ بـنـيـلـهـ .

(٤) فـ: مـنـ اـنـفـقـ . — بـقـالـ هـوـ مـنـ أـفـقـ .

الناسـ: أـىـ لـاـ يـعـلـمـ مـنـ هـوـ؛ وـالـواـحـدـ فـتـوـ .

والإحسان أفضل من الظن^(١) ، وذلك أنا نحب أن نعدل على أصدقائنا ، ونحسن
 إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك متأثراً بهم بالظن^(٢) . ونحب أن نفعل بأفقاء
 الناس عكس ذلك .

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية . وربما
 كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش ، وجودة العيش من الفضل
 والعيش نفسه ضروري . وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر
 أيضاً . وذلك أنه ليس إن كان الأفضل ضرورياً فهو أيضاً آثر ، لأن
 الفلسف أفضل من اقتناء المال ، إلا أنه ليس باثر عند الحاجة إلى ما لا بد
 منه . والذى منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فاءعد الإنسانُ
 معها أشياء أخرى جيدة . ويکاد أن يكون الأمر الضروري آثر؛ والذى من
 الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره ، آثر ما يمكن أن يكتسب من غيره —
 الحال العدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشيء مأثوراً بغير هذا الشيء
 وهذا ليس هو مأثوراً من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست
 مأثورة بغير فهم ، والفهم مأثور بغير قوة . وإن نحن كثمنا [٢٦٨ ب] أحد

(١) ف : أن يظن بنا . (٢) ف : نصف .

(٣) ف : من اتفق . يقال هو من أبناء الناس : أي لا يعلم من هو ، والواحد فهو .

(٤) ف : إذ كان الشيء أفضل ، فهو من الضرورة آثر ، وذلك أن ...

(٥) ف : بحدها .

أمرٌ يُلْطِنُ بنا أنَّ الْأَمْرَ الْبَاقِي مُوْجُودٌ لَنَا ، فَذَلِكَ الَّذِي يُجُبُّ أَنْ يُلْطِنَ

^(١) بنا أَنَّهُ لَنَا ، آثُرُ عِنْدَنَا — مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّكُمُ الْحَرَصُ ، يُلْطِنُ بنا أَنَّا مُطَبَّعُونَ .

^(٢) وَأَيْضًا الشَّيْءُ الَّذِي يُفَقِّدُهُ يُقَلُّ إِنْكَارُ مِنْ يَسْتَقْلُهُ هُوَ آثُرُ ، وَالشَّيْءُ الَّذِي

^(٣) يُفَقِّدُهُ لَا يَكْثُرُ إِنْكَارُ مِنْ يَسْتَقْلُهُ هُوَ آثُرُ .

٢٠

٢٥

٣

< مواضع أخرى >

وَأَيْضًا مَا كَانَ مِنْ أَشْيَاءٍ تَحْتَ نَوْعٍ وَاحِدٍ لِلْفَضْيَلَةِ الَّتِي تَخْصُّ النَّوْعَ ،

هُوَ آثُرٌ مَا لَيْسَتْ لَهُ تَلْكَ الْفَضْيَلَةُ ، وَإِذَا كَانَتِ الْفَضْيَلَةُ لِكُلِّيْمٍ فَأَكْثَرُهُمَا الَّذِي

لَهُ أَكْثَرُ .

وَأَيْضًا إِنْ كَانَ شَيْءٌ يَفْعَلُ خَيْرًا مِنْ يَحْضُرُهُ وَآخَرُ لَا يَفْعَلُ ، فَإِنَّ الَّذِي

^(٤) يَفْعَلُ آثُرُ ، كَمَا أَنَّ الْمَسْخَنَ أَسْخَنَ مَا لَا يُسْخَنُ . وَإِنْ كَانَا كَلَاهُمَا يَفْعَلُانَ ذَلِكَ ،

فَأَكْثَرُهُمَا فَعْلًا آثُرًا وَالَّذِي يَجْعَلُ الشَّيْءَ الْأَفْضَلَ وَالْأَخْصَصَ خَيْرًا — بِمِنْزَلَةِ مَا إِنَّ

كَانَ أَحَدُهُمَا يَجْعَلُ النَّفْسَ كَذَلِكَ ، وَالْآخَرُ يَجْعَلُ الْبَدْنَ .

وَأَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ تَنْتَظِرَ فِيمَا كَانَ مِنَ التَّصَارِيفِ وَالْاسْتَعْمَالَاتِ وَالْأَفْعَالِ

وَالْأَعْمَالِ ، وَتَنْتَظِرُ فِي هَذِهِ أَيْضًا مِنْ تَلْكَ لَأَنَّ بَعْضَهُمَا يَتَبعُ بَعْضًا — مِثَالُ ذَلِكَ

٣٠

٣٥

(١) ف : تَحْمِدُ . (٢) ش : جَيْدُو (ص : جَيْدُوا) الطَّبَعُ .

(٣) ف : إِنْكَارُنَا عَلَى الَّذِي يَصُعبُ عَلَيْهِ فَقَدَهُ . (٤) ش : فِي نَسْخَةِ أُخْرَى :

الَّذِي بَقَرَبَهُ يَكْثُرُ . (٥) ش : أُخْرَى : إِنْكَارُنَا عَلَى الَّذِي يَصُعبُ عَلَيْهِ فَقَدَهُ هُوَ آثُرُ .

(٦) ف : آثُرُ . (٧) ص : كَلِيمًا . (٨) ف : أَيُّ الْأَشْرَفُ .

أنه إن كان ما يجري على جهة العدل آثر ما يجري على جهة الشجاعة فإن العدالة آثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة آثر من الشجاعة ، فإن ما يجري على جهة العدل آثر ما يجري على جهة الشجاعة ، وكذلك الأمر في الأشياء الأخرى .

وأيضاً إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أوجود منه وآخر دونه ^(١)

^(٢) فـ الحودة ، فإن الأوجود آثر ، وإن كان أحد الاثنين أوجود بكثير . — وأيضاً ما كانت زـ ^(٤) آثر من زـ ^(٥) زيادة غيره فهو أيضاً آثر — مثال ذلك أن الحبة آثر من المال ، وذلك أن زيادة إفراط الحبة آثر من زيادة المال . والشيء الذي ^(٦) هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شـ ^(٨) لها نفسه آثر عنده مما يكون شـ ^(٩) غيره ، مثل ما أن الأصدقاء آثر من الأموال .

وأيضاً ما يكون من الزيادة [١٢٦٩] وهو أن ننظر إن كان إذا زـ ^(١) على شيء واحد بعينه جعل الجملة آثر . وينبغي أن تتوقع أن نقدم الأشياء التي أحد المزيدين فيها يستعمله الأمر العام ، أو هو يعين له بضرب من الضروب ، والآخر لا يستعمله ولا هو معين ، بمثابة المنشار والمجل مع التجارة ، وذلك أن المنشار إذا قـ ^(٧) بالتجارة كان آثر ، فـ ^(٨) أما على الإطلاق فليس هو آثر . وأيضاً إذا زـ ^(٩) على الأقل بجعل الجملة أعظم . — وكذلك من النقصان ، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه بجعل الباق أقل ، هو أعظم .

(١) فـ : خـ . (٢) فـ : الخـ . (٣) فـ : أخـ .

(٤) فـ : إفراطـ . (٥) فـ : إفراطـ . (٦) فـ : الصـ .

(٧) ضرب على «إفراط» بالأحرـ ، ووضع فوق «زيادة» بالأحرـ : «إفراط» .

(٨) صـ : شـ . (٩) فـ : بنـ . (١٠) تـ ^(٩) : بمثـ .

٢٠ وينبغى أن ننظر إن كان الواحد مأموراً من أجل نفسه، والآخر من أجل

(١) الظنّ، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحد الشيء الذي هو عند الظنّ

هو ما إذا لم يكن أحد يعلم له لم يحرص إنسان على أن يكون له . — وإن كان

أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظنّ مأموراً ، والآخر من أجل أحدهما

فقط ، فليهمَا كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر . والذى هو أكرم

بذاته هو الذى يؤثره من أجل نفسه أكثر ، من غير أن تكون مُزمعين على

أن تستفيد منه شيئاً آخر .

(٢)

وينبغى أيضاً أن يُميِّز على كم جهة يقال المأمور ، ومن أجل أي الأشياء:

بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيد . وذلك أن الذى هو نافع عند جميع الأشياء

أو عند أكثرها هو الآخرمتى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء

باعيائهما موجودة لكتلها ، فينبغى أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وأذل وأجمل

وأقمع . وأيضاً ما كان من أجل الأفضل هو آخر بمنزلة أن ما هو من أجل

الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . — وكذلك الأمر في الأشياء التي يُتجنبُ ،

وذلك أن الذى يعوق عن الأمور المأمورة أكثر هو يُتجنبُ أكثر ، بمنزلة

ما يُتجنبُ المرض أكثر من القبح ، إذ كان المرض مانعاً من اللذة ومن أن

يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلاً . — وأيضاً الموضع المأخذ من التبيين بأن

٢٥

٣٠

٣٥

(١) ف : الرأى . (٢) ف : تلخص ، نفصل . (٣) س : موافق .

(٤) ف : أرقق .

الموضع متجنب ومانور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان
ويتجنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المانور فقط .^(١)

٤

< تطبيق الموضع السالفة على الحدود البسيطة >

فيينبغى أن نجعل مقايسة بعضها إلى بعض كاوصفتنا . — وهذه الموضع
بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء — أى شيء كان — متجنب^(٢)
أو مانور . وذلك أنه يينبغى أن ننترع فصل أحدهما عن الآخر فقط ، لأنه
إن كان الأكرم آثر ، فالكرم مانور ، وإن كان الأقمع آثر ، فإن النافع
مانور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأخرى له هذه المقايسة . وفي بعض
الأشياء نقول بحسب مقايسة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منها مانور ،
أو أحدهما — مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس
بالطبع ، لأنه من البين أن الخير بالطبع مانور .^(٣)

٥

< تعميم الموضع السالفة >

وينبغى أن نأخذ هذه الموضع — ما أمكن — أخذًا كلياً في الأكثروالأعظم ،
وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة . وقد يمكن^(٤)
أن نجعل بعض هذه الموضع التي وصفنا أكثراً عموماً مما غيرنا تسميتها قليلاً —
مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحالٍ ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : يينبغى .
(٤) ف : كلية .

بها . — وإن كان واحد يفعل وآخر لا يفعل ، فإن الذي له ذلك الشيء الذي ينحصر هو بهذه الحال في وقت ما إذا كان يفعل ، أكثر من الذي لا يفعل .
 فإن كان كلاماً ^(١) يفعل ، فإن الذي يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر . — وأيضاً إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه ، وهذا بهذه أقل منه ، وإن كان هذا من الذي هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال ، وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذي هو بهذه الحال ، فمن بين أن الأقل بهذه الحال أكثر .

٢٠

وأيضاً من الزيادة إن كان ما زيد على شيء واحد [١٢٧٠] بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال ، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل ، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر . وعلى هذا المثال أيضاً من النقصان ، وذلك أن الشيء الذي إذا نقص صارباقي منه بهذه الحال أقل ، هو بهذه الحال أكثر . والأشياء التي هي أقل مخالطة للأضداد هي بهذه الحال أكثر . مثال ذلك أن الشيء يكون أشد بياضاً إذا كان أقل مخالطةً للاسود .
 وأيضاً مما هو غير ما وصفنا أولاً ما كان يقبل القول الذي ينحصر الموضوع أكثر ، مثال ذلك أنه إن كان قول البعض هو أنه لون مفرق للبصر ، والذي هو أشد بياضاً هو اللون الذي يفتق البصر أكثر .

٣٥

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : في السرياني : الذي هو مقتني لغو (؟) مثل هذا ، فإن الذي يصير به الذي يوجد له مثل هذا هو أكثر في باب مثل هذا .
 (٣) ص : كلّ ما يفعلان . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجاً عمما .

<تطبيق الموضع السالفة على العرض (الحمول) الخاصل>

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كافية ، فإن أول الموضع التي وصفناها كلية ، مثبته أو مبطلة ، نافعه كلها . وذلك أنا إذا ثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ،

٢٥ تكون ^{يَقِنْ}نا أيضاً تبييناً جزئيا . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد يوجد لواحد ^{أيضا} . وإن كان لا يوجد ولا لواحد ، فليس يوجد لواحد . —

إلا أن أشرف الموضع وأعمّها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف.

وذلك أن قولنا : إن كانت كل لذة خيرا ، فكل أذى شر ، قول شبيه في الشهرة بقولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شر . وأيضاً إن كانت حاسة ما

١١٩ ليست قوة ، فعدم حاسة ما ليس هو لا قوة . وإن كان مظنون ^(١) ما معلوما ، فظن ^(٢) ما علم ^(٣) . وأيضاً إن كان شيء ما يجري على جهة الحور خيرا ، بخور ما

خير . وأيضاً إن كان شيء من الحور شرًا ، فشيء من العدل خير . وإن كان شيء ما يلتبذ متجلبنا ، فلذة ما متجلبة . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما

٤ يلتبذ به نافعا ، فلذة ما خير . وكذلك [٢٧٠ ب] يجري الأمر في الأشياء

المفسدة ، وفي الكون والفساد ؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو

١٠ مفسد للذلة أو العلم ، خيرا ، فلذة ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك إن كان فساد ^أ ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ^أ ما يكون من الشرور .

(١) تحيتها : ما .

(٢) ف : لعدالة .

(٣) ف : نافعة .

مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر خيراً أو تذكره

١٥ شراً، فلا علم بما يفعله إنسان من الناس من الشر شر، وكذلك يجري الأمر

في الباقية: وذلك أن الشهرة في جميعها تجري مجرى واحداً.

وأيضاً الموضع الذي من الأكثروالأقل وما هو على مثال واحد. وذلك

أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر ما هو من جنس

آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضاً يكون بتلك

الحال — مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيراً أكثر من اللذة، ولم يكن علم

من العلوم خيراً، فليس لذة ما أيضاً تكون خيراً. وكذلك أيضاً ما يوجد

٢٠ من الأقل وما يجري على مثال واحد. وذلك أنه قد يمكن أن تثبت بها وأن

نبطل. غير أن الأمرين جيعاً ممكناً من الذي يجري على مثال واحد. فأما من

٢٥ الأقل فثبتت ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوة ما خيراً على مثال ما

عليه علم ما ، وكانت توجد قوة ما خيراً، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد

ولا قوة واحدة خيراً، فليس يوجد ولا علم واحد خيراً . وإن وجدت قوة

واحدة خيراً أقل من علم ، وكانت توجد قوة ما خيراً ، فقد يوجد علم ما إذا

خيراً . وإن لم توجد ولا قوة واحدة خيراً، فليس يجب ضرورةً أن يكون

ولا علم واحد أيضاً خيراً . فمن بين أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

(١) ف : القبيح .

(٢) ف : فالعلم .

(٣) ف : ما .

فاما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء الذي هو أولى بذلك الحال —
 مثال ذلك أنه : إن أزلينا أن علما ما خيرٌ، أو تبين أن الحلم ليس بخيرٍ، —
 لم يكن ولا علم واحد خيراً، لأنَّه ولا الذي هو أولى بأن يظن به ذلك — كذلك،
 وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد
 يوجد للجميع ، أولا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غيرا
 مائة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس
 سائر الأنفس غير مائة . فإن أزلينا أنه موجود لواحد، فينبغي أن تتبين أنه
 ليس موجوداً لواحد . وذلك أنه يلزم من قبل الوضع أنه ولا لواحد يوجد .
 وإن أزلينا أنه لواحد لا يوجد، فينبغي أن تتبين أنه يوجد لواحد ، وذلك
 أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع . ومن بينَ أن الذي يضع يجعل
 المسألة كافية إذا وضعت جزئية، لأنَّه يسأل من يقر بالجزئي أن يقر بالكلي ،
 لأنَّه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد ولجميع على مثال واحد .
 فإذا كانت المسألة غير محصلة ، فقد يمكن للإنسان أن يبطل على نحو واحد —
 مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة خير أو ليست بخير، من غير أن يستثنى
 بشيء آخر . وذلك أنه إن قال إن اللذة ما خيرٌ، فقد ينبع أن يُبين بياناً كلياً
 أن ولا لذة واحدة خيرٌ، إن هو أراد أن يرفع الموضوع . وكذلك إن قال إن

(١) ف : الفهم . (٢) ش : أى ليس فيها استثناء .

(٣) ص : ليس . (٤) ف : كان من معنا بأنَّ

لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بياناً كلياً أن كل لذة خيرٌ . فاما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع . وذلك أننا إن بثنا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعد الموضوع . — فمن ^(١) الذين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة . فاما أن يصحح فعل وجهين : [٢٧١ ب] وذلك أننا إن بثنا بياناً

^(٢) كلياً أن كل لذة خيرٌ ، أو أن لذة ما خيرٌ ، صار الموضوع مبيناً . وكذلك إن احتياج إلى الملاحظة على أن لذة ما ليست بخير ، فإننا إن بثنا أن ولا لذة واحدة خير ، أو أن لذة واحدة ليست خيرا ، كما قد أقررتنا بالأمررين جميعاً على الكلى ^(٣) والجزئي أن لذة ما ليست خيرا . — وإذا لخص الوضع على أنه على وجهين ^(٤)

امكן الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيرا يوجد للذة ما ، ولذة ما ليس يوجد ، وذلك أنه إن تبين أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خير ، صار الموضوع منتفعاً . — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيرا ، يمكن

^(٦) أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه . لأننا إذا بثنا أن كل لذة خير ، أو أنه ولا لذة واحدة خير ، وأنه أكثر من لذة واحدة خير ، تكون قد رفعنا الموضوع .

^(٧) وذلك أن الوضع إذا لخص تلخيصاً أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم ، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم ، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم ، أو أنه ولا الحلم نفسه علم ، ارتفع الموضوع .

(١) ف : وجهين . (٢) ص : خيرا . (٣) ص : ليس . (٤) ف : ثنا .

(٥) ف : فصل . (٦) ثنا : ثبنا (؟) . (٧) ف : الفهم .

وقد ينفع بالنظر في الجزئيات التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أولاً يوجد ، كما هو في المسائل الكلية .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن يبلغ إلى الأشخاص ، كما قلنا آنفاً . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه ٢٥ ولا لواحد ، فينبغي إذا أتيت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشيء الكل ، أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العرض إما بالنوع ١٢٠ وإما بالعدد ، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن تقول : إن الزمان ليس يتحرك ، ولا هو حركة ، بعد أن تختصي أنواع الحركة [١٢٧٢] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحد منها موجوداً للزمان ، فمن البين أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضاً حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست عدداً ، بأن نقسم العدد وتقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن (٢) كانت النفس ليس بزوج ولا فرد ، فمن البين أنها ليست عدداً .

فعل هذا الطريق ، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتاج في العرض .

[] تمت المقالة الثالثة من كتاب طوبيقا . قبل به فكان موافقا []

(١) ف : الذي . (٢) ص : واحدا . ص : ليس .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الرابعة منه

١٠

< الموضع المشتركة للجنس >

١ < موضع >

[١٢٧٢] قال :

و بعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النافعة في الجنس والخاصة .

وهذه الأشياء اصطلاحات للأشياء النافعة في الحدود . والبحث عن هذه

بعينها فقلما يستعمله الجدلانون . فإن وضع جنس شيء من الأشياء، فينبغي

أولاً أن ننظر في جميع الأشياء المجاورة لشيء الموصوف : هل يوجد شيء

منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، ك الحال في العرض؟ — مثال ذلك : إن وضع

الخير جنساً للذلة ، فينبغي أن نظر إن كانت لذة ما ليست بغير . وذلك

أن الأمر إن كان كذلك ، فمن بين أن الخير ليس بجنس للذلة ، لأن الجنس

يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضاً ينبغي أن ننظر

إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمثابة [٢٧٢ ب] العرض ،

كما يحمل الأبيض على الثابع ، والمحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس

الأبيض ذاتاً للثابع ، ولا المحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس

أن تتحرك كما يعرض لله . مراراً أن يمشي وأن يكون شيئاً ما شبيهاً . وأيضاً

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضع . (٣) ش : في نسخة أخرى : فلذلك

ليس الأبيض جنساً للثابع . (٤) ف : يزيد الحركة من الذات . (٥) ف : ماهو .

١٥

٢٠

٢٥

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل
 (١) والمفعول؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ما هو الثلج، لكن يدل على أي
 (٢) شيء هو. فليس يحمل واحد منها إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل
 من طريق ما الشيء.

٢٠ وينبغي أن ننظر خاصةً في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس
 الموصوف - مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضاً. وذلك أنه قد
 يمكن أن يكون شيء يُحْتَرِك نفسه وأن لا يُحْتَرِكها؛ وكذلك يمكن أن يكون
 شيء أبيض ولا يكون. فليس واحداً منها إذاً جنساً، لكن عَرَضاً.
 لأنّا قد كاً قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد.

٢٥ وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها،
 لكن يكون هذا جوهراً وهذا كيماً، أو يكون هذا مضافاً وهذا كيماً -
 (٣) مثال ذلك أن الثلج واللقلق جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف،
 ١١٢١ فليس الأبيض إذاً جنساً للثلج ولا لـاللقلق. وأيضاً فإن العلم من الأشياء
 المضافة، والخير والجميل كيف ما، فليس إذاً الخير والجميل جنساً للعلم، لأن
 الأشياء التي هي أجناساً للإضافات ينبغي أن تكون هي أيضاً من المضافات،
 كالحال في الضعف، لأن الكثيروالأضعاف - إذ هو جنس للضعف -
 هو من المضافات أيضاً. وبالجملة، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المفعول . (٢) ف : حال . (٣) ف : ق CNS .

والنوع تحت قسمة واحدة أبداً . وذلك أنه إن كان النوع جوهراً، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضاً . وإن كان النوع كيماً، فينبغي أن يكون الجنس مثلاً كيماً — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيماً فاللون كيماً [١٢٧٣] . وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخرى .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكناً أن يشارك الجنس الشيء الموضع في الجنس . وحد الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حد مشاركة^(١) . فمن بين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حد الجنس ، والجنس لا يقبل حد النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسانَ من الناس شيئاً بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود الواحد يحملان على جميع الأشياء : فقولها إذاً يحمل على جميع الأشياء .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدق على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يصدق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً لاظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس به موجود ، لأن كثيراً مما ليس به موجود مظنون . فاما الموجود والمعلوم فليس يحملان على ما ليس به موجود . فليس إذاً الموجود ولا المعلوم جنساً لاظنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .

(١) ص : يمكن .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس
لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو
غير مشاركٍ لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة
الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضع الحركة جنساً
للذلة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست نقلة ولا استحالة ولا واحدة
من سائر الحركات الأخرى ؛ فإنه من البين أنها متى لم تكن واحدة منها لم
تشترك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذا جنسها ، لأنه من الاضطرار
أن يكون المشارك للجنس [٢٧٣ ب] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس
إذا اللذة نوعاً للحركة ، ولا شخصاً من أشخاصها ، ولا مما تحت نوع من أنواع
الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :
« إنسان ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحيوى .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما
يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه
الموجود ، لأن الموجود وما ليس به موجود مظنون . فليس إذا المظنون نوعاً
للوجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال
ذلك إن وضع واحد من الأشياء الازمة لكل شيء جنساً ، وأنه نوعاً بمنزلة

(١) تحتها : أنها .

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إِذَا جنساً لآخر ، لأنهما يقالان بالتساوي .

وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر .
وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إِما أن يكونا شيئاً أحدهما ،
أو لا يكون أحدهما جنساً لآخر . والأصل في أمثل هذه كلامها أن الجنس
يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على
أقل مما يقال عليه الجنس .

وي ينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من
الأشياء التي لا تختلف بال النوع . وإن لم يظن به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان
جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء – التي لا تختلف بال النوع –
واحدٌ بعينه . فإن تبين أنه جنس واحدٍ منها ، ثُمَّ تبين أنه جنسٌ لجميعها .
وإن تبين أنه ليس هو جنساً واحداً منها ، ثُمَّ تبين أنه ولا واحدٍ منها –
مثال ذلك إن وضع واضح خطوطاً لا تتجزأ وقال : إن ما لا ينقسم جنس
لها . وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة ، إذ
كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [١٢٧٤] جميع الخطوط المنقسمة غير
مختلفة في النوع .

(١) فرقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

٢

< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنسٌ ما آخر لا يحصر
 الجنس الموصوف ولا هو تخته — مثال ذلك إن وضع العلم جنساً للعدل ،
 والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسين يحصر الآخر ، فليس
 العلم إذاً جنساً للعدل . وذلك أنه يظن بالشيء أنه نوع واحد ، إذاً كان
 تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يشكك مثل هذا الشك في بعض
 الأشياء ، لأن قوماً يظلون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسين محصوراً
 في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسلمون أن الفهم علم . فإن سلم أحد أن
 هذا القول حقّ ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت الآخر
 أو كونهما جمِيعاً تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ،
 كما يعرض في الفضيلة والعلم ، وذلك أن كلَّيْهما تحت جنس واحد ، لأن
 كل واحد منها ملائكةٌ وحال . فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد
 منها للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ،
 ولم يكونا جمِيعاً تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنساً .
 وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائمًا في الجنس الأعلى
 إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو .
 وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تحمل على النوع من طريق ما هو .
 فإن اختلفت بوجه من الوجه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس .

(١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه، أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [٢٧٤ ب] الجنس العالى يشارك واحداً من التي تتحته . فينبعى إذا للناقض أن يستعمل هذا كـ قلناه . فاما المثبت فتى أقرّ له بأن الجنس الموصوف يوجد النوع ، إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبين أن جنساً من الأجناس العالية يُحمل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان واحد يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تتحته إن كانت محولة حلاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس الموصوف أيضاً يحمل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حمل من طريق ما هو كانت الباقيه كلها – إن كان حملها حلاً صواباً – يحمل من طريق ما هو ، ينبغي أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يمكنه بأن يتبيّن أن واحداً من الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو – مثال ذلك أنه إن وضع أحد أن النقلة جنس لشيء لم يكفي بأن يتبيّن أن المشي حركة في أن يتبين أنها نقلة ، لأن هنا حركات آخر . لكن ينبغي أن يبيّن مع ذلك أن المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع النقلة تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي

(١) هنا = يوجد .

فِي الْقَسْمَةِ الْأُولَى . فَإِنْ كَانَ الشَّيْءُ لَا يُشَارِكُ الزِّيَادَةَ وَلَا النِّقْصَانَ وَلَا وَاحِدَةَ
 مِنْ سَائِرِ الْحَرْكَاتِ ، فَنَّ الْبَيْنُ أَنَّهُ يُشَارِكُ التَّغْلِةَ . فَالْتَّغْلِةُ إِذَا جِنْسٌ لِّلشَّيْءِ ٢٠
 وَأَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ فِي الْأَشْيَاءِ إِلَى النَّوْعِ الْمُوْضُوعِ مُحْمَولٍ فِيهَا ،
 كَالجِنْسِ ، إِنْ كَانَ الجِنْسُ الْمُوْضُوعُ أَيْضًا يَحْمِلُ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ عَلَى تِلْكَ
 الْأَشْيَاءِ بِعِينِهَا الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا النَّوْعُ أَيْضًا . وَعَلَى ذَلِكَ الْمَثَالِ إِنْ كَانَ الْأَشْيَاءِ
 الَّتِي فَوْقَ الْجِنْسِ كُلُّهَا [١٢٧٥] كَذَلِكَ . وَذَلِكَ أَنْ هَذَا إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ
 فِي جَهَةٍ مِّنَ الْجَهَاتِ ، فَنَّ الْبَيْنُ أَنَّ الْمُوْضُوعَ لَيْسَ بِجِنْسٍ . لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ
 جِنْسًا لَكَانَتْ جَمِيعُ الْأَجْنَاسِ الَّتِي فَوْقَهُ وَهُوَ نَفْسُهُ يَحْمِلُ ، مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ ،
 عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا النَّوْعُ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ . أَمَّا الْمَنَاقِضُ فَقَدْ يَنْتَفِعُ
 مَتَّى لَمْ يَكُنْ الْجِنْسُ يَحْمِلُ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ عَلَى الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا النَّوْعُ
 مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ . فَأَمَّا الْمَثَبُتُ فَقَدْ يَنْتَفِعُ بِأَنْ يَكُونَ يَحْمِلُ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ .
 ١٤٢ بَ (١) وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَعْرُضُ أَنْ يَكُونَ الْجِنْسُ وَالنَّوْعُ يَحْمَلَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِعِينِهِ
 مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ . فَقَدْ يَكُونُ إِذَا شَيْءٌ وَاحِدٌ بِعِينِهِ تَحْتَ جِنْسِيْنِ . فَوَاجِبٌ
 ضَرُورَةً أَنْ يَكُونَ هَذَانِ الْجِنْسَانِ أَحَدُهُمَا تَحْتَ الْآخَرِ . فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّيْءَ
 الَّذِي أَرَدْنَا أَنْ نَثْبِتَ أَنَّهُ جِنْسٌ لَيْسَ هُوَ تَحْتَ النَّوْعِ ، فَنَّ الْبَيْنُ أَنَّ النَّوْعَ
 هَ (٢) يَكُونُ تَحْتَهُ . فَبَيْنَ إِذْنِ أَنْ هَذَا جِنْسٌ .
 وَيَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ فِي حَدُودِ الْأَجْنَاسِ إِنْ كَانَتْ تَنْطِبِقُ عَلَى النَّوْعِ
 الْمُوْضُوعِ وَعَلَى الْأَشْيَاءِ الْمُشَارِكَةِ لِلنَّوْعِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ وَاجِبٌ ضَرُورَةً أَنْ

(١) فَ: يَلْزَمُ . (٢) تَحْتَهَا : تَحْتَ .

تكون أقوabil الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن
 اختفت في جهة من الجهات فـن البـين أن الموصوف ليس بـجنس . وأيضاً
 إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثـال ذلك إن وصف غير المائـة بأنه
 جنس للـملك . وذلك أن غير المائـة فـصل للـهـي ، لأنـ الـهـيـ منه ما هو مائـة
 ومنـه ما هو غير مائـة ، فـن البـين أنـ الـذـىـ يـفـعـلـ ذـلـكـ قدـ غـلـطـ . وذلكـ أنـ
 ليسـ يـكـونـ فـصـلـ شـيـءـ مـنـ الـأـشـيـاءـ جـنـسـاًـ ،ـ وـالـأـمـرـ فـأـنـ هـذـاـ حـقـ —
 (١)ـ
 بـينـ ،ـ إـذـ كـانـ وـلـاـ وـاحـدـ مـنـ الـفـصـولـ يـدـلـ عـلـىـ مـاـ الشـيـءـ ،ـ لـكـنـ عـلـىـ أـىـ شـيـءـ
 بـعـزـلـةـ الـمـشـاءـ ذـىـ الرـجـلـينـ .

وـيـنـبـغـيـ أـنـ نـنـظـرـ إـنـ كـانـ وـضـعـ الـفـصـلـ فـيـ الـجـنـسـ [٢٧٥ـ بـ]ـ بـعـزـلـةـ
 الـفـرـدـ الـذـىـ هـوـ عـدـدـ ،ـ فـإـنـ الـفـرـدـ فـصـلـ لـلـعـدـدـ ،ـ لـنـوـعـ ،ـ وـلـيـسـ يـُـظـنـ بـالـفـصـلـ
 أـنـ يـشـارـكـ الـجـنـسـ ،ـ وـذـلـكـ أـنـ كـلـ مـاـ يـشـارـكـ الـجـنـسـ فـهـوـ يـصـيرـ إـمـاـ نـوـعـاـ،ـ
 وـإـمـاـ شـخـصـاـ ،ـ وـالـفـصـلـ لـاـ نـوـعـ ،ـ وـلـاـ شـخـصـ ؛ـ فـنـ البـينـ أـنـ الـفـصـلـ لـاـ يـشـارـكـ
 الـجـنـسـ .ـ فـالـفـرـدـ إـذـاـ لـيـسـ هـوـ نـوـعـاـ ،ـ لـكـنـ فـصـلـ ،ـ لـأـنـهـ لـيـسـ يـشـارـكـ الـجـنـسـ .

وأـيـضاـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـنـظـرـ إـنـ كـانـ وـضـعـ الـجـنـسـ فـيـ النـوـعـ —ـ مـثـالـ ذـلـكـ
 الـمـائـةـ الـتـىـ هـىـ الـاتـصالـ ،ـ وـالـخـلاـطـ الـذـىـ هـوـ الـمـازـاجـ ،ـ أـوـ كـاـيمـدـ فـلـاطـنـ
 الـثـقـلـةـ بـأـمـاـ الـحـرـكـةـ فـيـ الـمـكـانـ .ـ وـذـلـكـ أـنـهـ لـيـسـ وـاجـبـ ضـرـورـةـ أـنـ تـكـوـنـ
 الـمـائـةـ اـنـصـالـ ،ـ لـكـنـ بـالـعـكـسـ الـاتـصالـ مـائـةـ ،ـ لـأـنـهـ لـيـسـ كـلـ مـيـاسـ
 مـتـصـلـاـ ،ـ لـكـنـ كـلـ مـتـصـلـ مـيـاسـ .ـ وـذـلـكـ الـأـمـرـ فـيـ الـأـشـيـاءـ الـأـخـرـ ؛ـ وـذـلـكـ

(١) تـعـتهاـ :ـ الـحـيـوانـ .

(٢) تـعـتهاـ :ـ الـأـشـيـاءـ .

أن ليس كل اختلاط مزاجاً، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجاً
 ٣٠ ولا كل تغيير في المكان هو نقلة، لأن المشى ليس يظن به أنه نقلة،
 إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال في الأشياء التي تغير الأمان ^(١)
^(٢) كما يعرض في الأشياء غير المتنفسة. ومن بين أنه لما كان الجنس يقال
 على أكثر مما يقال عليه النوع، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي
 ٣٥ وصفناها بالعكس.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع، بعزلة غير
 المائت الذي هو الملك؛ وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال: إما على
 التساوى، وإما على الأكثر. فإن الفصل أبداً يقال على النوع: إما على
 التساوى، وإما على الأكثر.

وي ينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وضع الجنس في الفصل بعزلة اللون
 ١١٢٣ الذي هو الجامع للبصر، أو العدد الذي هو الفرد. — وإن كان وضع الجنس
 على أنه فصل، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوضع
 في أشياء، مثل ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للزاج، والتغير في المكان
 فصل للنقلة — وينبغى أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها. وذلك
 [١٢٧٦] أن هذه الموضع تشتراك، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر
 مما يقال عليه الفصل، وألا يكون يشارك الفصل. وإذا وصفت هذا
^(٢) الوصف لم يمكن أن يعرض واحد مما ذكرنا، لأن الجنس يكون يقال على

(١) ف: بغير إرادة. (٢) ف: يلزم.

أقل مما يقل عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضاً إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضاً يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضاً ولا العدد يحمل عليها .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدماً بالطبع ويرفع الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك . وأيضاً إن كان يمكن أن ينقص الجنس الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص النفس بالتحريك ، أو ينقص الظن بالصدق والكذب . فليس يكون واحداً ما وصف جنساً أو فصلاً . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان ما دام النوع موجوداً .

٣

<موضع أخرى>

وي ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشترك شيئاً هو ضد للجنس أو يمكن أن يشتركه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركاً للضدين معاً، من قبل أن الجنس ليس يحمل في وقت من الأوقات، ويشترك أيضاً ضده، أو يمكن أن يشتركه . وأيضاً إن كان النوع يشترك شيئاً لا يمكن فيه أصلاً أن يوجد لقى تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت شر�� الحياة، ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعاً للعدد.

(١) س : الحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بهذه ذلك . (٢) ف : يحمل .

(٣) ف : بالنفس المتحركة . (٤) ف : بالظن الصدق .

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركاً للجنس في الاسم ^(١) بعد أن نستعمل الحروف التي وصفت في الاتفاق في الاسم؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان. وأيضاً لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر. وذلك أنه إن لم يكن له، فلن البيان أن الموصوف [٢٧٦ ب] ليس يجنس أصلاً.

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي ينقل للفظ قد وضعه على أنه جنس، بمنزلة ما يوصف الفقه بالاتفاق. وذلك أن كل جنس يحمل على ^(٢) ^(٣) أنواع حمل حقيقياً، والاتفاق ليس يحمل على الفقه حمل حقيقياً، لكنه يحمل عليها على جهة النقل، لأن كل اتفاق إنما يكون في النغم.

وأيضاً ننظر إن كان النوع ضد الشيء. وهذا البحث يكون على أماء ^{١٢٣ ب} كثيرة. أما أولاً: فهل الصد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلاً. وإن كان للجنس ضد، فلننظر إن كان الصد في الجنس المضاد. وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الصد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد. وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء. وأيضاً ينظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المتفقة أماءها. (٢) ف : الأصول. (٣) ف : أي الامتناعة.

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أماءش : المفهوم . احق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفاء .

جنس ، بمنزلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن

ولا ضده في جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض في الخير والشر .

وذلك أنه ولا واحد منها في جنس ، لكن كل واحد منها جنس . — وننظر

أيضاً إن كان الجنس والنوع ضدين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها

ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين

الأنواع أيضاً متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس

أيضاً متوسط : ك الحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجحود : فإن فيما بين كل

اثنين من هذين شيئاً متوسطاً . وعند هذا القول أن الصحة والمرض ليس

بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع

متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذيئك على

جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع [١٢٧٧] . وذلك أن

كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والرذيلة

والعدل والجحود ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضاً إذا كان للجنس ضد ما ، ليس فقط إن كان الضد في جنس

واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضاً . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون

الطرفان فيه تكون المتوسطات ، ك الحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان ، وعليها علامة ؛ وبالخامس : الخبر موافق

لقل أنايس ، وهو أصح . (٣) ص : ذيئك .

هو جنس هذين و الجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . و عناد هذا القول
 أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلامها في الشر ،
^(١)
 والتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه
 في الخير .

٣٠ و ننظر أيضا إن كان الجنس ضد الشيء ، ولم يكن النوع ضدًا لشيء
 من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضد الشيء ، فالنوع أيضا كذلك ،
 كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور . و نظن أن هذا المعنى ظاهر
 على مثال واحد في الأشياء الآخرلن يتقدّم . و عناد هذا يوجد في الصحة
 والمَرَض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ; و مرض ما — وهو نوع —
 ٣٥ ليس هو ضدًا لشيء أصلًا ، بغيرلة الحُمَى والرمد وكلّ واحد من الآخر .
 ١٢٤ و ينبعي : أما من يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء ، وذلك
 أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فن البَيْن أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما من
 يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور
 من غير أن يكون للجنس ضد ، لأن الضد إن كان في هذا فن البَيْن أن الذي
^(٢)
 قُدِّمَ ووضع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء
 الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضد ما ،
 فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فن البَيْن أن الذي
 قُدِّمَ في الذي قُدِّمَ ووضع .

(١) ص : كلامها . (٢) ف : لأن .

ونظر أيضاً في [٢٧٧ ب] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على
مثال واحد لبطل المُصْحَّح ، وذلك أنهما معاً يوجد ولا يوجد الواحد
والجميع . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علماً فالعادل عالم ، وما يكون على
جهة العدالة هو على جهة العلم ، وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من
الباقي شيء أصلاً .

٤

<موضع آخر>

ونظر أيضاً في الأشياء التي حالتها بعضها عند بعض حالٍ مشابهة —
مثال ذلك أن حال اللذيد عند اللذة مشابهةً لحال النافع عند الخير . وذلك
أن كلَّ واحدٍ من ذيتك مُحدثٌ لكل واحدٍ من هذين . فإن اللذة إن كانت
الذى هو الخير، فإن اللذيد يكون هو النافع، إن كان من بين أنه يكون محدثاً
للخير، لأن اللذة خير . وكذلك يحرى الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك
أنه إن كان ”أن يبني“ الإنسان هو أن يفعل ، فإن ”قد بني“ هو أن
قد فعل ؛ وإن كان ”أن يتعلم“ الإنسان هو أن يتذكر ، فإن ”قد
تعلم“ هو أن قد تذكر ؛ وإن كان ”أن يخلل“ الإنسان هو أن يفسد ،
فإن ”قد انخلل“ هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك
يحرى الأمر في المكونة والمفسدة والقوى والاستعمالات . وبالجملة ، فينبغي
للبطل والمُصْحَّح أن يحثا في أي تشبه كان على مثال ما قلنا في الكون

(١) ف : وبالمجمع .

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محالا ، فالإفساد تحليل . وإن كان المكتون محدثا ، فالتكتون إحداث ، والتكون حدث . وكذلك يجري الأمر في القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حالا فإن الشيء إذا كان يقوى فهو بحال ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدماً ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول ٣٠ منها إن كان المقابل في الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون العدم في جنس واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون في الأخير — مثال ذلك أن البصر إن كان في الجنس الأخير — أعني في الحس — فالعمى ليس هو حسًا . والثانى أن [١٢٧٨] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ، ٣٥ ولم يكن المقابل في المقابل ، فليس الموصوف في الموصوف . — فالمُبْطَل ينبعى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فاما المصحح فعل جهة واحدة فقط . وذلك أن المقابل إن كان في المقابل ، فإن الذى قدم وضع يكون في الذى ١٢٤ بـ قدم وضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حس ما ، فإن البصر حس ما .

وينبعى أيضاً أن ننظر في السواب بالعكس ، كما فعلنا في العَرَض ، بمنزلة ما إن كان اللذيد هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيد ، لأنه ليس يمكن ، ١٠ إن كان الخير جنساً للذيد ، أن يكون شيء ما للذيد ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صار ها هنا

(= يوجد) شيء لذيد ليس بخير . (٣) ص : لذيدا .

الى لا يتحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي
لِصَحَّ أن ينظر : فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذذ ، فاللذذ خير ، فيجب
من ذلك أن يكون الخير جنّساً للذذ .

١٥

وإن كان النوع مضافاً ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضاً مضافاً .

وذلك أنه إن كان النوع أيضاً من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ،
كحال في الضعف والكثير الأضعاف : فإن كلّ واحد منها من المضاف .

٢٠

وإن كان الجنس من المضاف ، فيليس واجباً ضرورةً أن يكون النوع أيضاً من
المضاف ؛ وذلك أن العلم من المضاف ، والنحو ليس هو من المضاف له ،
ويكون ما قبل ليس يُظَانُ به أنه حق ، لأن الفضيلة هي الجميل وهي
الخير . والفضيلة من المضاف ، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما
كيفيات .

وأيضاً ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد بعينه بذاته
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضعف يقال له ضعف للنصف ، فينبغي
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف للنصف . فإن لم يكن كذلك ،
[٢٧٨ ب] فيليس الكثير الأضعاف جنّساً للضعف .

٢٥

وأيضاً ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجمع
أجناس الجنس . وذلك أن الضعف إن كان كثير الأضعاف للنصف ، فإن
الفاضل يقال فاضلاً للنصف . وبالجملة ، يقال بالقياس إلى النصف جميع

٣٠

(٢) ص : فاضل .

(١) ف : الأضعاف .

الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال عِلْمٌ بالعلوم^(١) ، والملَكَةُ والحال ليستا تقالان للعلوم ، لكن للنفس .

٢٥ وأيضاً ننظر إن كان الجنسُ والنوعُ يقالان على مثالٍ واحدٍ في التصارييف — مثال ذلك قولنا بكتاب أو لكتنا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأنّا نقول إنه ضعف لكتنا ، وكثير الأضعاف لكتنا . وكذلك العلم يقال لكتنا ، وأجناسه مثله ، أعني الحال والملَكَة . والعناد في هذا أن الأمر

١٢٥ في بعض الموضع ليس يحرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكتنا ، والغير جنسٌ لها . وليس يقال ”غير لكتنا“ ، بل : ”غير كتا“ .

وأيضاً ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثالٍ واحدٍ في التصريف ليس يعكس على مثال واحد ، كحال في الضعف وكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها يقال لكتنا ، وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف وكثير الأجزاء إنما يقالان لكتنا . وكذلك يحرى الأمر في العلم وفي الظن : فإن هذين يقالان لكتنا . والعلوم والمظنوون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثالٍ واحدٍ ، فهنالك بين [١٢٧٩] أن أحدّهما ليس هو جنساً للآخر .

(١) صد : ليس . (٢) ف : منها .

وأيضاً ننظر إن كان الجنس والنوع ليس يقالان بالمساواة
في التصريف. وذلك أنه قد يظن أن كل واحد منها يقال على مثال واحد
١٥ وبنحو متساوية، ك الحال في الهمة والعطية. وذلك أنه قد يقال "هبة"
و"هبة له"، و"عطية" و"عطية له" — والعطية جنس للهمة، وذلك
أن الهمة عطية لا يكاد عليها، وفي بعضها يلزم ألا تقال المساواة في التصريف.
٢٠ وذلك أن الضعف ضعف لشيء، والزائد زائد على شيء وفي شيء؛ والأعظم
أعظم من شيء ولشيء. فليس ما وصفنا أجناساً للضعف، لأنهما ليست
٢٤ تقال متساوية للنوع وفي التصريف، أو لا يكون بالجملة القول بأن الجنس
والنوع يقالان بالمساواة في التصريف حقاً.

ويتبين أن ننظر إن كان المقابل جنساً للمقابل — مثال ذلك أن يكون
كثير الأضعاف جنساً للضعف، وأن يكون الكثير الأجزاء جنساً للنصف.
وذلك أنه واجب أن يكون المقابل جنساً للمقابل. فإن وضع واضح العلم:
الشيء الذي هو الحس، فيحتاج أن يضم أيضاً المعلوم: الشيء الذي هو
٣٠ المحسوس. وليس الأمر كذلك، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس. وذلك
أن بعض المقولات معلومة. فليس المحسوس إذا جنساً للمعلوم. وإن لم
يكن هذا هكذا، فليس الحس جنساً للمعلم.

(١) ف : بعض . (٢) ف : وبني . (٣) تحيتا : لأنهما .

(٤) ف : في السرياني : أولمه . (٥) ف : ليست محسوسة .

والتي تقال على طريق الإضافة منها ماهي ضرورة في تلك الأشياء التي
 بالقياس إليها يقال أولديها ، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه
 ٢٥ ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء ، إلا فيما
 يقال بالقياس إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون في الأشياء التي
 ٣٠ يقال بالقياس إليها — فالقياس [٢٧٩ ب] يمنع مانع أن يكون للنفس علّمها . إلا أن
 معلومة ، فإنه ليس بذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس
 ٤٠ ذلك ليس بالضروري ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي
 ٤٥ بالقياس إليها يقال ، مثل الصد في الصد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتتفق أن
 يكون المعلوم نفساً أو إنساناً . فلما كان هذا كذلك ، ينبغي أن ننظر إن وضع
 ٥ واسع للجنس الذي هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك
 إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو في الباقي ولدى
 الباقي . وبقاء العلم إذن إنما هو في العلم . فالذكر إذن في العلم ، لأن بقاء
 العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إنما يوجد في النفس .

وهذا الموضع الموصوف عاماً للعرض أيضاً ، لأنه لا فرق بين قوله
 ٦ (٤) إن البقاء جنس للذكر ، وبين قوله إنه عرض يعرض له . وذلك أنه
 إن كان الذكر كيفما كان يقى العلم ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حوالها .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنساً . (٥) ص : بقاً .

٥

<مواقع أخرى>

وأيضاً إن وضع واضع الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة — مثل
 أن يضع للحس حركة بالجسم . وذلك أن الحس ملكة ، والحركة فعل .
 وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظن ، لأنه ليس شيء من الذكر
 ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلا .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة الالازمة لها ، مثلاً يضعون
 الدّعة إمساك الغيط ، والشجاعة والعدالة إمساك الحوف والأرباح ، وذلك
 أن الشجاع والداع يقال لكل واحد منها البريء من العوارض ، والضابط
 هو الذي تناوله العوارض ولا يقاد لها . وخلق أن تكون مثل هذه القوة
 تلزم كلّ واحد منها ، حتى إن ناله عارض لم ينقد له ، بل ضبط نفسه
 عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والداع ، لكنه
 عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلاً .

وربما يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠] بمنزلة الجنس
 كما يضعون الفم جنساً للغيظ ، والظن جنساً للتصديق . فإن هذين الموصوفين
 يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحداً منهما

(١) ف : الحس . شه : في السريري بيقل أحق وأناس : للحس .

(٢) ف : يعني التواضع . (٣) ف : ضبط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .

جنساً . وذلك أن الذى يغتاظ قد يعمّ أولاً بمحض الفم فيه ، إذ كان الغيظ ليس هو سبب الفم ، لكن الفم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذاً على الإطلاق ٢٥ غماً . وعلى ذلك المثال أيضاً ولا التصديق ^(١) ظناً : لأنّه قد يمكن أن يكون لـ ^و
 الظنّ الواحد بعينه أيضاً مان لا يصدق به . وما كان ذلك يمكن لو كان التصديق نوعاً للظنّ . وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبقى على حاله إذ تغير بالكتيبة عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد ٤٠
^و
 بعينه على حاله إذا كان مرّة إنساناً ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطرار ١٢٦
 أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقالان بالسوية ، فلا يكون على هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر ما يقال عليه النوع .
 وينظر أيضاً إن كان من شأن كلّيهما أن يكونا في شيء واحد بعينه . وذلك أن الشيء الذي يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضاً - مثال ذلك أن الذي يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضاً ، والذي يوجد فيه النحو يوجد ٥
 فيه العلم أيضاً . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم ^(٢)
 أن يكون النوع والجنس في شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء في الجزء ^(٣)
 الفكري ، والخوف في «الجزء» الغضي ، والغم في الشهوانى ، وذلك أن اللذة ١٠
 إنما هي في هذا الجزء ، والغيظ في الغضي . فليس الأشياء التي وصفناها ^(٤)
 أجنساً لأنّها ليست في الشيء الذي فيه الأنواع . كذلك إن كانت الحبة

(١) ص : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .

(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .

فِي الشَّهْوَانِي فَلِيُسْتَ مُشَيْئَةٌ مَا . وَذَلِكَ أَنْ كُلُّ مُشَيْئَةٍ إِنَّمَا هِيَ فِي الْجَزْءِ
الْفَكْرِي . وَهَذَا الْمَوْضُوع نَافِعٌ فِي الْعَرَضِ أَيْضًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَضَ وَالشَّيْءَ
الَّذِي [٢٨٠ ب] يَوْجُدُ لَهُ الْعَرَض يَوْجُدُهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ بَعْيَنِهِ . فَإِنْ لَمْ يَوْجُدْ
مَعَهُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ بَعْيَنِهِ فَنَّ الْبَيْنُ أَنَّهُ لَيْسَ يَعْرَضُ لَهُ .

وَيُنْظَرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ النَّوْعُ يَشَارِكُ الْجَنْسَ المُوصَفُ مِنْ جَهَّةٍ ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ يَظْنَنُ أَنَّ النَّوْعُ يَشَارِكُ الْجَنْسَ مِنْ جَهَّةٍ . وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ هُوَ
مِنْ جَهَّةٍ حِيَوانًا ، وَلَا التَّحْوُ مِنْ جَهَّةٍ عَلَمًا . وَكَذَلِكَ يَجْرِي الْأَمْرُ فِي الْبَاقِي .

فَنَنْتَرِ إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ يَشَارِكُ النَّوْعُ الْجَنْسَ — مَثَلُ ذَلِكَ
أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ الْحَيَّ هُوَ الَّذِي هُوَ الْمَحْسُوسُ أَوِ الْمَرْئَى ، لِأَنَّ الْحَيَّ مَرْئَى
وَمَحْسُوسٌ مِنْ جَهَّةٍ ، إِذَا كَانَ مِنْ بَيْانًا وَمَحْسُوسًا مِنْ جَهَّةِ الْجَسْمِ لَا مِنْ جَهَّةِ
الْنَّفْسِ . فَلِيُسْ الْمَرْئَى إِذْنٌ وَلَا الْمَحْسُوسُ جَنْسًا لِلْحَيِّ . — وَرَبِّما وَضَعُوا الْكُلُّ
فِي الْجَزْءِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ — مَثَلُ أَنْ يَقُولُوا إِنَّ الْحَيَّ جَسْمٌ يَتَنَفَّسُ ، وَذَلِكَ
أَنَّهُ لَيْسَ يَجْعَلُ الْجَزْءَ عَلَى الْكُلِّ أَصْلًا ، فَلِيُسْ الْجَسْمُ إِذْنٌ جَنْسًا لِلْحَيِّ لِأَنَّهُ جَزْءٌ .

وَيُنْظَرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ قَدْ وَضَعَ شَيْئًا مِنَ الْمَذْمُومَاتِ أَوِ الْمَهْرُوبِ مِنْهَا

فِي الْفَوْةِ أَوِ فِي الْقَوْيِ — مَثَلُ أَنْ يَجْعَلُ الْمَغَالِطَ أَوِ السَّاعِيَ أَوِ السَّارِقَ الَّذِي يَقْوِي
عَلَى أَنْ يَسْرُقَ شَيْئًا مَا لَيْسَ لَهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ وَصْفَنَا يَوْصِفُ

(١) ف : اخْتِيَار، إِرَادَة . (٢) ف : يَعْرَض . (٣) ف : فِي شَيْءٍ .

(٤) ص : حِيَوان . (٥) ص : عَلَم . (٦) ف : يَشَارِك .

(٧) ف : بِالْجَسْمِ . (٨) ف : بِالْنَّفْسِ . (٩) ف : يَأْخُذ .

بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك والإنسان الفاضل قد يقدرون على أن يفعل الشر وليسوا شريرين ، لأن جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من الأشياء المختارة . وقوى الأشياء الريثمة مختار ، ولذلك نقول إنها موجودة للملك وللفاضل إذ كان كل واحد منها قادرًا على أن يفعل الرديء . فليست إذن القوة جنسا لشيء مذموم أصلًا . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون شيء من المذمومات مختارا ، ف تكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضًا إن كان وضع شيئا [١٢٨١] من الأشياء الجليلة بنفسها أو من المختار في القوة أو في القوى أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل قوى أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئا من الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بعنزة الخداع وال ساعي ، وذلك أنه لا اختيار إذا كان لا يقدر ، ولا القدرة إذا كان غير مختار هو خداع أو ساع ، بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران . فليس ينبغي إذن أن نجعل ولا واحدً منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسين الموصوفين .

(١) ف : الرديء .

(٢) ف : ردشين .

(٣) ف : الأرديةاء .

(٤) ف : المأئورة .

(٥) ف : المأئدة .

(٦) أي الساعي بالوشایة .

(٧)

- وأيضا ربما كان الأمر في العكس ، أعني أنهم يضعون الجنس على
أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب ،
والتصديق قوة الظن . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحكام جنسا ،
لكتنهم فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفرط ، والتصديق ظن
مستحكم . والعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحكام فصلان .
- وأيضا إن وصف واصف الإفراط والاستحكام بأنهما جنسان ، صار ما لا
نفس له يصدق ويتحير . وذلك أن استحكام كل واحد وإفراطه موجودان
لذلك الشيء الذي هما له استحكام وإفراط . فإن كان التحير إفراط
التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالعجب إذاً يتحير . وكذلك التصديق
يوجد للظن ، إذ كان استحكام الظن ، فالظن إذن يصدق . — وأيضا يلزم من
يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحكام مستحكم ، والإفراط مفرط .
وذلك أن التصديق مستحكم . فإن كان التصديق استحكاما ، فالاستحكام
إذن مستحكم . وكذلك أيضا التحير مفرط ، فإن كان التحير إفراطا فالإفراط
مفرط . وليس يُظَرِّ بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ،
ولا بالحركة أنها متحركة [٢٨١ ب] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم
الانفعال في المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة
أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عرضة الحياة .

(١) ف : استحكام . (٢) ف : موجود . (٣) تحْتَهَا : تحير .

(٤) تحْتَهَا : إن .

والأمر في أن ما قلناه حقٌ يتبين من أن يسلم أحدٌ أن شيئاً يصير غير مائت
بعد أن كان مائتاً . وذلك أنه ليس لأحدٍ أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير
الحياة التي كانت له ، بل يقول إن افعالاً أو عَرضاً حدث لها . فليس
الحياة إذا جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي
هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هوَ متحرك . وذلك أن الأولى أن
تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بيَّن واحداً
بعينيه . فليس الهواء ريحَا أصلًا ، لأنَّه لو كان ريحَا لكان يكون ريحَا وهو
ساكنٌ أيضاً ، إذ كان بيَّن هوَ بحاله ، كما كان هوَ ريحَا . وكذلك يجري
الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغي أن يسلم في هذا الفصل أيضاً
أن الريح هوَ متحرك ، إلا لأنَّه ليس بيَّن أن يقبل ذلك في جميع الأشياء
التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس
الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يظن به أنه يصدق كحال
في الثلوج والطين ، فإنهم يقولون في الثلوج إنه ماء جامد ، وفي الطين إنه تراب
معجون بشيءٍ رطب ، أو ليس الثلوج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحدٌ
ما ذكرنا جنساً ، لأنَّه ينبغي أن يكون الجنس يصدقُ أبداً على الأنواع .
وكذلك ليس الشراب ماءً عَقِنَا ، كما يقول أنساد وقليس إنه ماءً متعفن
في العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

(١) ف : بيَّن . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحر .

(٣) ص : تراب .

٦

< مواضع أخرى >

- ٢٠ وينظر أيضاً إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء . فنَّ الْبَيْنُ أَنَّهُ وَلَا الَّذِي ذُكِرَ نَاهٌ .
- ٢٤ وينظر إن كانت الأشياء التي تشتراك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلًا بال النوع ، بمتزلة [١٢٨٢] الأشياء الأبيض ، فإنها ليست تختلف بال النوع ؛ وكل جنس فإن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذاً جنساً ، ولا واحداً .
- ٣٠ وينظر إن كان قال في اللازم جمجم الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم جمجم الأشياء كثيرة ، بمتزلة الموجود والواحد : فلنَّ ما من اللوازم جمجم الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فنَّ الْبَيْنُ أَنَّهُ جنس جمجم الأشياء لأنَّهَ كَانَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا ، إِذَا كَانَ الْجِنْسُ لَا يَحْمِلُ عَلَى شَيْءٍ سَوْيَ الْأَنْوَاعِ . فيصير الواحدُ أيضًا نوعًا للوجود . فيلزم أن يكون النوع أيضًا يحمل على جمجم الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأنَّ الموجود والواحد يحملان على جمجم الأشياء حلاً مطلقاً . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .
- ٣٥ فإن قال إن اللوازم جمجم الأشياء فصل ، فنَّ الْبَيْنُ أنَّ الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضًا مما يلزم جمجم الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه .

(١) تختها : يحمل .

وينظر أيضاً إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة ^(١)
الأبيض على الثلث: فمن البَيْن أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال
على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع.

وينظر أيضاً إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع؛ إذ كان الجنس
يمثل على جميع الأنواع بالتواطؤ.

وينظر أيضاً إذا كان النوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة
في الجنس الأحسن، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في الأجناس
الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأحسن، والأحسن في الأفضل. وقد
يُظَنَّ أن جنس الأفضل أفضل.

وينظر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حال ^(٢) متشابهة. [٢٨٢ ب]
فوضعه في الجنس الأحسن لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس:
الشيء الذي له الحركة أو المتحرك. وذلك أنه قد يُظَنَّ بها بعينها أنها واقفة
ومتحركة على مثال واحد. فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا ^(٤) كان ينبغي أن
تضع الجنس ^(٥).

(١) نعْتَهَا : في . (٢) ص : حالاً . (٣) ف : هو .

(٤) ص : هد . (٥) ش : لم أجده في نقل إِحْسَن إلى المرجاني :
«الجنس»، بل هكذا: ففي هذا كان ينبغي أن تضعيه، أي في النفس. — ووُجِدَتْ في نقل
أنا نس : «الجنس».

وأيضا من الأكثروالأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذي يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل ^(١) الأكثرو، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثرو، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثرو، لأنه قد يقال : عدل أكثرو من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثرو، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنساً .

٢٠ ٢٥

وأيضا إن كان الذى نظن به أنه أكثرو مما ماثل ليس بجنس ، فمن ^(٢) البين أنه ولا الموصوف أيضا جنسا . وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التي تظهر فيها أشياء كثيرة تحمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا يمكننا أن نقول ^(٣) أيما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيط يظن بالغم ، والظن أنهما يحملان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يفتاظ يغتم ^(٤) ويظن أنه أخفق .

٣٠

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع ^(٥) آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثرو الذي يظن به أنه ماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلا .

٣٥

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكنا .

(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شيء .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فاما المصحح فإن كان الجنس الموصوف والنوع يقبلان الأكثرا ، فليس ينفع بهذا الموضع . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما يقبل الأكثرا ولا يكون أحدُهما جنسا [١٢٨٣] لآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثرا ، وليس واحد منها جنسا لآخر .
(٢)

وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة . مثال ذلك أن ننظر إن كان هذا وذلك جنسا على مثال واحد . فإن أحدُهما إن كان جنسا ، فالآخر أيضا جنس وكذلك نظر إن كان الأقل جنسا فالأكثرا جنسا — مثال ذلك إن كانت القوة جنسا لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت الفضيلة جنسا ، فالقوة أيضا جنس . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال في النوع أيضا . وذلك أنه إن كان هذا وذلك نوعا للقصد نحوه على مثال واحد فإن أحدهما إن كان نوعا له فالآخر نوع له . فإن كان الذي يظن به أنه أقل ، نوعا له ، فالذى يظن به أنه أكثرا ، نوع له أيضا .

وأيضا ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه الجنس من طريق ما هو حمل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحدا ، لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بين أنه يكون جنسا . وإن كان النوع الموصوف واحدا ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين وأن يعرف بأنه جنس .

(١) ص : كلِّيما يقبلان .

(٢) ف : الواحد .

(٣) ف : مقايسة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو،
 واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا.
 أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن
 الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذى يقول إن
 الإنسان حي — أولى بأن يكون دالاً على ما هو الإنسان من الذى يقول إنه
 مَشَاء، لأن الفصل يدل أبداً على كيفية الجنس ، والجنس لا يدل على كيفية
 الفصل . وذلك [٢٨٣ ب] أن من يقول مَشَاء فإنما يقول حيوان مُكِيف ،
 والذى يقول حيوان فليس يقول : مَشَاء مُكِيف .

فيهذا الوجه ينبغي أن يفرق بين الجنس والفصل . — ولما كان يظن
 الموسيقى بما هو موسيقى عالم ، فالموسيقى علم ما . وإن كان
 الماشي — إن كان بالمشى يتحرّك — فالمشى حركة ما . فينبعى أن ننظر
 في الجنس الذى فيه نريد أن نصحح شيئاً بالحال التي وصفنا ؛ مثال ذلك
 إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذى يعلم شيئاً قد
 يصدق به من حيث يعلمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يحرى
 الأمر فيها أشبه ذلك .

وأيضا لما كان مالزم شيئاً دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه
 من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا ، بمنزلة ما يلزم المدوع

(١) ف : الحروف . (٢) ص : ولأن .
 (٣) ف : بما هو ماشي . (٤) ف : ذا .

والسكون الريح ، والمنقسم للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل
منقسم عددا ، ولا المدود سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن
اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على
الجنس . والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكلّون ، وذلك أن المتكلّون
غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكلّون ،
إلا أن غير الموجود على حال ليس هو جنسا للتتكلّون . وذلك أن غير الموجود
على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغي أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .

١٠ [تمت المقالة الرابعة من كتاب " طوبيقا "]

[قوبل به]

(١) ف : والمنفصل . (٢) ف : ذلك .

[١٢٨٤] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة منه

< الموضع المشتركة لخاصة >

١

< في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن تنظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟
 ١٢٨ ١٥ والخاصة توصف بما بذاتها أو دأما ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :
 مثال ذلك إن قولنا حيوان آيس بالطبع خاصة للإنسان بذاتها . فاما الخاصة
 بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة ،
 وذلك خادم . والخاصة دائمًا بعزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت . والخاصة
 في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشى في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وضعت في إما مسئلان ، وإما
 أربع . وذلك أنه إن أعطى الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا بعينه وحده
 مسئلتين — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذورجلين .
 ٢٥ فـ^(١) يـ^(٢) أن يحتاج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين —
 وبالوجهين تنفسح الخاصة . فإن هو أعطى كل واحد منها ، ومنع كل
 واحد منها ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

(١) ف : مطبع . (٢) ف : غير ماث .

٣٠ إلى الفَرَسُ أَنَّ الْإِنْسَانَ ذُو رَجْلَيْنِ ، وَالْفَرَسُ ذُو أَرْبَعَةِ أَرْجُلٍ — وَذَلِكَ أَنَّهُ قد يَتَهَبَّ لِهِ أَنْ يَحْتَاجَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِذِي رَجْلَيْنِ ، لِأَنَّهُ ذُو أَرْبَعَةِ أَرْجُلٍ .
وَقد يَتَهَبَّ لِهِ أَنْ يَحْتَاجَ بِأَنَّ الْفَرَسَ ذُو رَجْلَيْنِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِذِي أَرْبَعٍ . وَكِيفَا
٣١ تَبَيَّنَ ذَلِكَ ، بَطَلَ الْمَقْصُودُ لَهُ .
^(١)

٤٥ وَالخَاصَّةُ بِذَاتِهَا قَدْ تُوصَفُ بِالْقِيَامِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَتَفَزَّقُ الْمُخْصُوصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ — بِمِنْزَلَةِ قَوْلَنَا : حَتَّى نَاطَقَ مائِتَّ قَبْلِ الْعِلْمِ ، لِلْإِنْسَانِ . فَأَمَّا
الَّتِي بِالْقِيَامِ إِلَى آخِرِ فَلِيسَ تَفَصِّلُ [٢٨٤ بٌ] الْمُخْصُوصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ،
بَلْ مِنْ شَيْءٍ مَعْلُومٍ ، بِمِنْزَلَةِ خَاصَّةِ الْفَضْيَلَةِ بِالْقِيَامِ إِلَى الْعِلْمِ . فَإِنَّ الْفَضْيَلَةَ
تَوَجُّدُ فِي كَثِيرٍ ، وَالْعِلْمُ فِي الْجُزْءِ الْفَكْرِيِّ فَقْطَ مِنْ شَانِهِ أَنْ يَكُونَ وَلِلَّذِينَ لَمْ
١١٢٩ تَوَجُّدُ فِي كَثِيرٍ . — وَالخَاصَّةُ دَائِمًا هِيَ الَّتِي تَصَدِّقُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَا تَخْلُو فِي وَقْتٍ مِنَ
الْأَوْقَاتِ ، كَقَوْلَنَا : خَاصَّةُ الْحَيِّ أَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ نَفْسٍ وَبَدْنٍ . فَأَمَّا الْخَاصَّةُ
الَّتِي فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَهِيَ الَّتِي تَصَدِّقُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ وَلَا تَنْزَمُ
ضَرُورَةً ، كَالْمَشْيِ فِي السُّوقِ خَاصَّةً لِلْإِنْسَانِ مِنَ النَّاسِ .

وَقَدْ يُعَكَّنُ أَنْ تُوصَفُ الْخَاصَّةُ الَّتِي بِالْقِيَامِ إِلَى شَيْءٍ بِأَنْ يُقَالُ إِنَّهَا فَصْلٌ :
إِمَّا فِي الْجَمِيعِ دَائِمًا عَلَى مَثَلٍ وَاحِدٍ ، وَإِمَّا عَلَى أَكْثَرِ الْأَمْوَارِ وَفِي الأَكْثَرِ —
مَثَلُ ذَلِكَ : أَمَّا فِي الْجَمِيعِ وَدَائِمًا فِي مِنْزَلَةِ خَاصَّةِ الْإِنْسَانِ بِالْقِيَامِ إِلَى الْفَرَسِ

(١) فٌ : إِلَيْهِ . (٢) فٌ : فَالْخَاصَّةُ .

(٣) فٌ : هِيَ الَّتِي . (٤) صٌ : لَا تَخْلُو .

أنه ذور جلين . وذلك أن الإنسان وكل إنسان ودائماً ذور جلين ، وليس شيء من الأفواس ولا في وقت من الأوقات ذا رجالين .

١٠

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهوانى والغضبى : أن ذلك يأمر ، وهذان يأمران . وذلك أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات يأمر ، ولا الجزء الغضبى والجزء الشهوانى أبداً يأمران ، لكنهما في بعض الأوقات يأمران ، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

١٥

والمنطقية من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائماً والتى بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفاً ، لأن المسائل تكون عنها ضرورة : إما اثنين وإما أربعاً . فالآقوال إما إذا أيضاً

٢٠

تكون بحسبها كثيرة ، فاما الخاصة بذاتها ودائماً فله أن يحتاج بها [١٢٨٥]
بحسب ^(٢) أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات ، لأنها إن لم تفرق المخصوص من بقية الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

٢٥

فاما التي هي خاصة دائماً ف تكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون ، لم تكن خاصة . — فاما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ؟

(١) ف : الجدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .

فليس الأقوال إِذَا بحسبها كثيرة، والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقوال
بحسبها كثيرة صحيحة .

فالخاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من
الموضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فاما
الخواص دائماً وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضع >

أما أولاً فننظر إن كانت الخاصة وصفت جيداً أو لم توصف جيداً .
والدليل على أنها وصفت جيداً أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت
لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يُبْطِل فإن وصفها
بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف . - وإذا كانت
بأشياء ليست أعرف ، فنها أن ينظر إن كان الذي وصف به الخاصة أشد إغماضاً
من الشيء الذي وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة
وضعاً جيداً ، لأننا إنما نستعمل الخاصة لتعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغي
أن يكون تلخيصنا إليها بأشياء هي أعرف . فإذا بهذا الوجه أخرى أن
فهمها فهما كافياً - مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع [٢٨٥ ب] أن
خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

(١) ف : به يوصف .

أعني النفس . فإن معرفتنا بالنار : ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس —
لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً، أعني أنها أشبه الأشياء بالنفس .
ومنها أن تنظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف .

وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذي يوصف به ، لكن
يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم
ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إن عَرَض ، كانت الخاصة
غير بُنْتَة — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها الشيء
الذى فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ،
وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن
وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعني الشيء الذي فيه أولاً من شأن
النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو
أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا
يكون وضع الخاصة وضعاً جيداً . وذلك أن الموضع المصححة لما يوضع
وضعاً جيداً : منها ما يكون بهذا التحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق
أن وضعه وضع جيد — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى
أن له حسناً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،
صار قولنا أن له حسناً خاصة للحى موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبين .

و بعد ذلك فينبغي للبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف
في الخاصة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معانٍ
كثيرة ؛ فإن الأمر إذا كان كذلك ، [١٢٨٦] لم تكن الخاصة وضعت وضعا
جيدا — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”يحس“ قد يدل على معنيين على
أن الموصوف بذلك حسًا ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا
في الحقيقة إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعاً جيداً . ولذلك ليس
ينبغي أن نستعمل : لا أسماء تقال على أنحاء كثيرة ، ولا قولاً يدل على الخاصة ؛
لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يجعل الموصوف غامضاً ، فيتغير فيه المحتوى
فلا يعلم أى المعنى يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصية
إنما يؤتى بها ليعرف الشيء . ومع هذا أيضاً فواجب ضرورة أن نكشف
أمر الذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا جعل جاعل القياس
^(٢) شيئاً مختلفاً فيه ، أعني على ما يقال فيه بأ أنحاء كثيرة . — فاما المصحح
فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معانٍ كثيرة .
فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان
قولنا : ”جسم“ ، لا يدل على معانٍ كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتعزز
إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

(١) تجتها : الأمور .

(٢) شـ : في السرباني : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعني على
ما يقال على أنحاء .

فِي النَّارِ أَنْهَا الْجَسْمُ الَّذِي هُوَ أَسْفَلُ مَا يَحْتَرُكُ إِلَى الْمَكَانِ الْأَعْلَى ، خَاصَّةً
مَوْضِيَّةً عَلَى هَذَا وَضْعًا جَيْدًا .

وَبَعْدَ هَذَا فَلِينَظِرِ الْمُبْطَلِ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي يُوصَفُ ، خَاصَّتِهِ تَقَالُ

عَلَى أَنْحَاءٍ كَثِيرَةٍ وَلَمْ يَلْخُصِ الْمَعْنَى مِنْهَا الَّذِي لَمْ نَضْعِفْ الْخَاصَّةَ ، فَإِنْ بِهَا الْوِجْهُ

لَا تَكُونُ الْخَاصَّةَ مُوْصَوْفَةً عَلَى مَا يَنْبَغِي . وَالْأَسْبَابُ الَّتِي لَهَا وَجْبُ ذَلِكَ لَيْسَ

تَخْفِي مَعْرِفَتَهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرَهَا ، إِذْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ ضَرُورَةً

أَنْ تَعْرُضَ تَلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْيَنَهَا — مَثَلُ ذَلِكَ [٢٨٦ ب] أَنَّهُ لَمْ كَانْ قَوْلُنَا

هَذَا « يَعْلَمُ » يَدْلِي عَلَى شَيْئَيْنِ : عَلَى أَنْ لَهُ عَلَمًا ، وَعَلَى أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ الْعِلْمَ

صَارَ قَوْلُنَا : « هَذَا يَعْلَمُ » لَيْسَ هُوَ خَاصَّةً « مَوْضِيَّةً » عَلَى مَا يَنْبَغِي إِذَا لَمْ

يَكُنْ الْمَعْنَى مِنْهَا الَّذِي تَقَالُ لَهُ الْخَاصَّةَ مُلْخَصًا أَيْمًا هُوَ . — فَإِنَّ الْمَصْحَحَ

فَيَطْلُبُ أَلَا يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِي تَوْصِفُ خَاصَّتِهِ يَقَالُ عَلَى أَنْحَاءٍ كَثِيرَةٍ ، بَلْ

يَكُونُ وَاحِدًا بَسِيطًا : فَإِنْ بِهَا الْوِجْهُ تَوْضِعُ الْخَاصَّةَ عَلَيْهِ وَضْعًا جَيْدًا —

مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ كَانْ إِلَّا إِنْسَانٌ يَقَالُ قَوْلًا مُطْلَقاً وَعَلَى نَحْوِ وَاحِدٍ ، صَارَ قَوْلُنَا

فِيهِ : إِنَّهُ حَسَنٌ بِالطبعِ ، خَاصَّةً مَوْضِيَّةً عَلَيْهِ عَلَى مَا يَنْجِبُ .

وَبَعْدَ ذَلِكَ فَلِينَظِرِ الْمُبْطَلِ إِنْ كَانَ الْوَاحِدُ بَعْيَنَهُ قدْ كُرِرَ فِي الْخَاصَّةِ ،

فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْخَواصِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ، كَمَا يَفْعَلُونَهُ فِي الْحَدُودِ ،

(١) ش : فِي السُّرْفَانِي : « أَنْ تَعْلَمُ هَذَا » يَدْلِي عَلَى أَشْيَاءٍ كَثِيرَةٍ : أَحَدُهَا أَنْ يُفْتَنَ عَلَى

عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي : أَنْ يَسْتَعْمِلَ عَلَيْهِ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا صَارَ ،

(٢) ف : فَلِينَظِرُ . (٣) ف : مُطْلَقاً .

فليس الخاصية إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ماينبغي ، إذ كان
ماتكرر قد يغلط السامع ، فواجب إذن ضرورة أن يكون القول غامضا وأن
يظن بن يقوله مع ذلك أنه ^{يهم}_{يهمنا} همرا . وتكرير المعنى الواحد في القول
يكون على وجهين : أحدهما إذا كر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل
الإنسان خاصة النار أنها جسم أطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد
كر اسم الجسم مرتين ؛ والثانية متى استعمل الإنسان الأقواف بـل مكان الأسماء ،
بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع
إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة
كذا » ؛ وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحد .
فيكون قائل هذا القول قد كر اسم الجوهر . فليس إذن واحدة من هاتين
الخاصتين موضوعة على ما يجب .

فاما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [١٢٨٧]
مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصية موضوعة على ما يجب — مثال ذلك
أنه لما كان من قال إن الإنسان قابل للعلم ليس يستعمل اسم واحداً مكرراً ،
صار ذلك خاصة للإنسان موضوعة على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر البطل
إن كان قد وصف في الخاصية اسمياً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من
أشياء ليس ينفع به . والشيء الذي يقال في الخواص ليس ينفع به . والشيء
الذى يقال في الخواص يبني أن يكون يفصل كالشيء الذى يقال في الحدود .

(١) هر الكلام وفي الكلام : أكثر منه .

فإن وضعَتُ الخاصَّةُ هكذا لم يكنَ وضعُها على ما يُحبُ — مثال ذلك أنه لما كانَ الَّذِي يضعُ خاصَّةَ العلمِ أَنَّه ظنَ لا يُزولُ التَّصديقُ به من القياسِ، إذ هو واحدٌ بعينِه قد استعملَ في الخاصَّةِ مَا يوجدُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وهو الواحدُ، لم يكنَ وضعُ خاصَّةَ العلمِ وضعاً كَما يُحبُ . — فَإِمَّا المُصْحَّحُ فَيُنَظَّرُ أَلَا يُسْتَعْمَلُ أَمْ رَا عَامِيَا أَصْلَا، لَكِنْ يُسْتَعْمَلُ مَا كَانَ مُفَصَّلًا مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ الخاصَّةَ بِهَذَا حِينَئِذٍ تَكُونُ مَوْضِعَةً عَلَى مَا يُحبُ — مثال ذلك أَنَّ الَّذِي يُضَعُ أَنْ خاصَّةَ الْحَيِّ أَنْ لَهُ نَفْسًا لَمْ يُسْتَعْمَلْ شَيْئاً مُشَتَّرَكًا أَصْلًا؛ خاصَّةَ الْحَيِّ مَوْضِعَةً بِهَذَا وضعاً جيداً، أَعْنِي أَنْ لَهُ نَفْسًا .

وَبَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُبَطَّلَ يُنَظَّرُ إِنْ كَانَ قَدْ وُصُفَ خَواصَ كَثِيرَةً، فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ هَذَا لَمْ تَكُنْ خاصَّةً مَوْضِعَةً، عَلَى مَا يُحبُ . فَكَأَنَّهُ فِي الْحَدُودِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ شَيْءٌ سَوْيَ القَوْلِ الَّذِي يَدْلِلُ عَلَى الْجُوهرِ، كَذَلِكَ أَيْضًا وَفِي الْخَواصِ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ شَيْءٌ أَصْلًا سَوْيَ القَوْلِ الَّذِي يَجْعَلُ مَا قِيلَ خاصَّةً . فَإِنَّ مَا يَحْرُى هَذَا الْجُمْرِ لَيْسَ يَنْتَفَعُ بِهِ — مثال ذلك أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ قَالَ إِنَّ خاصَّةَ النَّارِ هِيَ أَنَّهَا أَلْطَفُ الْأَجْسَامِ وَأَخْفَفُهَا قَدْ وُصُفَ [٢٨٧] أَكْثَرَ مِنْ خاصَّةً وَاحِدةً، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِينَ قَدْ يَصْدِقُ عَلَى النَّارِ وَحْدَهَا . فَلَيْسَ وُضُعَ خاصَّةَ النَّارِ: أَنَّهَا أَلْطَفُ الْأَجْسَامِ وَأَخْفَفُهَا، وضعاً جيداً . — فَإِمَّا المُصْحَّحُ فَيُنَظَّرُ أَلَا يُصَفِ خَواصَ كَثِيرَةً شَيْئاً وَاحِدَ بِعِينِهِ، بَلْ وَاحِدَةً؛ فَإِنَّهُ بِهَذَا الْوَجْهِ تَكُونُ خاصَّةً مَوْضِعَةً وَضِعَا

(١) فَ: يَنْتَفَعُ .

(٢) صَدَ: خَواصَ .

٢٥ جيداً — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الربط هو أن يواتى أن كل
شكل قد وصف خاصة واحدة، لا خواص كثيرة، ^(١) خاصة الربط قد وضعت
بهذا الوجه وضعها جيداً .

٣

<موضع آخر>

وبعد ذلك فإن المبطل ينبغي له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشيء
بعينه الذى له توصف الخاصة، أو شيئاً ما هو له . فإن الأمر إذا جرى هذا
المحرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعها جيداً ، لأن الخاصة إنما تراد لمكان
١١٣١ العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشيء الذى هو مما
يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرّفه من هذه
الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر
الذى نوعه الإنسان ، فإنما استعمل شيئاً من الحى ؛ فليس هذه الخاصة موضوعة
وضعها على ما ينبغي .

فاما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً ما له أصل؟
فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يحب — مثال ذلك أن من
قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً
ما له أصل . خاصة الحى بهذه موضوعة على ما يحب . وهذا التحوّل أيضاً ينبغي
أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التي يجعل الشيء أعرف ، أو لا يجعله كذلك .

(١) ص : خواصاً .

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئاً إما مقابلاً أو بالجملة شيئاً معاً
في الطبع أو شيئاً متاخراً، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب. وذلك

أن المقابل معاً في الطبع، والماء في الطبع والمتاخر لا يجعلان الشيء أعرف —

مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا حالة للشر فقد

استعمل المقابل للخير، فلم يضع خاصة الخير على ما يجب. — فاما المصحح

فینظر ألا يستعمل متقابلاً أصلًا^(١)، أو بالجملة، ما هو معاً بالطبع ولا متاخراً،

فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما

كان من وضع أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل

مقابلاً أصلًا ولا ما هو معاً في الطبع ولا متاخراً، صارت خاصة العلم بهذا الوجه

موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المُبْطِل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائمًا [١٢٨٨]

خاصة، لكن ما يوجد للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة

عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه

موجوداً فيه يصدق عليه الاسم من الاضطرار ولا لا الذي يصدق عليه اسمه

الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجوداً لا يقال عليه الاسم

من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضاً فليس إذا وصفت الخاصة يكون بينا

(١) ف : مقابلاً ولا نافلة .

(٢) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .

(٣) ف : اسمه .

(٤) ف : أيضاً .

أنها موجودة إن كانت مما يتهدأ فيه أن يحصل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن
 بيته — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات
 ٢٥ أو يقف إنما وصفه بخاصية ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست خاصة
 موضوعة على ما يحب . فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي
 دائمة من الاضطرار ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يحب —
 ١٣١ ب (١)
 مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلا
 (٢) قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائمة ، فنعم ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة .
 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر
 من غير أن يتشرط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا
 وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يحب : أما أولاً فلأن كل ما كان على
 خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن
 يضعوا الخاصة الالزمة دائمة . وثانياً فإن من لم يتشرط فليس يعلم من أمره
 أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثاً
 يستحق العتب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة إنسان ما أنه
 جالس مع إنسان ما فإنما وضع خاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة
 على ما يحب عند ما لم يتشرط الزمان الحاضر قوله . — فأما المصحح فينظر
 إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة

(١) ف : مجتمعاً . (٢) ف : وضعت .

(٣) تحتها : فإن .

في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصية موضوعة على ما يجب —
مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسان ما إنه يمشي في موضع كذا ،
فأشترط ما وضعه ، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحسن ، فإنها ليست تكون موضوعة
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا
ولا يتبين إن كان موجودا بعد ، من قبل أنه إنما يعرف بالحاسة التي [٢٨٨ ب]

تحصنه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطرار دائمًا — مثال ذلك
أنه لما كان منْ وضع خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحزك فوق
الأرض وهو أضوا الكواكب ، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض
التي إنما تعرف بالحسن ، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب ، لأنه
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تحزك فوق الأرض لقصور حسناً
عنها في ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحسن أو التي
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطرار ، فإن الخاصة على هذا
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان منْ وضع خاصة
البسيط أنه الملون أولا قد استعمل شيئا محسوسا ، أعني قوله : ملون ؟
ووجوده ظاهر أبدا ، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

(١) ش : نسخة : أبدا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحد وصف على أنه خاصة ، فإن
الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يحب ، وذلك أن الخاصة ليست
تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان
١١٣٢

^(١) أنه حيوان مَشَاء ذو رجلين ، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ،
لم يكن وضع الخاصة على ما يحب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن
يكون يدل على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يحب
— مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع
قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية
الشيء ، فنعم ما وُضعت هذه الخاصة للإنسان .

١٠ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضح للخاصة وضعها في :
« ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس
الأول موصوفاً فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفرق سائر الأشياء الباقيه . فالخاصة
إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يحب — مثال
ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل
الحيوان في « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يحب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصته
في « ما هو » الشيء [١٢٨٩] ووصل به سائر الأشياء الباقيه ، فإن بهذا

(١) ف : جعل .

(٢) ف : لا يكون .

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يحب — مثال ذلك أنه لما كان وضع
خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص
فيما هو ، صار بهذا الوجه وضع الخاصة للإنسان جيدا .

٢٠

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تم ما وضعت ، أو تبين مما وضعت
بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر . — فاما الأمر في أن ما قبل خاصة أو ليس بخاصية ،
فن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تصح
الخاصية وتوجب أنها وضعت وضعاً جيداً هي والمواضع التي تحدث الخاصة
تصير واحدة بعينها : فستوصف في تيك .

٢٥

ويُبَشِّي أولاً للبطل أن ينظر في كل واحد وصفت خاصته إن كان
لا توجد ولا واحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة
كل واحد منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي
توضع هذا الوضع ليست بخاصية . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق
على المهندس أن يقال فيه إنه لا يغلوطه القول ، فإن المهندس قد يخدع
في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم إلا يغلوطه القول . — فاما المصحح

٣٠

(١) ف : فلذلك ستصدق . — أي فستوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يغلوط .

فينظر إن كان يصدق على كلٌ فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه
٣٥ خاصة هو خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حى قابل للعلم »
يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان ، صار قولنا : « حى قابل للعلم »
١٤٢ ب خاصة للإنسان .

وهذا الموضع : أما للبطل فلينظر : إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم
يصدق عليه القول أيضاً ، وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه
الاسم أيضاً .

فاما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضاً ،
وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضاً .

وبعد ذلك فإن البطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه
القول أيضاً ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضاً .
فإنه ما وضع أنه خاصة بهذا الوجه لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه
١٠ لما كان قولنا : « حيوان قابل للعلم » يصدق على الملك ولم يكن يحمل
على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فاما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضاً
القول ، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضاً الاسم . وذلك أنه

(١) ف : قد يصدق على الكل وفيه . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : يعني
فيه وحده .

١٥ يُصِير خاصَّة ما وُضِعَ أَنَّهُ لِيُسْ بِخَاصَّةٍ — مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ كَانْ مَا يُقَالُ عَلَيْهِ إِنْ لَهُ نَفْسًا يُصَدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَىٰ [٢٨٩ بٌ]، وَمَا يُقَالُ عَلَيْهِ إِنْهُ حَىٰ يُصَدِّقُ عَلَيْهِ أَنْ لَهُ نَفْسًا، صَارَ قَوْلَنَا : « لَهُ نَفْسٌ »، خاصَّةً لِلَّهِ .

٢٠ وَبَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُبَطَّلَ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ وَصْفُ الشَّيْءِ الْمُوْضُوعِ خاصَّةً لِلَّذِي يُقَالُ فِي الْمُوْضُوعِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ خاصَّةً ما وُضِعَ أَنَّهُ خاصَّةً — مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ كَانْ مِنْ جَعْلِ النَّارِ خاصَّةً أَلْطَافَ أَجْزَاءٍ، قَدْ جَعَلَ الْمُوْضُوعَ خاصَّةً لِلْحَمْولَ، لَمْ تَكُنِ النَّارُ خاصَّةً أَلْطَافَ الْأَجْسَامِ أَجْزَاءٍ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُوْضُوعَ خاصَّةً مَا فِي الْمُوْضُوعِ ، لِأَنَّ شَيْئًا وَاحِدًا بَعْنَاهُ يُصِيرُ خاصَّةً لِلشَّيْءِ كَثِيرَةً مُخْتَلِفَةً بِالنَّوْعِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْكَثِيرَةَ الْمُخْتَلِفَةَ بِالنَّوْعِ تَوْجِدُ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ بَعْنَاهُ مِقْوَلَةً عَلَيْهِ وَحْدَهُ ، يُصِيرُ الْمُوْضُوعَ خاصَّةً لَهَا كُلَّهَا إِنْ وُضِعَ الْحَاجَةُ أَحَدٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

٢١ وَأَمَّا الْمُصْحِحُ فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَ جَعَلَ خاصَّةً الْمُوْضُوعَ مَا فِي الْمُوْضُوعِ . فَإِنْ مَا وُضِعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لِيُسْ بِخَاصَّةٍ يُصِيرُ خاصَّةً إِنْ حَمَلَتِ الْخاصَّةُ كَمَا وَصَفَنَا عَلَيْهِ وَحْدَهُ — مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ كَانْ مِنْ قَالَ إِنْ خاصَّةً الْأَرْضُ أَنَّهَا أَنْقَلَ الْأَجْسَامَ قَدْ جَعَلَ الْخاصَّةَ بِصُورَةِ الْمُوْضُوعِ مِقْوَلَةً عَلَى الْأَمْرِ وَحْدَهُ وَمُجْمَلَةً كَالْخاصَّةِ ، صَارَتِ خاصَّةً الْأَرْضُ مُوْضِعَةً عَلَى الصَّوَابِ .

٢٣ وَبَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُبَطَّلَ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ وَصْفُ الْخاصَّةِ عَلَى جَهَةِ الْمُشَارِكَةِ ، فَإِنَّ الْمُوْضِعَةَ عَلَى أَنَّهَا خاصَّةٌ لَيْسْ تَكُونُ خاصَّةً . وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَوْجِدُ

١١٢٣ على جهة المشاركة يتتفع به في الآية^(١) . وما جرى هذا المجرى فهو فصلٌ
ما مُحْمَلٌ على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان
أنه مشاء ذو رجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان
أنه مشاء ذو رجلين .

فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ،
وألا يكون يدل على الآية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك
أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع
خاصة الحى أن من شأنه أن يحس ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ،
ولا دالة على الآية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صار قولنا من
شأنه أن يحس خاصة للحي .

وبعد ذلك فإن البطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصة معا ،
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة لاسم ، فإن الموضوع ليكون خاصة
لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا في وقت من [١٢٩٠] الأوقات ،
وإما ليس دائما — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشى في السوق
يوجد لإنسان ما متقدما ومتاخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى في السوق
خاصة للإنسان : إما ولا في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فاما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معاً من الاضطرار دائما
من غير أن يكون حدّا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآية : *Quidditas = èival*

مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " هي قابل للعلم " ، وقولنا : " الإنسان " ٢٠ يوجدان معا من الإضطرار دائماً من غير أن يكونا حداً أو فصلاً صار قولنا : " هي ، قابل للعلم " خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شيء واحد بعينه خاصة لأشياء ٢٥ واحدة بعينها بما هي واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : " ما يظهر لبعض الناس أنه خير " ليس خاصة للشيء المطلوب ، لم يكن قولنا : " ما يظهر لبعض الناس أنه خير " خاصة للأمور ، وذلك أن المطلوب والمؤثر شيء واحد .

فاما المصحح فينظر إن كان شيء واحد بعينه لشيء واحد بعينه بما هو ٣٠ واحد بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصية خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرأة بما هو مرأة أن تقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضوع نافع أيضاً في العرض ، لأن أشياء بعينها بما هي واحدة بعينها توجد لأشياء هي واحدة بعينها .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبداً : واحدة ٣٥ بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع لا يكون

(١) ف : لوز . (٢) تأكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .

١٣٣ ب خاصّة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصّة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن خاصّة الإنسان دائماً أن يتحرّك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ؛ وذلك أن كل واحد منها عَرَض لله .^(١)

٥ وأما المصحّح فينظر إن كانت الخاصّية الواحدة بعينها في النوع لأشياء واحدة بعينها في النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصّة ما وضع [٢٩٠ ب] لا يكون خاصّة — مثال ذلك أنه لما كانت خاصّة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، صارت خاصّة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحد منها بعينه في النوع ، أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحي ، وبعضها بمنزلة فصوص جنس الحي . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشيئين الموصوفين يوجد في نوع واحد فقط ، والآخر في أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .

١٠ ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصّة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذي يوجد لشيء فقس يوجد للذى يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عَرَض — مثال ذلك أن الخاصّة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ؛ والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحّح

١٥ أمثل هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ف : منها . (٢) ش : في السرياني : أما ذاك على أنها نوعان تحت

جنس واحد ؛ وأما هذان فعل أنها فصلان بل جنس واحد هو الحيوان .

شيئاً آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان أبىض
شيء آخر غيره ، وأيضاً إذا جعل الملكة شيئاً آخر . وقد يتبين أن يزيف مزيفٌ
أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذي
يوجد للملكة قد يوجد لها يقال بالملكة أيضاً ، والذي يوجد لها يقال بالملكة
قد يوجد للملكة أيضاً — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن
له حالاً مال م تكون خاصة العلم ^(١) أن التصديق به لا يتغير ، لأن العلم يصير
لا يزول التصديق به من القول . ٣٠

فأما المصحح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذي يعرض
له واحداً بعينه إذا أخذ مع الذي يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من
طريق أن آيتهم مختلف . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنساناً ، وأن
يكون إنساناً أبىض — شيئاً واحداً بعينه . ٣٥

وينبغي أيضاً أن ننظر في التصاريف ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول ^(٢)
تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذي لا يزول عنه التصديق من القول ،
ولا العلم أيضاً ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذي لا يزول تصديقه
من القول . لأن المقاومة لامحالة إنما يجب أن تكون بسبب ^(٣) هو لامحالة
معانداً .

(١) ف : العالم .

(٢) ف : يزول .

(٣) ش : في السرياني :

وذلك أن المعاند في جميع الوجوه ينبغي أن توضح له جميع تلك
الوجوه .

< مواضع أخرى >

و بعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائماً، وذلك أنه يظن أن الذي وضع أن يكون خاصة ينفسخ - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجالان .

فاما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة - مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حي قابل للعلم" يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : "حي قابل للعلم" .

وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول ، فقد يمكن^(١) أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضاً ، وإن كنت جعلتها الأول كانت تحمل على ما هو بغيره - مثال

(١) ف : سرياني : تصر أمثال هذه خاصة .

(٢) تأكّلت حروفها .

ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلون ، فقد يصدق التلون على الجسم
أيضا ؛ وإن جعله للجسم ، حمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون
ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

٢٥

وقد يُعرض في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأً ما مِنْ قَبْلَ أَنْ لَا يُعِيزَ
كيف توضع الخاصة ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرثون أن يجعلوا
الخاصية : إماما يوجد بالطبع بمنزلة ذي الرجلين للإنسان ، أو ما يوجد بمنزلة
وجود الأربع الأصابع للإنسان ما ، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : ألطاف
الأجسام أجزاءاً — للنار ، أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : "يحيى"
للحي ، أو ما يؤخذ بأخر بمنزلة الفهم للنفس ، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة
الفهم الجيد للجزء الفكري من النفس ، أو ما يوجد على أنه اقتناه بمنزلة ما للعالم
أنه لا يزول ما صدق به من القول . وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق
به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئاً ، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة

٣٥

ما يوجد للعلم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس
للحي (وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان ، ولكن هذا إنما يحس بأنه
ينال) بمنزلة قولنا : "يحيى" لحيوان ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا ،
صار متى لم يُضف إلى ذلك بالطبع أخطأ ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد
بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذي يوجد له بالطبع ، بمنزلة ما يوجد للإنسان

١٣٤

(١) ف : أي يعطي .

أن له رجلين . وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنّه لا يكون موجودا
لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصوات للإنسان . وأما إذا
لم يُسْبِّيْنَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَضْعُفُ عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى أَوْ عَلَى أَنَّهُ بَغِيرَهِ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَا يَصْدِقُ عَلَيْهِ
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضاً ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتني أو بما يُفْتَنَى
لأنّها ليست تكون خاصة ، وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتني ، فهى
توجد للذى يقتني . فإن وضعَتْ بما يُفْتَنَى فهى توجد للقتني بمنزلة ما يوجد
خاصية العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول > ^(١) من < القول . وإذا
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء آخر ،
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تتأل ^(٢) كانت توجد لـ ^(٣) ينالها . وإن وصفها بأن
تنال ، كانت توجد لـ ^(٤) يناله بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أو حى ما ، أنه
يحيى . وإذا لم يميز ما بال النوع لأنّه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى
يضع خاصته لأنّه ما كان بإفراط فإذا ما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال في النار
إنها أخفّ الأشياء . وربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج
أن يكون نوعاً واحداً من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفي بعض الأشياء
لا يعرض هذا كما يعرض في النار ، لأنّ نوع النار ليس هو واحداً ، وذلك
أن الحرة والضوء والهيب مختلفة في النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك
أنما

(١) خرم بمقدار كملة واحدة . (٢) ف : ينيل . (٣) ف : بأن تتأل .

(٤) ف : يناله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .

(٧) تآكلت حروفها .

لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفاً، لأن الخاصية الموصوفة تكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا:
ألطاف الأجسام . وذلك أن الضوء ألطاف من الحرارة ومن اللهيب . وهذا

[ف] ليس ينبغي أن يكون ، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه

القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم

أكثراً . ومع هذا أيضاً فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو

أكثراً، شيئاً واحداً بعينه [١٢٩٢] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا

في النار : ألطاف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصية تصير واحدة بعينها للنار

مطلقاً وللضوء ، وذلك أن الضوء ألطاف . — فإذا وصف آخرُ الخاصية بهذا

الوجه ، فينبغي أن يحتج عليه . فاما أنت فلا ينبغي أن تسلم هذا العناد . ولكن

إذا وضعت الخاصية ، فينبغي على المكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصية .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصةً لنفسه ، وذلك

أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة ، فإن كل شيء هو

لنفسه يدل على آنيته ، والدال على الآنية ليس هو بخاصية لأحد — مثال

ذلك أنه لما كان من قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصةً لنفسه —

إذ كان الجميل واللائق شيئاً أحدهما — لم يكن اللائق خاصةً للجميل .

فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصةً لنفسه وجعله يرجع

عليه بالتكافؤ في الحمل ، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

(١) ف : يضاف إليه

خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أن خاصة الجي أنه جوهر
متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ في الجملة ، صارت
خاصة الجي أنه جوهر متنفس .

٢٠

وبعد ذلك فينبغي أن ننظر في المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر
إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء
لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة .

٢٥

وفي بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للإنسان أن يجعل
الخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرّة إذا نظر إلى الجملة ، ومرة إذا
وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحد منها موصوفاً على

٣٠

الصواب — مثال ذلك : أما في الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر
ما فيه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على

الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فاكثر منه مالح . فيليس خاصة البحر
إذاً أن أكثر منه مالح . فأما في الجزء فتاليه أنه لما كان من وضع خاصة
الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووصف خاصة
تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة (وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً)

٣٥

فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

١٣٥ ب

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [٢٩٢ ب] على كل واحد من
المتشابهة الأجزاء وهي خاصة لها ، من قبل أنها في الجملة ، فإن بهذا الوجه

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .

يقيد خاصة ما ووضع لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تحيز^(١) إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، خاصة الأرض الميل إلى السفل بالطبع^(٢).

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المقابلة: أما أولاً في المتضادات —
أما المبطل فينظر لا يكون الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد لا يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضد العدل ، والأحسن ضد الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأحسن . فاما المصحح فينظر إن كان الضد خاصة للضد ، وذلك أن الضد يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضد الشر ، والمهروب منه ضد المؤثر ، وكانت خاصة الخير أنه مؤثر ، خاصة الشر أنه مهروب منه .

وأما ثانياً فيما هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة المضاف . مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف ، والفضل بالقياس إلى المفضول ، ولم يكن الفضل خاصة للضعف ، فليس المفضول خاصة للنصف — فاما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للضاف ، وذلك أن المضاف يشير خاصة للضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى

النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد ، وكانت خاصة الضعف أنه بمنزلة
٢٥ قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد
إلى الاثنين .

وأما ثالثاً فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملائكة ليس هو خاصة للملائكة ،
فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم
ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملائكة خاصة للملائكة
٣٠ — مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحس خاصة الصمم لأنه أمر
عام للحواس الآخر ، لم يكن الحس خاصة للسمع . — فاما المصحح فينظر إن
كان ما يقال بالملائكة خاصة للملائكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ،
وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [١٢٩٣] فإن ما يقال بالملائكة يكون
٤٥ خاصة للملائكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يضر من جهة
ما لنا بصر ، كانت خاصة العمى ألا يضر من جهة ما ليس لنا بصر ، إذ كان
١١٣٦ من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسائلات : أما أولاً فننظر من
٥ المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع لبطل فقط — مثال ذلك أنه إن
كانت الموجبة أو الذي تقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبته
ولا الذي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذي تقال بالسلب
١٠ خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذي تقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك
أنه لما كانت خاصة الحي أنه متتنفس ، لم تكن خاصة الحي أنه لا متتنفس .

وثانياً ينظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل.

أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للوجبة ، فإن السالبة

١٥

لا تكون خاصة للسالبة ؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن

الموجبة أيضاً خاصة للوجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحي ليس هو خاصة

للإنسان ، لم يكن قوله : « لاحي » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن

ظهر أن قوله : « لاحي » ليس بخاصية لقولنا : « لإنسان » ، لم يكن « الحي »

٢٠

أيضاً خاصة « للإنسان » . فاما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة

للوجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ،

فإن الموجبة أيضاً خاصة للوجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس

بحي إلا يحيا ، صارت خاصة الحي أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحي أن

٢٥

يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحي إلا يحيا .

وثالثاً أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة

الموصوفة خاصة للوجبة ، فإنه لا تكون هي بعينها خاصة للسالبة أيضاً . وإن

٣٠

كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للوجبة — مثال ذلك

أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متتنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحي أنه

متتنفس . فاما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخصوصة

٣٥

للوجبة ، فهو للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست

خصوصة للسالبة ، ولا السالبة للوجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلاً .

١٣٦

وأما السالبة فقد توجد للوجبة ، إلا أنها لا توجد لها ك الخاصية .

وبعد ذلك ننظر في القسمة : أما البطل [٢٩٣ ب] فينظر إن كان ليس شيء من القسمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة للشيء الذي وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحي "المحسوس" ليس بخاصية شيء من الحيوانات الباقيه ، لم يكن الحيوان المعمول خاصة للملك . — وأما المصحح فينظر إن كان أي شيء ما مأخوذ من القسمة الباقيه خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذي له وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصه الفهم أنه الذي من شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكري ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء إذا أخذت على هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون بذاته فضيلة الجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ننظر في التصارييف : أما البطل فينظر إن كان التصريف ليس بخاصه للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة — مثال ذلك أنه لما كان ليس خاصه ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، فيليس خاصه العدالة الجميل . فاما المصحح فينظر إن كان التصريف خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تجتها : من .

أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءُ ذو رجلين ، كانت خاصة للإنسان
أنه مَشَاءُ ذو رجلين .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيها وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل
وفي المتقابلات أيضاً كما وصفنا في الموضع التي تقدمت . أما المبطل فينظر
إن كان تصريف المقابل ليس وخاصة لتصريح المقابل ، فليس يكن
تصريح المقابل وخاصة لتصريح الم مقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن
ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير ، لم يكن قولنا
على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان
تصريح المقابل وخاصة لتصريح الم مقابل ، فإن تصريف الم مقابل يكن
خاصية لتصريح الم مقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل وخاصة الخير ،
صار الأخْسَ وخاصة الشر .

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فاما المبطل
فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس وخاصة لما حاله متشابهة ، فليس
ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال
[١٢٩٤] البناء عند إحداث البيت وحال الطيب عند إحداث الصحة
متشابهة ، ولم تكن خاصة الطيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البناء
إحداث البيت . — فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة
لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة —
مثال ذلك أنه لما كان حال الطيب عند أن يكون محدثاً للصحة شبيهة

بحال الأرض عند أن يكون محدثاً لخصب البدن ، وكانت خاصة الأرض
أن يكون محدثاً لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثاً
للصحة .

و بعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة . أما البطل فينظر
إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحالٍ واحدة . فإن ما هو
بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . وإن كان ما هو بحالٍ
واحدة خاصة لما هو بحالٍ واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذى وضع أن
يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبيح
حالاً واحدة من قبل أنه علم بكل واحدٍ منها ، ولم تكن خاصة الفهم أن
يكون علماً بالقبيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . وإن
10 كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً
بالقبيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه خاصة لأشياء
كثيرة . فاما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء ؟ لأنَّ الواحد
إذا كانت حاله عند كثرين حالاً واحدة فليس ينقاوس .

وبعد هذا فإن البطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصية لما
يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصية لما يقال بالفساد ؛ ولا
ما يقال بالتكوين يكون خاصة لما يقال بالتكوين — مثال ذلك أنه لما كان

(١) شـ : كان ينبغي أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحد بعينه .

(٢) صـ : حال .

ليس بخاصية الإنسان أن يوجد حي ، لم يكن خاصة تكون الإنسان أيضاً أن

٢٥

يتكون حي ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حي . وعلى هذا التحو

بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكوين على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على

٣٠

الوجود وعلى التكون كا وصفنا الآن في الوجود بالقياس إلى التكون والفساد .

وأما المصحح فينظر إن كان الموضوع في الوجود خاصة ل الموضوع في الوجود ،

فإن الصفة بالتكوين تكون خاصة ل الموضوع بالتكوين ، والم موضوع بالفساد

خاصة ل الموضوع بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن

٤٥

يوجد امرؤ ، صار تكون الإنسان أن يتكون امرؤ [٥٩٤ ب] ، وخاصة

فساد الإنسان أن يفسد امرؤ . وعلى هذا التحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكوين

والفساد على الولاء ، وبها على نفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هذا فينظر في صورة الموضوع : أما النافي فينظر إن كانت

لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التي يقال إنها خاصة

للشيء الذي وضع خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال

ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ،

لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فاما المصحح

فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذي

(١) ف : المثبت . (٢) ف : الموضوع . (٣) ص : صارت .

(٤) ف : الوجه . ص : الولي (يقصد التوالي) . (٥) ف المبطل .

(٦) تحتها : وصفت .

قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذي قصد إلى أن تكون له خاصة تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد لله نفسه أمر مركب من نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو في ، صارت خاصة لله أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

وينظر بعد ذلك في الأكثر والأقل . أما أولا : فالنافي ينظر إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكبر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا : «أكثر تلوتنا» خاصة لـ «أكبر جسمية» لم يكن أيضا قولنا : «أقل تلوتنا» خاصة لما هو «أقل جسمية» ، ولا «التلون» خاصة «الجسم» أصلا .

فاما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : «أكثر حساً» خاصة لما هو «أكبر حياة» ، فإن قولنا : «أقل حساً»

(١) ف : المبطل .

خاصة لما هو «أقل حياة». وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيراً لما هو
أكثراً، وفيما هو أيسريساً لما هو أيسريساً، وما هو على الإطلاق
لما هو على الإطلاق.

وينبغي أن ننظر في هذه أيضاً ما يقال على الإطلاق. وأما النافي فينظر
إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق،

فليس ما يقال بالأكثراً خاصه لما يقال بالأكثراً، ولا ما يقال بالأقل لما يقال
بالأقل، ولا ما يقال بأكثراً كثيراً لما يقال بأكثراً، ولا ما يقال بأيسريساً
يسيساً لما يقال بأيسريساً - مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه
مجتمد، لم يكن قولنا أكثر اجتهاداً خاصة لأكثر إنسانية. - فاما المثبت

فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق، فـ
يقال بالأكثراً خاصه لما يقال بالأكثراً، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال

بالأقل، وما يقال أكثر كثيراً لما يقال أكثر كثيراً، وما يقال أيسريساً
لما يقال أيسريساً - مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار حرقة إلى فوق
بالطبع، خاصة ما هو أكثر ناريه أنه أكثر حرقة إلى فوق بالطبع. وعلى
هذا التحوجهين ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الآخر.

وثانياً : فينظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثراً ليس بخاصة لما يقال
بالأكثراً، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل - مثال
ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان،

٣٠

٤٥

١٣٨

٥

ولم يكن الإحساس ^(١) خاصة للي، فليس التعلم خاصة للإنسان . — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، فإن ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع » خاصة للإنسان أقل من أن قولنا : « يحيا » خاصة للي ، وكان قولنا في الإنسان إنه « آنس بالطبع » خاصة له ، فقولنا في الحى إنه « يحيا » خاصة له .

وثالثاً : فينظر النافى إن كان الشيء الذى الخاصة أخرى بان تكون له ليس الخاصة له ، فالذى الخاصة له دون ذلك ليس بخاصية له . وإن كانت خاصة ١٥ لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصة للسطح أخرى منه بان يكون للجسم ، وليس التلون خاصة للسطح ، فليس هو خاصة للجسم ؛ وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن ينفع بهذا الموضع في شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد خاصة لأشياء كثيرة [٢٩٥ ب] .

ورابعاً : فإن النافى ينظر إن كان ما هو آخر ^١ بان يكون لشيء خاصة ليس بخاصية له ، فما ليس هو حرياً بان يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس أخرى بان يكون خاصة للي من المتجزئ ، ولم يكن المحسوس خاصة للي ، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حرياً بان يكون لشيء خاصة هو خاصة له ، فما

(١) تمحها : حسا من . (٢) تحتها : العلم .
(٤) ص : كانت . (٤) ف : أن يحس .

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة . مثال ذلك أنه لما كان قولنا :

« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا « يحيا » ، وكان

قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قوله « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً :

فإن الناف ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصية لذلك

الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال

واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه

لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال مان الخاصة الجزء المذكر

أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المذكر أن

يفكر . — فاما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لشيء

الذى هو له خاصة ، فإن الذى هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة

على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكري أنه أول من

يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أقل عفيف ، وكانت خاصة

الفكري أنه أول من يأتي ، خاصة الشهوانى أنه أقل عفيف .

وثانيا : ينظر الناف إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة

له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو

خاصية على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

(١) ف : هي .

(٢) مشكولة في الأصل .

(٣) ف : هي .

وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع .

١٠ فاما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له [١٢٩٦] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه لـ كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، ومنها جزءاً فكريأً على القصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، خاصية النفس أن لها جزءاً فكريأً على القصد الأول .

٢٠ وثالثاً : أن البطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال واحد ، ولم يكن خاصة لأحدهما ، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك خاصة ، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد الإحرق خاصة للهيب والحرقة ، ولم يكن الإحرق خاصة للهيب ، لم يكن الإحرق أيضاً خاصة للحرقة . وإن كان الإحرق خاصة للهيب ، فليس خاصة الحرقة الإحرق . فاما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء .

٢٥ والفرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذلك يوجد بالمقاييسة من غير أن يتضمن في أنه موجود شيئاً من الأشياء ، وهذا من أنه موجود شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقاييسة .

(١) ف : منها .

(٢) ش : التي هي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون .

٩

< مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر الناف إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة
خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة
لَا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال
ذلك أنه لـ^{٣٠} كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد وصف الخاصة
بالقوة ، لأن هذه الخاصة — أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها
ووضعها ^(١) أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى ، وهو
الذى من شأنه أن يتنفس ، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن
الحى موجودا ، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجودا
^{٤٥} بالحال التي هو بها مستنشق في الوقت الذى لا يكون الحى . فيه بحال يتنفس
فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان
إذا وصف الخاصة بالقوة يصفها ^(٢) بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود ،
إذا كان يمكن في القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوجد
ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لـ^٥ كان من وصف خاصة الموجود أنه
الممكن فيه أن يفعل أو ينفع ، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضمهما .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [٢٩٦ ب] أن ينفعل شيئاً وي فعل . خاصية الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئاً أو يفعل .

وبعد هذا فالباقي أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فيليس بخاصية ما وضع ليكون خاصة ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بق القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء – مثال ذلك أنه إن وصف واصف خاصة النار بأنها أخف الأجسام ، وذلك أن النار لو فسست لقدر كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفها ، فيليس خاصة النار إذا أنها أخف الأجسام . – فاما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضعت الخاصة في هذا المعنى – مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنس بالطبع ، لم يوضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضعت الخاصة في هذا المعنى .

[] تمت المقالة الخامسة من كتاب طوبيقا []

[] وقوبل به []

(١) ف : لابعل .

المقالة السادسة منه

< الموضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشاكل الحد >

[٢٩٦ ب]

قال :

أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول
أصلًا على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على
كل إنسان ؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس ،
أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يحدد أن يجعل الشيء
في جنسه ويضيف إليه الفضول ؛ وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود
من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء (فإنه ينبغي أن
يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً) وإما أن يكون إذا عمل جميع
ما وصفنا لم يحدد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن
كان قد وجد ولم يُصبِّ في التحديد .

فأما إن كان [٢٩٧] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن
ننظر فيه من الموضع التي قيلت في العَرْض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) رابع قبل ١٣ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩

هو أن : هل الشيء حق أو غير حق ؟ لأننا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإنما ^(١)
 يقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائمًا نقول إنه ليس بحق . فاما
 إن كان لم يوضع في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموقِّع غير خاص
 به ، فإنما ينبغي أن نبحث عنه من الموضع التي قيلت في الجنس وفي الخاصة .
 فاما إن كان لم يحد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، فإن عمل أي شيء
 كان أسهلاً من الإصابة في عمله . فننَّا بين أن الخطأ في هذا المعنى أكثر ،
 لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهلاً من مرام ذاك .

وأجزاء ما يجري على غير صواب جزءان : الواحد استعمال العبارة الغامضة :
 وذلك أنه ينبغي للذى يحد شيئاً أن يستعمل — ما أمكن — العبارة التي في غاية
 البيان ، لأن الحد إنما يبقى ليعرف به الشيء . والثانى أن يكون قد تجاوز
 بالقول ما يحب . وذلك أن كل ما يزيد على الحد فإنما هو فضل . وأيضاً
 فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

٢

< عموض الحد >

فأحد موضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من
 المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجواهر ، وأن الصحة
 اعتدال الأشياء الحادة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها .
 فليس يتبيَّن أبداً يريد أن يقول من المعنى التي يدلُّ عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

(١) ف : أم .

وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فـذكـرـه قبل أن يـفـصـلـ
جهاته، لأنـه لا يـبـيـنـ حدـأـيـمـاـ منـهـ وـقـىـ . وقد يمكن أن يـعـدـ علىـ أـنـ القـوـلـ
٢٥
لنـ يـطـابـقـ جـمـعـ الـأـشـيـاءـ الـتـىـ وـقـىـ حـدـهـ . ويـعـكـنـ أـنـ يـفـعـلـ مـثـلـ هـذـاـ خـاصـةـ
إـذـاـ لمـ يـشـعـرـ بـاـتـفـاقـ الـأـسـمـ . وقد يمكن أـيـضـاـ إـذـاـ لـخـصـ مـاـ يـقـالـ فـيـ الـحدـ عـلـىـ
كـمـ جـهـةـ يـقـالـ أـنـ يـعـمـلـ قـيـاسـاـ : وـذـكـرـ أـنـ كـانـ لـمـ يـقـلـ عـلـىـ شـىـءـ مـنـ هـذـهـ
٣٠
الـجـهـاتـ قـوـلـاـ كـافـيـاـ ، فـنـ الـبـيـنـ أـنـهـ لـمـ يـحـدـ عـلـىـ مـاـ يـنـبغـىـ .

وموضع آخر وهو إن كان [٢٩٧ ب] قال الشيء على جهة الاستعارة
— مثال ذلك إن كان سمي العلم الذي لا ينتقل ، أو سمي الهيول خاصـةـ
أـوـ سـمـيـ العـقـةـ اـنـفـاقـاـ: وـذـكـرـ أـنـ كـلـ مـاـ يـقـالـ عـلـىـ جـهـةـ الـاستـعـارـةـ فـإـنـهـ غـامـضـ غـيرـ
٤٥
يـبـينـ . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله علىـ
الـحـقـيـقـةـ ، فـإـنـ الـحدـ المـوـصـوفـ لـاـ يـطـابـقـ كـالـحـالـ فـيـ الـعـقـةـ؛ وـذـكـرـ أـنـ كـلـ اـنـفـاقـ
إـنـاـ يـكـونـ فـيـ النـفـمـ . وـإـيـضـاـ إـنـ كـانـ الـاـنـفـاقـ جـنـسـاـ لـعـقـةـ لـكـانـ شـىـءـ وـاحـدـ
بعـيـنـهـ يـكـونـ فـيـ جـنـسـيـنـ لـاـ يـحـوـيـ أـحـدـهـمـ الـآـخـرـ ، وـذـكـرـ أـنـ لـاـ الـاـنـفـاقـ يـحـوـيـ
١٤٠
الـفـضـيـلـةـ ، وـلـاـ الـفـضـيـلـةـ تـحـوـيـ الـاـنـفـاقـ .

وـأـيـضـاـ إـنـ كـانـ يـسـتـعـمـلـ أـسـمـاءـ غـيرـ مـوـضـوـعـةـ كـاـ فعلـ أـفـلاـطـنـ عـنـدـ تـسـمـيـتـهـ
«ـالـعـيـنـ»ـ :ـ «ـ الـمـظـلـلـةـ بـالـحـاجـبـ»ـ ،ـ وـيـسـمـيـ «ـ الـرـتـيـلـاـ»ـ :ـ «ـ مـتـعـفـنـةـ الـلـسـعـةـ»ـ ،ـ
وـتـسـمـيـتـهـ «ـ الـمـخـ»ـ :ـ «ـ الـمـوـلـدـفـ الـعـظـامـ»ـ .ـ وـذـكـرـ أـنـ كـلـ مـاـ لـمـ تـبـغـرـ فـيـ الـعـادـةـ
فـهـوـ غـيرـ بـيـنـ .

و بعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة — مثال ذلك القول
 (١) °
 (٢) °
 بأن الناموس مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى شرًّا من
 الاستعارة ، وذلك أن الاستعارة قد يجعل المعنى معلوماً بضرب من الضروب لمكان
 التشابه ، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما ؛
 (٣)
 (٤)
 فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً . وذلك أنه ليس يوجد
 التشابه الذي به الناموس قدر ومثال ، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك
 متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال ، أن يكون قد كذب . وذلك أن
 (٥)
 (٦)
 المثال هو الذي كونه بتشبيه ، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس . ومتى
 قال إنه كذلك ليس على الحقيقة ، فمن البين أنه قال ذلك قوله غالباً وأرداً
 من أي شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة .
 وأيضاً إن لم يكن حد الصد بيناً أصلاً من الذي قد وصف . وذلك
 أن التي توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها ،
 أو إن كان الموصوف في نفسه لا يبين من أمره تحديد لأي شيء هو ، لكن
 بمثابة أحوال الصور العتيبة إن لم يرسم أحدٌ عليه دلالتها لم يعلم ما كل
 واحد منها .

(١) ف : بالاستعارة .

(٢) ف : الشريعة .

(٣) ص : أشر .

(٤) ف : معروفاً .

(٥) ش : باقتداء ، بحكاية .

(٦) ف : معروفاً .

٣

< إسهاب الحد >

فن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولهً عامضاً .

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للوجودات أو الأشياء التي هي والحدود تحت نوع خاص، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر ماقال [٢٩٨] ٢٥

ذلك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخرى ، والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود جميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فاما الموجود بجميع التي هي تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد بعينه . فزيادة ما يجري هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذي يزداد خاصاً ، وإذا رفع كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان :

«قابل للعلم» كان ذلك باطلاً^(١) لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي يدل على الحدود ما هو ، فهو باطل^(٢) . وكذلك يجري أمر تحديد النفس إذا كان عدداً يحيط ذاته ، وذلك أن الذي يحيط ذاته هو نفس كاحته أفالطن . إلا أنا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(١) ف : فضلاً . (٢) ف : فضل .

(٣) ف : إن .

العدد . وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي
 أن نستعمل في جميع ما يجري هذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن
 حد البلغم أنه أول رطوبة تولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا :
 ١٠ «أول» ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن «منهضمة» باطل ، لأن
 هذا إذا رفع كان القول الباق خاصّة ، إلا أنا نقول : لا . وذلك أنه يمكن
 أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء . فليس البلغم إذاً على الإطلاق
 أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول ما لم ينهض ، فيجب كذلك أن يزاد
 ١٥ في الحد : «غير منهضمة» ، لأنّه إذا قيل على جهة العموم لم يكن القول
 صدقاً ، إذ كان ليس هو أول جميعها .

وأيضاً إن كان شيء ممّا في القول لا يوجد بجميع الأشياء التي تحت
 نوع واحد ، فإن تحديداً مثل هذا قد حد من الذين يستعملون ما يوجد
 بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصّاً ،
 فإن القول كله يكون خاصّاً ، لأنّ الخاصّة بالجملة إذا أضيف إليها شيء —
 ٢٠ أي شيء كان — صادقاً ، فإن القول بأسره يكون خاصّاً . وإن كان
 شيء مما في القول ليس يوجد بجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن
 أن يكون القول بأسره خاصّاً ، لأنّه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل — مثال
 ذلك قولنا : حَيَّ ، مشَاء ، ذُو رجْلَيْن ، ذُو أربع أذرع — فإن هذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أمرى . (٣) ف : خطأ(؟) .

(٤) ف : أكثر من خطأ(؟) . (٥) ف : موجود بجميع .

لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، من قبل أنه ليس يوجد ذو أربعة
أذرع بجميع الأشياء التي تحت نوع واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مراراً كثيرة – مثال ذلك ٢٥

إذا قال [٢٩٨ ب] إن الشهوة التوفان إلى اللذيد ، فإن كل شهوة إنما هي
للذيد ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيد ، فيكون
التوفان إذن للذيد ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :

« توفان للذيد » ، فكل واحد منهما إذن يوجد للذيد . ونقول إن هذا ٣٠

ليس بالمنكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذى هو واحد بعينه للإنسان يصير
ذا رجلين ؛ وقولنا : حى مشاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان ،

فيصير الحى المشاء ذو الرجلين ذا رجلين . ولكن ليس يلزم لهذا السبب أمر ٣٥

منكراً ، لأنّا لم نحمل ذا الرجلين على حى مشاء ذى الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه
يكون ذو الرجلين قد حُمل على شيء واحد بعينه مرتين ، لكن ذا الرجلين يقال
على الحى المشاء ذى الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حُمل مرّة واحدة فقط .

وكذلك يحرى الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيد لم يحمل على التوفان ،
ولأنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرّة واحدة .

(١) ف : الذيد .

(٢) ش : في السرياني : والإنسان والحي المشاء ذر الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعني أنت ذا الرجلين لم يحمل على كل واحد من الحى أو ذى
الرجلين أو المشاء على اقراده ، بل على الجملة ، أعني على قولنا : حى ، مشاء ، ذو الرجلين .

وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المتركة ؛ لكن المترک هو أن
 يحمل شيء واحد بعينه على شيءٍ مُّلْ مَرَارًا كثيرةً ، بمنزلة ماعمل كسانو قراطس
 بالفهم حيث قال إنه مُحَمَّد للوجودات عالمٌ بها . وذلك أن المحدد عالم ما .
 فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادتنا في القول : « عالم » . وكذلك
 الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإذا هولى
 يوجد بالطبع . فالزيادة في هذا القول : « ما يوجد في الطبع » باطل ، لأنه
 قد كان يكتفى بأن يقول : عدم الحرارة ، لأن العدم نفسه يدل على أنه شيء
 بالطبع يقال .

وأيضاً إنـ كان الشيء قيد كلياً فزيد عليه جزئي ، بمنزلة ما تقول
 إن الدعوة انتفاض الأشياء المموافقة والواجبة ، وذلك أن الواجب موافق ما ،
 فهو إذن محصور في المواقف ، فذكر الواجب هنا فضل . وذلك أنه ذكر
 كلياً ثم أضاف إليه جزئياً . أو إن قال قائل إن الطلب العلم بالأمور المصححة
 للهي ، والإنسان ، أو قال إنـ التاموس صورة الأشياء الجميلة بالطبع
 والعاملة — وذلك أن العدل جليل ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً
 واحداً مراراً كثيرةً .

(١) فـ : الخبر .

(٢) صـ : بزيادنا .

(٣) فـ : الشريعة .

(٤) فـ : مثال .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجرىها ينبغي أن نبطل هل حد الشيء على ما يجب
أو على غير ما يجب . — فاما النظر في أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا —
فن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون .

٢٥

أما أولاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عمِل التحديد من أشياء هي
أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحد إنما يوقِّي لمكان المعرفة بالأمر
المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أي شيء اتفـق ، لكن من
أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في البراهين ، (لأن بهذا الوجه يجري أمر
كل تعلم وتعلم) ، كان من الظاهر أن مالم يحدَّ بما يجري [١٢٩٩]
هذا المجرى لم يحدَّ . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء
واحد بعينه . فإنه من البَيْن أن الذي يكون من أشياء هي أقدم وأعرف
قد حد أيضاً بأفضل ما يكون ، فيصير بذلك الحدان كلاماً لشيء واحد
بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آتته
وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان شيء واحد بعينه حدود كثيرة
أن تكون آئية المحدود التي يستدل عليها من كل واحد من الحدين واحدة
بعينها ؛ وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه ، لأن الحدين مختلفان . وبين إذن
أن الذي لم يحدَّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدَّ . فاما أن الحدَّ لم يقلَّ

٣٠

٣٥

١٤١ ب

(١) ص : كلاماً .

من أشياء هي أعرف ففنهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست
 أعرف على الاطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عندها ، فإنه قد يمكن
 أن يكون بالضربين كليهما . فبالمجملة ، المتقدم أعرف ^(١) من المتأخر بمنزلة ما النقطة
 أقدم من الخلط والخلط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ^(٢) ، وبمنزلة
 ما أن الوحدة أيضاً أعرف من العدد ، فإنها أقدم من كل عدد وبدا له .
 وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فاما نحن فقد
 عرض لنا مراراً عكس ذلك . وذلك أن المصمت أحق ^(٣) بالوقوع تحت
 الحس من البسيط ، والسطح أوقع تحت الحس من الخلط ، والخلط أوقع
 من النقطة . ولذلك صار جهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك
 أن هذه يقف عليها الفهمُ اليسير ، وتلك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالمجملة
 الأفضل أن يتمس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب
 أشبه بطريق العلم . والذين أيضاً لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه ، فعلهم
 يحب أن يجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . وما يجرى هذا
 المجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخلط وتحديد البسيط ، فإن
 جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخلط ، وهذا
 طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يحررون في الحدود هذا المجرى
 لا يمكنهم أن يدلوا في الحدود على الماهية (إن لم يتافق أن يكون الشيء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجم ، البسيط = السطح .

(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق) إذ كان يجب على الذى

٢٥

يحدد على الصواب أن يحدد بالجنس والفصول . وهذه هي من الأشياء التي

هي أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف

فواجب ضرورة أن يعرف الجنس والفصل ، لأن من عرف الإنسان

٣٠

فقد عرف الحيوان والأشياء ، وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورة

أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [٢٩٩ ب] منها .

وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التي تجري هذا المجرى تحديدات :

٤٥

أعني التي توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات

كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التي هي أعرف مختلفة

عند الناس وليس واحدة بعينها عند جميعهم . فالأخذ لذلك عند كل واحد

١٤٢

موصوف بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحد من الأشياء

التي هي أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة في أوقات مختلفة

عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن في أقل الأمر تكون المحسوسات

كذلك . فإذا صاروا متخترين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون

حذراً واحداً بعينه أبداً موصوفاً لواحد بعينه عند الذين يقولون إن الحد ينبغي

٥

أن يكون موصوفاً بالأشياء التي هي أعرف عند كل واحد . فمن البين أنه

ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التي هي

أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحده يكون الحذراً واحداً بعينه أبداً .

ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد ، لكن

١٠

المعروف عند الحسنى الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحي على الإطلاق عند
الحسنى الحال في أجسامهم . فيبغى أن تستقصى البحث عن كل واحد من
أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيها ينفع . وقد يمكنا^(١) بإجماع أن نفع
التحديد متى لم يجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي
١٥ التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع مالا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء
المتقدمة بالمتاخرة كما قلنا آنفا . وموضع آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو
في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون^(٢) .
٢٠ وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود وما هو في الحركة .
وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثة : أما أولاً فإن كان
المقابل قد حدّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حدّ بالشر . وذلك أن الم مقابلين
معًا في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمقابلين واحدٌ بعينه ؛ وذلك لا يكون
٢٥ أحدهما أعرف من صاحبه . وليس يدغى أن يذهب علينا أن بعضها لعله
لا يمكن فيها أن يحدّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضعف لا يمكن أن يحدّ
إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذلك بالإضافة إلى شيء . وذلك أن
جميع ما يجري هذا المجرى فإن ما هيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيما كان —
٣٠ فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

(١) ص : يمكنا . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : ما (بدلاً من : وما) .

ضرورةً أن نحصر أحدهما [١٣٠٠] في قول الآخر ، فيجب أن نعلم جميع ما يجري هذا الجرى وأن نستعملها في هذه كا يظن بها أنها توافق .

٢٥
١٤٢
٩
وموقع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه ، وإنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثلما يحدد الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً . وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار هو حركة الشمس فوق الأرض ، فلن بين أن من قال : حركة الشمس فوق الأرض ، فقد قال : الشمس . فلن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار .

١٠
وأيضاً إذا كان حدُّ القسم بقسيمه ، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم من الزوج بوحد ، وذلك أن الأشياء التي هي قسمة بعضها البعض من جنس واحد بعينه معاً في الطبع ؛ والزوج والفرد قسيمان لأنهما جيئاً فصلاً العدد .

وكذلك إن حدُّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هنا أحد من الاثنين اللذين هما زوج ؛ والخير فضيلة ما . فهذه إذن تحت تلك . وأيضاً تحت ضرورةً على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً . وذلك أن الذي يستعمل ”الفضيلة“ قد يستعمل ”الخير“ ، لأن الفضيلة خير ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : في نسخة : وفي نقل أنافس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل ”بنصفين“ فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء
 انقسم بنصفين يدل على أنه قد اقسم ^(١) باثنين، والاثنان زوج .

٥

<موضع أخرى >

في الجملة نقول إن كان موضعًا يصير القول من أشياء ليست أقدم
 ولا أعرف ، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموقع ثانٍ : أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوجد
 في جنس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يُتَقدَّمُ فيوضع :
 ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد
 الإنسان بأنه الذي يُخْسِنُ أن يَتَحَسَّبُ . وبالجنس من شأنه أن يدل على :
 ما هو الشيء ، ويوضع أول الأشياء التي تقال في التحديد .

^(٢) وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها —
 مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلم بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال :
 وبالقراءة أيضاً، لأن بهذه الحدود يحتمل، بذلك الخط ، أكثر مما كان تحديده
 بذكر القراءة . فليس واحداً منها حداً، لكن من قال هذين كليهما فقد حد ،
 لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحداً بعينه . وفي بعض
 الأشياء يكون ذلك حفاظاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد اقسم) . (٢) ص : ثانٌ .

(٣) ف : يحسب .

التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جمعياً ، بمنزلة ما يقال في الطب [٣٠٠ ب] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ، ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب . فالذى يصف الحد بسبب كلِّيَّهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه بحسب أحدهما ، لكن أخلاق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام أمكنه أن يحدث مرضًا .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك أن كل علم وكل قوة فإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضاً ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي يخصه من الاسطقطاسات التي في الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذي حد هذا الحد يتجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ، وذلك أن الجواهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو وألا يوضع الشيء في أقرب الأجناس منه سؤالاً . ومن وضع أقرب الأجناس فقد ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت . فيجب إذا : إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع الفصول التي بها يحتمل الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن
بهذا الوجه لا يكون أغلل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل
٢٥ بقول مكان اسم ؛ وإنما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ،
وذلك لأن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

< مواضع أخرى >

وفى الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول
الجنس فإنه إن كان لم يحدد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يحرى
مجرى مالا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحى أو الحوهر ،
٣٠ فمن بين أنه لم يحدد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .
وي ينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيئاً قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه
إن لم يكن كذلك في أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس
٣٥ إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم
الحي بالمشاء والطائر وذى الرجائب ، أو إن كان الفصل قسماً ، إلا أنه
٤٤٣ لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن
جميع الفصول التي يوازي بعضها بعضاً في القسمة يصدق على الجنس الذى
يخصها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [١٣٠١] إلى
الجنس لم يحدث نوعاً ، فإنه من بين أن هذا ليس بفصل للجنس محدث
نوع ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس

بفضل وليس أنو صوف أيضًا فصلًا، لأنه قسم هذا. — وأيضاً إن كان يقسم الجنس بالسلب تيز له <قول> الذين يعتقدون الخلط، بأنه طول بلا عرض، فإن هذا ليس يدل على شيء آخر غير أن ليس له عرض؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع. وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض، وإنما أن يكون ذا عرض. فإنه قد يصدق على كل شيء: إما الموجبة، وإما السالبة، فيصير لذلك جنس الخلط الذي هو الطول إما بلا عرض، وإنما ذا عرض. وقولنا: طول بلا عرض، قول النوع، وكذلك قولنا: طول له عرض؛ وذلك أن قولنا: "بلا عرض"، و"له عرض" فصلان. وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس. فالجنس إذاً يقبل قول النوع. وعلى ذلك المثال أيضًا يقبل قول الفصل، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس. وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجود الصور. وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجودًا، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضاً أو لا عرض له؟ وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس. وهذا شيء ليس بعرض، لأنه قد توجد أطوال بلا عرض، وأطوال لها عرض. فهذا الموضع إذاً إنما ينفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحد في العدد. وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجود الصور وحدهم؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه والجنس بعينه جنس^(١).

(١) ش: يزيد صورة الطول وصورة الجنس.

وخليق أن يكون يجب ضرورة على الذى يحتم أن يستعمل فى بعض
الأمور السلب ، كحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصر
٢٥ فى الوقت الذى من شأنه أنت يكون له ، لأنه لا فرق أصلًا بين أن يقسم
الجنس بسلب أو بإيجاب يجب ضرورة أن يوازيه فى القسم سلب ، مثل
١٤٤ أن يكون قد حدد طول له عرض ؛ وذلك أن الذى لا عرض له يوازى
فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شيء آخر غيره ، فقد يقسم الجنس
بالسلب أيضًا .

وينظر أيضًا إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بعذلة الذين يحددون
التعير بأنه شتم ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوع
لا فصل .

وينظر أيضًا إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن
الفضيلة مملكة محمودة أو صالحة ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛
أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلًا ، إن كان حقا [٣٠١]
أنه لا يمكن أن يكون شيء واحد بعينه في جنسين لا يحيى أحدهما الآخر ،
وذلك أنه لا المحمود يحيى الملائكة ، ولا الملائكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس
كل مملكة أمرًا محمودًا ، ولا كل أمرٍ محمودٍ مملكة ؟ فليس كلامها إذن جنسين .
١٥ ولأن الملائكة جنس للفضيلة فمن البين أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : في السرياني : استخفاف مع هز . (ص : هدو) .

(٢) ف : جيدة . (ص : كلهم) .

وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضيلة ، والمحمود لا يدل على ما هي ، بل على أي شيء هي . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أي شيء .

٢٠ وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أي شيء ، لكن على شيء مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أي شيء .

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشيء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون في الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشيء ولا يوجد .

٢٥ وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شيء من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شيء من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه .

٣٠ وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التي يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحيوان يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاة ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحيوان يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل .

٤٤ (١) (٢)
وأيضاً تصير الفصول كلها إما نوعاً وإما شخصاً إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغي أن ننظر إن كان النوع أو شيء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

(١) ف : أنواعاً . (٢) ف : أشخاصاً .

غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن ^(١) كان يحمل عليه فن البيّن أن الإنسان فصل .

١٠ وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .^(٢)

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور بجنس آخر لا يحيوي ولا يُحيي ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون بجنسين لا يحيوي أحدهما الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوعاً واحداً بعينه في جنسين لا يحيوي أحدهما الآخر ، وذلك أن كل واحد من الفصوص يردد بالجنس الذي يخصه ، كما أن المشاء ذا الرجلين يردد بالحي . فما يحمل عليه إذاً الفصل حمل عليه كل واحد [١٣٠٢] من الجنسين . فن البيّن أن النوع يصير في جنسين لا يحيوي أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه بجنسين لا يحيوي أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلامها يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحي المشاء والحي الطائر جنسان ، وليس يحيوي أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغي أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاماً تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحي .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس .

(٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .

وَيَنْظُرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ وَصْفُ فَصْلِ الْجُوهَرِ بِمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَيْسُ
الَّذِي يَخْصُّهُ كَلَهُ، لِأَنَّهُ قَدْ يَعْنِي أَنْ يَكُونُ فَصْلُ وَاحِدٌ بَعْنَيْهِ لِجَنْسَيْنِ لَا يَحْوِي
أَحَدَهُمَا إِلَّا هُوَ، لِكُنَّ الْوَاجِبُ ضَرُورَةً هُوَ أَنْ يَرْدِفُ بِأَحَدِهِمَا فَقْطًا وَبِجُمْعِ
الْأَجْنَاسِ الَّتِي فَوْقَهُ، كَمَا يَرْدِفُ ذُو الرَّجْلَيْنِ بِالْحَيْثِيِّ الْمَشَاءَ أَوَ الطَّائِرَ.
٣٠

وَيَنْظُرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ وَصْفُ فَصْلِ الْجُوهَرِ بِمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَيْسُ
يَظْنُ أَنْ جَوْهَرًا يَخْالِفُ جَوْهَرًا بِأَنَّهُ بِحِيثِ مَا . وَكَذَلِكَ يَعْذَلُونَ مِنْ يَحْدُثُ
الْحَيْثِيِّ الْمَلَائِيِّ وَالْبَرِّيِّ، إِذْ كَانَا يَدْلَانَ عَلَى حِيثِ مَا . إِلَّا أَنَّا نَقُولُ إِنْ عَذَّلُهُمْ
فِي هَذَا الْمَعْنَى لَيْسُ عَلَى الصَّوَابِ، لِأَنَّ قَوْلَنَا : «بَرِّيٌّ» لَيْسَ يَدْلُ عَلَى شَيْءٍ
فِي شَيْءٍ، وَلَا عَلَى أَيِّنِ، لَكِنَّ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ . لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَاءِ، فَهُوَ
بَرِّيٌّ عَلَى مَثَلٍ وَاحِدٍ، فَلِيُسْ يَصِيرَ مَائِيًّا ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى حَالٍ إِنْ كَانَ فَصْلُ
يَدْلُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ عَلَى أَنْ شَيَّئَا فِي شَيْءٍ . فَبَيْنَ أَنْ مِنْ اسْتَعْمَلَهُ
يَكُونَ مُخْطَنًا .
١١٤٥

وَيَنْظُرُ أَيْضًا إِنْ كَانَ وَصْفُ الْأَنْفَعَالِ فَصْلًا : وَذَلِكَ أَنْ كُلُّ اَنْفَعَالٍ إِذَا
يَزِيدُ أَنْجُجُ الشَّيْءِ مِنَ الْجُوهَرِ . وَفَصْلُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ كَانَ فَصْلُ
يَظْنُ بِهِ أَنَّهُ يَحْفَظُ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ فَصْلٌ . وَبِالْجَمْلَةِ، فَغَيْرُ مُمْكِنِ أَنْ يَوْجُدَ
كُلُّ وَاحِدٍ خَلُوًّا مِنَ فَصْلِ الَّذِي يَخْصُّهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ يَوْجُدُ الْمَشَاءَ
لَمْ يَوْجُدِ الْإِنْسَانَ . وَبِالْجَمْلَةِ أَقُولُ إِنْ كُلُّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ بِهَا الشَّيْءُ
الَّذِي يَوْجُدُ لَهُ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا يَكُونُ فَصْلًا لِنَلَكِ الشَّيْءِ، لِأَنَّ هَذِهِ كَاهَا إِذَا

(١) ص : كَانَ . — والْحِيثِيُّ = الْمَكَانُ . (٢) ف : بَاعِدٌ .

- ١٠ تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً مثل هذا فصلاً قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول .
وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضادات غير مضاد إلى آخر ، لأن الأشياء التي من المضادات فصولها أيضاً من المضادات ، كحال
١٥ في العلم ، فإنه يقال : نظري وعملي وفعلي . فإن كل واحد من هذه قول على مضاد . وذلك أن النظري نظري لشيء ، والعملي عملي لشيء ، والفعلي فعل لشيء .
وينظر أيضاً إن كان لما حَدَّ الشيء وصف كل واحد من المضادات
٢٠ بالقياس إلى الذي من شأنه أن يضاف إليه [٣٠٢ ب] . فإن بعضها إنما يمكن أن يستعمل الذي يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر في أن ينظر ، وفي بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مُريد
٢٥ أن يعرف ماء ، ولكن على حال إن حَدَّ الإنسانُ الطرجهارة بأنها آلة يعرف بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحد الذي من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذي نحوه ينحو في الاستعمال الفهمُ والعلمُ بكل واحد من الأشياء .
وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال
٣٠ بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس ،

(١) ص : نستحيل لسنا .

(٢) ف : يضر .

(٣) ف : لأن .

(٤) ف : مقال .

لَا لِبَزْءِ الْفَكْرِي ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَهْمَ إِنَّمَا هُوَ لِبَزْءِ الْفَكْرِي أَوْلًا ، فَإِنْ بِسْبَبِ
هَذَا يُقَالُ لِلنَّفْسِ وَالإِنْسَانِ إِنَّهُمَا يَفْهَمُهُنَّا .

وَيُنْظَرُ أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُحْدُودُ قَبْلَ الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ قَبْلُ الْإِنْفَعَالِ
أَوْ الْحَالِ أَوْ أَيْ شَيْءٍ آخَرَ كَانَ — فَقَدْ أَخْطَأَ . وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ حَالٍ وَكُلَّ
إِنْفَعَالٍ إِنَّمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ لَهُ حَالٌ أَوْ إِنْفَعَالٌ ،
بِمَنْزِلَةِ مَا أَنَّ الْعِلْمَ فِي النَّفْسِ ، إِذَا هُوَ حَالٌ لِلنَّفْسِ . وَرِيمًا يَخْتَطُؤُونَ فِي أَمْثَالِ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُثْلِ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ النَّوْمَ هُوَ ضَعْفُ الْحَسْنِ ، وَالشَّكُّ هُوَ
مَسَاوَةُ الْأَفْكَارِ الْمُتَضَادَةِ ، وَالْوَجْعُ تَفْرُقُ الْأَبْرَاجِ الْمُتَحَدَةِ بِعِنْفٍ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
النَّوْمَ لَيْسَ يَوْجَدُ لِلْحَسْنِ ، وَقَدْ كَانَ يَجْبُ أَنْ يَوْجَدَ لَهُ إِنْ كَانَ ضَعْفُ الْحَسْنِ .

وَكَذَلِكَ لَيْسَ يَوْجَدُ الشَّكُّ لِلْأَفْكَارِ ، وَلَا الْوَجْعُ لِلْأَبْرَاجِ الْمُتَحَدَةِ ، لِأَنَّ مَا
لَا نَفْسَ لَهُ قَدْ يَتَوَجَّعُ ، إِذَا كَانَ الْوَجْعُ يَخْضُرُهُ . وَكَذَلِكَ يَحْرُى الْأَمْرُ فِي حَدَّ
الصَّحَّةِ إِنْ كَانَ اعْتِدَالُ الْحَارَةِ وَالْبَارِدَةِ ، لِأَنَّهُ وَاجِدٌ ضَرُورَةً أَنْ تَصْحَّ الْحَارَةُ
وَالْبَارِدَةُ ، لِأَنَّ اعْتِدَالَ كُلِّ وَاحِدٍ إِنَّمَا يَوْجَدُ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هُوَ لَهَا
اعْتِدَالٌ ، فَالصَّحَّةُ إِذْنَ قَدْ تَوْجَدُ لَهَا . وَقَدْ يَلْزَمُ أَيْضًا الَّذِينَ يَحْدُّونَ بِهَذَا
الْوَجْهِ أَنْ يَحْمِلُوا الْمَفْعُولَ فِي الْفَاعِلِ ، أَوْ بَعْكَسُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ تَفْرُقَ الْأَبْرَاجِ
لَيْسَ هُوَ الْوَجْعُ ، لَكِنَّهُ مُحْدِثُ الْوَجْعِ ، وَلَا ضَعْفُ الْحَسْنِ هُوَ النَّوْمُ ،

(١) ش : وَجَدَتْ فِي نَسْخَةٍ : « أَوْ » وَالَّذِي فِي السُّرْيَانِي بِنَقلِ اسْحَاقِ وَأَنَّاسٍ : « لَا » .

(٢) ف : قَابِلًا لِلْأَنْتِيرِ . (٣) ص : يَجْمِعُ . ف : يَتَأَلَّمُ . ش : فِي السُّرْيَانِي :
وَإِلَازِمٌ أَنْ يَكُونَ مَا لَا نَفْسٌ لَهُ يَتَأَلَّمُ .

لكن أحدهما مُحَدِّث الآخر . وذلك أننا إما بسبب الضعف نسام ، وإما
 ١٥ بسبب النوم ضعف . وعلى هذا المثال أيضًا يظن بأن مساواة الأفكار
 المتضادة مُحَدَّثة للشك ، لأننا إذا فكرنا في الشيئين ، ظهر لنا في كل واحد
 منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شككًا ولم تدر أيهما نعمل .
 ٢٠
 (١) وينبغي أن ننظر أيضًا في جميع الأزمان لأن يكون مختلف فيما—مثال
 ذلك إن كان حدًّا مالا يموت بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان
 الذي هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائة الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا
 لا يلزم ، لأن قولنا : «غير فاسد» الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل :
 ٢٥ إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإنما على الآن
 الذي يجري مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا
 غير فاسد الآن ، فليس إنما نقول إنه الآن بحال ليس يفسد بها في وقت من
 الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحال
 ليس يفسد بها في وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : «غير مائة»—
 ٣٠ سواء ؟ فليس يلزم إذن أن يكون غير مائة الآن ، ولكن على حال إن
 عرض في موضع من الموضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن
 أو قبل ذلك ، والذي بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً .— فقد ينبع
 أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(١) ف : فيها .

(٢) ف : غير المائة .

(٣) ص : بحال .

<موضع أخرى>

ويُنْبَغِي أن ينظر إن كان الموصوف يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول
 الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مُقْسَمة بالسواء ، فإن
 الذي يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذي يقدّر على ذلك . فيجب
 من ذلك ألا تكون العدالة قوة مُقْسَمة بالسواء ، وإلا صار الذي يقدّر أن
 يقسم بالسواء عادلاً أكثر .^(١)

ويُنْظَر أيضًا إن كان الأمر يقبل الأكثـر ، والذـى وصف بالقول
 لا يقبل ، أو يعكس ذلك : أعني أن يكون الذي وصف بالقول يقبل ،
 والأمر لا يقبل ، لأنـه يحبـ : إما أن لا يكون كـلـهـما يقبلـ ، وإما ألا يكونـ
 واحدـ منـهـما يقبلـ ، إذـ كانـ المـوصـوفـ بالـقولـ والأـمـرـ سـبـبـاًـ وـاحـدـاًـ .

ويُنْظَر أيضًا إن كانوا جـمـيعـاًـ يـقـبـلـانـ الأـكـثـرـ ، وـلـمـ يـكـوـنـاـ جـمـيعـاًـ يـقـبـلـانـ
 الـزـيـادـةـ مـعـاًـ — مـثالـ ذـلـكـ أـنـ يـنـظـرـ إـنـ كـانـ العـشـقـ هـوـ شـهـوـةـ الجـمـاعـ .ـ وـذـلـكـ
 أـنـ مـنـ اـشـتـدـ عـشـقـهـ لـيـسـ تـشـتـدـ شـهـوـتـهـ لـجـمـاعـ ، فـلـيـسـ يـقـبـلـانـ جـمـيعـاًـ الـزـيـادـةـ
 مـعـاًـ ، وـقـدـ كـانـ يـحـبـ ذـلـكـ لـوـ كـانـ مـعـنـىـ وـاحـدـاًـ .

وـأـيـضـاـ يـنـظـرـ إـذـ قـدـمـ شـيـانـ فـوـضـعاـ : إـنـ الشـيـءـ الـذـىـ يـقـالـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ
 أـكـثـرـ يـقـالـ عـلـيـهـ المـوصـوفـ بـالـقـوـلـ أـقـلـ — مـثالـ ذـلـكـ أـنـ يـنـظـرـ إـنـ كـانـ

(١) فـ : عـادـلـاًـ . (٢) صـ : كـلـهـماـ يـقـبـلـانـ .

النار ألطاف الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيـب يوصـف بأنه نـارٌ أكثر من
١٥ الضـياء ، والـلهـيـب جـسم أقل لـطـافـة من الضـيـاء . وقد كان يـحبـ أن يكون
كـلـاـهـما يـوـجـدـ لـشـيـءـ واحدـ بـعـيـنـهـ أـكـثـرـ لوـ كـانـ شـيـئـاـ وـاحـدـاـ .
(١)

ويـنـظـرـ أـيـضـاـ إنـ كـانـ هـذـاـ الشـيـءـ يـوـجـدـ لـكـلـ الـأـمـرـيـنـ المـقـدـمـيـنـ عـلـىـ
مـشـالـ وـاحـدـ ، وـالـشـيـءـ الـآـتـرـ لـاـ يـوـجـدـ لـهـاـ عـلـىـ مـشـالـ وـاحـدـ ، لـكـنـ يـوـجـدـ
٢٠ لـأـحـدـهـاـ أـكـثـرـ .

ويـنـظـرـ أـيـضـاـ إنـ كـانـ وـصـفـ الـحـدـفـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ بـحـسـبـ
شـيـئـيـنـ : مـيـثـاـلـ ذـلـكـ أـنـ يـكـونـ وـصـفـ الـحـسـنـ بـأـنـ الـلـذـيـدـ عـنـ الـبـصـرـ أـوـ الـلـذـيـدـ
عـنـ السـمـعـ ، وـوـصـفـ الـمـوـجـودـ [٣٠٣ بـ] بـأـنـ الـقـوـىـ عـلـىـ أـنـ يـنـفـعـلـ
(٢)
أـوـ يـفـعـلـ ، فـإـنـهـ يـصـيرـ شـيـءـ وـاحـدـ بـعـيـنـهـ حـسـنـاـ وـلـاـ حـسـنـاـ مـعـاـ ، وـكـذـلـكـ
مـوـجـودـاـ وـلـاـ مـوـجـودـاـ . وـذـلـكـ أـنـ الـلـذـيـدـ عـنـ السـمـعـ يـصـيرـ هـوـ وـالـحـسـنـ شـيـئـاـ
٢٥ وـاحـدـاـ : فـمـاـ هـوـ غـيـرـهـاـ لـيـسـ هـوـ لـذـيـدـاـ عـنـ السـمـعـ ، وـمـاـ لـيـسـ هـوـ حـسـنـاـ
شـيـءـ وـاحـدـ ، لـأـنـ الـأـشـيـاءـ الـتـيـ هـيـ شـيـءـ وـاحـدـ بـعـيـنـهـ مـاـ يـقـابـلـهـ أـيـضـاـ شـيـءـ وـاحـدـ
بـعـيـنـهـ ، وـالـحـسـنـ يـقـابـلـهـ : لـاـ حـسـنـ ، وـالـلـذـيـدـ فـيـ السـمـعـ يـقـابـلـهـ : لـاـ لـذـيـدـ
فـيـ السـمـعـ . فـمـنـ الـبـيـنـ أـنـ قـوـلـنـاـ : «لـاـ لـذـيـدـ فـيـ السـمـعـ» ، وـقـوـلـنـاـ : «لـاـ حـسـنـ»
شـيـءـ وـاحـدـ . فـإـنـ وـجـدـ شـيـءـ فـيـ الـبـصـرـ حـسـنـاـ وـفـيـ السـمـعـ لـاـ ، صـارـ حـسـنـاـ

(١) صـ : كـلـهـماـ يـوـجـدانـ .

(٢) فـ : يـفـعـلـ .

(٣) فـ : يـنـفـعـلـ .

ولا حسناً . وكذلك تَبَيَّنَ أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود »
شيء واحد .

وأيضاً إذا وُصفت الأجناس والفصول وسائر الأشياء الآخر التي
٢٥ في الحدود فينبغي أن يجعل الآقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف .

٨

< مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس فينبغي أن ننظر
إن كان لم يُقل في الحديث مضافاً إلى ذلك الشيء الذي يضاف إليه: إما بنفسه
إما بالجنس — مثال ذلك إن حد العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد
الإرادة بأنها توقيان لا < حزن >^(١) معه . وذلك أن ذات كل مضاف إما هي
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدة بعينها ، وإنما
يقال كل واحد منها بالقياس إلى شيء بضربي من الضروب . وكان يجب أن
يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقيان إلى الخير . وكذلك إن حد
الكتابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحديث: إما الشيء
الذى يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف
بالإضافة إلى الغاية ، والغاية في كل واحد من الأشياء هو الأفضل ، أو هو
الذى سائر الأشياء من أجله . فينبغي أن نقول : إما الأفضل وإما الآخر

(١) ص : كلمة غير مقررة كذا : إلى .

(٢) ف : ضيف إلى .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست لشيء اللذيد، لكن للذة ، لأننا إنما نؤثر اللذيد لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلًا ، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً . وذلك أن قولنا : فعل أو تكون — أولى بأن يكون غاية من قولنا : يتكون أو يفعل . إلا أنا نقول إن ما يجري هذا المجرى ليس هو حقًا في كل شيء ، وذلك [١٣٠٤] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون قولنا : « يفعل » غاية أكثر من قولنا : « قد فعل » .

٢٠ وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء ، وأى الأشياء هو ، وأين هو ، أو سائر الفصول الآخر — مثال ذلك قولنا : محبُّ الكراهة هو الذي يستهان كرامة كذا ، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يستهون الكرامة . فليس يكتفى بأن يقول إن محبُّ الكراهة هو الذي يستهان الكرامة ، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها . وعلى هذا المثال قولنا : محبُّ المال هو الذي يستهان من المال مقدار كذا ، والمنهمك في اللذات هو الذي يستهان من اللذات كذا ، لأنه ليس من غلبت عليه أى لذة كانت يقال له : منهمك في اللذات ، لكن الذي يغلب عليه لذات ما . أو كما يحذرون أيضًا الليل بأنه مُظْلُّ الأرض ، أو الزلازلة بأنها حركة الأرض ، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

٣٠ مُتَكَافِفُ الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزداد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أُغفل فصلاً من هذه الفصول — أى فصل كان — لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بعد الشيء الناقص ، لأنه ليس كيما تحرّك الأرض أو أى مقدار منها كان تحرّك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضاً الهواء ليس كيما تحرّك ، أو أى مقدار منه كان تحرّك ، فهو رياح .

١١٤٧ وأيضاً في التوقيان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر ^(٣) وجميع الأسماء الأخرى التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا: إن الإرادة [و] التوقيان إلى الخير، والشهوة التوقيان إلى اللذيد، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيد على ظاهر الأمر . وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أو لذيد ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيداً ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن يجعل صفتة كذلك . فإن وصفت ^(٤) [٣٠ ب] المذكور فينبغي للعتقد للصورة أن يسوقه إلى الأنواع ، ولذلك ليس توجد صورة لشيء ظاهر أصلاً . فاما النوع فقد يظن به أنه يقال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيد نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . فاما الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيد

(١) ف : تكافف . (٢) ف : قبلة . (٣) ف : <الأ> مور .

(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

١٠ على الظاهر ، لأنَّه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذِيد نفسه على ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان التجديد للملكة فينبع أن ينظر فيها له الملكة ؛ وإن كان ملأه الملكة فينبع أن ينظر في الملكة . وكذلك في سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذِيد هو ما هو نافع ، فالمتذهو ما هو متفع . وبالجملة أقول فيما يجري هذا المجرى من التجديدات إن ١٥ الذي يحدُّ يلزم بضرِب من الضروب أن يحدُّ أشياءً كثُر من واحد . وذلك أن الذي يحدُّ العلم قد يحدُّ أيضاً - بضرِب من الضروب - الجهل . وكذلك الذي يحدُّ العالم قد يحدُّ غيرَ العالم ، لأنَّ الأول إذا صار ^{يَنْتَ} ، فإن ٢٠ الباقية - بضرِب من الضروب - تكون ^{يَنْتَ} . فينبع أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من الموضع إذا أنت استعملت ^(١) أصول الأشياء التي من المتضادات ومن النظائر .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشيء ما من ذلك يوصف بالقياس إلى شيءٍ ما من هذا - مثال ذلك أنه إن كان الظن بالقياس إلى المظنون ، ففقط ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعف بالقياس إلى الكثير

(١) ف : أصلًا في .

الأجزاء، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء . وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه، فمن الدين أنه قد غلط فيه .

وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل — مثال ذلك أن يكون قول النصف مقابل الضعف . وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل بمساواه، فالنصف هو المفضول بمساواه . وعلى هذا المثال يحرى الأمر في المتضادتين . وذلك أن القول المقابل للاقبال بائتلاف ما بين المتضادتين ،
 مثال ذلك [١٢٥] أنه إن كان الفاعل للغير نافعاً ، فالفاعل للشر ضاراً
 (١) وللمفسد للغير . وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون أحد هذين ضدالـ
 قيل منذ أول الأمر . فإنه إن لم يكن ولا واحد منهما ضدالـ لما قيل منذ
 أول الأمر ، فمن الدين أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلاً ياخراً قوله
 (٢) الضد ؟ فيجب من ذلك ألا يكون الذي وصف من أول الأمر وصف على
 الصحة . — ولأن بعض المتضادتين إنما يقال أحد الاثنين بعدم الآخر — مثال
 ذلك أن غير التساوى يُعقل به أنه عدم التساوى (إذا كانت الأنصاف يقال
 لها متساوية)، فيبين أن الذي يقال بالعدم يجب ضرورة أن يحد بالآخر . فاما
 الآخر فليس يجب أن يحد بالذى يقال بالعدم ، إذ ليس يمكن أن يعرف كل
 واحد منهما بصاحبها . فينبغي أن ينظر في المتضادتين في مثل هذا الخطأ ،
 مثال ذلك إن حد الإنسان التساوى بأنه ضد غير التساوى ، إذ كان إنما

(١) ش : في السرياني : إن كان النافع هو الفاعل للغير ، فالفاصل هو الفاعل للشـ .

(٢) ف : للضـ . (٣) ش : في السرياني : غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية .

يُحدَّد بما يقال بالعدم . وأيضاً فيجب ضرورة على من يحدُّ هذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبيَّن هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم .

١٥ وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنا : « تساوى » ضد قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنَّ لم أحد « غير التساوى » بأنه « ضد التساوى » ، لكن بأنه غير اعتدال الأجسام أو غير اعتدال الحكم . — وإن كان ولا واحد من الضدين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضد الشر الخير^(١) ، إذ كان ضد الخير شرًا ، (وذلك أن قول ما يجري هذا المجرى من المتضادات موصوف على مثال واحد) ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ، وذلك أن الخير موجود في قول الشر . فإن كان الخير هو ضد الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلًا وبين قولنا : « ضد الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضد ضد الخير . فيَّن أنه استعمل الشيء نفسه .

٢٠

٢٥

وبينظر أيضًا إن كان لما وصف الذي [٣٠٥ ب] يقال بالعدم لم يصف الذي له العدم ، مثل الملكة أو ضدتها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذي من شأنه أن يكون فيه : إما على

(١) ف : لا . (٢) ش : في السريانى : الخير هو ما هو المضاد للشر ؟ فمن البين أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق، أو الشيء الذي فيه، أو لا من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن
 كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يتصف
 إليه الشيء الذي فيه أو لا من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله
 الشيء الذي فيه، أو لا من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس
 ليست في الحجرة الفكرى ، لكن في الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً
 من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم
 يقل إنه عدم البصر في العين . وذلك أنه ينبع على من وصف « ما الشيء »
 كما ينبغي — أن يصف « عدم ما هو » أيضاً، وما المعدوم .

وينبغي أن ينظر إن كان لم يحدد ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال
 ذلك أن في الجهل أيضاً يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل
 على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما
 يظن به أنه غلط . ولذلك لستنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ،
 فلذلك ليس يقال الجهل بعدم .

(١) ش : هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو في السريانى . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذي يوجه
 فيه العلم كإنسان . ولم يقل : في النفس ، وقال إنه في النفس ، ولم يذكر أنه في جزئها الفكرى .

(٢) ف : العادم .

(٣) ف : يضعون .

(٤) ف : أخطأ ، نهى .

(٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

<موضع أخرى>

وينظر أيضاً إن كانت تصارييف القول المتشابهة مطابقة لتصارييف
الاسم المتشابه ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث للصحة ، فالذى
^(١) قد يقع هو الذى قد أحدث الصحة .
^(٢)

وينظر أيضاً في الصورة إن كان الحد الموصوف يطابقها : فإنه
في بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ماحذ فلاطن عندما وصل المائة
وزاده في تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة لا تكون مائة بمعزلة ذات
الإنسان . فذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجملة ، فإن الأشياء
التي يزداد فيها الفاعل أو المفعول فواجِب ضرورة أن يكون الحد فيهما مختلفاً
في الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقد أنها غير منفعلة
ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضاً ، فإن ما يحرى هذا المجرى من
الأقوابيل نافع .

وينظر أيضاً إن كان وصف قوله واحداً عاماً لجميع ما يقال باتفاق
الاسم ، وذلك أن المتواطئة [١٣٠٦] هي التي القول بحسب الاسم لها

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعني الصورة المقارنة .

(٥) ش : يعني الصورة التي من شأن فلاطن وأسطوطالس أن يعبر عنها هي هي
الشيء الذي هي صورة له .

٢٥ واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حَدًّا لشيءٍ ما تحت الاسم ، لأنَّه
 (١) على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيءٌ قد عرض لدیونوسس
 عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغِّرٌ لازمة بالغرزنة — فإن هذا شيءٌ
 ليس هو بأن يوجد للحيوانات أولٌ منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس
 يظن بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات
 أخرى غيرها . وقد يمكن للإنسان أن يصف القول ببارادته على هذا الوجه على
 أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع مانع
 إذا تعقد اشتراك الاسم وأراد أن يصف حَدًّا أحد الأمرين من أن يصف
 وهولا يشعر قوله عاماً للأمررين كليهما ، لا خاصاً . إلا أنه أى الأمرين فعل
 خطوه في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماؤها
 قد يخفي حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل
 (٢) التواطئة ، (وذلك أن حد أحدهما لا يطابق الآخر ، فيظن به لذلك أنه لم يحدد
 على ما يجب ، إذ كان ينبغي أن يكون الحدُّ يطابق كل متفق الاسم) . فأمّا
 إذا أنت أجبت ، فينبغي أن تفسر . — ولأن قوماً من تجذيب يقولون إن
 المتفق متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق
 ١٤٨

(١) دیونوسس = Dionysius السوفسطاني .

(٢) ص : متغِّرٌ . ش : احْتَقْ : متغِّرٌ .

(٣) ف : لزماً غرزيّاً .

(٤) لا : تَأَكَّلتْ حروفها (بكتشط؟) . (٥) ف : أَنْ .

فِ الْاَسْمِ مَوَاطِئٌ اِذَا كَانَ يُطَابِقُ كَلِيْمَاهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَقْدَمَ وَيُعْرَفَ فِي اُمَّالٍ
 هَذِهِ، أَوْ يُتَقْدَمَ فَيَنْتَجُ اُفْ اِيْهَمَا كَانَ مِنْهَا هُوَ مُتَفَقٌ فِي الْاَسْمِ اَوْ مَوَاطِئِ،
 فَلِنَّهُمْ حَرَبُونَ بِأَنْ يَسْلَمُوا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَقْدِدُوا مَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ . فَإِنْ قَالَ
 ١٠ قَائِلٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقُولَ إِلَيْهِ اِقْرَارٌ بِذَلِكَ إِنَّ الْمَوَاطِئَ مُتَفَقٌ فِي الْاَسْمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 لِيْسَ يَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْمَوْصُوفُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ إِنْ كَانَ قَوْلُ هَذَا
 ١٥ الشَّيْءِ يَنْطَبِقُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْبَاقِيَةِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَوَاطِئًا لِلْبَاقِيَةِ،
 وَإِلَّا صَارَتْ حَدُودُ الْبَاقِيَةِ كَثِيرَةً، لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ الَّذِيْنِ بِحَسْبِ الْاَسْمِ يَنْطَبِقُ
 ٢٠ عَلَيْهَا الْقَوْلُ الَّذِي وَصَفَ أَوْلَى وَالْآخِرِ .

وَأَيْضًا إِنْ حَدَّ إِنْسَانٌ شَيْئًا مِنْ إِلَيْهِ تَقَالَ عَلَى أَنْحَاءِ شَيْءٍ بِالْقَوْلِ الَّذِي لَا يَنْطَبِقُ
 ٢٠ عَلَى جَمِيعِهَا فَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ مَوْافِقٌ [٣٠٦] فِي الْاَسْمِ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ الْاَسْمَ يَنْطَبِقُ
 عَلَى جَمِيعِهَا لِأَنَّ الْقَوْلَ أَيْضًا لَا يَنْطَبِقُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهُ إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ
 يَسْتَعْمِلَ النَّسْمِيَّةُ الَّتِي تَأَذَّتْ إِلَيْنَا وَلَا يَحْرُكُ أُمَّالَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

(١) ف : فِقَرٌ . (٢) ف : إِذَا لَمْ . (٣) ف : الْإِجَاعُ .

(٤) ف : لَا أَنَّهُ . (٥) ف : الشَّيْءُ . (٦) ف : الْمَوْفِقُ، الْمُعْطَى .

(٧) ص : يَنْطَبِقُانَ . ف : عَلَيْهَا . ش : وَذَلِكَ أَنَّ .

(٨) ف : الْمَعْطَى .

(٩) ف : وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي يَأْتِي . (١٠) ف : كَثِيرَةٌ .

(١١) ف : لَا يَقُولُ . (١٢) ف : مُتَفَقٌ .

(١٣) ش : يَقُولُ إِنَّ الْاَسْمَ لَا يَلْزَمُ جَمِيعَهَا لَا أَنَّهُ وَلَا الْقَوْلُ أَيْضًا يَنْطَبِقُ .

(١٤) ف : فِي مَقَابِلَةِ مَثَلِ هَذَا .

١١

< مواضع أخرى >

و بعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس ؛ فإن وصف حدثىء من المؤلفة، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد المؤلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن ولا الكل أيضاً يوجد للكل — مثال ذلك أن أحداً إن حدَّ الخط المستقيم المتناهى بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول الخط المتناهى هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم هو الباقي أعني الذي وسطه يسير طرفه . ولكن الخط غير المتناهى ليس له وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليس الباقي إذا قوله للباقي .

وأيضاً ينظر إن كان المحدود إذا كان من كذاً يكون القول قد وفى متساوياً للأجزاء للحدود . ويقال إن القول متساوٍ للأجزاء إذا كان مقدار الأسماء والكلم التي في القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجب ضرورةً في أمثال هذه الأشياء أن يكون في الأسماء نفسها تغير : إما كلها وإما بعضها ، لأن الأسماء لم تقل أصلًاً في هذا الوقت أكثر منها قبل . ويجب على من يجده أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبدل .

(٦) ف : شيء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قبل قبيل .

وذلك أن على هذا الوجه يجري الأمر في البساطة أيضاً أن الذي يغير الاسم قد حد الشيء - مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . - وأيضاً من أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف - مثال ذلك أن يجعل مكان حجر أبيض : جندل بلجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحتمل وهو أقل بياناً .

وينظر أيضاً إن كما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء

١٠ مثل الذي يقول إن العلم النظري ظنٌ نظري . وذلك أن الفتن والعلم ليسا شيئاً واحداً . ولو كان ذلك يكون، لوجب أن يكون الكل شيئاً واحداً بعينه .
وذلك أن النظري عامٌ في القولين جميعاً، والشيء الباقي مختلف .

١٥ وينظر أيضاً إن كان بدل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كحال فيما ذكرناه قبيل ، وذلك [١٣٠٧] أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من العلم ، لأن هذا جنس وذلك فصل . وبالجنس أعرفُ من كل شيء .
فالذك كأن يعني أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنَّه أقرب إلى أن لا يعرف . إلا أنا نقول إن هذا الإنكار يسخر منه ، إذ كان ليس ٢٠ يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فاما ما الجنس ، فلا .
وإذا كانت الحال فيها على هذا، فمن الدين أنه يعني أن يجعل التبديل في الاسم

(١) ف : يكون الذي يدل .

(٢) ف : في تبديل الأسماء، إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .

للحنس لا للفصل . وإن لم يجعل اسمًا مكان اسم ، بل جعل قوله مكان اسم ،
 فـ^(١) من بين أن الأولى أن يجعل للفصل جزءاً ، لا للحنس ، لأن الحد إنما يراد
 لـ^(٢) مكان المعرفة : والفصل دون الحنس في المعرفة .
 ٢٥

١٢

< مواضع أخرى >

وإن كان وصف حد الفصل فيبني على أن كان الحد الموصوف
 عـ^(٤) لشيء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط .
 ٢٠
 وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما بدل قول الفرد .
 وانلخط والجسم أيضاً لها متوسط ، وليس فردين . فليس هذا إذا تحديد
 الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فيبني على أن
 يلخص بأى نحو له متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحد إلا إنكاراً
 وإما قياساً .
 ٢٥

ويينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات ، والشيء
 الذي تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حد الأبيض بأنه
 لون مخالط للنار فإنه من الحال أن يخالط ما ليس بجسم جسماً . فليس هو
 إذن لوناً مخالطاً للنار ، وهو أبيض .
 ١٤٩

(١) ف : قول . (٢) ش : يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً
 بعنه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعنه . (٣) ف : حدا .
 (٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : ذلك من غير الممكن .
 (٧) ف : فإذا لم يكن لون مخالطاً ناراً ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي
بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونها وقد حصروها في أشياء كثيرة : إما بالكلية ،
وإما أن يكتنوا في شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم
بموجود ، فإن الطب إن لم يكن علماً بشيء من الموجودات فمن الدين أن
من قال هذا القول قد كَذَبَ بالكلية . وإن كان الطب علم بعض
الموجودات ، وبعض لا ، فقد كَذَبَ في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل
ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي
بالقياس إليه وصف ، كحال في سائر الأشياء الأخرى الداخلة في باب
المضاف ، فإن كل [٣٠٧ ب] معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم .
وكذلك يجري الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف
يرجع بالتكافؤ .

وأيضاً إن كان الواصل للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه
وصفاً صحيحاً ، فإن كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ،
١٥ بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد
بعينه موجوداً وأيضاً وخبراً . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس
إلى أى واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصل بالعرض على
الصحة وصف — وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً
للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقيه ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحد منها علماً ملحوظاً . فن البَيْن
 أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يحب أن يكون
 خاصاً ، لا عاماً .^(١)

وربما لم يحتمل الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما ينبغي ،
 أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان
 الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه
 في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سرراً . وذلك أنه يَنْعِنْ أن
 كل واحد من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً
 حاذقاً ، والآخر سارقاً حاذقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سرراً هو السارق ،
 لكن الذي يريد أن يأخذته سرراً .^(٢)

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو مأثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل
 أو بأى حال كان مؤثراً من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف العَذْلَ بأنه حافظُ
 التواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما
 هما مأثoran من أجل غيرهما . إلا أننا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون
 المأثور من أجل نفسه مأثراً أيضاً من أجل غيره . إلا أنَّ حَدَّ المأثور
 من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطئه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل
 واحد إنما هو في جوهره خاصة . والمأثور من أجل نفسه أفضل من المأثور
 من أجل غيره . فعلى هذا كان يحب أن يدل الحد أكثر .^(٣)

(١) ف : علم موجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : المزور .

١٣

<موضع أخرى >

فينظر أيضاً إن كان عندما وصف [١٣٠٨] حدثىء من الأشياء حدد هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدد هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدد هذه فيلزم أن يوجد لكتيهم ولا واحد منها – مثل ما لو أن إنساناً حد العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنها إذا كانتا اثنين فإن كل واحد منها (١) إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلًا ولا يكون واحد منها عادلًا ، لأن كلها لها عدل ، وكل واحد منها ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحًا جدًا من قبل أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أخرى (إذا كان ليس يمنع مانع أن يكون لكتيهم من غير أن يكون لكل واحد منها) ، إلا أن وجود الضدين لها يظن به أنه قبيح جدًا . وهذا يلزم إذا كان أحد هما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقطم ، لأن لكتيهم يصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقطم – وبالجملة فكل <ما> يمكن أن يتحقق به في <أن> الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدد بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل (٢) شيء واحد . والأقوال تكون خاصية في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه بين أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيحب

(١) ص : كليهما عادلين . (٢) ف : لافتة .

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . — فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذي منها ، فينبغي الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منها شيء واحد ، مثل الخط والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحد أولاً . والأشياء التي قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون في واحد أولاً ، لكن كل واحد منها يكون في كل واحد منها . وذلك أنه من بين أن الذي من هذين ليس هو ذلك . فإن الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورة يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [٣٠٨ ب] الكل في واحد أولاً ، لكن في كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحد أولاً فينبغي أن ينظر إن لم تكن في شيء واحد بعينه ، لكن يكون الكل في شيء ، والأجزاء في شيء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذي يتبين أن يلزم عكس ذلك ، أعني أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسدة الكل ؛ وإذا فسد الكل فليس واجباً ضرورة أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيراً أو رديشاً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أو رديئة والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أو رديء من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥

(١) ف : منها . (٢) ف : جيداً .

ولايكون أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ماليس هو واحداً من هذين . —
 ١٥٠ أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً ،
 والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً —
 مثال ذلك أن **القحة** إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب ، فإن الشجاعة
 أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً . فقد كان
 يحب أن يكون الذى منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً
 أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أنا نقول إن هذا ليس
 هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .
 ١٠ ^(١) وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد ، فإذا
 اخترطت صارت شيئاً جيداً ، أو بعكس ذلك : أعني أن كل واحد منها
 شيء جيد ، وإذا اخترطت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من
 هذين . وما قلناه في هذا الموضع بين خاصية في الأمور الفاعلة للصحة
 والفاعلة للرُّض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد
 من اثنين منها على حدته جيداً ، فإذا خلطتا وتبودلا كانا شيئاً رديئاً .

وينظر أيضاً إن كان من شيء أجود وشيء أرداً ، ولم يكن الكل أرداً
 ١٥ من الأجود ، وأجود من الأرداً . إلا أنا نقول : ولا هذا أيضاً من الاضطرار
 إن لم تكن الأشياء التي منها رُكِبَت جيدة بذاتها ، لأن الأشياء التي ليست جيدة

(١) ف : يحمد .

بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كحال فيما قلناه [١٣٠٩]^(١)
فيَّيلُ .

٢٠ وينظر أيضاً إن كان الكل موطنًا لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يحب،
كالإيجاب في المقاطع: فإن المقطع ليس موطنًا لشيء من الحروف التي
منها ركب .

٢٠ وينظر أيضاً إن كان لم يذكر حال التركيب، إذ ليس يمكن في التعريف
بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحد من الأشياء المركبة ليس إنما هو
منها على جهة كذا، كحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو
منها كيفما ركبت .

٢٠ وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أولاً
إن قوله هذا مع هذا هو قوله: إما هذا وهذا، أو: هذا من هذه. لأن
من قال: عسل مع ماء، فقد قال: إما عسلاً مع ماء، أو المركب مع العسل
والماء. فإن اعترف بأن قوله: هذا مع هذا، موافق لأحد القولين: أيهما
كان – فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أولاً في كل واحد من
هذين متفقة. وأيضاً إذا فصلت قوله واحداً مع آخر على كم جهة يقال،
فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً، مثل أن يقال واحد مع
آخر: إما على أنه قابل واحد بعينه (كالعدالة والشجاعة في النفس)، أو في مكان

(١) رابع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف: جهة . (٣) تختها: التعرف .

واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلًا، فن اليت أن
 ٢٥ التحديد الموصوف ليس هو ولا واحد إذ ليس هذا مع هذا أصلًا . وإن
 كان وجود كل واحد من الذين فصل منها على كم جهة يقال واحد مع
 ١١٥١ آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل
 واحد منها بالقياس إلى شيء واحد بعينه — مثال ذلك إن هو حد الشجاعة
 بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن
 يحفظ ، وفك صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع
 ٥ هذا في زمان واحد ليس هو بعد شجاعاً . — وأيضاً إن كانوا جميعاً يقالان
 بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ،
 فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصف فكر بالقياس إلى الأشياء
 الطبية ، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعاً ، [٣٠٩ ب] الذي له هذا مع هذا .
 وذلك أن كل واحد منها ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر ، ولا أى
 واحد استقبلك منها إلى واحد بعينه ، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة ،
 أعني إلى مواجهة الحروب ، وإن كانت غاية هي أكبر من هذه . — وبعض
 ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت ، مثل أن يكون
 ١٥ الغيط غمّاً مع توهם استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن الغم إنما
 يكون بسبب هذا الوهم .

فاما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا
 في صنف المذكورة .

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الغير . — ص : غم .

١٤

< مواضع أخرى >

٢٠ وأيضاً إن كان قال إن الكل هو تركيب هذه (مثل أن الحيوان تركيب النفس والبدن)، فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب، بمنزلة ما لو حدّ لحماً أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛
٢٥ إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو ، لأن اللحم ليس يتكون عند ما ترکب هذه كفما كان، بل إنما يتكون اللحم عندما ترکب بجهة من الجهات، ويتحقق العظم عندما ترکب بجهة ما أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلًا هو والتركيب سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فاما هذان اللدان^(١) وصفنا فليس واحد منها ضد أصلًا .

٣٠ وأيضاً مما يقُنَع به على مثال واحد أن كل مركب فهو تركيب، أولاً واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب، وليس هو تركيباً ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضاً إن كان من شأن المنضادين أن يوجد الشيء بوحدة على مثال واحد ، وكان قد حدّد بوحدة منها ، فن البيان أنه لم يحد إلا ولزم أن يكون لشيء واحد بعينه حدود أكثراً من واحد: وذلك أن تحديده بهذا ليس هو أولى به من تحديده بذلك ، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركب . (٣) ف : والإلزم .

واحد . وما يحرى هذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلاً للعلم فإنه
أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهأ لإنسان أن [١٣١٠]
يحتاج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفاً ، فيجب أن يتعجب على شيء
من أجزاءه إذا كان معروفاً ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

فاما ما كان من الحدود غامضاً فينبغى أن يبحث عنها لأن نصلحها
أو نشكلها تشكيلاً يدلّك منها على شيء ويكسبك حجة . وذلك أنه واجب
ضرورةً على الحبيب : إما أن يقبل ما يأخذة عن السائل ؛ وإما أن يبين
المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضاً فكما أن عادة الناس في المخالف التي تجتمع فيها لوضع الشرائع
أن يأتوا بشرعية : فإن كانت الشريعة التي أتى بها أفضل من المتقدمة ،
رفضوا المتقدمة – كذلك ينبغي أن يُفعَل في الحدود أيضاً ، أعني أن
يؤتى بحُدًّ آخر ؛ فإن ^٩ يُبَيَّن أنه أجود من الأول وأدل على الحدود ، فيُبَيَّن
أن الأول يصير مرفوضاً ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود كثيرة .
وفي جميع الحدود ، ليس إصابتكم في تحديد الشيء الذي قصد تحديده
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

(١) ص : تشكيلاً . (٢) ف : يجب .

(٣) أن من : تأكّلت حروفهما . (٤) ص : حدوداً .

فإنه واجب عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نصب عينك وتنتظر
اليها كالمثال ، فتتفقد باستقصاء نقصان ما كان يحب أن يكون في الحد
وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج الجحج استخراجاً سهلاً .
فليكن هذا مبلغ ما تقوله في الحدود .

[تمت المقالة السادسة من كتاب « طوبيقا »]

[قوبل به]

استدراك ما وقع في الجزء الأول من نقص أو خطأ

ص	س	خطأ	
١	كتاب	كتاب	٣
٤	المتفقة	المتفقة	—
»	يقال	يقال	—
٦	لها	لها	—
٨	خاصياً	خاصاً	—
١١	حيوان ، وقول ...	حيوان ، فإن هذين — أعني الإنسان	—
	والثور — يُلقبان باسم عام ، أعني :		
	حيواناً ، وقول ...		
١٣	والمشتقة	[١٥٨] والمشتقة	—
١٤	مخالفة في ...	مخالفة له في ...	—
٦	الموجودات	[١٥٩] الموجودات	٤
١١	< وليس >	وليس	—
١٧	على موضوع ما	على موضوع	—
١	وبالجملة	[١٥٩ ب] وبالجملة	٥
١٣	الطير	الطائر	—
»	أشياء	شيئاً	—
٦	مسلح	متسلح	٦
١٣	مفردًا	[١٦٠] مفردًا	—
١٥	والسالبة وإن	أو السالبة ، فإن	—

ص	س	خطا		صواب
٦	١٧	يظفر		يظفر
٧	٣	أول		أولى
—	٥	وفرس		أوفرس
—	١٢	الإنسان يحمل		الإنسان أيضاً يحمل
—	١٤	ولا حدها		[١٦٠ ب] ولا حدها
—	١٥	مثال ذلك		ومثال ذلك
٨	١٤	النوع أشد ملائمة		النوع [١١٦٢] وإعطاؤه الجنس
		ملائماً في ذلك، لأن إعطاء النوع		وأين ...
		أشد ملائمة وأين ...		
—	١٦	ذلك		ذلك
٩	١٧	أى شيء		[١٦٢ ب] أى شيء
١١	٤	جواهر لأنها		جواهر ، [١٦٣] لأنها
—	٨	الجواهر		الجواهر
—	١٥	في النص الحالى ورقة وضع عليها بدلاً		بعينه أيضاً، فيجب
		من « فيجب أن يكون جميع » :		
		« وقد كانت المتواطئة » ، وهو		
		تحريف بيد حديثة ، وصوابه		
		ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زنكر		
١٢	١٢	خاصاً		خاصياً
—	١٣	ولا للعشرة		[١٦٣ ب] ولا للعشرة
١٣	٣	كما		وكما

ص	س	خطا	صواب
١٣	١٢	بالعدد هو بعينه	< بالعدد هو بعينه >
—	١٣	وال فعل الواحد	ولا الفعل الواحد
—	١٤	نحو	يجري
١٤	٢	صدق	[١٦٥] صدق
—	٥	الجهتين	تحتها في الأصل : الجنسين
—	٩	بنفسه التغير	نفسه التغير
—	١٠	يحدث المضاد	تحدث المضادة
—	١٢	فلتكن	فتكون
—	١٣	للتضادات	المتضادات
١٥	١١	في الكل	[١٦٥ ب] في الكل
١٦	٧	لا	لن
—	١٣	العرض	الآن
—	—	الأخير	قد تتصل
١٧	١	وأيضا منه	وأيضا [١٦٤] منه
—	١٤	بذلك	لها بذلك
١٨	١	سواء	سوها
—	٦	لم	كم
—	٧	وإن وفي	[١٦٤ ب] وإن وفي
—	١٧	يوصف صغيراً أو يوصف صغيراً، والسمسحة السمسحة	يوصف صغيراً أو يوصف صغيراً، والسمسحة
١٩	٢	وصف في حال ...	وصف الجبل في حال ...

صواب	خطأ	ص	س
أيئنية	أيئنية	٤	١٩
أولئك وقول	هؤلئك فقول	»	—
غيره [١٦٦] كَبِيرٌ	غيره كَبِيرٌ	١٥	—
حتى	<وإذن>	١٦	—
لتضادات	المتضادات	١٨	—
لذاته، إلا أنه من الحال أن يكون شيء	لذاته	٤	٢٠
مضاداً لذاته			
تضاد	مضاد	٦	٢٠
يعنون	يعبرون	٨	—
(أو تقرأ :) لا، كثُرٌ	١٨ و ١٣ الأكثُر		—
الخواص بالكم	خواص الكم	١	٢١
مثال	ومثال	»	—
[١٦٦ ب] مساوية	مساوية	٤	—
علم بشيء، والوضع وضع شيء، والحس	علم بشيء، والحس	١	٢٢
فالأشياء	والأشياء	٢	—
المضاف	بالمضاف	١٤	—
المضاف [١٦٧] فإن	المضاف فإن	١٦	—
أنهما	أنها	٤	٢٣
بالسكن [١٦٧ ب] وكذلك	بالسكن وكذلك	٣	٢٤
وهكذا	وكذلك	٦	—
جزافاً	جزءاً	١١	—
لذاك	الأخير لذلك		—

ص	س	خطا	
٢٥	٣	وقيل	قبل
—	١٠	أنه ذو جناح	[١٦٨] أنه ذو جناح
—	١٦	<أن>	أن
—		الأخير تجرى الأمور	يجرى الأمر
—	١٠	أن يكون	إن كان
—	١٦	فقد الحس	[١٦٨ ب] فقد الحس
٢٧	٤	الحي	الحس
—	١٠	يد ما للإنسان، ولا	يد ما للإنسان، لكن إنها يد للإنسان ولا
—	١٧	خل الشك الواقع	خل الشك الواقع
٢٨	٣	معنى القول	معنى [١٦٩] القول
—	١٢	الذى هو	الذى هذا
—		ما هي دونه	ما هو دونه
٢٩	١	ظاهرًا	قد ظهر
—	٦	وإن لم	وإذ لم
—	٩	الشك	الشك
—	١٢	في الكيف	[١٦٩ ب] في الكيف
٢٩	١٥	ما	ما
٣٠	٨	الإنسان [أن]	للإنسان أن
—	١٤	الملكات	ملكات
—	١٤	وكاف	فاف
—	١٨	مصححين	مصححين

صواب	خطأ	ص	س
[١٧٠] هذه	هذه	١	٣١
مصححون	مصححون	٤	—
تحذف	بسهولة	٦	—
واحدة	واحد	الأخير	—
[١٧٠ ب] إن	إن	٨	٣٢
إذ	إن	١٤	—
وإذ كان	أو كأن	١٥	—
انفعالا	الأخير	انفعالات	—
من	عن	»	—
المثال	المثل	٣	٣٣
مجراها	مجراها	٥	—
مثال ... اغتم	مثل ... غم	١٠	—
[١٧١] الانفعال	الانفعال	١١	—
وبكل	وكل	١٥	—
من	عن	١٤	٣٤
[١٧١ ب] هؤلاء	هؤلاء	١٥	—
ص : ملاكرين أو مناضلين ص : ملاكرين أو مناضلين	الأخير	—	—
وذاك	ذلك	١٤	٣٥
فاف الجور	وإن الجور	١٥	—
[١٧٢] أشباه	أشباء	٦	—
لغيره ، ولهذا عدالة أقل مما لغيره ...	لغيره	٨	٣٦

ص	س	خطا	
٣٦	١١	والأقل	صواب
-	١٢	الأشكل	ولا الأقل
-	١٣	وما قبله	الأشكل
-	١٥	قول	وما قبله
٣٧	١٢	فيجب ... ليس	[١٧٢ ب] فيجب ... ليست
-	١٦	أُنْجِي	أُنْجِي
٣٨	١١	وأين	وفِيْ أَنْ
٣٩	٣	إلى الذي	وأَمَّا عَلَى طَرِيقِ المَضَادَةِ [١٧٣ ب]
-	٨	مضادة	إِلَى الَّذِي
-	١٦	البياض	مضاد
٤٠	١٠	بسبب	البياض [١٧٣ ب]
٤١	١	واحدة	بسبب
٤٢	١	موجب	[١٧٤ ب] واحدة
-	٤	موجب	موجب ، والسائلة قول سالب ، فاما
			ما تقع عليه الموجبة والسائلة ، فليس
			منها شئ هو قول
-	١٢	العمى	للعمى
٤٣	٥	فانه ليس	[١٧٤ ب] فانه ليس
٤٤	٣	أحد	حد
-	١٠	إن كان	[١٧٥ ب] إن كان
-	١٤	الصالح	الطاغ

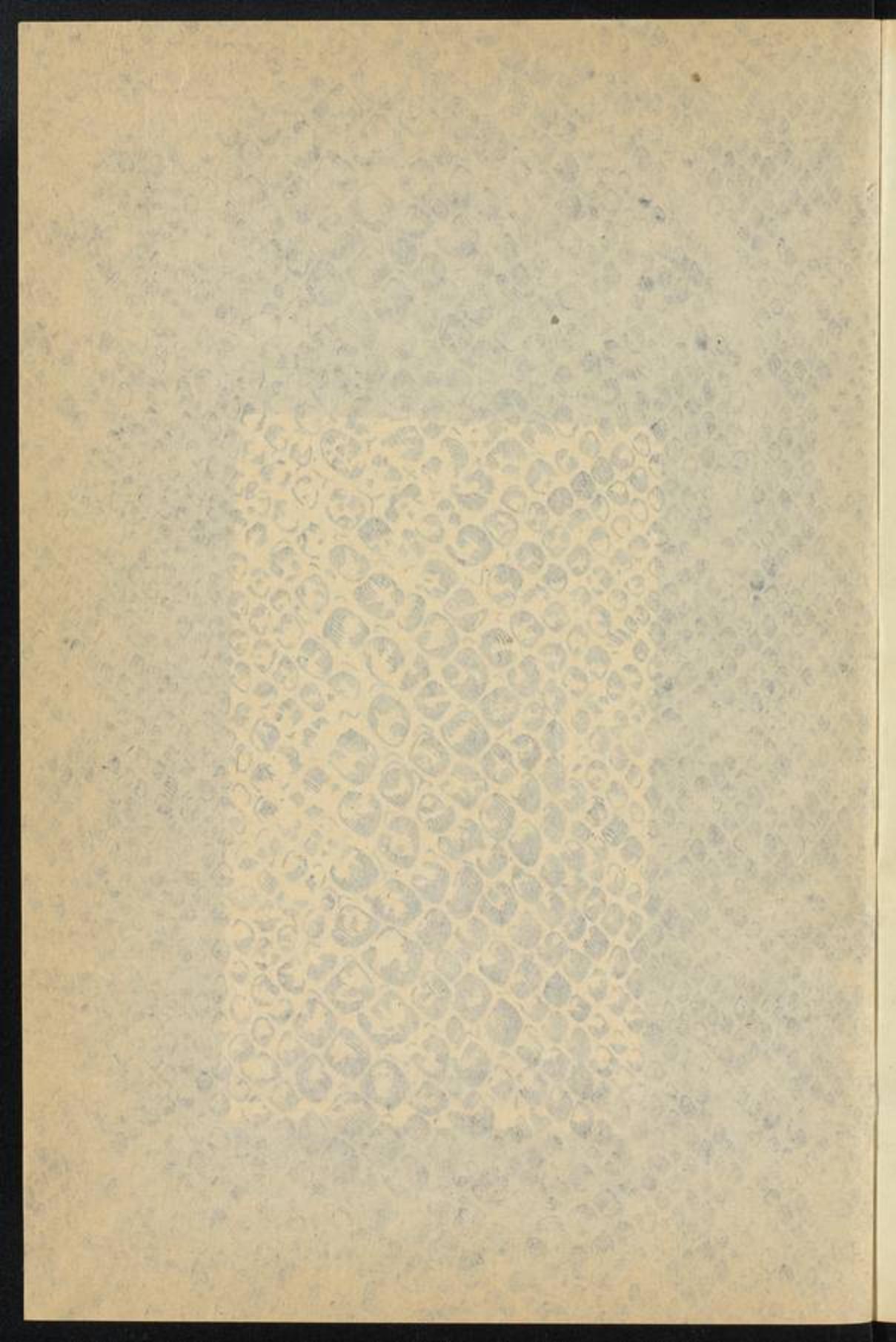
ص	س	خطا	صواب
٤٤	١٦	هذه	هذا
٤٥	١	أخذ اليسير	أخذًا يسيراً
٤٥	٩	أحدها	أحدهما
—	١١	واحدة	واحد
—	١٣	واحد منها	واحد [١٧٥ ب] منها
٤٦	٤	وأما العدم	فاما في العدم
—	١٦	موجوداً كان كاذبًا	موجودًا — كاذب،
٤٧	٧	سائزها فاما	سائزها ٠ [١٧٦] فاما
٤٨	٦	الحق	الجور
—	١٢	في الزمان وهو	في الزمان [١٧٦ ب] وهو
—	١٧	وجود	وجودُ
—	١٨	التكافؤ	بالتكافؤ
٤٩	١٤	لزوم	في لزوم
٥٠	٢	صادقًا فإن	صادقاً [١٧٧] فإن
٥١	١٠	الوجود وليس	الوجود [١٧٧ ب] وليس
٥٢	١٣	حالة	أحاله
—	١٥	مخالفة	(ص :) مخالف
٥٣	٢	فيضاده الفساد	فيضاده [١٧٨] الفساد
٥٤	٧	فهذا	فيهذان
—	١١	هذه الموضع	هذا الموضع
—	١٢	المقاربة	المقارنة

♦
+ +

كُلُّ طبع الجزء الثاني من كتاب "منطق أرساطو" بطبعه دار الكتب المصرية
في يوم ٥ شوال سنة ١٣٦٨ (٣١ يوليه سنة ١٩٤٩) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية / ١٩٤٨ / ١٠٠٠)



Printed in USA	201-6503
JAN 26 1993	
JAN 26 1993	
DEC 20 1993	
DEC 20 1993	
JAN 13 1993	
AUG 7 1987	
GL AUG 9 1987	
GL JAN 22 1985	
GL NOV 7 1984	
DATE DUE	

893.7991

Ar44

v. 2

JAN 9 1962



0111779055

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

BUTLER STACKS

0111779055

